



د. مصطفى الفقى

العرب الأصل والصورة



**العرب
الأصل والصورة**

الطبعة الأولى
٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة: ٨ شارع سيدي بويه المصري -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص. ب. ٣٣: البانوراما - تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: email: dar@shorouk.com

د. مصطفى الفقى

العرب الأصل والصورة

دار الشروق

إهداء

إلى أمة..

يجب أن تعيش عصرها، وأن تمارس دورها،
وأن تحاور غيرها.

م.ا.

تقديم

عندما صدر كتابي «تجديد الفكر القومي» منذ عدة سنوات استقبلته الدوائر المعنية بالقضايا العربية بكثير من الحفاوة والاهتمام، حتى دعنتى منتديات مرموقة لحوارات حوله في العاصمتين اللبنانية والأردنية، إلى جانب عدد آخر من المراكز الثقافية في المغرب العربي وبعض دول الخليج، ثم تطورت الأحداث وتلاحقت المتغيرات، ومضيت أوصل الكتابة في الشؤون القومية وغيرها من الأمور التي تتصل بالهموم العربية، لكي تكون الحصيلة ضمن صفحات هذا الكتاب الذي أرجو أن يكون إطلالة مصيرية على الواقع العربي المعاصر.

وقد بدأت بمقال يقترب عنوانه من عنوان هذا الكتاب وأعنى به «البطل القومي . . الأصل والصورة»، ولقد اخترت ذلك المقال تحديداً لأننى آمنت في النهاية أن الكاريزما السياسية - بقدر حلاوة تأثيرها والحماس لردود أفعالها، . قد تكون في النهاية خصماً من مستقبل الأمم وإنجازات الشعوب، فضلاً عن أنها توجه ضربة قاصمة للمسيرة الديمقراطية وتنتقص من مساحة المشاركة السياسية، لأن الضوء المبهر الذي يصدر عن الشخصية «الكاريزمية» يعمي الأبصار، ويلهى القلوب، ويغفر الخطايا.

ولقد رأيت أن تكون بقية دراسات الكتاب مجموعة من المقالات في سلسلة متصلة يجمعها قاسم مشترك، هو الشأن القومي العام والقضايا

المرتبطة بالعروبة، والمسائل المتصلة بكل من تستهويهم محاولات ارتياد الغد العربى واكتشاف ملامحه، وسوف يجد القارئ فى الصفحات القادمة من هذا الكتاب محاولة مخلصه لتحديد وجهة نظر مصرية فى أمور تهتم أمتها العربية وترتبط بانتمائها القومى، كما أنه يقدم تحليلاً لأحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها، وتأثير ذلك على الشرق الأوسط كله والعرب تحديداً، وخصوصاً أن الحديث عن صورة العرب لدى الآخر وعلاقاته بالغير، قد انتقل بعد ذلك الحادث - الذى يعتبر علامة فارقة فى شكل المجتمع الدولى المعاصر - من مخاوف التشويه إلى مخاطر الإقصاء تحت دعاوى تقسيم العالم واصطناع الأعداء مع قدر كبير من التعميم الظالم والتصنيف الخاطىء.

د. مصطفى الفقى

القاهرة - ديسمبر - 2001

البطل القومى.. الأصل والصورة

تختلف نظرة الأمة للبطل باختلاف الزمان والمكان ومع ذلك فهناك قواسم مشتركة تجعل البطل القومى فى النهاية تجسيداً لروح متأصلة فى أعماق الجماهير، وآمال متجذرة فى وجدان الشعوب، ولقد عرفت الجماهير العربية صورة البطل القومى فى مراحل مختلفة من تاريخها الحديث، ولعل حياة زعيم من طراز «عبدالناصر»، تمثل أحد سيناريوهات البطولة المعاصرة لدى كثير من العرب، ولا يقف الأمر عند هذا الحد فالبطولة تتجاوز ذلك إلى نماذج أخرى من الزعامات القطرية والقومية التى يشكلها الإحساس الغالب لدى الرأى العام، وقد تكون البطولة بمعناها البسيط وليدة موقف واحد، أو نتيجة تراكم مستمر، لذلك فإن الذى نريد أن نطرحه اليوم، هو ما نشعر به أحياناً من اختلاط العوامل، وتداخل الأسباب التى تصنع البطل وتقدمه للمجتمع وربما للعالم بأسره، ولدينا هنا عدة ملاحظات نسوقها على النحو التالى:

أولاً: إن البطولة عمل استثنائى يقوم على مواقف غير عادية وتضحيات ضخمة، بحيث يتشكل من مجموعها تاريخ البطل الذى يملك رؤية بعيدة ويتحرك على مساحة واسعة من البدائل لذلك فإن البطولة ليست مجرد شعارات تقليدية أو تصريحات نارية ولكنها تتجاوز ذلك إلى قوة العقل وصلابة الإرادة والقدرة على استشراف المستقبل وتحديد الأولويات.

ثانياً: إن التاريخ العربى حافل - للأسف - ببطولات زائفة اعتمدت على نموذج الشخصية «الديماغوجية» بكل رموزها ودلالاتها فضلاً عن أننا أمة يشدها استعلاء البطل، ويستهوئها جنوحه إلى التشدد، ورغبته فى إطفاء هالات المجد على ذاته

ووضع أكاليل الغار فوق رأسه، بينما واقع الأمر أننا أمام نموذج «لنمر من ورق» فى أحسن تقدير .

ثالثاً: إن افتقاد العرب لنموذج البطل والحنين إلى ذكريات الماضى، يشدهم فى كثير من الأحيان إلى دائرة الوهم التى تتصف بالخيال الواسع - لأمة تملك واحدة من أكثر لغات الأرض ثراء بالمفردات والمرادفات - فيتصورون أن الصوت العالى رمز للبطولة، وأن الضجيج الإعلامى تعبیر عن التميز، وأن العروبة فى النهاية هى «ظاهرة صوتية»، دون النظر لاعتبارات تتصل بحكمة الرأى، وبعد النظرة، وعمق الرؤية .

رابعاً: إن روح العصر قد تغيرت، كما أن لغة الخطاب المعاصر تبدلت، وتغيرت معهما وتبدلت أيضاً مفاهيم البطولة وأطرها التقليدية، وأصبح البطل فى ظنى هو مستكشف المستقبل الذى يرتاد الدروب نحوہ وليس هو ذاته ذلك الذى كان يتغنى بأمجاد الماضى، ويردد شعارات زمن ولّى، إننا فى عصر يتميز بصراع العقول، والتنافس بين الأفكار التى تصل فى بعض الأحيان إلى درجة صدام الرؤى نتيجة لاختلاف فى المدارس الفكرية، والدوافع القومية والمصالح القطرية .

خامساً: إن الذى صنع البطولات فى تاريخ هذه المنطقة بدءاً من «خالد بن الوليد»، مروراً «بصلاح الدين الأيوبي»، وصولاً إلى «جمال عبد الناصر»، لم يكن هو فقط أسلوب تقديم هذه البطولات إلى المواطن العادى، بقدر ما حكمته طبيعة مواجهة الأحداث بصورة استجاب لها ذلك المواطن العادى لأنها تتسق مع معتقداته، وتتجاوب مع مشاعره، وتعبر عما يريدہ، ولذلك فإن البطولة لا يمكن تجريدہا من مضمونها لتصبح هى الشكل دون الجوهر، أو تختزل عند النتيجة وحدها دون النظر إلى الأسباب التى دفعت إليها والظروف التى صنعتها .

. . هذه ملاحظات مبدئية، أردت بها نوعاً من التحريض الفكرى لإعادة النظر فى أسلوب تقييمنا لمفهوم البطل على المستوى القومى، لأننى أظن أن البطولة هى درجة من التضحية ونوع من المعاناة وقدرة على التواؤم مع الزمان والمكان، والنقاط الهدف القومى والمضى بجسارة وراءه، وليست هى أبداً سرقة الشعارات من أفواه الجماهير، وتضخيم مطالبها بغير وعى، أو التلاعب بعواطفها دون تقدير حقيقى لما

هو ممكن فى إطار ظروف باللغة التعقيد شديدة الحساسية ، وهل ننكر أننا أمة يستهويها صوت التشدد ونبرة المزايدة ؟ وقد تكون النتيجة فى النهاية ابتعاداً عن الهدف ذاته ، واستغراقاً فى وسائله ، وتبديداً لطاقات الجماهير ، وإهداراً لإمكانية تحقيق التفكير الجمعى نحو المستقبل ، فضلاً عن التهويل أو التهوين من أهمية المطروح على الساحة ، وتقديم صورة غير دقيقة لواقع لا تخلو من التعجل فى النظرة ولا تبرأ من حالة مرضية نسميها «عمى الألوان السياسى» ، فنحن نؤمن على الجانب الآخر بأن البطل العصرى ليس صورة مكررة لأسلافه ، فالزمان يتغير حتى لو ظل المكان ثابتاً ، ولكل عصر رموزه كما أن لكل أوان أفكاره ، ولكل وقت زعاماته ، والارتباط بين البطل والزمى قضية حاكمة تستدعى إحاطة كاملة بالمتغيرات والتحويلات ، ودراسة الانتكاسات قبل التغنى بالانتصارات ، ولعلى أنتقل هنا من التجريد لأقترب من الواقع وربما أجازف بالعموم قليلاً ضد التيار لكى أتخذ من هذه المرحلة فى الصراع العربى الإسرائيلى ، نموذجاً تطبيقياً للمفهوم المعاصر لما يمكن أن نطلق عليه البطل القومى ، ولكى لا تضع الأفكار فى زحام الكلمات فإننى أسوقها فى النقاط التالية :

1- إن أسهل الأمور ، وأكثرها قبولاً وقتياً لدى جهاز الاستقبال العام لدى الشعوب ، هى ترديد الأطروحات الحادة وصك الشعارات البراقة ، إن ذلك واحد من أقصر الطرق لاستهواء الجماهير ، ومداعبة مشاعرها ، والعبث بآمالها ، وقد تكون النتيجة فى النهاية أفاظاً جوفاء وعبارات مكررة ومضياً وراء نهج «ماضوى» لم يعد له مبرر بحكم حركة التاريخ وتحولاته .

2- إن الذين يقولون إن التاريخ يكرر نفسه يحتاجون إلى إضافة أخرى وهى أن التكرار لا يأتى متماثلاً ، بل إنه حافل بالفروق التى يحكمها عامل الزمان ، ويؤدى إليها اختلاف العصور ، لذلك فإن من نسميه بطلا فى وقته قد لا نتحمس له فى غير أوانه ، فالدنيا تتغير ، والعالم يتحول ومن لا يستجيب للغة العصر ، يبدو فى النهاية أسيراً للممارسات «دونكوشوتية» لا تجدى ولكنها تلهى .

3- إن قوة العقل هى التى تحكم مسيرة الحياة ، كما أن تعظيم قدرات الفرد هو الذى يؤدى إلى منعة الأمم وعزتها ، فالصراع العربى الإسرائيلى - على سبيل المثال - قد استنزف قدرات العرب وعطل برامج التنمية ، كما جرى استخدامه كمبرر

لا يقف حركة الديموقراطية، بينما الدلالات تشير إلى أن البطولة الحقيقية فى التعامل مع هذا الصراع الطويل، إنما تنطلق من القدرة على المواءمة بين ثوابت لا تفريط فيها، ومتغيرات لا يجب إنكارها، إننا أمام عالم تحكمه أطر «براجماتية» ولا يقف عند حدود انتماءات «دوجماتية» .

4- إن البطل العربى الحقيقى فى النزاع العربى الإسرائيلى، هو ذلك القادر على العطاء لدعم وجهة النظر العادلة بمبادرات عربية متجددة لا تكتفى بأن تكون ردود أفعال محدودة، ولكنها تتجاوز ذلك لى تصبح فاعلا حقيقيا يقوم على زخم الأفكار، والتصورات لحسم النزاع، وهى التى يجب أن يحتويها خطاب سياسى معاصر، وإعلام عربى ذكى، إن العالم من حولنا يتابع التفاصيل ولا يقف عند حدود العموميات، والخصم الذى نواجهه يمثل واحدة من أعتى التجمعات البشرية عبر التاريخ كله لأنه يقوم بعملية توظيف بارعة لكل أدواته وموارده، بينما نحن نتميز بحالة من السكون الظاهرى نزع معها أننا نعيش حالة من الاستقرار فى النظم والقبول لدى الشعوب .

5- إن حصافة القائد تصنع منه بطلاً، كما أن حكمة المسئول ترفعه فى أعين الجماهير مع ضرورة الفصل بين الحصافة والحكمة فى جانب، وبين أساليب النكوص ولغة التراجع فى جانب آخر، فالإقدام الفكرى والجسارة السياسية فى إطار من الحصافة الكاملة، والرؤية الواضحة مع وجود منظور شامل للمستقبل، هو فى النهاية التجسيد المعاصر لمفردات البطولة العربية وسبب الاعتراف بها، إن الجماهير قد تلتهم الشعارات أحياناً وتطرب للعتريات أحياناً أخرى، ولكنها تفيق ذات يوم لتراجع وتحاسب، وتقول كلمة أخرى قد تخلتف كثيراً عن كلماتها الأولى، لذلك فإنه يتعين على الجميع أن يدركوا أن الاستغراق فى الحلم قد يؤدى إلى مستنقع الوهم، بينما أن توظيف هذا الحلم ذاته فى مجموعة سياسات عاقلة ورؤى معاصرة، قد يمثل الطريق الصحيح الذى يقوده البطل العصرى ويحقق من خلاله إنجازات ملموسة، ويتنزع حقوقاً ضائعة، وتسجل أعماله «فاتورة» عملية، وليس مجرد تمويهات نظرية .



إننى كى أكون منطقيًا، فإننى أسجل هنا أن ما نسعى إليه، إنما هو تعظيم دور البطل القومى، وإحداث تطابق حقيقى بين الأصل لديه والصورة لدى الجماهير بغير زيف أو ادعاء ودون تكلف، أو اصطناع وخصوصًا أن الجماهير الطيبة قد تختلط الأمور عليها أحيانًا، ولكنها لا تختلط عليها دائمًا، وعلى كل من يتصدى للعمل العام، أن يدرك أن «النجومية» السياسية حالة مؤقتة، وليست حقًا تاريخيًا، لذلك فإن العطاء الحقيقى هو الفيصل والعائد هو الرصيد الباقى، كما أن ما أسميناه بطولة بالأمس قد يتحول إلى نوع من طحن الهواء اليوم، والعبرة دائمًا ليست بالنهايات بقدر ما هي محصلة الممارسات والآثار الباقية منها.

إن «نابليون» بطل فرنسا القومى وأبرز قادتها فى تاريخها المعروف ما زال شخصية جدلية، كما أن حياته انتهت حبيسًا فى جزيرة معزولة، و«محمد على» واضع اللبنات الأولى فى بناء مصر الحديثة اختتم سنوات عمره بالخلل العقلى والعزلة فى قصر مغلق، و«أحمد عرابى» زعيم ثورة الجيش المصرى فى ثمانينيات القرن التاسع عشر، عانى فى شيخوخته من سخرية الأجيال الجديدة بعد عودته من منفاه الطويل، كما أن «عبد الناصر» ذاته قد رحل عن عالمنا، وهو كالأسد الجريح يعانى مرارة النكسة، ونزيف حصادها الدامى.

فالبطولة إذن ليست مسرحية من فصل واحد نحكم عليها لحظة إسدال الستار، ولكنها فوق ذلك كله وقبله نتاج لعقل يفكر، وروح تسعى، واستلهاهم حقيقى لهدف قومى يجب تحقيقه والمضى وراءه، وقد يتساءل البعض ماذا يريد كاتب هذا الموضوع من سطره هذه، أنه يريد أن يقول إن التاريخ العربى المعاصر حافل بالبطولات الزائفة، كما أنه أيضًا يضم فى زوايا النسيان بطولات أخرى مجهولة، ونحن فى حاجة إلى قراءة جديدة لذلك التاريخ تقوم على أسس موضوعية، وفرز عادل للفرقة بين ما ينفع الناس، و«بين الزبد الذى يذهب جفاء».

. . . إننا نتطلع إلى يوم تصل فيه درجة النضوج العربى إلى مرحلة تميز فيها الأمة بين مصالحها وعواطفها، وبين أهدافها الحقيقية وشعاراتها المرحلية، فتعظيم المكانة العربية لن يتحقق إلا بصحوة حقيقية تبدأ من العقل العربى، وتمضى نحو كل السلبات لتوقف تأثيرها، وتستلهم كل الإيجابيات لتفعيل دورها، فالبطل مطالب

فى النهاىة بكشف حساب ولىس مجرد رصىد من الشعارات؁ أو التصرىحات تحت مظلة من العتبرىات؁ وأنا لا أنكر أنى شخصىاً مثل ـ ملاىين العرب غىرىـ ىستهوىنا «دىوان الحماسة فى الشعر العربى» ولكننا نعترف فى الوقت ذاته بأننا قد دفعلنا ثمناً غالىاً لذلك الهوى الطوىل الذى ىجب أن ىتوقف تأىىره لكى ىصبح فقط مدداً للروح القومىة فى المناسبات؁ ولكنه لا يعطل النظرة العقلانىة بل ىتحمس للفكرة الموضوعىة .

وىجب أن ندرک فى النهاىة؁ أن الشخوص زائلة؁ كما أن البطولات تدخل إلى مخازن التارىخ ولو بعد حىن؁ ولكن حس الشعوب ىدرک فى النهاىة من الذى مضى وراء حقوقها وواجه بجسارة أعداءها؁ ووضعها على خرىطة عصرها دون محاولة ىائسة للهجرة المکانىة؁ أو الزمانىة التى تؤدى إلى غىاب الأفعال وسىطرة الأقوال .

الماضى يتحدث

«سوف يظل القرن العشرون موضع جدل لأنه كان قرن حربين عالميتين، وقرن النقلة النوعية الهائلة على صعيد التكنولوجيا الحديثة، كما كان قرن الحركات التحررية وانحسار الظاهرة الاستعمارية، وميلاد العشرات من الدول التي حصلت على استقلالها على أسس قومية وأحيانا دينية».

حصاد القرن العشرين للعرب

حمل القرن العشرون للعرب من الهموم والنقم والشواغل بقدر ما حمل لهم من المزايا والنعم وأسباب التقدم، إنه القرن الذى ظهرت فيه دولة إسرائيل فى قلب الخريطة العربية ، وهو أيضاً القرن الذى تفجر فيه النفط من جوف الأرض العربية ، فكان تأثير هذين الحداثين فاعلاً ، بل وحاكماً فى تشكيل صورة العرب مع نهاية القرن العشرين إنه القرن الذى شهد فى بدايته عملية تقسيم مقننة للوطن العربى بين قطبى الظاهرة الاستعمارية بريطانيا وفرنسا فى اتفاق (سيكس بيكو) ، وهو أيضاً القرن الذى شهد انحسار الظاهرة الاستعمارية عن الأقطار العربية . . إنه القرن الذى عرف المد السياسى للحركات الدينية السياسية، بدءاً من الوهابية فى الجزيرة العربية ، مروراً بالمهدية فى السودان ، وصولاً للسوسية فى ليبيا، كما أنه قرن تنامى ظاهرة الإسلام السياسى التى بدأت بظهور جماعة الإخوان المسلمين فى مصر منذ أكثر من سبعين عاماً ، وهو قرن الثورة العربية الكبرى ودخول الشريف حسين طرفاً فى تحالفات الحرب العالمية الأولى والتى انتهت بوصول الهاشميين إلى الحكم فى عدد من دول المشرق العربى ، كما أنه أيضاً قرن الحركات القومية ، خصوصاً البعث والناصرية ، وهو كذلك قرن أربعة حروب بين العرب وإسرائيل ، وقرن تفاوت الثروة بين الدول العربية بصورة عطلت إمكانات الوحدة الكامنة لديها، إنه قرن تضارب القوى وصراع المصالح على الأرض العربية . . إنه قرن الصدام بين الولاء للفكر القومى والانتماء للمجتمع الدولى ، وسوف نكتشف أن هذا الصدام قد كلف العرب كثيراً على امتداد سنوات القرن العشرين ، فهم موزعون دائماً بين مسئولياتهم العربية والتزاماتهم الدولية ، وهل كان الموقف العربى أثناء حرب الخليج الثانية بعد غزو العراق للكويت إلا تجسيداً لذلك التنازع

بين القومية والعالمية ؟ . . ولعلنى أقول فى هذه النقطة أن فزادة الدور المصرى عربياً تأتي من قدرته التاريخية على الموازنة الدقيقة بين حقوق العروبة وواجبات الدور العالمى .

وسوف يظل الوجود الاسرائيلى من ناحية ، والاكتشاف البترولى من ناحية ثانية ، هما العاملان المستقلان فى حركة المجتمع العربى على امتداد سنوات القرن العشرين ، حيث تشكلت نتيجة لهما تركيبية العلاقات العربية - العربية فى جانب ، وكذلك تحددت وفقاً لهما طبيعة العلاقات العربية - الدولية فى جانب آخر .

ولو بحثنا فى تركيبية العالم العربى مع نهاية القرن العشرين ، فإن ذلك سوف يعطينا القدرة على الرجوع إلى الورااء لاكتشاف أبرز عناصر التأثير الأخرى فى مسيرة هذا القرن عربياً ، ويمكن أن نجمل ذلك فى النقاط التالية :

أولاً: الثورة العربية الكبرى،

وتبدو أهميتها فى دخول طرف عربى حليفاً فى حرب عالمية كبرى تحت تأثير آمال الاستقلال عن الحكم التركى وطموح الشريف حسين فى وراثة دولة الخلافة وتحقيق حلم قيام دولة عربية كبرى فى الحجاز والشام والعراق ، ولعل متابعة يوميات تلك الثورة تكشف عن الارتباط المبكر للشاهشميين مع القوى الغربية فى أول تحالف عربى مسلم ضد دولة إسلامية أخرى هى تركيا وهو ما يعنى الخروج من شرنقة الدولة الدينية تطلعاً إلى دور جديد فى ظل الدول القومية ، وحيث كان المعتمد البريطانى فى القاهرة هو مركز اتصال رئيسى بين الحلفاء والشريف حسين . . فإننا نلاحظ أن مكانة مصر كانت ذات وضع خاص ، حيث لم تكن يوماً من الأيام جزءاً من حسابات الثورة العربية لوضوح التفرقة لدى زعمائها بين مفهوم العروبة ودور مصر المتميز ، ولعل ذلك يفسر أيضاً طبيعة السلوك الهاشمى فى الإدراك المبكر للمتغيرات الدولية والتطورات الإقليمية قبل قيام دولة إسرائيل وبعدها ، حتى كانت النهاية المأساوية للشريف حسين عندما لفظ آخر أنفاسه فى جزيرة قبرص بعدما تولى ابنه فيصل الأول الحكم فى سوريا لفترة قصيرة ، ثم انتقل إلى العراق ، حيث خلفه بعد رحيله ابنه الملك غازى الذى قتل فى حادث سيارة

مشبوه يقترب فى غموضه من كثير من أحداث تاريخ العراق ، وقد كان دور «لورانس العرب» - ولا يزال - موضع جدل؛ إذ يبدو أن ذلك المغامر البريطانى الذى كان يعمل لحساب مخابرات بلاده والذى لفظ آخر أنفاسه فى حادث دراجة بسيط فى بريطانيا، كان نموذجاً للتفكير الأوروبى التقليدى فى نشاط الاستخبارات والذى يعتمد على مفهوم الاقتراب المباشر من الظاهرة وزرع الأعوان بدلاً من الاعتماد على الحسابات قصيرة المدى والتوقعات المباشرة، مثلما تفعل المدرسة الأمريكية عند رسم سياسات واشنطن فى الشرق الأوسط، وعندما عجز الحلفاء عن الوفاء بتعهداتهم للشريف حسين اصطنعوا لابنه عبد الله إمارة شرق الأردن التى أصبحت المملكة الأردنية الهاشمية ليلعب الملك الجدد وحفيده الملك حسين أدواراً مؤثرة للغاية فى الصراع العربى - الإسرائيلى على امتداد سنواته كلها .

ثانياً؛ فارس نجد يوحد الجزيرة العربية :

إن وصول آل سعود إلى السلطة بعد صراع طويل يمثل هو الآخر جانباً مهماً من حركة القرن العشرين عربياً، وعلى الرغم من أن فارس نجد «عبد العزيز بن سعود» قد تمكن من توحيد الحجاز ونجد وعسير بعد انتصاره على آل الرشيد معتمداً على خلفية دينية ترجع للمذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى جانب دور قبلى وعشائرى يسبق ذلك بكثير من قرن كامل، إلا أننا نرى أن رؤية ذلك الرجل تبدو متميزة للغاية ويكفى أن نشير هنا إلى مباحثاته مع الرئيس الأمريكى روزفلت فوق بارجة فى البحيرات المرة بمنطقة قناة السويس لنرى كيف كانت نظريته للمستقبل ثاقبة وواعية، خصوصاً فى تشدده دفاعاً عن الحقوق الفلسطينية، ولعل دور ابنه الملك الراحل فيصل هو المكمل لذلك . . . وهنا يجب ألا ننسى دور الأخير فى حرب أكتوبر 1973 وتضامنه الكامل مع مصر وسوريا باعتباره بطل الحظر البترولى وصاحب مبادرة استخدام النفط سلاحاً فى المعركة، ولقد دفع ذلك الزعيم العربى حياته ثمناً لمواقفه الإسلامية والقومية . . . والذى يهمنى هنا هو دور المملكة العربية السعودية كقوة اقتصادية فى الخليج والمنطقة العربية كلها، وارتباطها التقليدى مع الغرب فى ظل تمسك واضح بالثوابت القومية .

ثالثاً: قيام جامعة الدول العربية :

قد يشكك البعض في قيمة جامعة الدول العربية ودورها في المنطقة ، ولكن ذلك يبدو تجاوزاً للواقع التاريخي ، فمهما كانت المصاعب والتحديات التي واجهتها تلك المنظمة العربية الإقليمية إلا أنها - كما يثبت السياق التاريخي - قد حافظت على حد أدنى من وحدة الصف العربي في كل الظروف حتى أن عبد الناصر بطل المد القومي في هذا القرن قد استخدم الجامعة كأداة للالتقاء بخصوصه والحصول على نقطة البداية لعمل عربي مشترك في مواجهة أحداث مختلفة نتذكر منها إقدام إسرائيل على تحويل مجرى نهر الأردن في بداية الستينيات ، ومازلنا نذكر أيضاً تحفظ الملك عبد العزيز بن سعود على الانضمام للجامعة كواحد من المؤسسين السبع لها وكيف لعب السياسي العروبي عبد الرحمن عزام دوراً رئيسياً في تقريب وجهات النظر بين الملك السعودي والملك المصري باعتبار أن عزام مصري يحظى بقبول سعودي ، ولعلنا نشير هنا إلى أن السعوديين قد حرصوا على علاقات طيبة مع مصر عموماً باستثناء ذكريات مريرة لهجوم إبراهيم باشا على مدينة الدرعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ووصول قوات عبد الناصر إلى الحدود الجنوبية للسعودية في النصف الثاني من القرن العشرين بهدف دعم ثورة اليمن وتحديث حياة شعبه .

رابعاً: حركة الإسلام السياسي :

يرجع الفضل للشيخ حسن البنا القادم من محافظة البحيرة ليعمل معلماً بمدينة الإسماعيلية في إعلان قيام جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 متأثراً بفكر محمد رشيد رضا تلميذ الإمام محمد عبده ، وكان ذلك إيذاناً بإحياء حركة الإسلام السياسي في العالم الإسلامي كله ، وعلى الرغم من تأكيدات الإمام الشهيد أن دور جماعته ديني خالص في بدايته ، إلا أنه كان دوراً سياسياً بالدرجة الأولى ، وقد شاركت جماعة الإخوان المسلمين في الحياة السياسية والحركة الوطنية في مصر في فترة ما بين الثورتين (19 - 1952) كما كان لها أيضاً دور رئيسي في العنف السياسي وعمليات الاغتيال في الأربعينيات حتى دفع مؤسس الجماعة حياته ثمناً لذلك ، ولسنا نشك في أن منطوق الإسلام السياسي الذي يعتمد على مبدأ الحاكمية استلهاماً لأفكار ابن تيمية وابن حزم قد كان له تأثير ضخم على العالم الإسلامي

عموماً والعالم العربي خصوصاً، لاسيما وأن اجتهادات «أبو الأعلى المودودي» و«سيد قطب» قد أضافت لفكر الحركة أبعاداً أكثر عمقاً، وقد كان اقتران مسيرة الجماعة بالعنف السياسى سببا فى الربط بينها وبين الأعمال الإرهابية التى مارستها فى السنوات الأخيرة جماعات لاتفهم الإسلام بصورته الصحيحة ، والملاحظ أن فكر حسن البنا وجماعته كان يرى فى البعد العربى لمصر جزءاً من بعدها الإسلامى ، بل كانت مشاركة المتطوعين من جماعة الإخوان المسلمين فى حرب فلسطين 1948 تعبيراً عن التضامن الإسلامى قبل التضامن العربى .

خامساً: حزب البعث العربى الاشتراكى:

لقد كان المد القومى واضحاً فى الشام أكثر من وضوحه فى المناطق العربية الأخرى لأسباب تتصل بالمواجهة بين العرب والترك اللذين ينتميان لنفس الدين ولكن يفرقهما اختلاف القومية ، حتى ظهر الآباء المؤسسون للفكر القومى العربى وفى مقدمتهم «أبو خلدون ساطع المصرى» الذى كان وزيراً للمعارف فى حكومة فيصل الأول، حيث كان له تأثيره فى الحركات القومية التى ظهرت بعد ذلك، ثم نادى «زكى الأرسوزى» بفكر البعث الذى تلقفه ميشيل عفلق وصلاح البيطار فى منتصف الأربعينيات، ولقد شاءت الأقدار لذلك الحزب - ذى النظرة المتحفظة نسبياً تجاه الدور المصرى - أن يلعب أدوراً كبرى فى النصف الثانى من القرن العشرين فى المشرق العربى، وقد وصل الحزب إلى الحكم فى كل من سوريا والعراق بسبب اعتماده على جناح عسكرى له منذ بدايته، وقد دخل الحزب فى سلسلة من المواقف المتنافسة مع المد الناصرى فى الستينيات حتى حطم تجربة الوحدة عام 1961 والتى كان قد شارك إيجابياً فى قيامها باعتبارها أول تجسيد لعمل وحدوى بين قطرين عربيين فى القرن العشرين حتى أن دولة الوحدة لم تصمد لأكثر من سنوات ثلاث .

سادساً: عبد الناصر البطل القومى لعرب القرن العشرين:

لا تمنعنا مصريتنا من إعطاء جمال عبد الناصر حقه كبطل جسداً للحلم العربى فى فترة معينة ، وإن جاءت نهايته فى ظروف صعبة له ولوطنه ولأمته إلا أن ذلك كله

لا يقلل من قيمة دوره الضخم في تاريخ العرب في القرن العشرين ، فهو الذي جعل شعار القومية العربية واقعا ، وهو الذي أعطى مصر دورها العربي سياسياً بعد أن كان ذلك الدور يقف عند حدود الدور التنويري ثقافياً وتعليمياً ، ولقد كان الصراع العربي الإسرائيلي عاملاً مؤثراً في تحديد مسار عبد الناصر قومياً إلى أن كانت هزيمة العرب في الحرب الإسرائيلية العربية الثالثة بمثابة ضربة عنيفة للمد القومي الذي قاده عبد الناصر ، ثم تولى السلطة بعد رحيله أنور السادات وخاضت مصر وسوريا حرباً رابعة تحقق فيها انتصار مشهود ثأر به العرب لما حدث لهم في يونيو 1967 ، وليس من شك في أن تقويم دور عبد الناصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين يؤكد بوضوح أنه كان اللاعب الرئيسي على مسرح الحياة السياسية العربية أثناء تلك الفترة .



إن القرن العشرين بالنسبة للعرب ليس هو فقط قرن الشريف حسين وابن سعود وحسن البنا وميشيل عفلق وعبد الناصر والسادات وبورقيبة والملك حسين وحسن مبارك وحافظ الأسد وصادق حسين وغيرهم ، ولكنه قبل ذلك كله قرن الصحوة لحقيقة الأطماع الأجنبية في المنطقة وتدويل سياساتها القطرية ، وهو قرن الانقسام الدائم بين دولها في ظل الوراثة الأمريكية للدور الأوروبي في المنطقة ، كما أنه هو أيضاً قرن ظهور دول النهضة في الخليج العربي استكمالاً لوجود دول المدن القديمة حول الحضارات النهرية في المنطقة العربية ونعود من جديد للعاملين الرئيسيين اللذين يعتبران العلامة الفارقة لحصاد العرب في القرن العشرين ونعني بهما قيام دولة إسرائيل وظهور النفط العربي .

(أ) إسرائيل عامل فرقة أم توحيد عربي؟

لاشك أن قيام إسرائيل بعد سلسلة طويلة من المحاولات اليهودية في فلسطين ، ورغم الثورات العربية في الثلاثينيات وبعدها إلا أن إسرائيل قد حققت الأغلب الأعم من مخططاتها الصهيونية خلال القرن العشرين وتوجته بقيام الدولة العبرية التي اتخذت من بريطانيا سنداً في البداية ، ثم اعتمدت على فرنسا في الخمسينيات

التي رأت في دعمها لإسرائيل ردًا على حماس العرب للثورة الجزائرية، ثم أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي النصير الأساسي لإسرائيل بعد ذلك اعتماداً على التأثير اليهودي عالمياً ودور جالياته المتميزة اقتصادياً والمؤثرة في دوائر صنع القرار السياسي في معظم الأقطار الغربية، والملاحظ أن كل الحركات القومية والتحريرية في النصف الثاني من القرن العشرين قادتخذت من إسرائيل «قميص عثمان» الذي تكتسب مشروعيتها من خلال تحديد مواقفها منه، ويجب ألا ننسى أن الوجود الإسرائيلي في قلب الشرق الأوسط قد لعب دوراً كبيراً في توجيه السياسات الدولية في المنطقة، بل وتحديد سياسات الدول الشرق أوسطية غير العربية مثل تركيا وإيران ودول الجوار في القرن الأفريقي.

(ب) هل كان ظهور النفط دعماً لفكر الوحدة أم خصماً منه؟

إن ظهور النفط العربي - خصوصاً في الجزيرة العربية والخليج - قد أثر تأثيراً كبيراً في المسار العربي كله خلال القرن العشرين فقد أدى ذلك إلى أثر عكسي على مفهوم الوحدة العربية وأوجد قدراً كبيراً من الحساسية بين من يملكون ولا يملكون، بل إن تفاوت الثروة بين الدول العربية والذي نجم عن ظهور البترول في بعضها قد أدى إلى تداعيات عطلت أسباب الاندماج الاقتصادي والانصهار القومي، ولعل حرب الخليج الثانية وتداعياتها هي نموذج لتأكيد ذلك، بل إن تعطيل قيام السوق العربية المشتركة يرجع في معظمه إلى مخاوف الاقتصاديات البترولية من غيرها، والإحساس الدائم لديها بأن الثروة الطارئة هي مصدر أطماع دائمة تستدعي الحماية ولو من خارج المنطقة وفقاً لتطورات الأحداث ومجريات الأمور في العقد الأخير من القرن العشرين.

. . هذا هو حصاد القرن العشرين للعرب بكل ماله وكل ما عليه . . إنه قرن الصعود والهبوط . . قرن المتناقضات . . قرن قيام إسرائيل وظهور النفط . . قرن الصراع الدامي على أرض الأنبياء . . قرن الصدام بين النظم والزعماء . .

البعث وعبد الناصر.. الفرصة الضائعة

لا تقف قيمة الحديث عن الماضي عند مجرد التباكي على زمن مضى، أو فرصة ضاعت، ولكنها تتجاوز ذلك إلى تحليل أحداث مرت ووقائع جرت، ثم الخروج منها بصورة أفضل لمستقبل سوف تكتمل أحداثه ووقائعه، وجيلنا الذي تفتحت مداركه القومية والفكرية مع بداية الستينيات من هذا القرن لا يزال يتذكر المد العربي الكاسح الذي اقترن بدور مصر عبد الناصر، وردود فعل سياسته التحررية على حركة البعث العربي الاشتراكي باعتبارها هي الأخرى حركة قومية موازية توافرت لها ظروف الوصول إلى السلطة لسنوات طويلة في أكثر من قطر في المشرق العربي.. وقد يحلو للمرء الآن بعد أكثر من ثلاثين عاماً من رحيل عبد الناصر أن يناقش في موضوعية وتجرد علاقة ذلك الزعيم المصري العربي بحزب البعث وكوادره في السياسة والحكم، وسوف يكون السؤال المطروح هو هل كان يمكن أن تتبدل الخريطة السياسية العربية ويتغير مستقبل المنطقة لو أن تزواجاً قد حدث في نهاية الخمسينيات - وفي غمار الحماس الكاسح لميلاد دولة الوحدة بين مصر وسوريا والتي جاء قيامها تعبيراً عن شهر عسل قصير بين عبد الناصر والبعث - بحيث تتحول العلاقة التنافسية والصراع المكتوم إلى نوع من الانسجام الفكري الذي يجمع الجهد القومي المشترك من أجل مصلحة الأمة العربية؟

وكثيراً ما كانت تستهويني احتمالات حدوث ذلك التزاوج المفقود وتلك الفرصة الضائعة التي نخرج منها بدرس مهم في تاريخ الحركة القومية عموماً، وتكمن الإجابة عن السؤال الذي طرحناه في سياق عدد من الملاحظات الرئيسية حول دور كل من الحركة الناصرية، وحزب البعث العربي الاشتراكي، ومكانتهما في التاريخ العربي المعاصر، ونجمل تلك الملاحظات في النقاط التالية:

أولاً: إن الأسبقية التاريخية لظهور حزب البعث العربى على يد الرفيقيين ميشيل عفلق وصلاح البيطار كاستجابة لتعاليم وأفكار «زكى الأرسوزى»، قد شكلت فى مجملها إطاراً جديداً لتيار قومى تبلورت مقوماته الفكرية، بغض النظر عن كل الإيماءات والإيحاءات التى تشير إلى اتصالات مرحلة النشأة مع دولة كبرى فى ذلك الوقت، فالذى يعيننا هو أن تلك التركيبة الحزبية قد حققت نجاحاً لم يتوفر لغيرها، لأسباب يقع فى مقدمتها أنها تجاوزت البعد القطرى، وخرجت إلى الإطار القومى على مستوى المشرق العربى كله، دون الوصول إلى مصر لأسباب تتصل بظروفها وخصوصية دورها، والطبيعة المحدودة للحركة القومية لديها والتى توقفت عند حدود قيام جامعة الدول العربية فى عاصمتها منذ أن ولدت فى منتصف الأربعينيات.

ثانياً: إن حركة البعث - رغم قوميتها - قد ركزت من حيث المنطلق على مفهوم محدد وهدف واضح، أو بتعبير آخر اتخذت قاعدتها من سوريا الكبرى دون غيرها، وهى التى تتضمن بمفهوم «الهلل الخصب» الدولة العراقية أيضاً لذلك اقترن ظهور البعث العربى بحركات قطرية أخرى لم تصمد طويلاً أمام المد الحزبى لرواد البعث الأوائل . . . ولعلنا نذكر فى هذا السياق الحزب القومى السورى بزعامة أنطون سعادة الذى كان ينادى بدولة الهلال الخصب، مع نظرة متحفظة أيضاً تجاه مصر، من هنا فإنه يبدو واضحاً أن كل الحركات القومية، أو القطرية ذات الطابع السياسى فى المشرق العربى قد تجنب منذ البداية الدخول إلى ساحة مصر الملكية، وربما إلى ساحة مصر الجمهورية أيضاً بعد ثورة 1952 . . . ولعل ذلك يعكس فى مجمله غيبة هذه الحركات عن الشعب المصرى الذى كان مشغولاً بمقاومة الاحتلال البريطانى فى إطار الوطنية المصرية.

ثالثاً: إن وصول عبد الناصر إلى السلطة المطلقة فى منتصف الخمسينيات ومواجهته للعدوان الثلاثى عام 1956 قد صنعت منه بطلاً عربياً يستهوى الجماهير فى المشرق والمغرب على السواء، وقدمته لأمتة العربية فى تنويج قومى اقترن بميلاد دولة الوحدة بين مصر وسوريا، والتى لعب فيها الضباط البعثيون دوراً رئيسياً فى ذلك الوقت، وهنا لابد أن نشير إلى أن المقومات الرئيسية لنجاحات البعث فى سوريا والعراق قد اقترنت باعتماده على جناح عسكرى للحزب منذ بداية تكوينه

على نحو مكن له من الوصول إلى السلطة اعتماداً على ما يمكن أن نطلق عليه تعبير «انقلاب قومي» تكرر أكثر من مرة في دمشق وبغداد، ولعل وصول الحزب إلى الجيش في القطرين العربيين المهمين هو الذي دفع بالبعث إلى المقدمة بينما حرمت حركات قومية أخرى من إمكانية الوصول إلى السلطة المنفردة وإن شاركت فيها ولعل أشير هنا إلى حركة القوميين العرب وحركة الوجوديين الاشتراكيين كنماذج لقوى قومية أخرى لم يتحقق لها ذات النجاح الذي حظى به حزب البعث العربي .

رابعاً: سوف يبقى قيام الجمهورية العربية المتحدة عام 1958، ثم سقوط دولة الوحدة بعد أقل من ثلاث سنوات تعبيراً دقيقاً عن الخلاف المستتر الذي كان يدور بين قيادة عبد الناصر الشعبية، وحركة البعث النشطة لأسباب لا تخفى على أحد؛ إذ يتصل معظمها بطبيعة النشأة، وأسلوب التنظيم، والظروف القطرية التي تعتمد على الفارق بين المزاج المصري ومزاج الشام الكبير، فالبعثيون هم الذين لعبوا الدور الرئيسي في إقناع عبد الناصر بقبول الوحدة الفورية وكانوا هم أيضاً في مقدمة مؤيدي الانفصال، ولعل ذلك يعكس بوضوح طبيعة النظرية التنافسية التي اعتمدها البعث في مواجهة سياسات عبدالناصر وأساليبه في الحكم، وبغض النظر عن تقييمنا لدرس الوحدة المصرية السورية، إلا أن سقوطها كان هو البداية الحقيقية لسلسلة من الانكسارات القومية بلغت ذروتها بهزيمة يونيو 1967.

خامساً: إن تعلق عبدالناصر بسوريا وارتباطه الشديد بشعبها قد حكم إلى حد كبير العديد من تصرفاته بدءاً من دخول دولة الوحدة، ثم موقفه المتعقل يوم سقوطها، وصولاً إلى استدراجه لحرب 1967 بكل نتائجه الأليمة، وتداعياتها الضخمة على المستقبل العربي كله، ولعل قادة سوريا في تلك المرحلة قد أدركوا قبل غيرهم غرام الزعيم العربي القادم من مصر بطبيعة الشعب السوري القومية وحماسه المتدفق، وروحه المتهبة، وهو أمر ربما لم يجد جمال عبد الناصر له نظيراً لدى الشعب المصري المعروف باهتمامه بالوطنية المصرية أكثر من انغماسه في الحياة السياسية ولعل الاختلاف بين طبيعة الشعبين السوري والمصري في هذه الناحية يفسر كثيراً من أسباب الصعود والهبوط في علاقات عبد الناصر بالبعث العربي .

...هذه ملاحظات رأيت أن أسوقها في هذا المقام لأنني أظن - وربما بحق - أن

التاريخ العربى الحديث كان يمكن أن يتغير مائة وثمانين درجة لو أن روحاً تكاملية قد حكمت العلاقة بين عبد الناصر والبعث بدلاً من تلك العلاقة الصدامية التى عرفتها الستينيات من القرن العشرين، فعلى الرغم من أن عبد الناصر قد حاول مخلصاً فى البداية أن يحتوى قيادات البعث، وأن يتعامل مع رموزها بكثير من التقدير بدءاً من أكرم الحوراني، مروراً بصلاح البيطار، وصولاً إلى غيرهما من زعامات البعث العربى الاشتراكى فى ذلك الوقت إلا أن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن؛ إذ استنفرت أجهزة الحكم الناصرى عدداً كبيراً من إطارات البعث وخلقت أزمة ثقة نجم عنها قدر كبير من الخلاف الذى لا يخلو من طموحات للسعى نحو الافراد بالسلطة بحيث يصبح أحد القوتين هو المتحدث باسم الشارع العربى.

ولاشك أن عبد الناصر كان يملك كاريزما صنعت له شعبية عربية ضخمة ربما داخل سوريا أكثر من غيرها فى مواجهة الأحكام الحزبى، بينما تمكن حجم مصر ودورها القومى فى ذلك الوقت أن يؤثر سلبياً على شعبية البعث فى المشرق العربى كله، وهنا تجدر الإشارة إلى منعطف تاريخى مهم نعى به مباحثات الوحدة الثلاثية عام 1963 بالقاهرة والتى شاركت فيها قيادات البعث فى القطرين السورى والعراقى، وتزعمها فيلسوف الحزب ميشيل عفلق فى جانب، وجمال عبد الناصر على الجانب الآخر والتى ظهر منها بوضوح أن سنوات الوحدة قد تركت روااسب لدى الجانبين خلقت أزمة شك يصعب الفكك منها، ولعلى أذكر هنا أن بداية إعلان الاحتجاج المصرى الرسمى على مسار المباحثات قد جاءت من خلال مقال شهير للكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل تحت عنوان (إنى أعترض) كشف فيه عن حجم الخلاف وأزمة الثقة بين أطراف مباحثات الوحدة التى لم يكتب لها النجاح، والواقع أن تأمل محاضر مباحثات الوحدة الثلاثية - وقد نشرت حينذاك على نطاق واسع - يعكس أزمة الثقة المتبادلة بين البعث وعبد الناصر، ويعطى انطباعاً بأن مشروع الوحدة الذى كان قريباً من مشاعر الجماهير العربية فى ذلك الوقت كان بعيد التحقيق على مائدة المفاوضات حينذاك، وربما كانت لذلك أسبابه المتعددة بدءاً من حديث عن النظرة المصرية تجاه الحياة السياسية فى المشرق العربى بصورة تفتقد درجة من التكافؤ أحياناً، ولا تبرأ فى نظر البعض من شبهة الاستعلاء أحياناً أخرى، فضلاً عن انتقادات متكررة لأجهزة الأمن المصرى ودورها فى إفساد العمل

القومى، كما أن مصر على الجانب الآخر كانت تشعر بغياب مصداقية البعث وقادته وتنظر فى شك لدوره القومى، خصوصاً بعد درس الانفصال وما تركه من جرح غائر لدى عبد الناصر ونظامه، وقد أدت الأمور فى مجملها إلى إخفاق مباحثات الوحدة الثلاثية حيث انتهت بحملة اتهامات متبادلة يضع فيها كل طرف مسئولية الفشل على الطرف الآخر، وهنا نستطيع أن نفكر بصوت عال لكى نقول إنه لو سارت الأمور فى اتجاه آخر لأدى ذلك إلى نجاح تلك المباحثات على نحو يجمع بين التجريبتين الناصرية والبعثية فى حركة واحدة، وقد يبدو التصور صعباً وقد لا يكون مجدياً، لأنه يندرج تحت منطق التباكى على اللبن المسكوب ولكننى أقرر هنا أن قوى كثيرة - عربية وأجنبية - قد لعبت دوراً فاعلاً فى هدم كل احتمالات الالتقاء وتقويض كل أسباب التقارب بين البعث وعبد الناصر، وأن هذه القوى قد لعبت دوراً أساسياً فى إضاعة فرصة ذهبية قل أن تتكرر فى تاريخ أمتنا العربية، ولعل الذى يدعونى لإثارة هذا الأمر هو أنه كان ممكناً فى وقته، لأن البعث يعبر عن مزاج الشام الكبير وامتداده فى القطر العراقى، بينما كانت الناصرية نتاجاً مصرياً لقى قبولاً شعبيّاً عربياً كاسحاً، لذلك كان يمكن أن يمثل التكامل بينهما قاطرة قومية تشد العمل العربى نحو آفاق واعدة لمستقبل أفضل بكثير من ذلك الذى شهدناه منذ نكسة 1967.

وهنا لا أجد حرجاً فى أن أشير إلى ظاهرة تاريخية مؤداها غياب الشارع المصرى عن الحركات القومية للمشرق العربى بحيث ظلت محصورة فى إطار عدد من المثقفين المصريين . . . ولعلنى أشير هنا إلى اسم الكاتب الصحفى الراحل أحمد بهاء الدين كنموذج لأصحاب الاهتمام بالفكر القومى الوافد من المشرق العربى، حتى أنه اتهم بالميل البعثية إلى حد أن السلطات المغربية طردته أثناء زيارة لبلادها فى الستينيات لأسباب تتصل بذلك، وواقع الأمر أن الالتقاء بين عبد الناصر والبعث كان يمكن أن يغير وجه التاريخ العربى المعاصر لو صدقت العزائم وخلصت النوايا، ولكن ذلك لم يحدث لظروف وأسباب تتعلق فى النهاية برغبة قوى كثيرة فى ضرب وتعطيل مساره القومى، ولدينا فى مصر نموذج على المستوى الوطنى مماثل لفرصة ضائعة لتلك التى نتحدث عنها على المستوى القومى، إذ كان التزاوج ممكناً بين الرئيس المصرى الراحل أنور السادات، وحزب الوفد الجديد

بزعامة فؤاد سراج الدين ، بحيث يقود أحد زعامات ثورة 1952 حزباً سياسياً امتلك أكبر رصيد حزبي في تاريخ مصر الحديث ، ولكن ذلك لم يحدث ولعبت «الكيمياء الشخصية» دوراً سلبياً حال دون تحقيق ذلك الطرح الذي يقوم على افتراض نظري في أساسه .

* * *

هذه رؤية تاريخية لآمال لم تجد طريقها إلى النور ، ولم تعرف سبيلاً للتطبيق العملي ، ولكنها تظل دروساً تستحق الاهتمام وتستوجب الدراسة ، ويكفي أن نتصور لو أن الحكم في مصر وسوريا والعراق في مطلع الستينيات كان نتاجاً لانصهار بين زعامة عبد الناصر ، وحزب البعث العربي الاشتراكي وربما في إطار دولة الوحدة أيضاً . . وتمضى مواكب التاريخ وقوافل البشر وتبقى هناك أمة عربية واحدة تعيش في غرب آسيا وشمال إفريقيا لتواجه تحديات لا تتوقف ، ومشكلات لا تنتهي ، ولكن يبقى لديها رصيد قوى لا ينضب ، ومستقبل عربي تسعى إليه ، برغم كل الطاقات التي أهدرت ، والأفكار التي أجهضت ، والفرص التي ضاعت .

العرب والعالم

«تمثل الثورة العربية الكبرى التي قادها «الشريف حسين» في مطلع القرن العشرين، وحركة «ابن سعود» الوحدوية في الجزيرة العربية، والمد القومي التحرري بزعامة عبد الناصر في مطلع النصف الثاني من ذلك القرن محطات رئيسية عند تحديد الدور الإقليمي للعرب في القرن الماضي».

أوروبا والعرب.. رواية من فصل واحد

تستأثر العلاقات الأوروبية العربية باهتمام خاص فى هذه المرحلة لأسباب تتعلق بالظروف التى يمر بها الصراع فى الشرق الأوسط فى الأسابيع الأخيرة، وانحسار عملية السلام، واندلاع العنف فى منطقة ملتهبة لا تبعد كثيراً عن شاطئ البحر المتوسط فوق الأرض الفلسطينية المحتلة، وواقع الأمر أن الحديث عن علاقات أوروبا بالعرب رغم امتداده على مر القرون الطويلة وعبر العصور المختلفة إلا أنه أشبه ما يكون برواية من فصل واحد تلعبه أوروبا فى المناسبات المختلفة.

ويهمنا هنا أن نشير إلى أن علاقات أوروبا بالعالم العربى تستند إلى أسس جغرافية وتاريخية تبدو شديدة التوافق، ويكفى أن نتذكر أن المدة التى يستغرقها الطيران بين عدد من الشواطئ العربية على المتوسط ومدن الساحل الجنوبى لأوروبا الغربية لا تتجاوز أحياناً ساعة زمنية وهو ما يعكس درجة التقارب بين المنطقتين الأوروبية والعربية، فالبحر المتوسط يمثل بحيرة تطل القارة الأوروبية على شواطئها الشمالية، ويطل العالم العربى على شواطئها الجنوبية.

ولقد أتاحت لى ظروف عملى الدبلوماسى فى جنوب آسيا فى مرحلة من حياتى الوظيفية أن أدرك كم نحن العرب قريبون جغرافياً من أوروبا؛ فالمسافة بيننا وبين قلبها لا تزيد على الساعات الثلاث، بينما كانت الطائرة تقطع المسافة بين «مدراس» و«كشمير» داخل الدولة الهندية الواحدة فيما يقترب من الساعات الأربع، وهنا يجب ألا نقلل من تأثير التقارب الجغرافى على حركة التاريخ وسياق الأحداث بين العرب والأوروبيين، فالأفكار الجديدة والتيارات السياسية وحتى «موضة الأزياء» تنتقل من أوروبا إلى الشواطئ الشمالية الغربية للعالم العربى بسرعة تجعلنا نقول

بحق إننا نعيش في جنوب أوروبا مباشرة، وهل ننسى الاختلاط الاجتماعي لعدد من شعوب جنوب أوروبا سواء من اليونانيين أو الإيطاليين، أو الفرنسيين مع العرب، بل إن العلاقات العربية التركية تبدو هي الأخرى قنطرة إضافية للعرب في الاتجاه الأوروبي.

ويهمنى هنا أن أحدد مدرستين أساسيتين تشكلت من خلالهما النظرة السياسية لأوروبا الحديثة تجاه العرب عمومًا الأولى: هي المدرسة الفرنسية التي اصطدمت بالشرق العربي ثقافيًا منذ حملة «بونابرت» على مصر في نهاية القرن الثامن عشر، والتي تبعتها انتشار الوجود الفرنسي ثقافيًا وسياسيًا في الشمال العربي الأفريقي، وأيضًا على سواحل المتوسط في سوريا ولبنان، أما المدرسة الثانية: فهي المدرسة البريطانية في التعامل مع المنطقة بالاحتلال السياسي والنفوذ العسكري، فضلًا عن دهاليز التعامل المباشر مع القبائل العربية والمجتمعات الشرق أوسطية، ولعل أسماء مثل «لورانس العرب» تشير بوضوح إلى خصوصية الفهم البريطاني للجزيرة العربية والشرق العربي، خصوصًا في مرحلة الثورة العربية الكبرى بقيادة «الشريف حسين» في غضون الحرب العالمية الأولى، ولقد تنامي الارتباط العربي الأوروبي، وأخذ شكل التواصل المستمر منذ بداياته عبر الأندلس وصقلية وغيرهما من المعابر الحضارية المشتركة في حوض البحر المتوسط بما في ذلك المواجهات السياسية والعسكرية الحادة بين الدول العربية والوجود الأوروبي، ولعل الحركة الاستقلالية «لمحمد علي» عندما حاول الخروج من شرنقة السلطنة العثمانية هي التي لفتت أنظار الأوروبيين في العصر الحديث إلى ميلاد الدولة الحديثة في المنطقة العربية بمفهومها القومي، وليس مجرد دلالتها الدينية التي وقرت في أذهان الأوروبيين تجاه العرب منذ خروجهم من الأندلس، وحتى السنوات الأخيرة من عمر «الرجل المريض» الذي كان يمثل الخلافة العثمانية.

وإذا تركنا هذا التطور للعلاقات العربية الأوروبية جانبًا، فإننا سوف نقف أمام التحولات الجديدة في العلاقات بينهما في العقود الأخيرة والتي وصلت بها إلى شكلها الحالي، فالمحاولات كثيرة بدءًا من حديث متصل عن الحوار العربي الأوروبي، مرورًا بشراكة أورو متوسطية بلغت ذروتها بصيغة «برشلونة»، وصولًا إلى وجود عدد من الدول العربية كمراقبين في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي،

وهذه كلها صور للعلاقات النشطة، والمتنامية على الصعيدين السياسى والاقتصادى بين المنطقتين، خصوصاً بعد ما أدرك الأوروبيون أن أمن الشرق الأوسط هو امتداد طبيعى للأمن الأوروبي وأن الصراع العربى الإسرائيلى له انعكاساته المباشرة على الأوضاع فى أوروبا بشكل لا يمكن تجنبه أو الفكاك منه، والذى يهمنى هنا فى هذا الموضوع الموجز هو أن أتعرض لخصائص الدور الأوروبى فى المراحل الأخيرة من الصراع العربى الإسرائيلى ونوجزها فى الملاحظات التالية:

أولاً: إن الدور الأوروبى كان دائماً طرفاً فاعلاً فى صراعات الشرق الأوسط، ويكفى أن نتذكر أن «المملكة المتحدة» كانت هى الراعى الأول للدولة العبرية، ثم ورثت دورها «الجمهورية الفرنسية» لفترة قصيرة حتى ظهر الدعم الأمريكى سافراً وصارخاً لإسرائيل منذ نهاية الخمسينيات بعد ما تصورت «واشنطن» وهماً أن إسرائيل هى الحامية الوحيدة للمصالح الأمريكية فى المنطقة فى ظل المواجهة المتصاعدة بين زعامة «عبد الناصر»، ودبلوماسية «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية الأمريكى الشهير. وإذا كانت إدارة «أيزنهاور» - أحد أبطال الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية - قد اتسمت بمحاولة استمالة العرب لدخول الشرق الأوسط تحت دعاوى «نظرية الفراغ» الناجمة عن رحيل الوجود البريطانى والفرنسى من المنطقة، لكن تلك الإدارة لم تتمكن من وضع أسس مستقرة ومستمرة لموقف أمريكى متزن تجاه الصراع العربى الإسرائيلى وهو ما جعل الحاجة دائماً ماسة إلى التفسير الأوروبى للمواقف فى مراحل المواجهة العربية الإسرائيلىة. ولعلنا نذكر فى هذا السياق الدبلوماسية الكوكبية «لهنرى كيسنجر» عندما كان يمر بوزارة الخارجية البريطانية فى ذهابه وإيابه من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشرق الأوسط طلباً للنصيحة منها، وتبادلاً للمشورة معها.

ثانياً: لقد لعبت «فرنسا» دوراً له خصوصيته وتأثيره فى الصراع العربى الإسرائيلى، ويرجع الفضل فيه إلى الأسس التى حددها الزعيم الفرنسى «شارل ديغول» عندما قرر أن بلاده سوف تحظر تصدير السلاح لمن يبدأ بالعدوان فى المنطقة واتخذ موقفاً يتسم بالشرف والحياد، ومازالت فرنسا تحاول التمسك بنتائجه فى مواقف كثيرة سعت خلالها للخروج من دائرة التأثير الأمريكى. ولاشك أن دور فرنسا بالرغم من أنه جزء لا يتجزأ من أوروبا الغربية، وشريك أساسى فى السياسة

الأوروبية عموماً إلا أن موقفها يبدو متقدماً بمرحلة كبيرة عن الموقف البريطاني الذى يظهر أحياناً وكأنه ما زال حبيس الأفكار القديمة لدار المندوب السامى فى إحدى العواصم العربية فى نهاية القرن التاسع عشر .

ثالثاً: إن تفاوت الظلال بين درجات الدور الأوروبى المختلفة من تطورات مشكلة الشرق الأوسط عبر محطاتها المتتالية والتى كان من أبرزها إعلان «فينيسيا» الشهير قد أدى إلى ردود فعل مختلفة، فدول جنوب أوروبا المطللة على سواحل المتوسط تبدو أكثر رغبة فى التواصل مع العرب بينما لا تبدو الرغبة بنفس الدرجة لدى دول وسط أوروبا وشمالها، وإذا كان الاتحاد الأوروبى يبدو شريكاً فاعلاً فى علاقات الغرب عموماً بالشرق الأوسط بمعناه الواسع الذى يحتوى الجمهورية الإسلامية فى إيران، والدولة العلمانية فى تركيا، إلا أنه ما زال يتصرف بميراث التاريخ ورؤية الماضى ويتوقف فى مشاركته عند حدود معينة ربما تحسباً للدور الأمريكى، أو اعتباراً للموقف الإسرائيلى أو ابتعاداً عن التورط فى المنطقة من جديد، لقد شارك الأوروبيون فى «مؤتمر مدريد» وكانت روسيا الاتحادية - وهى دولة أوروبية آسيوية - أحد الراعيين الرئيسيين لعملية السلام فى الشرق الأوسط، وشريكاً للولايات المتحدة فى جهودها فى ذلك، ولكن الدور الروسى تضاءل كثيراً بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، إلا أن قوى أوروبية بديلة لم تتقدم لورثة ذلك الدور حتى أصبحت الولايات المتحدة هى اللاعب الذى ينفرد وحده برعاية عملية السلام فى الشرق الأوسط، ورغم أن الأوروبين قد جعلوا لهم مبعوثاً دائماً فى المنطقة أسوة بما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الدور الأوروبى فى الشرق الأوسط ظل محدوداً لا يتجاوز فى دعمه للعرب حدود العون المالى للسلطة الفلسطينية باعتبار أن الاتحاد الأوروبى هو المانح الأول لها قبل اليابان مباشرة .

رابعاً: إن الفراغ السياسى المحتمل فى ظل إدارة أمريكية جديدة سوف تحتاج لفترة لترتيب الأوراق ودراسة الأوضاع ربما يكون مبرراً لدعوة أوروبا؛ لكى تلعب دوراً أكثر إيجابية تجاه ما يجرى فى المواجهة العربية الإسرائيلية خلال الشهور القادمة، فإذا كنا قد سلمنا بغياب الدور الأوروبى فى المراحل الانتقالية للتسوية السلمية فى الشرق الأوسط، فإننا يجب أن ندعوها إلى دور إيجابى يدعم السلام

العادل، ويقف إلى جانب الحق الواضح فى المراحل النهائية من تسوية ذلك الصراع الدامى الذى سيطر على الشرق الأوسط خلال القرن الماضى بكامله .

خامساً: إن هناك مؤشرات تدعو إلى القلق ظهرت دلالتها فى الأسابيع الأخيرة، خصوصاً عندما أظهر التصويت فى لجنة حقوق الإنسان فى 19 أكتوبر عام 2000، أن دول الاتحاد الأوروبى لم تدعم القرار الذى صدر تعاطفاً مع حقوق الإنسان الفلسطينى فى ظل ظروف أليمة؛ بسبب الانتهاكات اليومية التى تمارسها إسرائيل ضد الإنسان والأرض والمقدسات فى فلسطين، وفى ظنى أن هذه المؤشرات تدعونا نحن العرب إلى إعادة النظر فى طبيعة العلاقات الأوروبية العربية، ووضع كافة الأطراف أمام مسئولياتها الحقيقية فى حساب واضح لا يسمح بأن يكون الدور الأوروبى عرضاً متقطعاً من مسرحية باهتة ذات فصل واحد يجرى تكراره بين حين وآخر .

تلك هى رؤية لطبيعة الدور الأوروبى الحالى وما نريده منه فى المستقبل، فهل يستطيع الأوروبيون أن يثبتوا لشركاء التاريخ، ورفاق الجغرافيا فى الشرق الأوسط، أنهم قادرون على أن يلعبوا دوراً إيجابياً متوازناً يحد من درجة الانحياز الأمريكى لإسرائيل، ويتعادل - ولو نسبياً - مع الدعم المطلق الذى تقدمه «واشنطن» لها .

إن الارتباط بين الأمن الأوروبى، وأمن الشرق الأوسط يلتقى فى حلقة وثيقة نطلق عليها «أمن دول البحر المتوسط»، ولا يجب أن يقف الدور الأوروبى عند حدود الدعم المادى أحياناً، أو التعاطف الإنسانى أحياناً أخرى، بل يجب أن يتجاوز ذلك إلى تأثير سياسى يسمح بدور فاعل فى صراع طويل لا تبدو احتمالات حسمه واضحة فى المنظور القريب؛ لأنه على ما يبدو ليس فقط صراع أرض وحدود، ولكنه أيضاً صراع تعايش ووجود .

العرب والولايات المتحدة الأمريكية

شهدت العلاقات الأمريكية نوبات مد وجزر بلغت حد اعتذار ولي عهد المملكة العربية السعودية عن قبول دعوة الرئيس الأمريكي لزيارة واشنطن، ولعل استقراء مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من القضايا العربية يجسد لدينا صورة متصلة لما نشهده الآن، وسوف نختار نقطة البداية من إدارة «داويت أيزنهاور» الذي وصل إلى مقعد الرئاسة كواحد من أبطال الحرب العالمية الثانية، وأشهر قادتها العسكريين، ولا يعني ذلك أننا نتجاهل إدارة الرئيس الأمريكي «روزفلت»، خصوصاً ما يتصل منها بالقضية الفلسطينية، وحواره الشهير مع الملك الراحل «عبد العزيز آل سعود» على ظهر بارجة في البحر الأحمر، فقد تجلّت يومها رؤية قومية مبكرة من الملك العربي تجاه الخطر الصهيوني، حيث كان الرئيس الأمريكي مستمعاً ومتفهماً لما رده على مسامعه مؤسس المملكة العربية السعودية.

ونحن نظن هنا أن إدارة «أيزنهاور» كانت إدارة محورية، لأنها عكست وضوح الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية بعد ما فرض البترول العربي وجوده على الحياة الغربية والاقتصاديات العالمية، وبعد ما قامت الثورة المصرية عام 1952؛ لتفتح شهية واشنطن نحو منطق الإحلال والتبديل الذي اعتمده الولايات المتحدة الأمريكية لملء الفراغ في الشرق الأوسط بعد رحيل الوجود البريطاني والفرنسي عن المنطقة، وهو الفراغ الذي وصل إلى حد اعتباره نظرية استراتيجية تردد الحديث عنها وقتها تحت مسمى «مبدأ أيزنهاور» الذي بشرت به إدارة ذلك الرئيس، وسعت لتحقيقه من خلال دبلوماسي أمريكي محافظ ينتمي للمدرسة التقليدية في الفكر الغربي وهو وزير الخارجية الأمريكي «جون فوستر دالاس» الذي لم يستوعب

التحولات الدولية، والتغيرات الإقليمية، ودخل في معركة طويلة مع الضباط الشاب الذي يقود مصر حينذاك، حيث لعب التفاعل الكيماي السلبى بين شخصية «دالاس» و«ناصر» دوراً أساسياً في تحطيم قواعد العلاقة بين القاهرة وواشنطن في الخمسينيات. بينما كانت كل الشواهد تشير إلى ارتباط بين ثوار يوليو 1952، والولايات المتحدة الأمريكية، ومراكز مخابراتها فى الشرق الأوسط، ولقد كشفت وثائق عديدة وكتابات من شهود تلك المرحلة عن طبيعة تلك العلاقة التى كان يمكن أن تغير وجه الشرق الأوسط، وتحول دون دخول الاتحاد السوفيتى إلى المنطقة، وتحاشى مواجهات تمويل السد العالى وتأميم قناة السويس، بل وربما العدوان الثلاثى ذاته عام 1956 والتى وقف منها «أيزنهاور» موقفاً حاسماً وحازماً، حيث أمرت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بسحب قواتها من شبه جزيرة سيناء، وربما لم يكن ذلك حباً فى «عبد الناصر»، أو العرب، ولكن تعبيراً عن سخطها على دول التحالف الثلاث التى نفذت مؤامراتها دون تنسيق مسبق مع الولايات المتحدة الأمريكية مكتفية بالإخطار عنه وتظل إدارة الرئيس «أيزنهاور»، وخصوصاً فى الفترة الثانية له إدارة لا يظهر فى تصرفاتها انحياز شديد لإسرائيل، إذ كانت الأخيرة لا تزال تنتقل بين أحضان بريطانيا وفرنسا فى مطلع الخمسينيات إلى أن فاز الرئيس الأمريكى «جون كيندى» بمقعد الرئاسة محققاً النصر على نائب «أيزنهاور» «ريتشارد نيكسون».

وبدأت صفحة جديدة بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية فى ظل رئاسة ذلك الأمريكى الشاب ابن العائلة المرموقة والذى جذب الأنظار بوسامته وحيويته، وتجددت روح الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل رئاسته التى انتهت بمأساة اغتياله عام 1963 بعد مراسلات تبادلها مع الرئيس المصرى «عبد الناصر» حول القضية الفلسطينية، والموقف الأمريكى من النزاع العربى الإسرائيلى وهى تلك الرسائل التى كانت تمثل حواراً عربياً أمريكياً. قال فى إحداها «عبد الناصر» عبارته الشهيرة عن «وعد بلفور» إنه «وعد بمن لا يملك لمن لا يستحق»، وهى فى ظنى صياغة هيكلية، حيث كان الكاتب الصحفى الكبير «محمد حسنين هيكل» واحداً من أبرز الرموز العربية المهتمة بالدور الأمريكى فى الشرق الأوسط، والمتصلة به من خلال قنوات صحفية وسياسية تمتع بها «هيكل» منذ نهاية الأربعينيات، ومازالت مفتوحة

أمامه حتى الآن، ويعكس وصول نائب «كيندى» إلى السلطة مرحلة التدهور الحقيقى فى العلاقات العربية الأمريكية؛ فلقد جاء راعى البقر الأمريكى «ليندون جونسون» إلى مقعد الرئاسة فى ظروف مشبوهة لسياسى أمريكى من الجنوب يحمل فى أعماقه كل تراث اليمين الرأسمالى، وارتباطاته الوثيقة بإسرائيل واستخفافه الشديد بالعرب وهو الرئيس الأمريكى الذى تزامنت رئاسته مع نكسة يونيو 1967 والتي لعبت فيها الولايات المتحدة الأمريكية دوراً معروفاً سواء كان ذلك قبلها، أو أثناءها أو بعدها، ومازالت قصة حديث ذلك الرئيس الأمريكى لكلبه المدلل فى أعقاب النكسة محفورة فى ذاكرة الكثير من العرب عندما خاطب رئيس الولايات المتحدة أثناء لقاء مع عدد من السفراء العرب فى واشنطن كلبه الذى يرافقه قائلاً: يا كلبى العزيز لقد كان هناك شخص ضعيف يهدده جيرانه وعددهم كبير، ولكنه استطاع التغلب عليهم، وهم الآن يطلبون النجدة، وسواء صحت هذه الرواية، أو لم تكن، إلا أنها تعكس التصورات الأمريكية فى تلك المرحلة تجاه القضية العربية والمسألة الفلسطينية.

ولقد أمضى الرئيس «ليندون جونسون» سنوات حكمه مستكماً لفترة الرئيس «كيندى» مع فترة رئاسة جديدة جرى انتخابه لها، وظل يغالى فى دعم إسرائيل، ويفصح عن علاقة استراتيجية معها لا تقبل التغيير، ولا تسمح بإعادة النظر، وعندما وصل الرئيس «ريتشارد نيكسون» إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان وراءه رصيد كبير من الخبرة السياسية، مع فهم دقيق للعلاقات الدولية فهو الذى فتح أبواب الصين أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ حواراً أمريكياً مع العرب، وزار الشرق الأوسط إباناً بمرحلة جديدة تختلف عن سابقتها، ولكنها تلتقى معها فى الدعم العام للدولة العبرية. ولقد انتهت رئاسة «نيكسون» بفضيحة «ووترجيت» وملابساتها معروفة، ودوافعها مفهومة، لكى يكمل مدته أمريكى آخر لم ينتخب لمقعد الرئاسة أبداً، ودخل سجل الرؤساء الأمريكيين من نافذة استكمال المدة، ولكنه لم يحقق لذاته موقفاً خاصاً به، وأعنى به الرئيس السابق «جيرالد فورد» وهو الذى قال عنه خصومه السياسيون تندرأً وسخرية إنه لا يستطيع أن يفعل أمرين فى وقت واحد فهو «لا يستطيع أن يمشى وهو يمضغ اللبان»، وبرغم اتصالاته مع الرؤساء العرب، خصوصاً الرئيس «السادات» ولقاءاته

به فى إحدى الدول الأوروبية بحثاً عن السلام المفقود فى الشرق الأوسط، إلا أنه قد عجز عن تقديم مبادرات بناءة، أو أفكار واضحة، ويجب ألا ننسى فى زحام مواكب الرئاسة الأمريكية شخصية ذلك الأمريكى اليهودى ذى الأصول الألمانية والذى لعب دوراً أساسياً فى رسم الإستراتيجية الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى منذ نهاية الستينيات، بل وربما حتى الآن، وأعنى به الدكتور «هنرى كيسنجر» الذى علم الإدارة الأمريكية متى تفتح الملفات ظاهرياً ولماذا تغلقها لسنوات تعمداً؟ وكيف يلعب عامل الوقت تأثيره فى الإسهام فى حل المشكلات الدولية، بل أيضاً أهمية الغموض فى الصياغات على نحو يرضى كل الأطراف، ولكن تفسير النص يخدم فقط الطرف المطلوب دعمه عند اللزوم، ولقد أسهمت «الكيسنجرية» فى تهيئة مصر بالذات للدخول فى علاقات جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية بل وتحديد نظرة مصرية مختلفة تجاه معطيات الصراع، وأسلوب مواجهته، وطبيعة الاتجاه نحو السلام الذى بدت أبرز مظاهره فى تلك الزيارة الشهيرة التى قام الرئيس «السادات» إلى القدس عام 1977.

وعندما وصل الرئيس الأمريكى السابق «جيمى كارتر» إلى مقعد الرئاسة فى واشنطن بدا للجميع رئيساً متديناً أقرب إلى «الرومانسية الطوبائية» منه إلى «الواقعية السياسية» فهو رجل اعتنى ظاهرياً بحقوق الإنسان، وردد الحديث طويلاً عن وحدة الجنس البشرى وحقوقه المتساوية فى وقت كانت الحرب الفيتنامية تغلق ملفاتها، بينما الشهوة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تأخذ أبعادها الجديدة، وتحرك الرئيس الأمريكى «كارتر» نحو إسرائيل بدوافع يمتزج فيها التاريخ بالدين، وتختلط فيها الثقافة بالسياسة، ورأى أن يدخل إلى الصراع العربى الإسرائيلى من بوابة الوفاق بين أبناء «إبراهيم» فهو عرباً «كامب ديفيد» ومهندس اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلىة وهو أيضاً الذى واجه صدمة التحول الإيرانى بعد قيام الثورة الإسلامية فى «طهران» ولم يكن قد مضى إلا شهور قليلة على رقصة ذلك الرئيس الأمريكى مع إمبراطورة إيران الأخيرة وهو يردد «إن إيران الشاه هى واحة الاستقرار فى الشرق الأوسط»، ثم أتى على الإدارة الأمريكية بعد ذلك حين من الدهر وصل فيه ممثل سينمائى من الدرجة الثانية إلى مقعد الرئاسة وهو قليل الخبرة محدود المعرفة لا يكاد يفرق كثيراً بين استراليا والنمسا، أو بين كوريا وكوبا، ولكنها الصناعة

الأمريكية الماهرة في خلق نموذج الشخصية المطلوب وتعليبه وتصديره للرأى العام العالمى فى الوقت المناسب، فالرئيس الأمريكى «رونالد ريجان» الذى أمضى فترتى رئاسة كاملتين مضى على خطوات أسلافه، بل زاد عليها دعماً لإسرائيل واقترباً منها من منطلق الوهم الأمريكى المستمر بأن إسرائيل هى الراعى الوحيد للمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، وهى قاعدة الحراسة لبتروله، وتحجيم نظمه الراديكالية، وإيقاف الزحف الشيوعى فى مرحلة، ثم الأصولية الإسلامية فى مرحلة أخرى، وقد تولى بعد «ريجان» نائب الرئيس الأمريكى «جورج بوش» الذى تميزت فترته الوحيدة فى الرئاسة بتكرار المواقف الأمريكية السابقة تجاه إسرائيل، ولايكاد يذكره التاريخ بغير قيادته للتحالف ضد العراق عندما غزا الأخير الكويت فى سابقة تبدو الأولى من نوعها فى ظل التطورات الدولية التالية لانهاء فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الكبيرين.

ولقد كان منتظراً من «جورج بوش الأب» أن تكون له بصمات أقوى من ذلك على السياسات الإقليمية الدولية، فهو صاحب خبرة عريضة فى السياسة الخارجية؛ لأنه سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى الصين، ومندوبها الدائم فى الأمم المتحدة، ورئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وهو بعد ذلك نائب الرئيس الأمريكى «ريجان»، ولكن الظروف التى حرمته من فترة رئاسة ثانية ربما حالت بينه وبين فترة الحكم التى لا يكون فيها الرئيس الأمريكى تحت ضغط التجديد القادم فيصبح أكثر حرية عند اتخاذ القرار وأشد جراً فيه؛ لأنه لا تحكمه حسابات ومواءمات مثل تلك التى تحيط به فى فترة الرئاسة الأولى.

وبعد ذلك ندخل فى واحدة من أكثر الإدارات الأمريكية إثارة وصخباً ونعنى بها إدارة الرئيس الأمريكى السابق «بيل كلينتون» ذلك الأمريكى الذى يحمل اسم زوج أمه والذى درس فى جامعة «أوكسفورد» البريطانية وتمرد على التجنيد فى حرب فيتنام وتأثر كثيراً فى مطلع شبابه بشخصية الرئيس الديموقراطى «جون كيندى» وفى ظنى - وقد يختلف معى الكثيرون - أن رئاسة «كلينتون» تتميز إلى حد كبير بالفهم الأكثر لوجهة النظر العربية والتفاعل معها دون أن يمس ذلك بالطبع الدعم

الأمريكي التقليدي للدولة الإسرائيلية، إذ يكفي أن نتذكر أن الرئيس الأمريكي «كلينتون» قد زار الشرق الأوسط أكثر من سبع مرات منها اثنتان في جنازتي «إسحاق رابين» و«الملك حسين»، واثنتان لمؤتمري «شرم الشيخ»، ولكن لا يجب أن ننسى أنه الرئيس الأمريكي الذي زار السلطة الفلسطينية في مقرها، وتحدث أمام المجلس الوطني الفلسطيني وذرف الدموع عندما رأى الأطفال الفلسطينيين الأبرياء وهم يتحدثون عن آباءهم السجناء في معتقلات إسرائيل، كما أنه الرئيس الأمريكي الذي تسلم «صيغة مدريد» التي رعاها سلفه الرئيس «بوش» فطورتها إدارة «كلينتون» إلى متابعة ملموسة للاتصالات السرية بين الفلسطينيين وإسرائيل والتي انتهت بتوقيع «اتفاق أوسلو» الذي أعاد «عرفات» ليمارس نشاطه ونضاله من فوق ترابه الوطني، وأدى إلى استقباله في البيت الأبيض الأمريكي مرات عديدة في إطار حزمة من الاتفاقيات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولست أشك في أن الجاذبية الشخصية للرئيس «كلينتون» قد لعبت دوراً رئيسياً في استمالة العرب له من موقع الشعور باهتمامه بقضيتهم وفتح ملفها طوال مدة رئاسته بكل الاهتمام سواء كان ذلك من خلال زيارات وزراء خارجيته أو مبعوثه الدائم إلى الشرق الأوسط «دينس روس» - رغم صهيونيته ويهوديته - إلا أن الشهور الأخيرة من إدارة «كلينتون» قد شهدت سباقاً محموماً بينه وبين عنصر الزمن من أجل تحقيق مجد سياسي يغطي على فضائحه النسائية فكانت «كامب ديفيد الثانية» طبخة غير جاهزة جرى إعدادها في تسرع فاحترقت على نار التلاعب الإسرائيلي، والرغبة الأمريكية في تحقيق أي إنجاز في الشرق الأوسط بأي ثمن يكون.

فإذا انتقلنا إلى المحطة الأخيرة للإدارات الأمريكية وعلاقتها بالعرب فإننا نواجه إدارة الرئيس الأمريكي الجديد «جورج دبليو بوش» التي تعيد إلى الأذهان سنوات العزلة في التاريخ الأمريكي المبكر حيث نرى واشنطن تحاول الانسحاب من كثير من التزاماتها الدولية والإقليمية، بل وحتى العلمية والإنسانية بدعاوى تتصل بالسياسة الداخلية والاقتصاد الأمريكي ولا يقتصر الأمر في ذلك على الشرق الأوسط وحده، ولكنه يتجاوزها إلى مناطق أخرى من العالم؛ إذ يبدو لي أن الإدارة الأمريكية الجديدة التي وصلت إلى مقعد السلطة بأغلبية محدودة للغاية جرى

التشكيك فيها كثيرا تحاول من جانبها اكتساب الشرعية وتثبيت مكانتها من خلال مزيد من الدعم لإسرائيل ، أو على الأقل الصمت المريب على سياستها الإرهابية ، وممارساتها العدوانية .

إننا نحن العرب أمام إدارات أمريكية مختلفة تعاقبت على السلطة في واشنطن وتعددت نظرتها للشرق الأوسط واختلقت أساليبها في التعامل معه ولكنها تحركت كلها من فرضية أساسية تقوم على الدعم الكامل لدولة إسرائيل !

العرب وإدارة كلينتون

غادر الرئيس «كلينتون» البيت الأبيض بعد فترتين كاملتين فى أقوى موقع دولى معاصر، وعندما برح الرئيس الأمريكى مقعده فقد ودع العالم واحداً من أكثر رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية إثارة للجدل حيث أمضى ثمانى سنوات صاخبة وضعتة - بغض النظر عن اختلاف الآراء حوله - فى موقع فريد على امتداد التاريخ الأمريكى كله، إنه الرجل شديد الجاذبية والذكاء، بارع التعبير، قوى الأعصاب، وهو أيضاً الرئيس الذى أدخل «دبلوماسية الدموع» فى العلاقات الدولية المعاصرة. . . ولكن دعنا من ذلك كله لنبحث فى تقويم دوره تجاه القضايا العربية، وموقفه من الصراع العربى الإسرائيلى، وهنا يمكن أن نتعرض لهذه القضية عبر المحاور الخمس التالية:

أولاً: إن عصر «كلينتون» قد تواكب مع تغيرات عالمية كبرى، وتحولات دولية هائلة، لذلك فإن الكثير مما يمكن أن ينتسب إلى تلك الإدارة الأمريكية هو نتاج لهذه العوامل بالدرجة الأولى، وليس راجعاً بالضرورة - بسلبياته وإيجابياته - إلى هذه الإدارة وحدها مع تسليمنا بأن الدور الأمريكى هو دور فاعل وله تأثيره القوى وبصمته الواضحة، خصوصاً فيما يتصل بمسألة إعادة ترتيب الأوضاع الدولية والإقليمية، وفقاً لمحصلة القوى الجديدة صاحبة الكلمة العليا فى القرار الدولى فى ظل عالم مختلف، لذلك لا نعلم تماماً إذا كان العصر الذى ارتبط بإدارة «كلينتون» هو الذى أثر فيها أم أنها كانت صاحبة التأثير الكبير فيها، والعرب جزء من هذا العالم الجديد بكل ما له وما عليه ولكن الذى يعيننا فى هذه النقطة بالذات هو شعورنا أن إدارة «كلينتون» قد أعطت الشرق الأوسط حجماً من الاهتمام يفوق

ما أعطته إياه إدارات سابقة، وقد يكون ذلك تفسير بسيط مؤداه أن الإدارة الأمريكية في التسعينيات لم تكن مشغولة بتورط في «فيتنام» كما حدث في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، كما أنها لم تكن مشغولة بمحاولة اقتحام المعسكر الشرقي، وتصفية وجود الأنظمة الشيوعية مثلما حدث في الثمانينيات، لذلك كان التفرغ للشرق الأوسط طبيعياً وأصبحت له أولوية على أجندة أعمال الإدارة الأمريكية في العقد الأخير.

ثانياً: إن فترة التحرك الإيجابي في الصراع العربي الإسرائيلي بدءاً من «أوسلو» حتى الآن ترتبط كلها بإدارة «كلينتون»؛ لذلك فإننا نزعّم أن تفعيل مسار التسوية - بغض النظر عن تقييمنا له سلباً أو إيجاباً - قد ارتبط بشخص الرئيس الأمريكي - واهتمامات إدارته، وليس من شك في أن فتح الملف والاهتمام بجوانبه المختلفة يعكس درجة من الإيجابية قبل النظر إلى النتائج وقيمتها.

ثالثاً: إن نظرة إلى علاقات الإدارة الأمريكية بدولة إسرائيل سوف تكشف عن درجة عالية من الفهم المتبادل ولكنها تعكس في الوقت ذاته نوعية النظرة الأمريكية لأطراف الصراع، وقد يقول قائل - عن حق - إن الكثيرين ممن أحاطوا بإدارة الرئيس «كلينتون» وآلت ملفات الشرق الأوسط إلى أيديهم هم من اليهود، أو المتعاطفين مع إسرائيل، وفي ظني أن هذه النقطة لا تستحق الاهتمام الكبير؛ لسبب بسيط وهو أننا نزعّم أن دوائر القرار السياسي في «واشنطن» منحازة منذ البداية لإسرائيل لأسباب كثيرة ومعقدة يبدو أبسطها دور «اللوبي اليهودي» في البيت الأبيض والكونجرس والبنجاحون والخارجية والمخابرات المركزية ودوائر الإعلام الأمريكي، ويكفي أن نتذكر في هذه النقطة نوعاً من الرضا المفاجئ فلسطينياً وعربياً تجاه وزيرة الخارجية السيدة «مادلين أولبرايت»، خصوصاً في العامين الأخيرين. . . وتبقى هنا ملحوظة في هذه النقطة وهي أننا نرى أن جزءاً كبيراً من المشكلات الشخصية التي واجهها الرئيس «كلينتون» يندرج تحت بند تحذيره وإضعاف دوره في مواجهة المطالب الإسرائيلية.

رابعاً: إن علاقات إدارة «كلينتون» بالقيادة الفلسطينية تبدو هي الأخرى فتحاً جديداً، فهي الإدارة التي وطأت في عهدها أقدام «أبو عمار» قاعات البيت الأبيض

وحداته، ويكفى أن نتذكر المسافة التي قطعها الرئيس الفلسطيني من موقع كان يقترب فيه من احتمالات مصير لا يختلف كثيراً عن الزعيم الكردي «عبدالله أوجلان» إلى موقع طبيعي يكتسب فيه شرعية دولية باركتها الإدارة الأمريكية وأعطتها وضعاً متميزاً لعبت فيه القبلات عند الاستقبال، والأحضان عند التوديع دوراً لا يمكن الإقلال منه، ولقد سمعت من بعض القيادات الفلسطينية أنهم ينظرون إلى الرئيس «كليتتون» وهو يقترب من نهاية حكمه باعتباره واحداً من أفضل الرؤساء الأمريكيين بالنسبة للقضية الفلسطينية، ومازلنا نذكر زيارات «كليتتون» للمنطقة ومشاهدها الودية عند الحديث عن الحقوق الفلسطينية والشحنات العاطفية التي ظهرت عليه وهو يرى الأطفال الفلسطينيين الذين لم يروا أباءهم لسنوات طويلة بسبب وجودهم في سجون إسرائيل .

خامساً: مادمننا نتحدث عن علاقة «كليتتون» بالعرب فإننا نصل إلى أكثر النقاط سلبية في رأينا وهي أنه كان يبدو متحاملاً في كثير من المواقف على الشعب العراقي الواقع تحت الحصار، ونحن ؛ إذ نقر بداية رفضنا التاريخي لغزو العراق لدولة الكويت باعتباره انتهاكاً صارخاً لسيادتها، إلا أننا ندرك أيضاً حجم معاناة الشعب العراقي في السنوات الأخيرة، ولكن «كليتتون» الذي يعتبر عراب سياسة العقوبات الاقتصادية والذي برعت إدارته في هندسة حصار الشعوب قد نظر إلى العراق من زاوية دولية لا كقضية عربية، ويكفى أن نتذكر أنه قد استهل فترة ولايته الأولى بضرب العراق، خصوصاً عندما أعلن عن ضلوع بغداد في محاولة لاغتيال سلفه الرئيس «جورج بوش» أثناء زيارته الودية للكويت، وكان هو أيضاً الذي قصف عاصمة العباسيين قبيل شهر رمضان وقد تعلقت مشاعر العرب والمسلمين بالعمليات العسكرية التي أنهاها بخطابه الشهير الذي استهله بقوله بالعربية «رمضان كريم» .



إن تأمل سياسة إدارة «كليتتون» الأمريكية تجاه الشرق الأوسط يجب أن يؤخذ في سياق واسع يحتوى الرؤية الأمريكية الشاملة لعملية إعادة ترتيب الأوضاع في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث كان وصول «كليتتون» إلى البيت الأبيض ظاهرة جديدة

فى النظام الأمريكى عندما تمكن الشاب الذى يحمل اسم زوج أمه ويعمل حاكماً لولاية أمريكية صغيرة وتحيط به شائعات غرامية وقصص عن التحرش بالكثيرات من صادفهن فى حياته المهنية والسياسية .

إن وصول هذا الرئيس الذى درس فى جامعة «أكسفورد» البريطانية ورفض التجنيد فى الحرب الفيتنامية وتزوج بحامية ناجحة هو فى النهاية الذى أعطى منصب الرئاسة الأمريكية خصائصه الجديدة على نمط يقترب كثيراً من شخصية مثله الأعلى الرئيس الراحل «جون كيندى» ، إنه «بيل كلينتون» الذى ذرف الدموع على زعماء ثلاث من الشرق الأوسط - مع اختلاف درجة الحرارة ومستوى الحزن - فلقد بكى عند رحيل «رابين» ، وعند موت الملك «حسين» ، وعند وفاة الرئيس «حافظ الأسد» ، وهو أيضاً الذى ذرف الدموع أمام أجهزة الإعلام عندما حاصرته تداعيات قضية «مونيكا» ، وكادت الأغلبية الجمهورية داخل الكونجرس أن تعصف به وتحرمه شرف إتمام فترة رئاسته الثانية ، وواقع الأمر أننا عندما نتحدث عن إدارة «بيل كلينتون» ، فإنما نتحدث عن إدارة أمريكية اكتسبت جاذبية خاصة فى مناطق مختلفة من العالم ونحن هنا فى الشرق الأوسط نتذكر له شخصياً أنه قد زار المنطقة أكثر من أى رئيس أمريكى سابق .

وفى ظنى أن أى محاولة لتقييم الإدارة الأمريكية التى انتهت يجب أن تأخذ فى الاعتبار عدداً من المؤشرات التى لا يجب أن تغيب عند فحص نتائج أدائها قبيل الرحيل وأول هذه المؤشرات هو نجاح إدارة «كلينتون» فى إحداث تقدم ملحوظ فى اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، وحيث إن الناخب يركز بالدرجة الأولى على الشؤون الداخلية الملموسة وفى مقدمتها الوضع الاقتصادى ، فإننا نزعم أن جزءاً كبيراً من الحماس لإدارة «كلينتون» قد جاء نتيجة نجاح سياسته الاقتصادية ؛ لذلك لم يكن غريباً أن رأى العام الأمريكى قد تعاطف معه فى معظمه أثناء محنة «مونيكا» ، أو على الأقل لم يحاسبه بمعيار عدائى على الرغم من وجود تيار فى الحزب الجمهورى ، بل والديموقراطى أيضاً كان يفضل الإطاحة بالرئيس الذى بدأ مداناً أمام الكاميرات العالمية وهو يعترف بأنه قام «بفعل غير لائق» ، ولو لم تكن سياسة «كلينتون» الاقتصادية محل رضا عام ؛ لكانت مبررات التخلص منه جاهزة

ومبررة في ظل تلك الأزمة الشخصية الحادة ، ويتمثل النجاح الثاني في نظرنا في أنه استطاع أن يضع للعلاقات الأوروبية الأمريكية إطاراً يعترف فيه الشركاء الأوروبيون بخصوصية قيادة الدور الأمريكي على نحو غير مسبوق ، ولعل تطوير دور حلف الأطلسي بالصورة التي ظهرت في العمليات العسكرية في «كوسوفا» كانت دليلاً على الهيمنة الأمريكية الواضحة على الحلفاء الأوروبيين ، ويكمن المؤشر الثالث لهذا السياق في إمكانية النظام الأمريكي في العقد الأخير من تصدير ورعاية الأفكار المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والتي تعتبر العولمة وليدًا شرعيًا لها . فلقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من فرض نوع من السيطرة الثقافية على المستويين الدولي والإقليمي وعلى الرغم من وجود مراكز عداء للسياسة الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم تمثلت في عمليات عنف ضد المنشآت ، والمصالح الأمريكية على النحو الذي حدث في سفارتيها في نيروبي ودار السلام إلا أن إدارة «كليتتون» تمكنت من احتواء مثل هذه الحوادث في ظل أطروحات عالمية ذات جاذبية تتحدث عن حملة دولية ضد الإرهاب باعتباره خطراً مشتركاً يستهدف المسيرة الإنسانية ولا يخص الولايات المتحدة الأمريكية وحدها .

وإذا عدنا إلى المنظور العربي للعلاقات مع إدارة «كليتتون» ، فإننا نعترف بأنه قد فتح جسوراً مع الوجود العربي في الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن الإدارات السابقة مهياً لها من قبل ، فقد التقى أكثر من مرة بالأمريكيين العرب ، وتحدث بود ملحوظ عن الحضارة العربية الإسلامية ، وإذا كنا نعتبر تجاوزاً أن زوجته «هيلاري» هي جزء من إدارته فإن تصريحاتها المبكرة عن الدولة الفلسطينية كانت إيجابية أخرى برغم أنها قد تراجع عنها تحت ضغط طموحاتها في الحصول على مقعد نيويورك في الكونجرس الأمريكي ، ونحن نشير هنا إلى علاقاتها السابقة كمحامية مرموقة تمثل شركات أمريكية كبرى كانت لها أنشطة في بعض دول الشرق الأوسط ومن بينها العراق قبل 1990 .

هذا هو مفهومنا لرؤية عامة لإدارة «كليتتون» الأمريكية من وجهة النظر العربية وقد يختلف معها البعض ، خصوصاً عندما ننظر إلى الوجه الثاني للعملة ، حيث يطل الجانب الآخر من السياسة الأمريكية التي تفضي بها في مناطق مختلفة من

العالم وفي مقدمتها الشرق الأوسط ، فنحن لا نزعم أن «بيل كلينتون» وإدارته كانوا بالضرورة أصدقاء حقيقيين للقضية الفلسطينية والحقوق العربية ولكننا نزعم في الوقت ذاته أن درجة العداء لهذه الإدارة في الشرق الأوسط تبدو أقل بكثير من درجته تجاه إدارات أمريكية في ظل سوابق تاريخية أخرى ، مع تسليمنا بعدم إمكانية تجاهل مضي إدارة «كلينتون» على طريق أسلافها – وربما أيضاً خلفائها – في توجيه الدعم المطلق لإسرائيل ، دولة ، وسياسة ، ومستقبلاً .

الشرق الأوسط في منتدى دولي

تلقيت دعوة من منتدى «ولتون بارك» وهو مركز بريطاني للدراسات أنشأه «ونستون تشرشل» عام 1946 على مقربة من مدينة «لندن»، لكي يلتقى فيه السياسيون والدبلوماسيون والخبراء؛ لبحث قضايا ذات اهتمام مشترك على المستويين الدولي والإقليمي، وقد حرص أصحاب هذا المنتدى من بداياته على أن يكون الإعلام عنه محدوداً رغم صلته المباشرة بوزارة الخارجية البريطانية، وكان الموضوع الذي طلب مني منظمو ندوته الأخيرة أن أكون المتحدث فيه هو «مستقبل الشرق الأوسط والحد من التسلح على ضوء احتمالات السلام القادم»، ولقد لبيت الدعوة الموجهة لي والتي وافقت عليها وزارة الخارجية المصرية باعتبارها إسهاماً مطلوباً في الحوار الدولي الدائر حول مستقبل المنطقة.

ولقد لفت نظري عند وصولي إلى المنتدى ذلك الحشد من المفكرين والدبلوماسيين والخبراء العرب والإسرائيليين، وقد كان من بينهم وزير في السلطة الفلسطينية، ورئيس جامعة تل أبيب، وأعضاء في البرلمان الأوروبي، وخبراء من مركز أبحاث الأمن القومي والإستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان حضور وفد سورى لأول مرة بمثابة علامة فارقة، وتحول ملحوظ في رؤية دمشق لمثل هذه المنتديات التي تتناول مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي وتضم أطرافه بغير استثناء، ولقد حرصت في محاضرتي أمام المنتدى في جلسته الختامية أن يكون الطرح سياسياً بعد مدخل أكاديمي تحدثت فيه عن الشرق الأوسط من حيث تعريفه وتاريخه وقيمه الإستراتيجية والملابسات الجيوبولتيكية لذلك الإقليم الملتهب الذي يقع في قلب العالم المعاصر.

ويهمنى بداية أن أسجل أن الحوار حول مستقبل الشرق الأوسط لا يعنى قبول الأطروحات الإسرائيلية في هذا السياق، ولكنه ينطوي في ذات الوقت على درجة مطلوبة من التهيؤ للمستقبل والاستعداد له، وهو جدل لا يقف دورانه عند حدوده الإقليمية، ولكنه يتجاوز ذلك إلى حوار دولي شامل يدعو إلى استشراف ما هو قادم ووضع سيناريو وطني للتعامل معه، لذلك كان طبيعياً أن أستهل حديثي في تلك الندوة المهمة مركزاً على النقاط التالية:

1- إن الحديث عن المستقبل لا يستدعى بالضرورة درجة من توافق الرأي بقدر حاجته إلى درجة كبيرة من وضوح الرؤية، وشمول الفكرة مع حرية الاجتهاد في ظل ثوابت كل طرف ومتغيرات ما يجرى حوله.

2- إن الذين يطلبون التعايش في هذه المنطقة - المتداخلة جغرافياً المختلفة مزاجياً -، يجب أن يدركوا أن لذلك ثمناً مطلوباً من كل الأطراف يتمثل في قرارات مصيرية وإجراءات صعبة؛ فمبدأ الأرض مقابل السلام ليس شعاراً نظرياً، ولكنه تعبير حقيقي عن حد أدنى من التوازن في صفقة التسوية بين العرب وإسرائيل.

3- إن السلام تعبير براق وغامض في نفس الوقت لأنه يقوم على معادلة تتضمن عناصر إنسانية مركبة لا يتحقق وجودها بقرار فوقي، أو إجراء دولي، أو لمجرد توقيع اتفاق تعاقدي؛ إذ إن شعور كل طرف بحد أدنى من العدالة والتوازن هو أمر حتمي يمثل معياراً للترفة بين الهدنة المؤقتة والسلام الدائم.

4- إنه واضح من التطور الفكري للجانب الإسرائيلي في صراع الشرق الأوسط أن الحديث عن السلام القادم ومستقبل المنطقة في إطاره يأخذ مساراً خاصاً يقوم على مفهوم التعاون الإقليمي قفزاً فوق الواقع المرير، حتى طغت نظرة السياسية الإسرائيلية تجاه ثروات المنطقة وأسواقها على مضمون العملية السلمية ذاتها، وأعطت الدولة العبرية أولوية للمباحثات المتعددة الأطراف حول موضوعات مثل المياه أو البيئة، أو طبيعة التعايش اليومي على غيرها من بنود السلام المطلوب وقضاياها المعقدة بدءاً من القدس، مروراً باللاجئين، وصولاً للاستيطان.

5- إن الحديث عن السلام لا بد أن تعزز به نوايا حقيقية، وإجراءات بناء ثقة مطلوبة؛ إذ لا يتصور أحد أن ينطلق المستقبل الآمن من ترسانة إسرائيلية تحتوى فى كثير من التقديرات على قرابة مائتى رأس نووى يتعين وضعها تحت مظلة دولية واضحة إثباتاً لحسن النوايا، وتعبيداً للطريق نحو السلام الحقيقى .

. . . بعد هذه المقدمة النظرية دخل الحديث فى (ولتون بارك) إلى أجواء الواقع الراهن وتفصيلاته، وسيطرت على الندوة روح المشاركة الكاملة؛ إذ تحدثت عرب وإسرائيليون كما تحدثت أمريكيون وأوروبيون، وعبرت مراكز بحثية مختلفة عن وجهات نظر متباينة تجاه مستقبل الصراع فى الشرق الأوسط، وبرز اتجاه عام يضع ذلك الصراع فى سياق التطورات الإقليمية وإطار التغييرات الدولية على اعتبار أنه يستحيل عزل الأحداث الجارية فى منطقة من عالم اليوم عن غيرها من مناطق العالم الأخرى، كما أن محنة التنظيم الدولى المعاصر قد انعكست على أجواء المناقشة؛ إذ عبر البعض عن درجة من الاستخفاف بقرارات الأمم المتحدة فى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى .

. . ولعله من المناسب هنا أن أشير إلى محاور عشرة دار حولها بينى وبين الحاضرين فى الجلسة الختامية من تلك الندوة التى انعقدت فى قاعات القصر التاريخى الرائع لتلك الضاحية الرائعة على مشارف لندن أكثر عواصم العالم فهماً لتاريخ الصراع العربى الإسرائيلى؛ وذلك لسبب مباشر وهو أن بريطانيا كانت شريكاً أساسياً فى تشكيل الشرق الأوسط بصورته الحالية، والمحاور العشر، التى أشرنا إليها هى:

أولاً: لقد جرت إشارة واضحة من جانبى إلى مستقبل الدور المصرى بعد تحقيق التسوية والدخول فى إطار تعاقدى للسلام، وأبدت تحفظى على إشارات إسرائيلية فى مناسبات مختلفة احتوت ضمناً تلميحات تتعلق بالدور المصرى، وأكدت أن تحالف التاريخ والجغرافيا قد أعطى مصر رسالة قومية باعتبارها بلداً محورياً فى المنطقة، وقد رد على السيد BRIAN سفير إسرائيل السابق فى لندن ونائب سكرتير عام الخارجية الإسرائيلية حالياً معبراً عن حيرتهم فى إسرائيل تجاه ما نريده منهم بالنسبة للدور المصرى ومستقبله فى المنطقة، فهو يرى - على حد قوله - أن التركيز

على مصر يخلق حساسيات لديها، كما أن الانصراف عنها يؤدي إلى انتقادات منها، وقد كان ردى عليه واضحاً وهو أننا لا نعتقد أن أدوات دورنا سوف تقل في ظل السلام، لأنه ليس منحة من الغير، ولكنه يعتمد على مقومات ندرك قيمتها ونعمل دائماً على تجديدها ولا نرى وريثاً في المنطقة يصلح بديلاً لدورنا الذى نعمل دائماً من أجل أن يظل «شمساً لا تغيب».

ثانياً: احتل موضوع حياة إسرائيل للسلاح النووى وامتناعها عن التوقيع على الاتفاقية الدولية لمنع انتشاره؛ لكى تصبح هى الدولة الشرق أوسطية الوحيدة التى تتمتع بميزة على حساب جيرانها بقدر كبير من وقت المناقشة فى الندوة، حيث طالبت بضرورة إعلان إسرائيل عن برنامجها النووى وإخضاعه للتفتيش الدورى للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد توقيعها على الـ N. P. T وهو الاختصار الدولى للاتفاقية المشار إليها، وقد علقت على ذلك - بوصفى محافظ مصر السابق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية طوال سنوات خدمتى سفيراً لمصر فى فيينا - بأن وعود إسرائيل بفتح ملفها النووى عند تحقيق التسوية السلمية فى الشرق الأوسط هى وعود غامضة؛ لأنها سوف تشير حينئذ إلى أطراف أخرى غير عربية مثل إيران وباكستان.

ثالثاً: أيد متحدث ما ذكرته فى مقدمة حديثى حول أهمية توافر الإرادة السياسية لدى كل الأطراف - خصوصاً إسرائيل - عند تناول الملف النووى وغيره من القضايا الشائكة المرتبطة بمرحلة الانتقال من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام القادم فى الشرق الأوسط، وقد أكد المتحدث أن الإرادة السياسية هى المفتاح الرئيسى لكل قضايا الصراع وتداعياته مشيراً إلى أهمية التركيز على تصور كل طرف لمستقبل المنطقة من وجهة نظره.

رابعاً: أشار أحد المتحدثين الغربيين إلى أن الحديث عن الملف النووى الإسرائيلى يعتبر تعويقاً ضمنياً لمسيرة السلام الحالية، وأنه يجب تجنب تجنيب هذه المسألة فى الوقت الحالى، فأبدت دهشتى البالغة من هذا المنطق الذى يعكس الأوضاع، ويدفن القضايا المهمة لحساب البحث فى قضايا أقل أهمية، وقلت إن المناخ العام فى المنطقة يتأثر بالسياسة النووية الإسرائيلية ما دمنا نتحدث عن مستقبل الشرق الأوسط واحتمالات ضبط التسليح بين دوله.

خامساً: تحدثت عن اقتراح من جانبي باحتمال التفكير مستقبلاً في مؤتمر للدول الأطراف في الصراع بالشرق الأوسط للبحث في مستقبل السياسة النووية في الإقليم في ظل أجواء السلام المنتظر، وأوضححت أن دول الشرق الأوسط المعنية سوف تكون مطالبة في هذا اللقاء بالانطلاق من المبادرة المعروفة للرئيس المصري حسنى مبارك حول إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووى، وذكرت الحاضرين بنجاح النموذج الإفريقي في هذا السياق.

سادساً: أشار نائب سكرتير عام الخارجية الإسرائيلية في حديثه إلى امتناع مصر في المقابل عن التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية حتى الآن، فكان ردى هو لماذا يطلب من مصر والعرب التوقيع على الاتفاقيات في وقت يسمح فيه لإسرائيل وحدها بالامتناع عن التوقيع عليها؟.

سابعاً: أثار مسئول فلسطينى ضرورة أن تعتذر إسرائيل عن خطاياها التاريخية في المنطقة، ثم أشار إلى ما تردد عن قتل القوات الإسرائيلية لأعداد من الأسرى المصريين أثناء حرب 1967، فكان تعليقي أن «المنطق الياباني» الشهير في الاعتذار الدولى قد لا يكون مناسباً وحده في ظروف الشرق الأوسط، ثم أشرت إلى أن جرائم قتل الأسرى - لو تأكدت - لا تسقط بالتقادم الزمنى؛ لأن جرائم النازى ضد اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية لم تسقط هي الأخرى بالتقادم الزمنى، وأشرت إلى أن معلوماتنا الأساسية حول هذا الموضوع قد بدأت من مصادر إسرائيلية، وهو ما يعطى الموضوع أبعاداً أخرى سوف يكشف عنها المستقبل بالضرورة.

ثامناً: تساءل باحث خبير من معهد علمى في «حيفا» عن إمكانية التعاون العسكرى، والتنسيق الإستراتيجى بين العرب وإسرائيل بعد تحقيق السلام، وكان ردى أن هذا تصور واسع يمثل قفزة تاريخية كبيرة على واقع لا يزال يحمل في ثناياه كل أسباب التوتر واحتمالات العنف.

تاسعاً: أثار بعض الخبراء في الندوة موضوع الألغام الموجودة في الأرض المصرية وتحدثوا عنها في إطار الحروب المصرية الإسرائيلية، فكان ردى قاطعاً بأن حجم المشكلة أكبر من ذلك بكثير، فالتربة المصرية تحتوى عشرات الملايين من الألغام التى

زرعتها قوات الحلفاء، وقوات المحور في الحرب العالمية الثانية، وأكدت أنها مسؤولة دولية جماعية خصوصاً على الدول التي شاركت في الحرب العالمية الثانية في المحور الإفريقي أن تقوم الآن بعملية دولية كبرى لتطهير الأرض المصرية من هذه الألغام مشيراً إلى أعداد الضحايا من المواطنين المصريين الأبرياء خصوصاً في المناطق التي تقع حول ميادين القتال في الصحراء الغربية أثناء الحرب العالمية الأخيرة.

عاشرا: أعلن رئيس الجلسة عن وصول FLASH NEWS تدور حول قمة كامب ديفيد الثانية، وكانت توقعات الحاضرين تتأرجح حول الأمل في الوصول إلى اتفاق حول القضايا الرئيسية، وإن رأى البعض أن ذلك لن يتحقق بجولة واحدة من المفاوضات؛ إذ لا بد من إرهاب كل طرف للآخر بحججه وثوابته تمهيداً لاقتراب وجهات النظر بينهم وإن كانت التوقعات المتفائلة قد تركزت فقط حول إمكانية الاتفاق على إعلان الدولة الفلسطينية بقبول من جميع الأطراف قبل 13 سبتمبر 2000 وهو الموعد المحدد لذلك.

. . . ولا بد أن أشير إلى المداخلة القيمة للمفكر المصري المرموق «محمد سيد أحمد» الذي شارك في الندوة، وتحدث في تعقيبه على محاضرتنا بإثارته موضوع «قنبلة الفقراء» في سياق الحديث عن الملف النووي في الشرق الأوسط، كما أن حديث الدكتور «أسعد عبد الرحمن» الذي كان وزيراً مسئولاً عن ملف اللاجئين في السلطة الفلسطينية كان استكمالاً رقيقاً للنقاش الذي شاركنا فيه. . . وسوف يظل الحوار مستمراً ما دام السلام العادل والشامل هو غاية الإنسان العربي المعاصر، ولعله لا يغيب عن وعينا أن التفكير في المستقبل باحتمالاته قد لا يكون واضحاً في ظل الحاضر وتداعياته، ولكن تبقى مسئوليتنا هي أن نجادل الخصم، وأن نطالب بالحق، وأن نتطلع إلى الغد.

لقاء فى البرلمان الأوروبى

قد يحاول المرء أن يعبر عما يشعر به ، ويسعى منذ مطلع حياته الثقافية إلى تبنى مشروع فكرى يقوم على حرية التعبير واستقلالية الرأى ووضوح الهدف ، ويحرص كذلك على ألا يكون صوتاً لأحد أو انعكاساً لغرض ذاتى أو مدفوعاً برغبة عارضة فى مكاسب معينة ، وقد سمحت لنفسى - كما سمح لى ولى الأمر - بقدر كبير من مساحة الحرية ، ومرونة الحركة ، والحق فى طرق أبواب القضايا المختلفة بغير حساسية ، أو تردد ، وعندما شعرت أننى قد أثقلت على موقعى ، وظهر احتمال يوحى بالخلط بين المنصب والفكر فإننى لم أتردد لحظة فى التخلّى عن الأول لصالح الثانى مؤكداً أننى مصرى الوطن ، عربى الأمة ، إنسانى النزعة ، تؤرقنى هموم البشر فى كل زمان ومكان .

ولقد بدأت بهذه المقدمة رداً على من يرى غير ذلك ، ولكى أتطرق بعدها إلى تجربة مباشرة مارستها مؤخراً وظهرت لى إيجابياتها أكثر من سلبياتها وبدا عائدتها أفضل بكثير من غيابها ، وأعنى بها مشاركتى فى وفد الاتحاد البرلمانى العربى برئاسة رئيس البرلمان الجزائرى وهو شخصية مرموقة ويشغل موقع الرئيس الحالى لاتحاد البرلمان العربى ، وقد ضم الوفد شخصيات بارزة منها رئيس المجلس الوطنى الفلسطينى ، ونائب رئيس البرلمان السورى ، والرئيس السابق لمجلس النواب الأردنى ، وكذلك رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى البرلمان اللبنانى ورئيس المجموعة السياسية فى برلمان المغرب ، وقد أتاحت لى فرصة تمثيل البرلمان المصرى فى الفترة (20 - 28 يناير 2001) ضمن الوفد العربى رفيع المستوى الذى اتجه إلى أوروبا لينقل وجهة النظر العربية إلى البرلمان الأوروبى ، ثم إلى البرلمان الوطنية

للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى لأننا نحن العرب قد أدركننا - ربما متأخرين - أن البرلمانات هى صانعة القرار السياسى فى ظل الديموقراطيات الغربية ، وأن التوجه إليها والحديث معها هو المدخل الطبيعى لأى تغيير فى السياسات ، أو تطوير فى المفاهيم وهو يحتاج إلى التواصل المباشر والرؤية المشتركة ، ولقد كانت تلك الفكرة واحدة من نتائج قمة القاهرة العربية الأخيرة فى أكتوبر 2000 ، ولقد بدأ الوفد محطته الأولى بزيارة الجمعية الوطنية الفرنسية ، حيث التقينا برئيسها مع وفد رفيع معه ؛ إذ كان يضم وزيرين سابقين للدفاع والخارجية ، مع تغيب أحد رؤساء الوزارة الفرنسية السابقين الذى كان مقرراً حضوره وظل اسمه على مائدة المباحثات .

ولقد ظهر واضحاً أن الفرنسيين من أعرف الأمم الأوروبية بمجريات الأمور فى شمال أفريقيا وغرب آسيا ، وبالتالي فإن رؤيتهم لتطورات الأحداث فى الشرق الأوسط رؤية مباشرة تقوم على اهتمام تاريخى طويل ، واتصال حضارى لم ينقطع ، كما أن فرنسا «ديجول» هى التى بدأت صفحة جديدة مع الشرق الأوسط عندما أعلن ذلك الزعيم الفرنسى العملاق عام 1967 أنه سوف يدين من يبدأ بالعدوان ، لذلك فقد اتخذت سياسة «ديجولية» تجاه إسرائيل بدأت بحظر بيع السلاح إليها ، وانتهت بمواقف معتدلة نسبياً فى الصراع العربى الإسرائيلى ، ولم يكن ما جرى فى زيارة «شيراك» الأخيرة لإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة ، إلا رد فعل لتلك المواقف الفرنسية التى تتمتع بدرجة كبيرة من استقلالية الرأى فى مواجهة السياسة الأمريكية ، والتوجهات الغربية عموماً .

ففرنسا صاحبة مواقف تختلف مع الإدارات الأمريكية ، خصوصاً عند تحليل ما جرى فى الشرق الأوسط ، أو ما حدث فى الخليج العربى ، فضلاً عن تقييمها المختلف للسياسة الغربية تجاه «العراق» أو «إيران» ؛ إذ اختارت «فرنسا» منذ الجمهورية الرابعة أن تكون على مسافة غير بعيدة من القوى السياسية النامية فى إفريقيا ، أو آسيا مع حساسية مفرطة للدور الثقافى الفرنسى الذى يقف فى منافسة غير متكافئة مع التأثيرات الأمريكية الكاسحة التى عززها ظهور «الكومبيوتر» ، وطغيان الثقافة «الأنجلو سكسونية» على الثقافة «اللاتينية» بوجه عام ، ولقد شعرت من لقاءتنا مع البرلمانيين الفرنسيين أنهم موزعون بين شعور داخلى يتعاطف مع الشعب الفلسطينى الباسل ، وبين شبكة مصالح معقدة تجعل للسياسة الأمريكية

اعتباراً على الساحة الغربية لا يمكن تجاهله، أو تجاوز حد معين في إطاره العام، ولكن اللقاء كان إيجابياً في مجمله، ناجحاً في أغلبه، والجدير بالذكر هنا أن مجلس السفراء العرب في باريس هو واحد من أنشط تلك المجالس في العواصم الأوروبية فضلاً عن وجود مكتب لجامعة الدول العربية إدارة مستتيرة تتفاعل كلها مع رموز عربية في «عاصمة النور» ليس آخرها «معهد العالم العربي» بكل ما يجسده أو يعبر عنه، وعندما جاء وقت المؤتمر الصحفي المشترك فإن حديثي رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية ورئيس اتحاد البرلمان العربي كانا يدوران حول دفع عملية السلام، وحماية الفلسطينيين في الأرض المحتلة، والمطالبة بحقوقهم المشروعة، ثم كانت المحطة الثانية في جولتنا إلى البرلمان الأوروبي، حيث تحدد موعد اللقاء في العاصمة البلجيكية، ولكن كانت المفاجأة هي تغيب رئيسة ذلك البرلمان المتعدد الأطراف لعذر طارئ، وإنبابة بديل لها الأمر الذي دفعنا - حفاظاً على الكبرياء العربي واحتراماً لمهمتنا - أن ترأس الجانب العربي أحد نواب رئيس البرلمان العربي تأكيداً للندية في التعامل والمثلية في اللقاء، ولقد بدأ أعضاء البرلمان الأوروبي منطلقين من نقاط مختلفة يجمعها تصور واحد، ولكنها تختلف بحكم الجنسيات الأوروبية الأصلية لأولئك الأعضاء.

وعندما تحدث الوفد العربي عن ضرورة وجود دور أوروبي فاعل في المراحل النهائية لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، فإن نائباً من بريطانيا في البرلمان الأوروبي تورط في عبارة صريحة ذكر فيها أن إسرائيل تقول للأوروبيين دائماً إنها لا تريد تدخلهم، ولا ترحب بدورهم، ولقد كان ردّي عليه مباشراً بأن ما يذكره هو تأكيد لنوايا الدولة العبرية في الدخول دائماً في صفقات غير متكافئة مع العرب والفلسطينيين، لأنها تريد أن تتصرف خارج إطار الشرعية الدولية، ولا تقبل شهوداً يتصفون بالاعتدال النسبي، أو يتحدثون - ولو على استحياء - عن الحق العربي أو الفلسطيني، وتكتفي دائماً بالمظلة الأمريكية الداعمة لها، والمنحازة لمواقفها. فإسرائيل تريد أن تفترس كل ما يصادفها فهي تريد الأرض والمياه، والسلام والأمن، وتسعى لإجهاض القضية، وتمييع المواقف، وتشتيت الاهتمامات، ولقد أتيح للوفد البرلماني العربي أن يتحاور مع أعضاء لجان البرلمان الأوروبي المعنية

بشئون المشرق والمغرب والخليج وإسرائيل ولم تفتقد بعض الأصوات العاقلة في البرلمان الأوروبي نغمة تعاطف واضح مع الشعب الفلسطيني ، وأذكر في ذلك عضوة برتغالية في البرلمان الأوروبي سجلت موقفاً يقترب كثيراً من التصور العربي في تقويم سياسات إسرائيل ، ولقد ارتفع صوت رئيس الوفد البرلماني العربي مطالباً بالحماية للفلسطينيين ، وفقاً لما كفلته اتفاقية «جنيف الرابعة» لحماية المدنيين في ظل ظروف الاحتلال الإسرائيلي بكل ما يمثله من انتهاكات وما يمارسه من جرائم ضد الإنسان والأرض ، ولقد ظل أعضاء الوفد البرلماني العربي في حوار متصل مع كل الأطراف إلى أن بلغنا المحطة الأخيرة في تلك الجولة الأوروبية الأولى بزيارة مجلس الشيوخ البلجيكي ، حيث كان الاستقبال طيباً ، والتفاهم متبادلاً ، وتنبع أهمية ذلك اللقاء من أن بلجيكا هي الرئيس القادم للاتحاد الأوروبي بعد شهرين قليلة ، ولقد أبدى رئيس مجلس الشيوخ البلجيكي إدراكاً لمهمة وفدنا على نحو يعكس خبرته البرلمانية ورؤيته السياسية ، وقد جرى اللقاء أيضاً مع أعضاء مجلس النواب البلجيكي والذي يترأسه شخصية بلجيكية معروفة بعلاقتها الوثيقة مع السياسة الأمريكية في أوروبا ، وتفهمها لدور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم إسرائيل .

ويهمنى أن أسجل هنا أن كل اللقاءات خلال تلك الجولة قد حظيت بحفاوة أوروبية ظهرت في دعوات متتالية على غداء مناقشة ، أو عشاء عمل بصورة توحى بأن الأوروبيين يدركون مدى قربهم من الشرق الأوسط وارتباط أمنه واستقراره بسلامتهم واستراتيجياتهم طويلة المدى ، فضلاً عن وجود جاليات عربية ضخمة في بعض دول الاتحاد الأوروبي - خصوصاً المتوسطية منها - يمثل عرب شمال أفريقيا النسبة الكبرى منها ، ولعل أسواقها عدداً من الملاحظات المرتبطة بنتائج تلك الجولة وهي :

أولاً: إن أجواء الانتخابات النيابية في الدول الأوروبية تنعكس بالضرورة على مواقف القيادات من القضايا الدولية ومن بينها الصراع العربي الإسرائيلي ، ولقد قيل لنا من بعض العارفين بالشئون الداخلية للدولتين اللتين قمنا بزيارتهم إن أجواء الانتخابات البرلمانية الأوروبية تفرض على كبار الساسة التعامل بحذر مع أطراف

الصراعات المختلفة تمسباً لتأثير ذلك على الناخب اليهودي ، أو القادم من أصل عربي ، لذلك فإننا كنا ندرك أن بعض الزعامات الغائبة لم تحضر لأسباب تتصل بظروف داخلية وليست نتيجة مواقف معادية لطبيعة المهمة البرلمانية العربية .

ثانياً: إن غرام الأوروبيين بالمواقف المتوازنة- ولو ظاهرياً- جعلهم يفضلون العبارات العامة التي لا تثير خلافاً، ولا تسبب جدلاً مثل «الحديث عن السلام وأهميته والعنف ومخاطره» وهي كلها أمور لا يختلف عليها أحد- في الظاهر على الأقل- ولكنها تحمل دلالات نسبية تختلف من طرف لآخر .

ثالثاً: لقد كنت أشعر وأنا أتطلع إلى قيادات البرلمان الفرنسي والبلجيكي ، أو الأوروبي بنوع من التعاطف الكامن لدى الأعضاء مع الشعب الفلسطيني والمشاعر الإيجابية المستقرة تجاه العرب ، بينما يتحدثون بلغة محسوبة لا يفلت منها ما يعطى انطباعاً بالانحياز لطرف ، أو التعاطف مع آخر .

رابعاً: إن إيجاد شبكة من المصالح المستمرة بيننا وبين الدول الأوروبية سوف يسمح بوجود تأثير عربي ضاغط يكون له إسهامه في القرار السياسي وهو أمر لا يحدث إلا إذا قمنا بجهد مدروس على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية مع توظيف أمثل للثروات العربية عند التعامل مع الغير .

خامساً: إن أهمية دور الزعامة في النظم الأوروبية أمر لا يجب الإقلال من شأنه ، ف شخصية «شارل ديغول» على سبيل المثال هي شخصية مفصلية ذات أفق بعيد ورؤية تاريخية مازالت تنعكس آثارها على الموقف الأوروبي كله حتى الآن .

سادساً: لقد استغرقني التفكير في لقائنا مع أعضاء البرلمان الأوروبي ، حيث يتعاملون من خلال جهاز الترجمة الفورية لأنهم ينتمون إلى قوميات مختلفة بلغات متعددة داخل الاتحاد الأوروبي ، ولقد ذهب بي التفكير بعيداً إلى واقع أممتنا العربية ، حيث نتحدث جميعاً لغة واحدة ولا نحتاج إلى ترجمة وسيطة ، ومع ذلك فإن الاتحاد بيننا لا يزال بعيد المنال ، وقلت في نفسي إن العرب من فرط ما لديهم من أسباب التوحد فإنهم لا يتحدثون .

. . إن هذه الجولة البرلمانية هي الأولى ، وليست الأخيرة ، وهي نموذج لبعثة

عربية مشتركة من دول مختلفة تسعى لتحقيق غاية واحدة وهدف محدد بعيداً عن المؤثرات القطرية، أو المصالح الذاتية، كما أنها تمثل مسعى جاداً نحو غاية سامية وهدف نبيل، إنها باختصار أسلوب جديد في الخطاب العربي المباشر للرأى العام فى الدول المختلفة من خلال «الدبلوماسية البرلمانية» التى تعبر عن نبض الشعوب دون التقييد بالرسميات المعروفة أو الشكليات المعتادة.

النظم العربية

«سوف تظل قضية تحديث النظم العربية قضية حاکمة على طريق الدولة العصرية التي تأخذ بأسباب الديمقراطية الحقيقية، وتفتح أبواب المشاركة السياسية، وتنهج منهجاً واضحاً في الإصلاح السياسي قبل غيره».

توظيف الديمقراطية فى خدمة السياسة الخارجية العربية

برعت إسرائيل بشكل غير مسبوق فى توظيف نظامها الديمقراطى لخدمة أهداف سياستها الخارجية بدرجة لم تتمكن منها دولة عربية حتى الآن، ويكفى أن نتابع الاهتمام العالمى بالانتخابات البرلمانية الإسرائيلية لنرى كيف استطاع الإسرائيليون تحقيق مساحة ضخمة من الدعاية السياسية لدولتهم والترويج للديموقراطية فيها. ومازلت أتذكر عندما سألت دبلوماسيًا هنديًا فى العاصمة النمساوية عام 1996 عن اسم رئيس الوزراء القادم وكنت أقصد بذلك توقعاته حول الانتخابات الهندية التى تواكبت فى ذلك التوقيت مع الانتخابات الإسرائيلية، فكانت المفاجأة أنه رد قائلاً أعتقد أنه «نتينياهو» فقد استقبل سؤالى كما لو كان موجهًا حول الانتخابات الإسرائيلية، وليس الانتخابات الهندية التى تعنيه هو بالدرجة الأولى! . . . ولكن واقع الأمر يؤكد أن المناسبات السياسية الإسرائيلية تحظى باهتمام عالمى ضخم، وحملات إعلامية مكثفة.

وهذا الأمر يدعونا على الجانب الآخر إلى التفكير فى التوظيف الإيجابى للقدر المتاح من الديمقراطية فى بعض دولنا بالتأكيد على حيده، ونزاهة الانتخابات البرلمانية، والمحلية مع توسيع دائرة المشاركة السياسية، فضلًا عن أهمية تقديم ذلك كله فى صورة إعلامية ملائمة.

وقد يقول قائل إن الديمقراطية الإسرائيلية – وهى جزء من الديمقراطية الغربية عموماً – ليست هى أفضل المتاح فى المنطقة وهنا يبقى أن التزواج بين تلك

الديموقراطية، والسطوة الإعلامية المرتبطة بها بمثابة الخطاب السياسى الجذاب الذى تتوجه به إسرائيل إلى المجتمع الدولى؛ إذ تعلن عن ذاتها واحة للديموقراطية فى الشرق الأوسط ومصدراً لإشعاع الحريات مع تصوير عكسى من جانبها للأوضاع العربية فى هذا السياق بالذات، ويمكننا هنا أن نتعرض لهذه القضية وفقاً لعدد من المحاور على النحو التالى:

أولاً: إن قضية الديمقراطية فى العالم العربى ترتبط بعوامل متعددة يأتي فى مقدمتها التراث الهائل للتجربة السياسية فى التاريخ العربى الإسلامى، مضافاً إليه ذلك الركام الضخم من التقاليد الفكرية، والمعتقدات الاجتماعية التى تشكل منها العالم العربى بدوله وكياناته الراهنة، لذلك فإننى لست من المغرمين بتوجيه انتقادات مطلقة للنظم السياسية العربية، أو الطعن الدائم فى ديموقراطيتها، بل إننى أحسب أن هناك إشكالية حقيقية يجب أن نعترف بها وهى أن الدول التى تملك رصيلاً تاريخياً ثرياً فى الغالب أقل ترحيباً بالديموقراطية الغربية بطرحها المعاصر، لذلك لم يكن غريباً أن نرى الديمقراطية بمفهومها الغربى تتعرض فى كثير من الدول العربية، كما يجب ألا يغيب عن الذهن أن الديمقراطية وسيلة، وليست غاية فى حد ذاتها، لذلك فإن الخصوصية الثقافية هى التى تحدد مدى ملاءمتها للأوضاع، ومدى ارتباطها بالظروف وهذه فى مجملها نقطة مهمة توضح درجة الاختلاف بين الديمقراطية الغربية كما هى فى إسرائيل وبين الدرجات الأخرى من ظلال الديمقراطية فى الأقطار العربية المختلفة، فالتباين الثقافى بأبعاده التاريخية الحضارية هو معيار التفرقة فى استقبال كل من إسرائيل والعرب للطرح الديمقراطى الغربى، بل إننى أسوق هنا مثلاً أكثر وضوحاً وذلك من تجربة الدول الإفريقية الصغيرة التى قطعت شوطاً على طريق الديمقراطية الغربية دون عوائق أو تحفظات؛ لسبب بسيط هو أن هذه الدول لم تملك رصيلاً تاريخياً من التجربة يصادر على اتجاهها لاستيعاب تجربة الغرب الديمقراطية.

ثانياً: إن الإسلام الذى يملك نظرية فى الشورى قد مارس هو الآخر تأثيراً قوياً فى زهد عدد من النظم العربية - خصوصاً التقليدية منها - فى الديمقراطية الغربية، وهنا لا بد من وقفة نؤكد فيها أن الذى حدث فى كثير من الأحيان هو أن هذه الدول لم تأخذ بجوهر نظرية الشورى وروحها كما قدمها الإسلام فى الوقت الذى رفضت

فيه تلك الدول أيضاً النظرية الديمقراطية الغربية، كما عرفتتها أوروبا الحديثة، والعالم الجديد بعدها. ومازلت أذكر أن أستاذي الراحل في جامعة لندن «فاتيكوتس» كان يشير إلى هذه النقطة في حواراتي معه حول أطروحتي للدكتوراه في أوائل السبعينيات، وكان يضرب المثل هنا بالمقارنة بين الهند وباكستان، مؤكداً أن الخلفية الإسلامية هي التي عطلت الديمقراطية في باكستان وفتحت باب الانقلابات العسكرية فيها، بينما قطعت الهند أشواطاً واسعة نحو الديمقراطية الغربية؛ لكي تصبح أكبر ديموقراطية في العالم كله، حيث يتجاوز عدد الناخبين فيها أكثر من نصف مليار نسمة، وهو قول مردود عليه لأن هناك دولاً إسلامية قطعت أشواطاً لا بأس بها على طريق الديمقراطية، خصوصاً في القارة الآسيوية وهو أمر يؤكد ما ذهبنا إليه من أن كل تجربة هي وليدة ظروفها وابنة شرعية للبيئة السياسية والثقافية لها.

ثالثاً: إن الديمقراطية الإسرائيلية قد نجحت فقط في إعطاء الشكل العام للتعبير الديمقراطي، ولكنها لم تتمكن من وضع مواطنيها على قدم المساواة حتى أمام القانون الواحد. فالفلسطينيون في إسرائيل هم مواطنون من الدرجة الثانية، أما اليهود الشرقيون فهم يقعون في مرتبة أعلى بقليل من الفلسطينيين، ولكنهم لا يبلغون في نفس الوقت درجة اليهود الغربيين، ومجتمع كهذا فيه هذه التقسيمات العرقية والفئوية، لا يمكن أن يتحدث عن ديموقراطية كاملة، ولكنه يستطيع فقط أن يشير إلى ديموقراطية النخب وامتيازات الصفوة.

رابعاً: يجب أن نعترف رغم كل ما ذكرناه بأن الديمقراطية الإسرائيلية بكل أجزائها اليمينية واليسارية والدينية وغيرها قد قدمت النموذج اللافت ببريقه اللامع أمام العالم في منطقة تتفاوت فيها المساحات المتاحة من المشاركة السياسية وفقاً للأوضاع القائمة في كل دولة والظروف المحيطة بكل قطر، ولقد نجح الإسرائيليون في تمرير القرارات المصيرية عبر قنوات الحكم، حيث برزت قدرتهم على استغلال الديمقراطية في تحديد شكل المستقبل كما يريدونه، بينما عجزنا نحن العرب عن القيام بشيء من ذلك لأسباب تتصل بأزمة التراث السياسي، ومحنة التقاليد الفكرية، وصخب القيم الاجتماعية التي ورثناها عبر القرون.

خامساً: إن الديمقراطية الفلسطينية الوليدة تدعو إلى التفاؤل على نحو سوف يضع الدولة الفلسطينية عند إعلانها في مواجهة متقاربة مع النموذج الإسرائيلي، فالقرار الفلسطيني - رغم حجم القيادة التاريخية لأبي عمار - قد قطع شوطاً كبيراً على الطريق الديمقراطي من خلال مؤتمرات المجلس الوطني الفلسطيني ودور المؤسسات السياسية الفلسطينية الأخرى، ففي فلسطين سلطة ومعارضة، وحكومة وشعب، مع قدرة واضحة على تأكيد شخصية فلسطين في المستقبل مهما كانت التحديات والصعاب.

. . إذا كانت هذه هي بعض ملامح الواقع الديمقراطي في المنطقة فإنه يتعين علينا أن نشير إلى أن الشرق الأوسط يمر حالياً بمرحلة مخاض على مستويات السلطة المختلفة، بدرجة تبشر باحتمالات أفضل للديموقراطية العربية؛ إذ إن اختفاء الشخصيات التاريخية بعد سنوات طويلة من الحكم ينهي تأثير «الكرزما» القيادية، ويفتح الأبواب أمام دماء جديدة، وقيادات شابة قد تكون أكثر استيعاباً لروح العصر، وأشد ارتباطاً بفرادته مع إيمان عصري بالحريات ورعاية حقوق الإنسان إلى جانب الإحساس بعالمية الفرد في ظل عصر مختلف.

وفي ظني - وأرجو ألا أكون مفراطاً في التفاؤل - أن تيار الديمقراطية الكاسح في ظل تكنولوجيا المعلومات والانقلاب الضخم في وسائل الاتصال واستحالة حجب معلومة، أو إخفاء خبر سوف ينجم عنه اتساع كبير لدائرة المشاركة السياسية في الدول العربية، مع انفتاح هائل على حياة الآخر وظروف الغير، ولن تتمكن إسرائيل من التحدث في استعلاء عن أفرادها بميزات ديموقراطية، كما أنها سوف تتوقف بالضرورة عن التلويح المتكرر بأنها واحة الديمقراطية وسط صحراء النظم الفردية والحكومات الاستبدادية، فما زالت تصمم الأذان العربية أصداً تصريحات متغترسة لعدد من رموز الدولة العبرية يتقدون فيها غياب الديمقراطية في العالم العربي، لا حبا فيه ورغبة في نهضته ولكن مبرراً للاستمرار في سياسة المماثلة، وتسويق المسيرة السلمية الشاملة وهذا توظيف آخر للديموقراطية في خدمة السياسة الخارجية أجادته إسرائيل على مر السنين.

وقد يكون من المحزن حقا أن العالم العربي قد عرف المؤسسات الديمقراطية

منذ بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما ظهر «مجلس شورى القوانين» في مصر وبرزت بوادر للشورى العصرية في عدد من الأقطار العربية في وقت كانت فيه إسرائيل لاتزال وهمًا لم يصل بعد إلى درجة الحلم في عقل آباء الصهيونية الكبار، ولكن الذي حدث بعد 1948 أن إسرائيل قد نقلت التجربة الغربية كاملة لكي تتمكن من توظيف عناصرها في خدمة سياستها الخارجية القائمة على التوسع والاستيلاء على حقوق الغير .

. . إننا نتطلع في عالمنا العربي إلى يوم — نرجو أن يكون قريباً — تشمل فيه مظلة المشاركة كل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الساحة في إطار خلفية قومية تفتح أبواب الديمقراطية على مصراعيها، وتحول دون انتقادات خارجية مغرضة لنظمها، فالإسلام عرف الشورى مبكراً، كما أن الحضارة العربية هي حضارة حوار متصل وانفتاح مشهود، ولا يمكن لنا انطلاقاً من هذه القاعدة المزدوجة وفي ظل الصلات الوثيقة بعلوم العصر وتقنياته والإسهام المستمر في معارفه وثقافته ألا نتمكن في النهاية من تقديم صورة دولنا على نحو يضعها في مصاف دول العالم التي تتمتع بديموقراطية حقيقية، وينعم فيها الفرد بحرياته الكاملة .

ولعلنا نتذكر أن إسرائيل قد أسرفت دائماً في تعليق كل تعاققاتها وعناصر تفاوضها على شرط القبول اللاحق لمؤسساتها الدستورية بصورة تساعد أحياناً على الهروب من المواقف الصعبة وتجاوز المآزق والمواجهات، فهي تتذرع تارة بطبيعة الائتلاف الحاكم، وتارة أخرى بموافقة الكنيست المطلوبة، وتارة ثالثة بالرأى العام الإسرائيلي، بينما نملك نحن على الجانب الآخر ما يمكن أن يعطينا نفس المبرر بشرط أن نقدم رموز العمل السياسي، ومؤسسات الحياة الديمقراطية بصورتها العصرية اللازمة، عندئذ لن ينفرد الإسرائيليون بميزة توظيف ديموقراطيتهم في خدمة أهدافهم السياسية، وعندئذ أيضاً تكون لنا نحن العرب في دولنا المختلفة قدرة توظيف المساحة الديموقراطية المتاحة لخدمة أغراض السياسة الخارجية، وغايات العمل الوطني وهو أمر نتطلع إليه، ونأمل ألا يطول الانتظار! .

شيخوخة النظم وحماس الجماهير

يجرى على النظم السياسية ما يجرى على الأفراد عبر مسيرة حياتها، فالنظم السياسية كيان حتى يزدهر في شبابه ويترهل في شيخوخته، وليس ذلك أمراً جديداً فحتى الحضارات الكبرى في التاريخ مرت بدورات انتعاش وانكماش وموجات صعود وهبوط إلى أن اعتراها الوهن وأصابها الجمود، ولعلنا أبادر فأوضح أن شيخوخة النظم السياسية ليست أمراً يتصل بالتقدم الزمني لأعمارها ولكنه يرتبط بانعدام قدرتها على تجديد ذاتها وافتقادها للحياة التي تعطيها القدرة على المضي مع روح العصر والتكيف مع مطالب الأجيال الجديدة لدى الشعوب التي تحكمها، ومع ذلك فإنني أزعّم أن أسراً عربية حاكمة قد نجحت في إحياء شخصيتها وتجديد هويتها ومسيرة العصر والاستجابة لمقتضياته ومطالبه بينما عجزت نظم سياسية أخرى عن تحقيق ذلك برغم الشعارات الديموقراطية والأقوال المتكررة عن إصلاح النظام السياسي وتحديثه.

وينبغي أن يكون واضحاً أن تجديد النظم السياسية لا يرتبط بالضرورة بتغيير الشخص، ولكنه يرتبط أساساً بدوران النخبة السياسية وتبادل مواقع السلطة وتوسيع دائرة المشاركة والدفع بأفكار جديدة ومبادرات بناء تصب كلها في قناة التطور الطبيعي الذي يصاحب حركة الأجيال الصاعدة وإلا أصبحت تلك النظم كالمياه الراكدة التي يصيبها العجز عن مواكبة التطورات وملاحقة التغييرات.

ولعل هدفي من كتابة هذه السطور هو أن أوضح أن عملية تطوير السياسات وبحث روح جديدة في الأفكار والسماح بدخول عناصر شابة إلى مواقع السلطة تمثل في

مجمّلها عوامل أساسية تدفع بالنظم السياسية إلى الأمام وتعطيها الرغبة فى استمرار الحركة ومرونة الفكرة واستيعاب المستجدات الوافدة واستلهاام القدرة على المواجهة وفقاً للظروف المحيطة والأحداث الجارية ، ولقد ظهرت مساحة من الفراغ الذى يفصل بين بعض النظم العربية وجماهيرها فى مناسبات مختلفة بحيث غاب التواصل واتسعت الهوة وانعدمت الرؤية ، وليس ذلك أمراً ننفرد به فى منطقتنا العربية ، ولكنه تجسيد لظاهرة معروفة فى التاريخ كله ، وأنا شخصياً ممن يؤمنون بأن من لا يقدر على التغيير فسوف تغيره حتمية التاريخ ومسيرة الزمن ، ويجب أن أعترف هنا أن كثيراً من النظم العربية قد حاولت أن تفعل شيئاً فى اتجاه حركة التطور ولكنها لم تتمكن دائماً من مواصلة الطريق فضلاً عن أنها عمدت أحياناً إلى الاكتفاء بتغيير الأشخاص دون السياسات وهو أمر أدى بها إلى نوع من العزلة ، خصوصاً عن الأجيال الجديدة ، ولعلنا نرصد هنا العوامل الثلاث الرئيسية التى تؤثر فى شخصية النظم السياسية المعاصرة وتعطيها ما لها وتحدد فى الوقت ذاته ما عليها وهى :-

أولاً: إن قضية الديمقراطية هى القضية الحاكمة فى تحديد طبيعة النظم واكتشاف هويتها وهى السبيل إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية وإدخال القوى الفاعلة على المسرح السياسى فى عملية صنع القرار ، بحيث تصبح القوى الموجودة فعلاً فى الشارع ذات تمثيل فى مواقع السلطة يعطيها رصيذاً شعبياً فى الشارع يجعل الارتباط بين النظام السياسى وحركة الجماهير أمراً يومياً محسوساً تعبر عنه ظاهرة رأى عام ناضج يربط بين من يحكمون وشعوبهم . والأمر فى ظنى لا يقف فقط عند حدود وجود مؤسسات دستورية قد يكون أولها المؤسسة البرلمانية القائمة على الحياة الحزبية وآخرها التنظيمات الشعبية فى الوحدات المحلية ، مروراً بمؤسسات المجتمع المدنى من نقابات ومنظمات غير حكومية ، بحيث تبدو المنظومة من حيث الشكل شبكة متكاملة الأبعاد ولكنها لا تؤدى إلى النتيجة المطلوبة وكأنما هى فرقة موسيقية كاملة الترتيب فيها كل الأوتار والأنغام والأجهزة الفنية والصوتية ، ولكن النغمة فى النهاية نغمة نشاز لأن «النوتة الموسيقية» مفقودة وهى التى تنظم اللحن النهائى وتضبط الإيقاع العام ، وهذا ينقلنا إلى العامل الثانى .

ثانياً: إن النظرية السياسية الواضحة التي تقوم على فلسفة اجتماعية تواضع عليها الجميع واتفقت حولها كل القوى داخل المجتمع تمثل هي الأخرى مسألة جوهرية فى تحديد قدرة النظام السياسى على مواصلة الطريق ومواجهة العقبات وارتداد المستقبل . ونحن هنا لا نشير إلى النظرية بمعناها الجامد، ولكننا نتحدث عنها كإطار فكرى مرن يقبل التجديد ويستجيب للتطوير ويستلهم التغيير من كل ما يجرى حوله دولياً وإقليمياً، فالنظرية الجامدة تؤدى بالضرورة إلى حالة من التوقف والجمود تدفع بالنظام السياسى إلى الشيخوخة المبكرة، وتعدم رؤيته للمستقبل، وتنهى قدرته على الاستمرار، وألفت النظر هنا إلى أن الواقع الاقتصادى يمثل هو الآخر ركيزة أساسية فى إطار النظرية السياسية وهو أمر يقودنا إلى العامل الثالث .

ثالثاً: إن الجماهير فى كل شعوب العالم لا تقتات الشعارات، أو تكتفى بالأيدولوجيات إنما تحكمها بالضرورة حاجاتها اليومية ومطالبها فى الحاضر والمستقبل فلو حاول نظام سياسى أن يكتفى بالحديث عن أمجاده واستثمار تاريخه دون أن يعتنى بالركائز المطلوبة لوجوده فى الحاضر، أو يقدم أوراق اعتماده للمستقبل فإنه يكون قد أصبح باهتاً تنصرف عنه الجماهير وتسعى حتماً إلى تغييره، فالازدهار الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة ورقى أداء الجهاز الإدارى للدولة كلها عوامل تعطى للنظام السياسى هيئته وتحدد مكانته، فالسياسة بغير اقتصاد دوران لا طائل من ورائه، إنها تذكرنا «بالاتحاد السوفيتى السابق» فعندما سقط القناع الأيديولوجى بدت دوله جزءاً من العالم الثالث تطلب المعونات الخارجية وتتطلع إلى وضع أفضل من ذلك الذى عاشت فيه عشرات السنين، لذلك فإنه يجب على المعنيين بالنظم السياسية أن يدركوا دائماً أن الجماهير لا تريد السياسة وحدها، ولكنها تتطلع إلى المعيار الاقتصادى للحكم على الأنظمة وتقويم الحكومات .

إذا كان هذا تصورنا لطبيعة النظم السياسية وتطورها فإن الواقع العربى الراهن يضيف لها أبعاداً أخرى ويضع أمامها آفاقاً جديدة، فلقد أثبتت ردود فعل أحداث انتفاضة الأقصى والمواجهات الدامية بين الفلسطينيين وإسرائيل أن النظم العربية باتت تعبيراً تقليدياً عن الوضع العربى العام وليست تعبيراً عن الواقع العربى الهادر بالمشاعر والانفعالات مع غياب ظاهرة رأى عام واعية تستطيع أن تكون همزة الوصل بين القيادات والجماهير . ونحن هنا لا ننكر أن كثيراً من الأنظمة العربية

تفاعلت وشاركت وتحمست ولكنها ظلت بعيدة عن نبض الجماهير أحياناً بل وقلقة من حركتها أحياناً أخرى ، وهو أمر لا يجب أن يؤخذ على إطلاقه فالحكومات تقيدها ارتباطات والتزامات قد لا تهتم بها الشعوب ولا تعيرها الجماهير التفاتاً؛ إذ إن الأمر يختلف بالنسبة لها، فهي تملك رفاهية الغضب، وتتحرك في مساحة مفتوحة من الانفعال دون أن يكون ذلك مؤثراً على الأحداث ذاتها لأنه لا يوجد ضابط يمنع، أو رابط يجمع فضلاً عن أن الشعارات المتشددة تبدو في الغالب ذات بريق أخاذ، كما أن الأصوات العالية تشد الانتباه، فنحن أمة عشقت «ديوان الحماسة» في تاريخ الشعر العربي ولن يلتفت الناس في الغالب حول صوت العقل، ولكنهم سوف يطربون دائماً لحنجرة العاطفة ، من هنا تبرز المعادلة الصعبة بين مسئولية من يحكم وحماس مواطنيه الذين لا تقيدهم التزامات ولا تكبلهم قيود .

إننى أقول صراحة، إن المحنة التي تمر بها أمتنا العربية منذ قرابة عام كامل عندما اندلعت المواجهة الدامية بين أصحاب الحق الفلسطيني والدولة العدوانية التي تنتهك أرضه ومقدساته وحياة المدنيين من شبابه وأطفاله، منذ ذلك الوقت ونحن نرقب من بعيد اتساع الهوة بين سياسات الأنظمة في مواقع الحكم وانفعالات الجماهير في الشارع العربي ولا أستطيع هنا أن أتصور إن الحكام العرب ليسوا مواطنين بالدرجة الأولى، بل هم كذلك، ولكن الأقدار قد قذفت بهم إلى مواقع الحكم بالميراث، أو الاجتهاد، أو بهما معاً .

إن ما أريد أن أصل إليه من هذا الموضوع هو أن أضع علامة استفهام كبيرة حول العلاقة بين النظم السياسية العربية المعاصرة وجماهيرها ولست هنا مشيراً لنظام بعينه أو بلد بذاته ولكننى ألفت النظر إلى أن قضية المشاركة السياسية، وإدخال كافة القوى إلى دائرة الضوء هي أمور لازمة بل وحاكمة في تحديد مستقبل تلك النظم ودرجة استقرارها ومدى مصداقيتها، وأنا لا أنكر هنا أن كثيراً من تلك النظم قد قطعت أشواطاً على طريق الإصلاح السياسى بعد الإصلاح الاقتصادى، كما أننى لا أنكر أيضاً أن بعض النظم العربية ما زالت في مقدمة الجماهير وليست وراءها، ومع ذلك فإن الظاهرة تظل باقية وتتلخص في ضرورة ملء المساحة الواسعة من الفراغ السياسى والفضاء القومى على امتداد خريطة الوطنى العربى

كله، لذلك نرحب في هذا السياق بالأفكار الجديدة والاجتهادات الواعية والسياسات الرشيدة، ولكننا نرفض حالة الجمود ونقلق من درجة التخبط، بل ويصيبنا الإحباط عندما نكتشف أن الخطاب السياسي لبعض الأنظمة العربية لا يزال امتداداً لفكر منتصف القرن الماضي.

دعنا نتطلع جميعاً إلى يوم تقل فيه المسافة بين النظم والشعوب، وتنكمش مساحة المتروك بين الحكم والجماهير. . يومها سوف تلعب «النوتة الموسيقية» دورها مستمدة من فكر قومي واضح كما أن «المايسترو» سوف يقود بشعبية حقيقية، وقبول طوعى، ورضاء جماهيري.

ديموقراطية العلاقات بين العرب

أثارت تداعيات أحداث الشرق الأوسط وتطورات النزاع العربي الإسرائيلي تساؤلات كثيرة حول عصريّة النظم السياسيّة العربيّة، ومدى كفاية القدر المتاح من الديموقراطية في الدول العربيّة لمواجهة القرارات الكبرى على الساحة القوميّة، بل إن تساؤلات أخرى تناول ما هو أكثر من ذلك بالتطرق المباشر إلى ضرورة تغيير النظام الإقليمي العربي في وقت تغيرت فيه أفكار كثيرة، وتبدلت رموز مختلفة، وأصبحنا أمام واقع قومي مغاير، لذلك فإنني أتساءل هل أن الأوان لكي تتغير صورة العالم العربي، وواقعه الإقليمي في ظل الظروف بالغة الخطورة، شديدة الحساسية؟ إنني أقول ذلك وليس في ذهني إشارة إلى نظم بعينها أو رغبة في إقحام الشأن الداخلي لدولة بذاتها على الوضع العربي العام، وأضيف أيضاً أن التغيير الصحيح لا يحدث في الظروف الاستثنائية، ولكنه قد يأتي في أعقابها، أو يكون واحداً من نتائجها، أما لماذا أتطرق إلى الكتابة في هذا الموضوع الشائك الآن فلذلك دوافعه ومبرراته:

أولاً: إن الخريطة السياسيّة للمنطقة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى هي خريطة قلقة تتطلع إلى الرغبة في السلام البعيد، ولكن في ظل أجواء التوتر الشديد، لذلك فإنني أزعّم أن المآزق الذي تواجهه المنطقة حالياً لا بد أن ينعكس على مستقبل النظام الإقليمي كله، لأننا لا يمكن أن نتصور أن تظل المعطيات القائمة في الشرق الأوسط على ما هي عليه بعد المحنة التي واجهتها التسوية واختناق الأمل في السلام خلال الشهور الأخيرة.

ثانياً: إن جامعة الدول العربيّة دخلت مرحلة جديدة بعد أن تحقق في عهد الأمين

العام السابق إنجاز تاريخي يتعلق بإقرار آلية دورية القمة العربية ، بينما تقدم نحو الجامعة أمين عام جديد يحمل تاريخاً دبلوماسياً حافلاً ، ورصيداً شعبياً كبيراً ، حيث تشير التوقعات إلى أن جامعة الدول العربية سوف تشهد في عهده تحولات إيجابية تعيد ترتيب الأوضاع فيها على نحو يرفع كفاءة أداء هذه المنطقة العربية الكبرى ، كما يمكن أن تؤدي النقلة النوعية المنتظرة في أسلوب عمل الجامعة وإطارها الجديد ، وهيكلها المختلف إلى تأسيس نظام عربي إقليمي وفقاً للقواعد الجديدة للعبة الدولية التي تبدو إرهاباتها الآن في الأفق القريب ؛ إذ يصعب التعامل مع منظمة قومية إقليمية يرجع ميثاقها إلى ما قبل ميثاق الأمم المتحدة ذاتها ، فالمتغيرات كثيرة ، والتحويلات مستمرة ، والمنطقة تمر بمرحلة مخاض سوف يؤدي بالضرورة إلى ميلاد جديد نرى له أن يكون دعماً للعرب ، ومستقبل أجيالهم القادمة .

ثالثاً: إن الأمر يستتبع - والحال كذلك - نظرة مختلفة لطبيعة العلاقات العربية - العربية ، لأنني أتصور أن جزءاً كبيراً من المتاعب التي عرفتتها المنطقة قد نجم عن غيبة ديموقراطية العلاقات بين دول القومية الواحدة ، وإذا كنا نتحدث عن معاناة الشعوب في ظل نقص ما هو متاح من مساحة الحرية والممارسة الديموقراطية ، فإننا نتحدث أيضاً وبنفس الحماس عن ديموقراطية العلاقات بين الدول العربية . . فنحن نريد لها أن تضع حداً للمخاوف والهواجس والحساسيات وأن يدرك الكبير أنه «الأول بين متساويين» وأن نظرية القيادة الإقليمية لا تعنى السيطرة السياسية ، كما أن سيادة الدول العربية الصغيرة هي محل رعاية مؤكدة من الجميع ؛ لأن مفهوم العلاقات الدولية المعاصرة يتحدث منذ أكثر من نصف قرن عن المساواة بين الدول بغض النظر عن أحجامها ، أو أوزانها ، ويكفي أن نشير في هذا المقام إلى أن نشوء الجمعية العامة للأمم المتحدة كان تعبيراً عن مولد برلمان دولي تقف فيه كل الدول على قدم المساواة وفقاً لقاعدة «صوت واحد لكل دولة» .

رابعاً: إن إسرائيل على الطرف الآخر ، من معادلة الشرق الأوسط القادمة هي نموذج للدولة صغيرة الحجم ثقيلة الوزن وبالتالي فإن أقدار الدول قد أصبحت تتحدد بما لديها من تقدم علمي وتفوق اقتصادي وقوة عسكرية ، ولم تعد أبداً بالنظر التقليدية وفقاً للمفهوم التاريخي لحجم الدولة . . والذي يعينني في هذه

النقطة بالذات هو أن أوكد أن التفاوت في القوة بين الدول العربية هو الذى أدى فى النهاية إلى اختزال مفهوم الأمن القومى العربى ، لكى يصبح محصوراً فى حماية الأصغر أمام أطماع الأكبر ، ولم يعد تعبيراً عن نظرة شاملة ترتبط بالتعريف الإستراتيجى لمفهوم الأمن القومى الكامل .

خامساً: إن مسألة الثروة العربية قد تركت بصمتها هى الأخرى على الخريطة العربية المعاصرة ، بل إنها مارست دوراً سلبياً فى تحديد شكل العلاقات بين الأغنياء والفقراء فى العالم العربى ، فالغنى يخشى تطلع الفقير إلى ما لديه ، ويخشى فى ذات الوقت من التوصيف المكرر الذى يقوم على تصور مؤداه أن وجود القوة العددية فى يد الفقراء يحدث بينما الثروة الضخمة ملك الأغنياء وحدهم . ولعللى أجازف هنا بالقول أن ما شهده العالم العربى فى منعطفات تاريخية قريبة العهد لا يتعد كثيراً عن نتائج ما نشير إليه فى هذه النقطة تحديداً .

إن ما أردت أن أذهب إليه هو أن أوضح العلاقة الارتباطية بين النظام العربى الإقليمى الجديد بين طبيعة العلاقات العربية - العربية الحالية لأن الأمر يحتاج منا جميعاً - وبغير استثناء - إلى نظرة جديدة ، وفهم مختلف ، وإدراك يقوم على استيعاب المخاطر التى تحيط بالعرب فى ظل مناخ دولى غير واضح لم تتحدد حتى الآن ملامح قيادته الجديدة فى ظل إدارة أمريكية مختلفة لم تحزم أمرها بعد ، ولم تحدد على ما يبدو حتى الآن رؤيتها للتعامل مع القضايا الدولية والمشكلات الإقليمية ، إلى الحد الذى وصل ببعض المحللين لكى يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمر بمرحلة حرجة تتأرجح فيها بين التركيز على الداخل وتقليص دورها فى الخارج ، وبين مواصلة الطريق الذى سلكته منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عندما أصبحت لاعباً رئيسياً فى العلاقات الدولية المعاصرة ، بعد سنوات طويلة من العزلة ، البناء الذاتى الداخلى . ولاشك أن الذين تحمسوا لإدارة «بوش» وشفقوا لفوزه المحدود على «آل جور» - وأعترف أننى كنت واحداً منهم - إنما يراجعون الآن حساباتهم ، ويعيدون النظر فى حماسهم الذى كان مستنداً على مظاهر شكلية أكثر من اعتماده على أسس موضوعية ، ولكن تظل المنطقة العربية مصدراً للقلق ، ومركزاً للتوتر فى ظل مواصلة إسرائيل لسياسات طويلة المدى تهدف إلى كسب الوقت وتغيير معالم الأرض فى محاولة لتعويد العرب على ما لا يكونوا مهيين له ،

أو مستعدين لقبوله ، فإسرائيل تراهن على تحقيق الأمن لها مع إرجاء التسويات مع جيرانها الحين الوصول إلى أضعف النقاط في المسار العربي كله ، وعندها تتصور إسرائيل أنها سوف تحصل على الأرض ، والسلام ، وعلى الأمن والسيطرة ، وتصبح الفاعل الرئيسي على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط !

ولاشك أن العقل الإسرائيلي قد غاب عنه تماماً أن هناك متغيرات على الجانب الآخر ؛ لأن الموقف لن يظل على ما هو عليه كما أن الصورة سوف تتغير بالضرورة وفقاً لحركة الزمن وفلسفة التطور . فمناخ الحرية قادم والديموقراطية تكتسب كل يوم أرضاً جديدة ، والوعي العربي يعود من جديد ، والصحة القومية أصبحت مرحلة ضرورية يدركها كل العرب حكماً ومحكومين ، ولن يتحقق نظام عربي إقليمي ناجح دون أن يستوعب في مفرداته كافة المتغيرات التي نشهدها الآن على الساحتين الإقليمية والدولية ، ولكن يبقى علينا أن نؤكد في هذا المقام أن الإرادة السياسية في كل قطر عربي سوف تظل مسؤولة عن كل نجاح يتحقق ، أو فشل يستمر . . . ولعلنا نرصد هنا بعض المظاهر الإيجابية التي يجب أن نسجلها ببعض الارتياح رغم أجواء التوتر ومناخ العنف في المنطقة :

أولاً: إن التوصيف الدقيق والتعرف السليم على الأعراض الحقيقية لأعراض العمل العربي المشترك أصبح حقيقة واقعية ، وفي ظني أن معرفة المريض لطبيعة مرضه هي نصف العلاج لأنها بداية الطريق الصحيح إليه والتحرك الواعي نحوه .

ثانياً: إن إدراك حجم المسؤولية المرتبطة بالمستقبل قد وصل إلى رجل الشارع العادي في الأقطار العربية المختلفة ، لذلك فإن توريث المسؤولية للأجيال القادمة قد أصبح أمراً وارداً لا بديل عنه ، بل إننا نلاحظ أن الفوران العربي الشعبي الذي صاحب بداية انتفاضة الأقصى قد تحول الآن إلى مرحلة نقد موضوعي للذات يمثل في رأينا منطلقاً إيجابياً يستحق التأمل والرضا .

ثالثاً: إن العلاقات العربية - العربية - رغم موجات الصعود والهبوط - قد بدأت تدخل مرحلة جديدة قد يكون لروح الغفران ، وفلسفة النسيان تأثيرهما فيها ، فالكل يدرك أن المصلحة العربية العليا لن تتحقق إلا بحسابات قوية عليا ، ولن تكون أبداً بنظرات قطرية محدودة .

إن ديموقراطية العلاقات بين العرب لن ترتبط فقط برياح التغيير القادمة ، ولكنها ترتبط قبل ذلك بالعقل العربى ذاته الذى يجب أن يتغير نحو الأفضل ، وأن يتحول عن ازدواجية الشخصية إلى الاعتراف الموضوعى بالخطايا ، والتعلم من الماضى والدخول فى نظام إقليمي جديد سوف تشكل ملامحه وفقاً لطبيعة العمل الذى تقتضيه طبيعة المخاطر ، ومجمل التحديات . ولاشك أن الدول العربية تتحمل العبء الكامل للخروج من المأزق القومى الراهن الذى بدأ بحرب الخليج الثانية ، وتأكد بالانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ، وقد لا يتحقق لنا كل ما نريد ، ولكن يجب على الأقل ألا يسقط المشروع القومى العربى فى مستنقع القلق ، والإحباط ، واليأس الذى تحاول إسرائيل أن تصدره إلينا ، خصوصاً فى الشهور الأخيرة ، بل يجب أن ندرك جميعاً أننا أمام «أجندة عربية» جديدة تواجه كل التحديات ، وتتصدى لكل المشكلات ، وتتوقع كل المفاجآت .

العرب.. خصوصية وتوحد

«تتميز الأمة العربية – برغم وفرة عوامل توحيدها –
بدرجة من درجات التنوع الإقليمي والتميز
القطري في إطارهما القومي، حيث تحتل
خريطة الوطن العربي غرب القارة الآسيوية
وشمال القارة الإفريقية».

العرب.. بين المشرق والمغرب

تستهوينا أحياناً المقارنة بين عرب المشرق، وعرب المغرب مع يقين راسخ بأن العرب يشكلون أمة واحدة لها خصائص تاريخية مشتركة، وظروف حضارية متشابهة ولكن يبقى الإحساس دائماً بأن شيئاً ما يميز عرب المشرق عن عرب المغرب، فعرب غرب آسيا يختلفون عن عرب شمال إفريقيا، حيث يقع وادي النيل بينهما كواسطة العقد، همزة للتواصل الثقافى، وقنطرة للحوار القومى، ولعل الذى أثار الموضوع فى ذهنى وطفاه على سطح الذاكرة، هو ما شعرت به أثناء زيارة للعاصمة اللبنانية مدعواً للإلقاء محاضرة فى يوم افتتاح المؤتمر العام لاتحاد المحامين العرب.

فلقد لفت نظرى - دون الخوض فى التفاصيل، أو الحذر من الحساسيات - أن الأطروحة التقليدية للشام الكبير، أو سوريا الكبرى قد أخذت أشكالا جديدة، وصوراً عديدة؛ إذ انقسمت المشاركة بين الشام الذى يلحق به العراق، وبين دول الخليج التى يلحق بها اليمن، ولقد استرعى انتباهى من سياق الأسئلة التى وجهت إلى المنصة من القاعة ذلك الحديث المتكرر عن إحياء مشروع الهلال الخصيب، والإشارات الواضحة إلى دولة سوريا الكبرى، والانتقال أيضاً فى قفزة واسعة من الماضى إلى المستقبل بإثارة حديث آخر عن التعاون الإقليمى لدول «المثلث الذهبى» فى إطار الشام الكبير تصوراً لاحتمالات ما بعد السلام، واستكمال التسوية فى النزاع العربى الإسرائيلى، بل إن أحد الأسئلة قد أشار صراحة إلى ما شعر به صاحبه من قلق يرى أنه أصابنى عند طرح هذا الموضوع، وواقع الأمر أننى لست كذلك، فأنا من المؤمنين بالكيانات الجغرافية المتشابهة، والتجمعات الإقليمية

المتعددة فى إطار وطننا العربى الكبير، بل أضيف إلى ذلك أننى قد طالبت صراحة فى كتابى «تجديد الفكر القومى» بإعادة الاعتبار لزعيم الحزب القومى السورى ومؤسسه «أنطون سعادة» الذى مازال وصف مشهد إعدامه عالماً فى ذهنى كما وصفه أحد تلاميذه المرموقين وهو الدكتور «هشام شرابى» فى كتابه عنه، وإننى أستنكر حتى هذه اللحظة تجريم فكر الحزب القومى السورى فى وقت كنا نتغزل فيه بأطروحات أخرى واكتبته تاريخياً، لعل أبرزها هو ذلك الذى حملته شعار «وحدة وادى النيل»، من هنا فإن ردى على السؤال المشار إليه كان قاطعاً وواضحاً، ولكنى أبدت فقط تخوفى من أن يكون الحديث عن إحياء هذا المشروع مرتبطاً باستشراف مستقبل المشرق العربى بعد التسوية السلمية - التى لا تبدو فى الأفق القريب على الأقل - بما ينطوى عليه ذلك من خدمة للمحاولة المتكررة لعزل مصر عن المشرق العربى أخذاً فى الاعتبار أن ذلك هدف إسرائيلى لم يعد سراً، ولكنه خرج إلى دائرة العلن فى كثير من الكتابات الأكاديمية، والتصريحات السياسية، ونحن نؤكد هنا أن التجمعات العربية الإقليمية هى فى النهاية إضافة إيجابية للكيان العربى الواحد سواء تجسدت فى مشروع سوريا الكبرى، أو مجلس التعاون الخليجى، أو الاتحاد المغارى، أو حتى وحدة وادى النيل، ولعله من المناسب أن نتقل إلى جوهر الموضوع وهو المقارنة بين عرب المشرق فى آسيا وعرب المغرب فى إفريقيا، ولكى أكون محدداً فإننى أضع أفكارى فى هذا السياق من خلال الملاحظات التالية:

أولاً: إن العروبة فى نشأتها مشرقية بدأت من الجزيرة العربية وحملها الإسلام الخفيف إلى أطراف الدنيا وأركانها؛ لذلك فإننا نعطى المشرق العربى حقه فى هذا الجانب، فالدولة الإسلامية الأولى هى التى حملت العروبة المبكرة إلى منطقة الشام عندما أسس بنو أمية دولة الخلافة الإسلامية وانتقلوا بها من عصر الخلفاء الراشدين الذين جاء اختيارهم بالشورى إلى عصر توريث الملك منذ نادى «معاوية» بالبيعة لابنه «يزيد» على حياة عينه.

ثانياً: إن المغرب العربى على الجانب الآخر هو إطلالة مباشرة للعرب على العالم، ونافذة مفتوحة على جنوب أوروبا، بل إن جزءاً كبيراً من صورة العربى فى الكتابات الغربية ما زالت مستقاة من عرب شمال إفريقيا أكثر من عرب غرب آسيا،

خصوصاً في الحقبة السابقة على ظهور النفط، وسيطرة تأثيره، واتساع دائرة الاهتمام بدوله في الخليج العربي .

ثالثاً: إنني أزعج -بغير حرج ودون موارد- أن حيازة عرب الشمال الإفريقي للثقافة الفرنسية قد أضافت لهم مدخلاً مفتوحاً مع الدنيا، لذلك فإن هناك فرقاً في التفكير والتعبير بين عرب المشرق وعرب المغرب؛ إذ يتميز الآخرون بقدرة أكبر على الاتصال، وبإمكانية أشد على التنقل، مع سرعة في التواصل مع أوروبا الغربية، والاندماج في مجتمعاتها وامتلاك أدوات خطاب سياسي مشترك معها، بينما لاتزال أجزاء من المشرق العربي أسيرة الأطر الكلاسيكية القومية يتحدث أهلها عن تعريب العلوم تارة، ويشيرون مخاوف طمس الهوية تارة أخرى، بل ويسقط بعضهم أحياناً في دائرة العزلة الطوعية من منطلقات تمتزج فيها روح القبليّة بشيفونية الوطن .

رابعاً: إن ظهور النفط في المشرق العربي -بوفرة الاستخراج، وضخامة المخزون- قد أدى إلى اختلاف بين دول النهضة ذات الثراء ودول حضارة المدن القديمة وهذا أمر لا مثيل له في المغرب العربي، حيث تاهت معالم القبليّة وأصبح الإسلام هو القومية الحقيقية، فالجزائري حين كان ينطلق أثناء حرب التحرير من تحت مظلة دينه فذلك ما كان يميزه عن الطرف الآخر؛ إذ إنهما يلتقيان - حتى ذلك الحين على الأقل- في الإطار الثقافي الفرنسي، أو المتفرنس .

خامساً: إن عرب المغرب أكثر واقعية، وأقل حماساً تجاه القضايا والأحداث القومية ولم تكن مصادفة أن يكتشف الزعيم التونسي الراحل «بورقيبة» منطق التسوية التدريجي بين العرب وإسرائيل أثناء زيارته لأريحا عام 1965، حيث بدا ذلك الطرح في وقتها خروجاً على النص، وابتعاداً عن السياق، وتجاوزاً للمألوف في الفكر العربي تجاه الصراع مع إسرائيل، بل إن الملك الراحل «الحسن الثاني» كان هو عراب اللقاءات المبكرة بين المصريين والإسرائيليين قبيل زيارة «السادات» للقدس، وأثناء المرحلة التمهيدية التي أدت إليها .

. . هذه بعض الملاحظات الموجزة أردنا أن نميز فيها -وبشكل عام- بين عرب المشرق وعرب المغرب، ولكن تبقى القواسم المشتركة، والأطر القومية لا تحتاج إلى

إثبات، ولا يعوزها دليل، ولقد قلت فى مقال سابق إن انتقال جامعة الدول العربية إلى العاصمة التونسية ولمدة عقد كامل من القرن الماضى كان له تأثيره فى عملية الدمج بين شطرى العالم العربى مشرقه ومغربه، وتبقى أمامنا ثلاث قضايا أخرى ترتبط بالمنظور الدولى للمنطقة العربية فى هذا الشأن وهى :

1- القضية الأولى : هى تلك المرتبطة بالتقسيم الجغرافى دون الأخذ فى الاعتبار بالمعيار القومى ، وفى معظم المنظمات الدولية يكون عرب المشرق أعضاء فى مجموعة آسيوية، بينما يكون عرب المغرب ومعهم مصر والسودان فى المجموعة الإفريقية، من هنا تبرز نقطة ذات أهمية بالغة، ونعنى بها ذلك التنازع بين النظرة الإقليمية، والنظرة الدولية تجاه الحدث الواحد. فنحن نفكر فى العالم العربى غالباً من منطلق قومى وفى إطار إقليمى، بينما يرانا غيرنا فى إطار جغرافى وإطار دولى، لذلك فإن جزءاً كبيراً من مواقفنا المشتركة قد تأثر نتيجة هذا التوزيع «الجيوپوليتيكي» غير المؤسس على أطر قومية.

لذلك فإننى أسمح لنفسى بأن أخوض فيما نطلق عليه «الدائرة القرمزية» التى تغلفها درجة من درجات الحظر الفكرى فى عالمنا العربى، لكى أقرر أن جزءاً كبيراً من الخلافات بين السياسات المصرية، والسياسات العربية الأخرى فى العقود الثلاث الأخيرة قد ارتبط بعملية معقدة مؤداها أن مصر - لاعتبارات تاريخية وسياسية - تتخذ قراراتها من منطلق دولى وقومى فى وقت واحد، بينما قد تكتفى عواصم عربية أخرى بإعمال المنطق القومى وحده، دون الانصياع للإطار الدولى، وسوف تبقى هذه النقطة محل جدل، وموضع خلاف، ولعل حرب الخليج الثانية، وما تمخض عنها من حديث عن المسألة العراقية، أو الحالة بين العراق والكويت، إنما هى نموذج لما يندرج تحت المفهوم الذى أسلفناه، فقد راهن البعض على الحل العربى، ولكنه أخفق، بينما مضت دول أخرى تجاه حل دولى بكل نتائجه وتداعياته.

2- القضية الثانية : هى تلك المتعلقة بدور مصر بين المشرق والمغرب، حيث لا تشكل حاجزاً بينهما، ولكنها تمثل معبراً للتواصل القومى بين المشاركة والمغاربة. لذلك فإنه عندما ظهر اتجاه يتحدث عن رغبة مصر فى الانسحاب

للاتحاد المغاربي ، فإن أصواتا كثيرة لها وزنها وقيمتها لم تتحمس لذلك على اعتبار أن مصر هي قلب الأمة ذات الجناحين أحدها في المشرق والآخر في المغرب ، ولعل لا أضيف جديداً إذا قلت إن التفرقة بين جناحي الأمة العربية هي تفرقة نظرية ؛ لأن حركة التاريخ قد مزجت الأطراف ، وخلطت الهجرات ، وصهرت التركيبة السكانية منذ أن عبر عرب الشمال الإفريقي نحو إسبانيا ، وتحركت القبائل العربية من جنوب الجزيرة إلى شمالها كما عبرت البحر الأحمر إلى إفريقيا .

3- أما القضية الثالثة : فهي التي ترى أنه لا يجب أن يذهب التصور نحو انطباع خاطئ يرى أن دول المغرب العربي أقل اهتماما بالقضية القومية الأولى ، ويكفي أن نتذكر هنا أن ملك المغرب هو رئيس لجنة القدس ، وأن الجزائر كانت في طليعة التشدد العربي تجاه كل عدوان إسرائيلي ، وأن تونس استضافت القيادة الفلسطينية لأكثر من عقد كامل ، وأن ليبيا الثورة مازالت تمثل - برغم كل الاجتهادات الجديدة والأفكار الطارئة - ضميراً حياً للروح القومية التي ضاع جزء كبير منها في غمرة الأحداث ، ونتيجة لمياه جرت ما بين فترة المد القومي ولحظتنا الراهنة .

. . إنني أريد أن أسجل هنا بكل وضوح أن الاختلاف بين المشرق والمغرب ، إنما يكون في درجة التميز ومزاج الشخصية ، ولا ينصرف إلى جوهر الكيان العروبي الواحد الذي لا يختلف عند عرب آسيا عنه لدى عرب إفريقيا ، ويكفي أن نتذكر هنا أن مصر التي تحسب جغرافياً على الشمال العربي الإفريقي كانت تاريخياً أقرب إلى التوجهات المشرقية منها إلى الخيارات المغربية ، حيث حكمتها في ذلك ظروف استراتيجية ومداخل للغزو الخارجي والاتصال الحضاري من خلال المعابر الشرقية التي ربطت مصر بالجزيرة العربية ، والشام الكبير حتى أن المصريين كانوا يقولون عن بلادهم إلى عهد قريب أنها «البر المصري» في مواجهة «بر الشام» و«بر الحجاز» ، ولكن إذا انتقلنا إلى التركيبة السكانية المصرية ، فإننا ندعى أن الكيان المصري قد تشكل من ميراث وفد إليها من الشمال الإفريقي ، حيث لعبت الدولة الفاطمية الدور الأساسي في ذلك بما حملته من قيم اجتماعية وتقاليدي بشرية ، وتركيبة سكانية .

. . إن خلاصة القول إننى أريد أن أقول هنا أن النمط التقليدى الذى درجت عليه المنظمات الدولية، ووزارات الخارجية الأجنبية لتقسيم العالم العربى بين مشرق ومغرب، إنما هى فواصل وهمية لا تعبر عن دوافع، ولا تعكس حقيقة، كما أن الماضى وراء مقولة أخرى ترى «أن المشرق العربى عاطفى متحمس، وأن المغرب العربى واقعى متفرنس» هى مقولة مغلوطة، ومحاولة يائسة وبائسة، لضرب حركة القومية، والنيل من درجة التجانس العليا التى تربط بين العرب فى أقطارهم المختلفة.

القطرية والقومية .. النموذج المصرى

سوف تظل قضية العلاقة بين القطرية والقومية فى الوطن العربى مسألة ذات حساسية خاصة رغم أهمية الخوض فيها وضرورة البحث فى آثارها، فلقد نشأت الدولة فى المنطقة العربية مخاضاً من حضارات مختلفة وثقافات متعددة، بحيث أصبحت لديها خصائص موروثية فى كل قطر تختلف عن تلك القائمة فى قطر آخر، فهناك - على سبيل المثال - الفرعونية والفارسية والآرامية والفينيقية والبابلية والآشورية، وغيرها من حضارات وثقافات الشرق، بل وفدت إليها من أوروبا صلات رومانية وإغريقية، ومن إفريقيا جاءت هجرات قبلية قديمة أدت فى مجملها، إلى ظهور خريطة الوطن العربى الكبير بالتعددية التاريخية التى نتحدث عنها، والاختلافات الموروثة التى لا ننكرها، وذلك قبل أن تنضوى كلها تحت مظلة الحضارة العربية الإسلامية .

والذى يعيننا فى هذا السياق هو أن أقارن بين مجموعتين من العوامل تتجاذبان دائماً البلدان العربية، أولهما مجموعة العوامل القطرية، والثانية مجموعة المقومات القومية، فلو أنك سألت مواطناً فى دولة عربية عن انتماءاته فسوف يجيب منطلقاً من جنسيته أولاً، ثم من عرويته ثانياً، بل وقد يسبق الاثنين بديانته . وذلك كله يعنى أن التعددية القائمة وعناصر الهوية تشير كلها إلى نوع من التداخل الخفى، ولا أريد أن أقول الصراع المكتوم، وقد اخترت النموذج المصرى كمادة للبحث لأسباب عدة، ربما يقع فى مقدمة، انتمائى إليه، بالإضافة إلى ظنى أن مصر نموذج أمثل للبحث فى هذه المسألة ذات التأثير البالغ على كثير من قضايانا القومية وتوجهاتنا الفكرية . وقد يكون من المناسب أن أتعرض فى هذا المقام إلى

عدد من العوامل مع محاولة لتطبيقها على النموذج المصرى كمثال لموضوع هذه الدراسة الموجزة ، وتلك العوامل هي :

أولاً: تعتبر الظروف التاريخية لكل قطر عربى هي المكوّن الرئيسى لشخصيته الوطنية وهي المؤثر فى أولويات الهوية لديه ، وقد يقول البعض إن الظروف التاريخية لدول المنطقة العربية متشابهة فى مجملها ، وهذا أمر مردود عليه بأن هذا قد يكون صحيحاً عندما بدأت تتوحد فى معظمها تحت عباءة دولة الخلافة الإسلامية ، ولكن المؤثرات السابقة على ذلك تظل حاکمة رغم ابتعاد المسافة الزمنية وتناوب الأحقاب التاريخية . ولو طبقنا ذلك على النموذج المصرى فسوف نكتشف أن الدولة الفرعونية ما زالت تقبع فى أذهان المصريين وتحدد بعض أنماط سلوكهم وتتحكم فى مزاجهم الوطنى العام ، فإذا كانت الدولة الفاطمية مسؤولة عن تشكيل معظم العادات المصرىة فى المناسبات الدينية المختلفة ، فإن الفرعونية مسؤولة قبلها عن تحديد نظرة المصرى تجاه دينه منذ قرون طويلة تسبق دخول الإسلام إلى مصر .

ثانياً: إن الموقع الجغرافى له تأثير فاعل فى وضع الإطار العام لحركة الشعوب ، فدول التخوم العربىة تأثرت من الناحية الجيوبوليتيكية بالدول المجاورة مثل (تركيا – إيران – القرن الإفريقى) ، كما أن ثقافتها العربىة امتزجت بقدر لا بأس به من تلك الدول ، وحين نتحدث عن النموذج المصرى فإننا نشير إلى أبعاد هويته المركبة التى تحكمت الجغرافيا فى رسم ملامحها ، فالمواقع الإفريقى البحر متوسطى هو الذى أعطى لمصر نافذة على هاتين الثقافتين إلى جانب ثقافتها العربىة الإسلامية التى تمثل المصدر الأساسى للمكون المصرى الحالى ، كما أن عزلة شريط الوادى فى صعيد مصر ودلتا النيل فى الشمال جعل الصحراء المحيطة بهما سياجاً أوحى للمصريين بمركزية الحكم وهيبة السلطة .

ثالثاً: إن عوامل عدة تتحكم فى المزاج القطرى ، وترتب له أولوياته ، فالمزاج العراقى يختلف عن المزاج الشامى الذى يختلف بدوره عن المزاج المصرى ، كما أن دول شمال إفريقيا خصوصية تختلف عن دول الخليج العربى . ولعللى أزعّم هنا أن الشام الكبير يضع العربىة فى مقدم أولوياته بينما يسبقها الإسلام لدى عرب شمال

إفريقيا، وقد تسبق الاثنين النزعة الوطنية لدى المصريين . وهنا فإننى أجازف بالقول إن العروبة طارئة على الشخصية المصرية وليست عميقة الجذور فى التاريخ المصرى الحديث فقد انشغل المصريون فى غمار حركتهم الوطنية بالبعد الإسلامى الذى اختطلت به حركة أحمد عرابى ثم جهود مصطفى كامل حتى تمكنت الثورة الشعبية فى عام 1919 من جعل النضال الوطنى يدور حول الشخصية المصرية الخالصة ، لأن المحتل كان أوروبياً يختلف عن المصريين فى كل المقومات ، بينما كان الصدام فى الشام الكبير موجهاً ضد الأتراك العثمانيين بكل قسوتهم وضرورتهم ، فكانت العروبة هى الملاذ الطبيعى لأبناء سورية الكبرى ضد عدو لا يختلف عنهم فى الدين . . . وهكذا نجد أن الخصوصية القطرية تنبع من الخبرة التاريخية والحوار الجغرافى والظروف التى تحكم العلاقة بين بعدى الزمان والمكان .

رابعاً: إن النبذة الذاتية لدى شعوب عربية بعينها تبدو فى بعضها أعلى من غيرها ، ولست أجدُ غضاضة كمصرى فى أن أقرر أن المصريين متهمون بشيء من ذلك ، كما أن الأعمدة المختلفة للهوية القومية تسمح بالضرورة لشعوب معينة فى المنطقة العربية بأن تتحدث بزهو يرتبط أحياناً بالحجم السكانى ، أو الثروة الطبيعية ، أو الثقل الروحى ، ولست أشكُّ فى أن العلاقة بين القطرية والقومية تتأثر كثيراً بذلك ، وتتحدد طبيعة كل نموذج وطنى بمدى إحساسه بالذات ونظراته الفوقية ، أو الدونية لغيره من الأقطار العربية .

خامساً: إن طبيعة النظم السياسية الحاكمة تلعب دوراً فاعلاً فى تحديد أولوية القطرية على القومية أو العكس ، فالقطر العراقى يمثل نموذجاً للصعود القومى والهبوط القطرى وفقاً لطبيعة الحاكم وفلسفة الحكم ، ومصر أيضاً لا تختلف عن شىء من ذلك . فلقد اكتسبت العروبة مضمونها السياسى بزعامة عبد الناصر بعد 1952 ، لأن مفهوم العروبة قبلها كان ثقافياً أكثر منه سياسياً ، ثم جنح النموذج المصرى إلى بعض العوامل القطرية التى جذبتة بعد رحيل عبد الناصر ، وبدأ بعد ذلك يستعيد من جديد عافيته القومية التى ارتبطت بها ، ولعلنى أدعى هنا أن الصراع العربى - الإسرائيلى لعب دوراً كبيراً فى تغليب القومية على القطرية لدى كثير من الأقطار العربية ، واستثنى هنا الدولة السورية عموماً من موجات الصعود والهبوط

للمد القومي لأنها رفعت الرايات القومية دائماً حتى ولو كان المضمون قطرياً في بعض المراحل .

فيذا كانت هذه هي العوامل التي تستند عليها أسس المواجهة بين القطرية والقومية في الوطن العربي فإن واقع الأمر لا يعطى في الوقت ذاته انطباعاً بوجود مشكلة حقيقية تدعو إلى القلق والتشاؤم؛ إذ إن الانتماء إلى الكيان الأصغر هو المقدمة الضرورية للانتماء إلى الكيان الأكبر، فلا يكون عربياً إلا من اعتز بعراقيته، أو مصريته، أو سوريته، أو تونسيته، فالعروبة لا تعنى ألا يكون للعربي وطنه الأصغر الذي ينتمى إليه ويركز ولاءه له، كما أن التعارض بين الولاء للجنسية والانتماء إلى القومية هو طرح نظري بالدرجة الأولى ولا يعبر عن أزمة ذاتية لدى المواطن العربي . بل إن هناك من يرى أن الاستغراق في القطرية قد يكون أحياناً هو السبيل للوصول إلى أقصى درجات القومية، وهو المنطق نفسه الذي يتردد عندما يقال إن الذين يوغلون في المحلية إنما يكتشفون في الوقت ذاته طريقهم إلى العالمية .

وهنا يجب ألا يغيب عن الذهن أن الحركة القومية في العالم العربي رغم خفوت نغمتها وارتفاع النبرة القطرية في بعضها خصوصاً بعد كل التطورات التي مرت على الوطن العربي منذ هزيمة يونيو 1967 واجتياح لبنان عام 1983 والغزو العراقي للكويت عام 1990 وغيرها من الأحداث التي تركت بصمات على الضمير العربي كله . أقول إنه رغم كل ذلك فإن عناصر الوحدة كامنة في العقل العربي تظهر عند المحن وأمام التحديات . فإذا كان هناك من يقول إن دور الشارع العربي لم يعد مؤثراً كما كان في الخمسينيات والستينيات، فإنني أذكر أصحاب هذا الرأي بأن مثل هذه التحولات هي جزء من تحولات على الساحة العالمية اختلفت معها إلى حد كبير نغمة التحرر الوطني ونداءات الزعامات التاريخية وأصبحنا أمام واقع مختلف من حيث طبيعة الشعوب ونوعية الحكام، وكل ذلك لا يتتقص من حقيقة مؤداها أن العرب يملكون من مقومات الوحدة ما لا تملكه أمة أخرى . بل إنني أزعم أنه من فرط ما لدينا من مقومات التوحد والاندماج فإننا لا نعمل من أجل ذلك ولا نسعى إليه، حتى أنني سمعتُ مفكراً عربياً يقول ذات مرة إن الوحدة العربية أصبحت حالياً أقرب إلى الوهم منها إلى الحلم، يومها بدأتُ أفتش في احتمالات التناقض

بين القطرية والقومية فوجدتُ أنها جزء من المشكلة، ولكنها ليست الإشكالية كلها، فالعرب مطالبون بالبحث في العناصر الواقعية التي تجمعهم والابتعاد عن النعرات الظاهرية التي قد تفرق بينهم، بل إننى أظن أن النموذج المصرى لم يبتعد فى أعماقه عن كل المفاهيم المتصلة بالطرح القومى، ولكنه يخترن كغيره من الشعوب العربية مشاعر كامنة تظهر فى الوقت المناسب، لكى تؤكد دائماً أن الخلاف وهمى بين القطرية والقومية، وأن التناقض مصطنع بين الولاء للجنسية، والانتماء للقومية.

لبنان.. المقتري عليه

لا أحسب أن بلدا عربيا - باستثناء فلسطين - قد دفع مثل الفاتورة التي دفعها لبنان في العقود الأخيرة، ألم تستنزفه حرب أهلية لمدة تزيد على خمسة عشر عاما؟ ألم تقم كل القوى والتيارات في العالم العربي بتصفية حساباتها على أرضه؟ ألم يتعرض ذلك البلد الصغير الجميل لكل أنواع الحرب النفسية في العقدتين الأخيرين؟ . . . ولكنها في النهاية إرادة هذا الشعب المتألق تاريخيا، المزدهر ثقافيا، الصامد حضاريا، الذي يعشق الحياة ويعرف كيف يعيش في أحلك الظروف ويتعامل مع أقسى المواقف إلى حد بلغ ترديد القصة الشائعة عن استخدام بعض اللبنانيين لسيارات الإسعاف التي كان مسموحا لها وحدها بالمرور عبر خطوط التماس تحت نيران القذف العشوائي أثناء معارك الحرب الأهلية في انتقالهم إلى سهرة يخرجون بها بعيدا عن رائحة الدم وغبار البارود وزلزلة المدافع . . . إنه أيضا الشعب الذي كان يقوم أحيانا بإعمار ما يتم تدميره في نفس اليوم متحديا شبح الموت القادم متمسكا بإرادة الوجود الحى، إنها سبيكة تاريخية فريدة اختلطت فيها روح «فينيقيا» القديمة بشخصية العرب الثقافية حتى أصبح لدينا مكون فريد تود إسرائيل لو أغمضت عينيها ولم تجده، إننى أزعم أن إسرائيل ترى في لبنان النموذج المنافس اقتصاديا، المؤثر ثقافيا، المزاحم ديموقراطيا . . . من هنا كان هذا البلد مستهدفا على امتداد النصف الثانى من القرن الأخير، إنها لبنان التي اعترف عبد الناصر - فى ظل أكثر سنوات المد القومي تأثيرا - بخصوصيته ودعا كل الأطراف إلى الحفاظ على حياده فى إطاره العربى، وهى أيضا لبنان التى ظل السادات حتى رحيله يردد عبارته الشهيرة «ارفعوا أيديكم عن لبنان» . . . إنها لبنان ميثاق 1943، وهى لبنان اتفاق «آبار» المنهار، وهى أيضا لبنان اتفاق «الطائف»، إنها لبنان كميل

شمعون وفؤاد شهاب وموسى الصدر وكمال جنبلاط ورشيد كرامى ورفيق الحريرى وغيرهم من عشرات الأسماء اللامعة فى سماء الحياة السياسية اللبنانية الثرية بالأفكار والأشخاص ، لبنان الصحافة الحرة غالباً المقهورة أحياناً ، لبنان الطوائف والملل والنحل والتيارات ، ولكى لا تضيق أفكار هذا الموضوع الموجز فى زحام تاريخ لبنان وأحداثه المتعاقبة فإننا نضع تصورنا عبر الملاحظات التالية :

أولاً: إن خصوصية المكوّن اللبناني تعطى ذلك البلد العربى الرابض على الجبل والمقيم فى السهل مذاقا خاصا ، فهو يمثل واحدة من أكبر وأهم تجارب التعايش فى الشرق الأوسط ويقدم نموذجا رائعا - رغم المشكلات الطائفية أحيانا والمواجهات الدينية أحيانا أخرى - إذ إن المواطن اللبنانى العادى لا يعطى معيار التفرقة بينه وبين غيره من أصحاب الديانات الأخرى أو المذاهب المختلفة ذلك القدر الذى يعطيه لها الساسة وزعماء الطوائف وقادة الرأى ، إن البلد الذى وصل فيه الأمر من العرب إلى مواقع مؤثرة فى البرلمان والحكومة إنما يعبر بصدق عن تجربة تستدعى الاهتمام وتستحق الإعجاب .

ثانيا: إن جغرافية لبنان وذلك التداخل السكانى بين دول الشام الكبير قدتركت بصمتها على نمط الحياة فيها وطبيعة العلاقات بينها ، إننى أتذكر بهذه المناسبة مقولةً لرئيس وزراء الهند الراحل «راجيف غاندى» - عندما زار المنطقة قبيل اغتياله - وكان شديد الدهشة عندما اكتشف أن المسافة بين عاصمتى دولتين لا تزيد على مائة كيلومتر ، مشيرا بذلك إلى المسافة بين دمشق وبيروت ، فواقع الأمر يشير إلى تأثير ذلك التداخل الطبيعى والبشرى على مسيرة الحياة بكل جوانبها فى تلك المنطقة بالغة الحساسية ، كثيرة التعددية ، ودعنا الآن نسلم فى هذا الإطار بخصوصية العلاقة بين سوريا ولبنان عبر التاريخ كله مع تسليمنا بالسيادة الكاملة لكل منهما .

ثالثا: إن الجوار الإسرائيلى اللبنانى يمثل واحدة من أكثر بؤر الصراع العربى الإسرائيلى إثارة وخطورة ومازالت أصداء الكفاح المسلح لأبناء الجنوب تملأ أسمع الدنيا وتصنع سابقة فى النضال القومى الذى انتهى بتحرير جنوب لبنان على نحو غير مسبوق فى تاريخ الوجود الإسرائيلى بالمنطقة ، ولعل حزب الله - بكل ما له وما عليه - يرمز للصمود العربى فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى المدعوم دوليا بشكل

لا يوجد له نظير في التاريخ المعاصر، ولقد أتاحت لى ظروف زيارة للعاصمة اللبنانية أن ألمس حجم الحضور الشيعي المسيطر نسبياً على الشارع اللبناني وهو أمر يرتبط بزهو التحرير ونشوة الانتصار.

رابعا: إن الديموقراطية اللبنانية وسام على صدر ذلك الشعب الذي استطاع أن يمضى بها بالرغم من كافة الضغوط ومختلف الملابس التي جعلت ما يجري في دول الجوار الشامى والعربى والشرق الأوسطى تنعكس بالضرورة عليه، ولقد جاء على لبنان حين من الدهر كانت صحافته هي المنارة الوحيدة فى العالم العربى يلتمس عندها الجميع حرية الرأى ويتنفس من خلالها الكل نسيم الفكر المتجدد، بل إننا نتذكر أياما كان فيها الرئيس عبد الناصر يرى صورة العالم العربى كل صباح من خلال الصحافة اللبنانية المؤيدة له أو المعادية لسياساته على حد سواء.

خامسا: إن فكر الحزب «القومى السورى» الذى أسسه «أنطون سعادة» حتى جرى إعدامه فى لبنان فى ظل حكومة «رياض الصلح» سوف يظل دائما علامة مؤثرة فى طبيعة العلاقة المتداخلة بين شعوب الشام الكبير، بل إننى أظن أن جزءا من فكر «البعث» لا يبدو بعيدا عن أطروحات «أنطون سعادة» برغم تسليمنا بأن البعث فكر قومى، بينما قدم «أنطون سعادة» فكرا جهويا محكوما بأبعاد جغرافية وليس بأطر قومية.

... ويبقى السؤال الذى يطرح نفسه وهو لماذا لبنان الآن، ألم يكن الأجدى أن يكون الحديث عن «شارون» ووقف إطلاق النار الهش أو الأمن المزعوم والسلام الضائع؟... ويأتى الجواب مباشرا، أن لبنان بوصلة للتوجه العربى وهو البلد الذى يحتوى أكبر مخيمات للاجئين الفلسطينيين على نحو يؤدى الحديث عن توطينهم إلى خلل فى التركيبة السكانية بين الطوائف اللبنانية، وهو البلد الذى يتبادل العرب وإسرائيل من خلاله الخطبات السياسة والقذائف العسكرية، ثم إنه البلد العربى الذى تبعث عبره إسرائيل برسائل العنف والعدوان.. إنه البلد الذى اجتاحتته إسرائيل عام 1982 بعد أن قام عملاؤها بإعدام عدد من القيادات الفلسطينية فى محاولة اغتيال سافرة فى وضح نهار بيروت.. إنه البلد الذى شهد مذبحه المخيمات فى «صبرا وشاتيلا»، وهو البلد الذى قتل اثنين من رؤسائه قبل

أداء اليمين الدستورية أو بعدها مباشرة (بشير الجميل ورينيه معوض)، إنه البلد الذى طالت سلسلة الاغتيالات العشوائية عدداً كبيراً من رموزه السياسية والطائفية، بل إنه لبنان الذى عرف فى غمار الحرب الأهلية منطلق القتل بالهوية وفقاً لبيانات البطاقة الشخصية !!

. . إن لبنان المفترى عليه من إسرائيل والعرب معا يرفع صوته الآن يطلب الحق فى استثمار موارده السياحية والتجارية، ويتطلع لكى يعود كما كان من قبل «سويسرا الشرق»، عندما كان الجبل اللبنايى يستقبل من مصر مع كل صيف أحمد شوقى، وعبد الوهاب، وأم كلثوم، وكامل الشناوى فى وقت أسهمت فيه عائلات لبنانية وشخصيات رائدة من ذلك البلد المتميز فى الحياة الثقافية والفكرية والتجارية فى مصر ومازالت بصماتهم باقية على الصحافة والمسرح والسينما حتى الآن.

إننى أردت من هذه السطور - وباختصار مطلوب - أن أذكر الجميع بأن هناك بلدا عربيا وقفنا منه موقف المتفرج أثناء المحنة، واستكثرتنا عليه الاستقرار بعد زوالها، ولم نقدر قيمة التضحيات التى دفعها فى غمار الاحتقان السياسى والالتهاب الأمنى، ولكن سوف تظل «شجرة الأرز» رمزا شامخا للتعايش الإنسانى، والاندماج البشرى، والرقى العربى.

عروبة شمال إفريقيا

زرت دولة المغرب عدة مرات لأسباب تتصل بشأن يرتبط بطبيعة عملي، ومنذ آخر زيارة وخاطر يستبد بي حول القيمة الرفيعة لعروبة الشمال الإفريقي كله على اعتبار أن أكثر من ثلثي سكان العالم العربي يعيشون في إفريقيا، وقد حاولت الهروب من إطار «كامب ديفيد» الثانية التي انقسم حولها الإسرائيليون مثلما انقسم العرب حول «كامب ديفيد» الأولى ورأيت أن أتطرق إلى الكتابة عن المغرب العربي في موضوع له ضرورة قومية، فضلاً عن حيوية سياسية أيضاً رغم أن المغرب العربي لا يشمل دائماً مصر التي تعتبر ارتباطاتها التاريخية المشرقية عاملاً مؤثراً في عضويتها الجغرافية المغاربية، فإذا كانت ظروف الموقع قد وضعتها في الشمال الإفريقي فإن شواغل الأمن الإقليمي قد شدتها كثيراً نحو المشرق العربي.

لذلك فإنني أناقش هنا العوامل المؤثرة في عروبة الدول الأربع الرئيسية في شمال إفريقيا وأعني بها المغرب والجزائر وتونس وليبيا على اعتبار أن موريتانيا نموذج مختلف؛ إذ أن حداتها في دخول النظام العربي قد ارتبطت بحركة التحرر الإفريقي أكثر من ارتباطها بفوران المد القومي العربي، فعروبة هذه الأقطار الأربعة تضرب في أعماق التاريخ بخصوصية واضحة وتميز معروف، إلا أنني أحسب أن العقود الأخيرة قد أضفت على هذا البعد العروبي لأقطار شمال إفريقيا درجة أكثر من الوضوح، ومكانة أكبر على الخريطة السياسية العربية، وقذفت بتلك الدول في أتون الشئون المشرقية وأدخلتها طرفاً مباشراً في الصراع العربي الإسرائيلي وليس يعني ذلك أن هذه الدول كانت ناقصة العروبة، أو قليلة الاهتمام بالشأن العربي العام، ولكن الذي أقصده هو أن هذه الدول قد انخرطت أكثر في القضايا العربية

منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين ، ولعله من المناسب أن نناقش أبعاد هذه القضية من خلال المحاور الأربع التالية :

أولاً: إن الشخصية الإسلامية العربية لدولة المغرب قد لعبت تأثيراً فاعلاً في طبيعة الوجود العروبي ؛ إذ أن دولة المغرب تقف على حدود التقاء المحيط الأطلسي بالبحر المتوسط وتعتبر خط الدفاع الأول عن العروبة والإسلام أمام أوروبا فضلاً عن الذكريات الدفينة لسقوط الدولة الإسلامية في الأندلس وخروج العرب منها ، ولولا صمود دولة المغرب لا نتكست عروبة تلك المنطقة وربما غاب الإسلام عنها أيضاً ، لذلك فإن عناية الحكم في «الرباط» بالثقافة العربية والتراث الإسلامي وعلوم الدين الخفيف ، كان لها أثرها في تأكيد الهوية العربية الإسلامية لتلك الدولة التي تقع في أقصى بقعة من المغرب العربي والتي لا تبتعد عن حدود أوروبا بأكثر من بضعة كيلو مترات قليلة وهو أمر يحمد للأسرة العلوية الحاكمة هناك ، بل إن ذلك نهج تاريخي مغربي حرص عليه المرابطون والأدارسة والموحدون وغيره ممن حكموا في تاريخ السلطنة المغربية ، وهنا لا بد أن نشير إلى أن الإسلام في شمال إفريقيا لا يبدو ديناً فقط ، ولكنه يتحول إلى قومية أيضاً ؛ ولعل ذلك هو الذي منع الخلاف بين العرب والبربر عبر مراحل التاريخ المختلفة في هذه المنطقة التي تجعل من الإسلام ديناً وقومية تمثل لهما الحضارة العربية الخلفية الأساسية عبر كل العصور .

ثانياً: إن ثورة التحرير الجزائرية هي العامل الثاني في ربط المشرق بالمغرب العربيين منذ فترة المد الناصري والتوجه التحرري الذي ارتبط بمقاومة الاحتلال الفرنسي ببسالة جزائرية نادرة ثم دخول فرنسا شريكاً في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 عقاباً لها على دعم الثورة العربية الشقيقة في الجزائر ، ولقد تربت أجيال في المشرق العربي على أخبار البطولات الجزائرية حول سفوح الجبال ، بل وفي شوارع المدن أحياناً ، ولاشك أن الحماس للثورة الجزائرية قد مثل هو الآخر عامل ارتباط بين المشرق والمغرب العربيين ، حيث لعبت مصر في ذلك دور همزة الوصل بحكم موقعها الجغرافي ودورها السياسي ، وهنا لا بد أن نشير مرة ثانية إلى أن حرب التحرير الجزائرية كانت تعبيراً عن ارتباط الإسلام والعروبة معاً في إطار قومي واحد ، فقد كان نضال الجزائريين ضد الوجود الفرنسي يحدث في ظل سيادة اللغة الفرنسية لدى الجانبين لذلك لم يكن هناك اختلاف واضح في الهوية الثقافية

بينهما، فكان من الضروري أن يصبح الإسلام هو معيار التفرقة بين ما هو جزائري وما هو أجنبي، على اعتبار أنه لا يوجد جزائري الأصل مسيحي الديانة، فكل شعوب شمال إفريقيا تدين الغالبية العظمى من سكانها بالإسلام مع أقلية يهودية يكاد يندثر عددها في بعض تلك الدول وهذه الأمور تنسحب على كل الدول العربية في شمال إفريقيا ولا تقف عند حدود الجزائر أو المغرب وحدهما.

ثالثاً: يجب أن نعترف بأن الثورة الليبية والدور الشخصي للقائد «معمر القذافي» قد أعطيا زخماً قومياً لعروبة شمال إفريقيا، فقد دخلت ليبيا طرفاً مباشراً في معظم صراعات المشرق العربي، فضلاً عن دور قومي قيادي بلغ حد التطرف القومي في بعض المناسبات، فقد ناضل «القذافي» باعتباره أميناً على القومية العربية بوصية تركها له «عبد الناصر» قبل رحيله، وظلت ليبيا صاحبة دور قومي فاعل لم يتحمس له الغرب دائماً وربما بعض العرب أحياناً، وبغض النظر عن التقييم النهائي لعوائد هذا الدور فإنه يظل علامة بارزة على طريق تأكيد عروبة الشمال الإفريقي، ونحن نعتبر أن الدور الليبي في العقود الثلاث الأخيرة كان بغير جدال بعداً أساسياً في الاهتمام المغاربي بالقضايا العربية العامة.

رابعاً: كان من نتائج كامب ديفيد الأولى عام 1978 وتوقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية أن انتقلت جامعة الدول العربية من القاهرة كمقر أساسى لها بحكم ميثاقها إلى تونس، حيث استضافها ذلك القطر العربي الشمال إفريقي لفترة تصل إلى عقد كامل من الزمان، وهنا نلاحظ أن العرب لم يقرروا في ذلك الوقت نقل الجامعة العربية إلى عاصمة مشرقية، ولكنهم اختاروا - بحكمة سياسية واضحة - تلك العاصمة المغاربية الجميلة في تونس، وهى ذاتها التى استضافت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لعدة سنوات، حيث كان رائعاً أن تضم عاصمة مغربية قيادة النضال القومى ضد إسرائيل، بل إننى أذكر وقتها أن الأمين العام لمنظمة الدول الإسلامية كان هو السيد «حبيب الشطى» كما أن أمين عام جامعة الدول العربية كان هو السيد «الشاذلى القليبي» وهما تونسيان فى وقت استضاف فيه ذلك البلد العربى الإفريقي جامعة الدول العربية، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكان هذا الأمر

بمشابة برهان ساطع على انخراط دول الشمال الإفريقي في قلب التيار القومى
والصراعات في المشرق العربى .



ولكن دعنا نغضى وراء البحث الموضوعى دون الاكتفاء بالأحداث الهامة
والعلامات البارزة، فإننى ممن يظنون أن التنوع القومى والتعددية العريية هى جزء
من شخصية هذه المنطقة من العالم، فإذا كان هناك مزاج خليجى، ومزاج شامى،
ومزاج مصرى، فإن هناك أيضاً المزاج المغاربى الذى ينطلق من خصوصية تاريخية
رغم القواسم القومية المشتركة التى تربطه مع غيره من العرب، وأظن أن درجة
التميز المغاربى تبدو واضحة من سياق التاريخ وواقع الجغرافيا، ولعلنا نستطيع أن
نرصد فى هذه المناسبة ثلاثة عوامل رئيسية تشكل بها المزاج المغاربى وهى:

(أ) دخول الإسلام فى الشمال الإفريقي كمستقر ومعبر فى ذات الوقت، حيث
انطلقت منه الدعوة فى العصر الأموى عند ازدهار الفتوحات الإسلامية كى
ينتشر الدين الجديد بأبعاده الثقافية وأفاقه الروحية، لكى يصل إلى أرض
الحضارة الغربية المسيحية ويستقر فى الأندلس لعدة قرون تحولت فيها إلى معبر
ثقافى ضخم، كما أصبحت نقطة اتصال تاريخية هامة بين الحضارة العربية
الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية إلى أن انتهت بطرد العرب من أسبانيا
بسبب الانقسام والتشرذم والسقوط فريسة «الملوك الطوائف»، ولاشك أن
خروج الدولة الفاطمية من شمال إفريقيا لكى تستقر بحكم ثرى اجتماعياً،
مؤثر ثقافياً على تخوم المشرق العربى كان له تأثيره فى ربط تلك المنطقة بغيرها
من أجزاء الوطن العربى من خلال مصر كنقطة عبور ومركز اتصال، ولعلى
أضيف هنا إلى أن وجود البربر الأصيل فى الشمال الإفريقي كان دائماً إضافة
إيجابية للحضارة الإسلامية، بل إن هناك نظريات تذهب إلى أن البربر من
أصول قبلية ذات انتماءات عربية، لذلك فإن «الأمازيغية» تشكل رافداً
تاريخياً فى المكون الحضارى للشمال الإفريقي فى إطار الحضارة العربية
الإسلامية، بل إننى أضيف هنا أن مصر قد تأثرت جغرافياً وسكانياً

بشيء من ذلك فما زالت اللغة «الأمازيغية» هى لغة السكان فى بعض واحات
فى الصحراء الغربية المصرية .

(ب) إن الاقتراب الجغرافى بين الشمال الإفريقى والجنوب الأوروبى ، خصوصاً
بالنسبة لدول مثل فرنسا وأسبانيا وإيطاليا قد خلقت نوعاً من المزاج البحر
متوسطى لدى العرب المغاربة وهو الذى انعكس على ثقافتهم المتفتحة ورؤيتهم
الهادئة للأمور وقدرتهم على التفكير وفقاً لنهج سريع الفهم لدى الغرب ، بل
إننى أزعم أن الخطاب السياسى للشمال الإفريقى يلقى حفاوة واهتماماً لدى
المعنيين بحوض المتوسط والعلاقات الإفريقية الأوروبية وأضيف إلى ذلك أن
قدرنا كبيراً من فهم الغرب للحضارة العربية قد وصل إليه من خلال المشاهد
التاريخية والوقائع الاجتماعية فى حياة المغرب العربى بحكم الجوار الجغرافى
والاتصال التاريخى .

ويجب أن أعترف هنا أن استجابة المغاربة خصوصاً فى تونس والجزائر
والمغرب وموريتانيا للغة الفرنسية لاسيما الأجيال التى عاصرت الوجود
الفرنسى يمثل هو الآخر نافذة إضافية على حياة العصر والانفتاح على واحدة
من أكبر ثقافات العالم برغم كل ما يرد على ذلك من سلبيات تتصل بالثقافة
العربية أحياناً وبالتراث القومى أحياناً أخرى .

(ج) إن درجة التواصل - لأسباب تاريخية وجغرافية - التى ارتبطت بين معظم
دول الشمال الإفريقى نتيجة وقوعها على شاطئ المتوسط فى مواجهة مباشرة
مع أوروبا قد شكلت هى الأخرى روحاً متميزة لهذه المنطقة من العالم فجعلت
تمسكهم بالإسلام وطقوسه شديدة ، ودرجة استجابتهم للوجود الثقافى الغربى
مناسبة ، ولعل ذلك الصراع بين طرفى المعادلة هو الذى أدى إلى ميلاد حركة
التطرف الإسلامى التى عانت منها الجزائر ودفع فيها شعبها ثمناً فادحاً ، بل
إننى أدعى هنا أن الجزائر قد خاضت حربين كبيرتين الأولى ضد الاستعمار
الفرنسى ، والثانية ضد الإرهاب المتستر بعباءة الإسلام ونجحت فى الانتصار
خلال الحربين بفارق زمنى يصل إلى ما يزيد على ثلاثين عاماً كما سجلت
عددًا من الضحايا والشهداء يؤكد أن شعوب المغرب العربى شعوباً ذات بأس
شديد .



. . إن ما سردناه هنا هو طواف سريع حول طبيعة الشخصية المغاربية في إطار الحضارة العربية الإسلامية فكرياً وثقافياً واجتماعياً.

ونحن نود أن نؤكد في هذا السياق أن التساين، والتنوع، والتعددية هي في مجملها نعمة، وليست نقمة، ولعل الميزة الكبرى التي تتمتع بها أمة العرب هو ذلك التميز الناجم عن ظروف تاريخية وميراث طويل لحضارات سابقة فضلاً عن واقع الجوار الجغرافي الذي ترك بصماته على كل أقاليم العالم العربي وفقاً لنقاط التماس مع مجموعات حضارية أخرى. فقد نكتشف تأثيرات حضارية إيرانية على العراق والخليج، وتأثيرات ثقافية إفريقية على اليمن وعمان، وتأثيرات اجتماعية تركية على سورية ولبنان، وتأثيرات لغوية أوروبية في دول الشمال الإفريقي فضلاً عن مصر في الوسط، حيث تمثل حضارة ملتقى تمتزج فيها العروبة بالإسلام، بالإفريقية، بالمتوسطية في سبيكة واحدة، وهذه كلها مظاهر إيجابية في عالمنا المعاصر، بل إننا ندعى مرة أخرى أن معدلات التقدم في ظل التعددية البشرية قد تكون أعلى منها من مجتمعات أخرى تتميز بالتوحد الكامل والنقاء الشامل.

وسوف تبقى دول المغرب العربي إضافة إيجابية ضخمة للحضارة العربية الإسلامية، فهكذا كانت، وما زالت تمارس نفس الدور، وسوف تستمر فيه ما بقيت العروبة شامخة لا تتعنى، وما ظل الإسلام عملاقاً لا يغيب.

خصوصية سوريا ورياح التغيير

أثار لدينا رحيل الرئيس حافظ الأسد منذ سنوات شيئاً من ذكريات الدولة الإسلامية الأولى وأشجان الشام الكبير، وعادت بنا الذاكرة إلى سنوات القرن الأول الهجري عندما استتب الأمر في دمشق - عاصمة الخلافة الإسلامية الأولى ومقر دولة بني أمية - «لعاوية بن أبي سفيان» الذي طلب البيعة في حياته لابنه «يزيد» إيلدناً بيد وراثته الحكم في التاريخ الإسلامي كله، ولاشك أن التشابه بين الرئيس الراحل حافظ الأسد والخليفة الأموي الأول معاوية بن أبي سفيان أمر يدعو إلى التأمل، فكلاهما حاكم قوى انتزع الاستقرار من براثن صراعات ضخمة، واستطاع كل منهما أن يقيم حكماً قوياً يهابه الناس وتختلط فيه سمات الدهاء السياسي بعناصر قوة السلطة، وإذا كانت شخصية معاوية قد تركت بصمات قوية على تاريخ الشام الكبير وفرضت سيطرتها في صدر الإسلام فإن شخصية حافظ الأسد قد تركت هي الأخرى بصمات واضحة على السياسة والحكم في سوريا الحديثة.

ويهمنا أن نشير هنا إلى عدد من الملامح التي تميز بها دور الأسد في العقود الثلاث الأخيرة على المستويين الفكري والسياسي.

أولاً: لقد وصل الرجل إلى السلطة ووراءه خلفية لا يمكن الإقلال من شأنها، فإلى جانب خبرته العسكرية وانتماءاته الحزبية، فقد عاش تجربة سنوات الوحدة في الإقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة ضابطاً في جيشها فعرف من خلال واقع تلك الفترة التركيبة السياسية والاجتماعية والثقافية لأكبر دولة عربية، كما أنه عاد من مصر بقناعات أدرك منها أهمية التوجه القومي وضرورة الخطوة الوحدوية، وعاد أيضاً مدرّكاً لدرس الانفصال فاهماً لظروفه وملايساته، وإلى جانب ذلك كله

تميزت شخصيته بالاستقلال والصلابة كترجمة مباشرة لفكر يتميز بهاتين الصفتين معاً.

ثانياً: إن فكر البعث العربي الاشتراكي الذي تنتمي إليه نخبة الحكم في دمشق وبغداد أيضاً هو فكر قومي ينطلق من محددات نظرية ويعطى للمؤسسة العسكرية دوراً في الحكم كنتيجة لنجاحه التاريخي في اختراق الجيش منذ مطلع الخمسينيات ، وتلك قضية تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والدراسة ، ولعلنا نشير هنا إلى نقطة جوهرية مؤداها أن فكر البعث لم يكن بعيداً عن منظور الشام الكبير ، أو مفهوم سوريا الكبرى على نحو يقترب من أطروحات الهلال الخصيب خصوصاً عندما استعصت عليه دول عربية أخرى في مقدمتها مصر ، فكانت حركة الضباط البعثيين ودورهم في قيام دولة الوحدة مع عبد الناصر 1958 تعبيراً عن اتساع التوجه القومي للبعث بحيث يضم في إطاره الدولة العربية المركزية .

ثالثاً: إن حافظ الأسد قد وصل إلى السلطة على أنقاض أنظمة اتصفت بالاهتزاز والضبائية ، فالحكم في سوريا منذ الانفصال عام 1961 حتى وصول الأسد إلى قيادة سوريا بعد ذلك بسنوات تسع قد تميز بالاضطراب والتأرجح بين أحلام استعادة الوحدة ونزعات الشعبوية في ذات الوقت ، بل إن دور الحكم السوري في نكسة 1967 قد ترك هو الآخر علامات استفهام حسمها وصول قيادة الأسد إلى السلطة ، إيداناً بمرحلة تعبر فيها سوريا عن شخصيتها القومية وصلابتها السياسية ويكفي أن نتذكر هنا أن حافظ الأسد هو الوحيد من زعماء دول الجوار مع إسرائيل الذي لم يتعامل معها سراً على اعتبار أن الرئيس الراحل السادات قد تعامل معها علناً ، ولعل دخول «سوريا الأسد» حرب 1973 مع «مصر السادات» - دون تسريب لمعلومات ، أو محاولة نكوص عن عهد هي تدشين تاريخي آخر للعلاقة الوثيقة بين البلدين ، وتأكيد لقومية الأسد ، وصلابة مواقفه .

رابعاً: لقد تمكن حافظ الأسد من أن يعطى الحكم في سوريا هبة عالية لا ينتقص منها إلا محدودية المشاركة السياسية ، وأحادية الاقتصاد الوطني . . وإن كنا نعتزف هنا بأن الرئيس الراحل قد حاول في السنوات الأخيرة أن يقدم بلاده بصورة أكثر

انفتاحاً وأقل تزمناً مع الاحتفاظ بالثوابت القومية والأساسيات التي قامت عليها شخصية سوريا وتشكلت منها ملامح عصره .

إذا كانت تلك هي سمات الرئيس الراحل والتي ازدادت بها خصوصية سوريا وضوحاً والتزاماً . فإننا نجازف بالتفكير في المستقبل - وهي محاولة لا تلقى ترحيباً على الساحة العربية في معظم الأوقات - لكي نحدد عدداً من المؤشرات التي توضح أن رياح التغيير التي هبت على العالم كله سوف تترك بصماتها على المستقبل السوري هو الآخر . وهنا نشير الى عدد من المؤشرات التي نتوقع لها السيادة والتأثير :

1- إن الموازنة بين الثوابت والمتغيرات سوف تفرض نفسها أولوية أولى على الرئيس السوري الجديد وسوف تتحدد درجة نجاحه في قدرته على الموازنة بين ما يتعين التمسك به باعتبارها ثوابت لا يمكن التفريط فيها ، وبين متغيرات تفرضها التحولات الإقليمية والمستجدات التي طرأت على الساحتين الدولية والعربية ، فمن غير المتوقع أن يُفرض الحكم الجديد بين يوم وليلة في أساسيات التوجه التي حكمت سوريا على امتداد الثلاثين عاماً الأخيرة ؛ لأنه يفقد بذلك شرعية استمراره في السلطة ، ولكن المؤكد هو أن لكل عصر لغته السياسية وأن لكل عهد رموزه وشخصه ، ولا بد أن يكون الأسد الابن ذا شخصية تختلف عند التطبيق عن الأسد الأب .

2- إن الحاكم الجديد الذي احتك بالغرب وارتبط بجيل مختلف سوف يكون بالضرورة نسخة عصرية للحكم تأخذ بقدر أكبر من الليبرالية وتتجه نحو مزيد من الانفتاح في عصر سقطت فيه الحواجز وتلاشت معه الحدود ، بحيث أصبحنا أمام تيار كاسح للعولمة يبدو فيه القابض على هويته كالقابض على جمرة من النار .

3- سوف يكون الاقتصاد السوري هو الاختبار الحقيقي للحكم الجديد مثلما هو اختبار أساسي أمام كل النظم في عالمنا المعاصر ، فالشعارات لا تملأ البطون كما أن الشعوب تنتظر في النهاية من يأخذ بيدها إلى الأمام ويضعها في قلب العصر الذي تعيش فيه بغير عزلة أو انزواء ، ودون حساسية أو استبعاد .

4 - لعله لا يغيب عن الذهن فى هذه المناسبة أن وصول القيادات الجديدة بعد قيادات تاريخية يكون فى البداية موضع تساؤل واختبار، ولكن الشواهد أكدت دائماً أن مسيرة الحياة تضى وأن الدنيا لا تتوقف، فعندما جاء «ترومان» بعد «روزفلت» تشكك كثير من الأمريكيين فى قدرات الأخير بعد زعامة سلفه المؤثرة، وقد حدث نفس الشيء فى مصر عندما اختارت قيادات الوفد «مصطفى النحاس» زعيماً بعد وفاة «سعد زغلول» وظن الناس يومها أن الرئيس الجديد لن يملأ الفراغ الذى تركه سلفه، ولكن الأحداث أثبتت بعد ذلك أن «مصطفى النحاس» كان وطنياً صلباً، وسياسياً محبوباً، ولماذا نذهب بعيداً، ونحن نرى الملك «عبد الله الثانى» يكاد يملأ الفراغ الذى تركه والده الملك «حسين» بعد خمسة وأربعين عاماً من الحكم، ونرى كذلك الملك «محمد السادس» يملأ مقعد أبيه بحيوية واقتدار، لذلك لن يكون غريباً أن يتمكن «بشار الأسد» من أن يواصل مسيرة سلفه وأن يحقق نجاحات فى قيادة دفة الحكم رغم الأعاصير والأنواء.

* * *

. . . هذه قراءة للموقف الذى طرأ بعد رحيل الرئيس «حافظ الأسد» والذى جاء مفاجئاً من حيث التوقيت رغم أن الحديث كان يتردد حول حالته الصحية منذ عدة سنوات، ولكن صعوبة الموقف قد جاءت من طبيعة الظروف السياسية التى مرت بها سوريا خصوصاً، والمنطقة العربية عمومًا، فملف الصراع العربى الإسرائيلى مفتوح على مصراعيه، وأجندة العمل الداخلى فى سوريا مطروحة بكل أبعادها وأعماقها، وهنا تكون أعباء القيادة الجديدة كبيرة ومسئولياتها ضخمة، وإذا كان نفوذ المستشارين يتزايد فى السنوات الأولى لوصول أى حاكم جديد إلى السلطة إلا أنها تظل أيضاً سنوات الفرز والاختيار والإبدال والانتقال من الحرس القديم إلى قوى أخرى صاعدة إلى مواقع السلطة بحكم قانون الانتخاب الطبيعى وحركة التداول بين الأجيال.

ولسوف تظل صورة الرئيس الأسد تلوح أمام نظام الحكم الجديد لفترة قد تطول، ورغم اقتناعى بأن الموتى لا يحكمون فإننى أزعم أنهم يؤثرون بمنطق المقارنة

أحياناً والقياس على المواقف أحياناً أخرى ، ولن أنسى شخصياً تلك الظروف التي أتاحت لي أن أرى الرئيس الراحل «حافظ الأسد» عن قرب ، وكيف أنني كنت أدهش كل مرة من أن تلك الشخصية الرقيقة ذات الصوت الخفيض هي تلك الشخصية التي تتميز بالصلابة القومية ، والتمسك بالثوابت ، والقدرة على العناد السياسي طويل المدى .

وسوف يبقى «حافظ الأسد» في التاريخ العربي صورة حديثة من «معاوية بن أبي سفيان» فكلا الرجلين لم يرث ملكاً ولكنه ترك حكماً وسلطة لابنائه من بعده ، كما ترك الرجلان سجلاً حافلاً قد يختلف حوله الناس بين محبٍ وكاره ، ولكنهم أبدأ لا يختلفون على احترامه وتقديره .

القضية المركزية

«سوف يظل الصراع العربي الإسرائيلي مسيطرا على
الواقع الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث تحتل
القضية الفلسطينية جوهر ذلك الصراع الطويل».

يوم مع الفضائيات

يردد النمساويون دائماً أن نابليون قال لهم يوماً «إن طقس بلادكم عجيب على مدار السنة، فهو ستة شهور شتاء ثم ستة شهور أخرى من الجو السيء».

ولقد تيقنت يوماً بعد يوم من سلامة مقولة القائد الفرنسي وأرى أنها لا تنسحب على النمسا وحدها ولكن كذلك على معظم دول وسط وشرق أوروبا فضلاً عن شمالها، أما غرب أوروبا وخصوصاً دوله المطلة على المتوسط فإن مناخها يبدو استوائياً بالمقارنة بصقيع باقى أجزاء القارة، وكنت أظن أن نظرية تأثير المناخ فى البناء الحضارى ثابتة ومستقرة إلى أن عشت فى أوروبا سنين عدداً وتيقنت أن شتاءها يسبب الاكتئاب مع إحساس بالعزلة عن الآخرين ورغبة فى الخلاص من الأعاصير والأنواء، لذلك ترتفع نسبة من يحاولون الانتحار فى ظل غياب ذلك القرص الأصفر الذى يسكن فضاء السماء والذى نطلق عليه فى بلادنا اسم الشمس، ولا أعتقد أنهم يحتاجون إلى تسميتها فى بلاد الصقيع والعواصف الثلجية فهم لا يرونها فى شتائهم إلا نادراً، وإننى أتعجب كثيراً كيف شاد الأوروبيون معالم عصر النهضة فى ظل هذا الطقس الصعب للغاية؟ وما مدى صحة الارتباط بين ازدهار الحضارات وتوافر الأجواء المعتدلة؟، وكيف بنى الأوروبيون القصور الرائعة والكنائس الضخمة والمباني العريقة وتفوقوا فى العلوم والفنون والآداب؟ لا بد أنه سر أعفى نفسى من البحث فى معرفة أسبابه مستسهلاً التبرير القائل بأنها مسألة «جينات» تتحكم فى درجة نشاط الشعوب وتدفع إلى تفوق الأمم. . . تفسير سهل يشبه ما يقوله الأطباء كلما استعصى عليهم تفسير أعراض مرضية معينة بقولهم دائماً إنها نوع من الحساسية!

وقد ألزمتنى الأحوال الجوية السيئة فى «فيينا» المنزل أحياناً؛ إذ تغطى الثلوج شوارع المدينة بارتفاع يزيد على نصف متر مع رياح عاصفة وجو ضبابى شبه مظلم، وحيث إن «موتسارت» لم يكن - لسوء الحظ - أحد أولويات الدراسة فى قريتنا بدلنا مصر، كما أن تذوق سيمفونيات «بتهوفن» لم يكن - لسوء الحظ أيضاً - أحد الاهتمامات المبكرة لطفولتى، لذلك أصبحت القراءة هى الملجأ الوحيد، والكتابة هى العمل المفضل، وخصوصاً أننا ننتمى عموماً إلى جيل «ثقافة الكتاب».

وكنت أتذكر، كلما ضاقت بى الحياة فى فيينا، أن المستشار السياسى للسيد رئيس جمهورية مصر العربية - وتربطنى به علاقة طويلة أعتز بها دائماً - قد سأل ولده الوحيد عندما عينت أنا سفيراً فى النمسا، هل ترى أن فيينا مدينة ممتعة يطيب فيها المقام؟ وكان النجل قد قضى فيها بعض سنوات صباه فى النصف الثانى من الثمانينيات، فكان رد الابن النابه أن من يعشق الموسيقى الغربية الكلاسيكية، ويهوى تربية الكلاب، وتجاوز عمره الثمانين سوف يكون سعيداً فى تلك المدينة، أتذكر ذلك وأربط بينه وبين خديعة «أسمهان» عندما شدت بلحن جميل عن ليالى الأنس فى فيينا، لذلك قررت فى أحد أيام الأحاد أن أهرب من سوء الأحوال الجوية وأقوم بتجربة البقاء أمام جهاز التلفزة على امتداد اليوم كله صباحه ومساءه مقلباً بين المحطات الفضائية العربية والأجنبية، حتى انتهى اليوم بحصاد ثقيل من التوقعات والهموم والأفكار المتداخلة، وقد يكون من الطريف هنا أن أستعرض بعض المشاهد التى علقت فى ذهنى ضمن خليط من الأحداث والتحليلات والرؤى، وأجزها فى موضوعات خمس رئيسية:

الأصل والصورة

تابعت كل ما كتب وأذيع تعليقاً على رحيل العاهل الأردنى الملك حسين، وما ارتبط بنهايته من مفارقات درامية، بدءاً من مرضه الخبيث وعودته إلى بلاده فى زيارة خاطفة أعاد فيها ترتيب البيت وقام بتغيير أوضاع استقرت لأكثر من خمسة وثلاثين عاماً فى نظام حكمه، بعدما أوحى له أطباؤه أنه قد تمائل للشفاء حتى خرجت الألوف لتحيته تحت وهم أنه قد عاد لاستئناف نشاطه السياسى العادى،

بينما كان يدرك الأطباء الأمريكيون جيداً أن الملك يتهيأ للرحيل الأخير، وقد تأملت كثيراً نهاية الملك الذي شغلت مواقفه الرأى العام العربى لقرابة نصف قرن كامل وكنت قد كتبت مقالاً بالأهرام فى نهاية العام الماضى تحت عنوان (الملك والأعاصير) تعرضت فيه لمسيرة حياته والأنواء التى كادت تعصف بعرشه فى كثير من الظروف وكيف أن الملك الراحل قد احترف مهنة البقاء، وأجاد لعبة الاستمرار، برغم كل التحديات التى أحاطت به، والمخاطر التى طوقت بلاده، ولكن مشهد وفاة الملك أضاف فصلاً جديداً من حياته المثيرة يدعو إلى الدهشة ولا يخلو من غرابة، حتى حدثت نفسى وأنا أتابع مراسم جنازته على شاشات الفضائيات قائلاً إننا أمام نموذجين مختلفين أحدهما هو ذلك الملك الواقعى الذى عرفناه والذى تميزت فلسفة حكمه «بالبرجماتية» وإجادة اللعب على الممكن واستخدام كل الأوراق المتاحة، فهو الذى قاىض وفاوض واتصل فى السر والعلن بكل الأطراف على مسرح الحياة السياسية فى الشرق الأوسط ببراعة تميز بها، وواقعية شديدة ارتبطت بشخصه، أما ذلك الملك الذى نتابع مشاهد رحيله فهو يبدو إنساناً آخر أقرب إلى قديس سياسى تكيه قيادات العالم العربى والأجنبى بغير استثناء تقريباً مع حديث مستفيض عن القيم الرفيعة، والمثل العظيمة، والرؤى الواضحة للملك الهاشمى مع مقارنة لا تخلو من غرض بين مشهد وداعه وجنازة الرئيس الراحل «عبد الناصر»، وهو أمر يقف المرء أمامه حائراً لكى يتعرف على الأسباب الحقيقية وراء حجم رد الفعل الضخم لرحيل الملك، خصوصاً وأنه لم يحكم بلداً كبيراً ولا دولة غنية، ولكنه فى النهاية دور الملك ذاته وليس مجرد أهمية الموقع السياسى الحساس لبلده، فالملك الدور كان أهم بكثير فى تاريخ «الحسين بن طلال» من الملك السلطنة، كما أن الحسين السياسة تقدم كثيراً على الحسين الحكم، وكنت قد تلقيت ردود فعل حول مقالى ذلك يشيد أصحابها بموضوعية ما كتبتة عن الملك فى الأسابيع الأخيرة قبيل رحيله، فقد اتصل بى أيضاً مدير مكتب صاحب السمو الملكى الأمير الحسن ولى عهد الأردن فى ذلك الوقت مشيداً بما كتبت ذاكرةً أن المقال قد ترك أثراً إيجابياً فى بلاده، وبعد رحيل الملك بأيام قليلة اتصل بى أيضاً الأستاذ «إبراهيم عز الدين» وزير الإعلام الأردنى السابق يدعونى لإلقاء محاضرة فى عمان عن (العرب وأوروبا) مشيراً كذلك إلى روح الحياء والتجرد فيما كتبتة عن الملك الراحل عند

تناول سيرته الطويلة، ورغم ذلك كله فإننى لا أملك حتى الآن إيقاف مشاعر الدهشة التى تتنابى كلما تابعت ردود فعل رحيل الملك وتذكرت مشاهد توديعه بالحضور الضخم لزعماء العالم من أركان الدنيا الأربعة بدءاً من الدب الروسى الذى جاء متحاملاً برغم حالته الصحية المتدهورة ليلحق بمناسبة يرجو ألا تفوته، مروراً بزعيم عربى فاجأ الجميع بالحضور من بلده المجاور ليشارك فى الوداع الأخير للملك برغم اختلافات فى رأى وتعارض فى السياسات لسنوات طويلة، كما بلغت درجة المفاجأة أن لبنان العربى القريب من الأردن جغرافياً لم يبعث برئيس الدولة، أو الحكومة ليشارك أحدهما فى المراسم تمشياً مع الخط السياسى للدولة الشقيقة المجاورة شريكة المسار، فاقصر تمثيل لبنان على نائب لرئيس الوزراء، كما أن غياب «الملك الحسن» عاهل المغرب والمفترض فيه أنه والملك الراحل أبناء عمومة ينتميان معاً إلى «أهل البيت»، وهى قضية تحتاج - على كل حال - إلى تمحيص ومناقشة، فالأحساب والأنساب قصة طويلة لاداعى للخوض فيها أو التشكيك فى مصداقيتها، ولحسن الحظ فإن نبي الإسلام - «صلى الله عليه وسلم» - هو الذى رفض تفضيل العربى القرشى على العبد الحبشى إلا بالتقوى، كما أن كل المؤمنين أشرف، ولا توجد نظرية جامعة مانعة تؤكد نقاء الدماء، بحيث تصل بين بعض الملوك أو الرؤساء وشجرة «أهل البيت» الكرام، كما أن الخلافة الإسلامية لم تكن أبداً محصورة فى قريش.. وهكذا نجد أن رحيل الملك يشير من التساؤلات والخواطر والتوقعات أكثر مما يشير من الأحزان والآلام والذكريات، فالأصل الذى عرفناه لسنوات طويلة لا يتطابق تماماً مع الصورة التى رحل بها صاحبها، وردود الفعل التى نجمت عنها.

الديموقراطية والرأى العام

اقرنت ساعات رحيل الملك بتصعيد واضح فى المواجهة بين الرئيس الأمريكى والكونجرس الذى كان يمضى فى محاكمته لسيد البيت الأبيض بعد أكثر من مائة وثلاثين عاماً لموقف مماثل، وكنت أشعر بشيء من التعاطف مع الرئيس الأمريكى رغم التسليم بقبح ما ارتكبه من أفعال، وربما كان دافعى نفسياً يرتبط بانحياز الرجال

للرجل ، أو كرد فعل للإحساس بأن قضية «مونيكا» هي جزء من مخطط يهودى مدروس لإضعاف سلطات الرئيس فى الفترة الثانية من حكمه حتى لا يستأسد فى قراراته ، ولا تعلقو نبرة دوره ، كما أننى لأخفى إعجابى بالقدرة الهائلة للرئيس الأمريكى على مواجهة رأى العام وضم أغلبيته فى جانبه فضلاً عن قدرته الهائلة على التظاهر بغير ما يشعر به وإخفاء مشاعره الحقيقية واستخدام كل مقومات التأثير من دموع وابتسامات واعتذارات ومناورات للإفلات من شبح الإقالة والتمكن من استكمال فترة حكمه الثانية برغم كل ما حدث ، ولقد لفت نظرى أن التناغم بين رأى العام الأمريكى والمنتمرين بالرئيس فى الحزب الجمهورى لم يكن قائماً على امتداد العام الماضى كله ، فبينما كان الأمريكى العادى يقدر الرئيس بحكم إنجازاته الداخلية ونجاحاته الاقتصادية ، كان الجمهوريون يفكرون بمنطق حزبى قاصر أدى إلى خسارة نسبية لحقت بهم فى النهاية ، وهنا يثور التساؤل عن مدى كفاءة نظام سياسى معين يتمتع بمناخ ديموقراطى كامل ومؤسسات دستورية قوية إذا كان البرلمان لا يمثل - فى بعض توجهاته - رأى العام السائد والذى يعتبر هو الجمعية العمومية الكبرى للهيئة البرلمانية لكل الأحزاب الموجودة على المسرح السياسى ؟ فى ظنى أن الإجراءات الديموقراطية هى التى تسقط ، بينما رأى العام بتياراته المختلفة هو الفائز فى النهاية .

مزاج الشام

استغرقت طويلاً فى ذكريات مصر الستينيات عندما كنت أتابع منذ سنوات استفتاء تجديد رئاسة الرئيس السورى الراحل حافظ الأسد والحملة الإعلامية الكثيفة التى أحاطت بها ، حيث اختلطت المضامين القومية بالمفاهيم الثورية مع أطول فترة لحاكم فى سوريا الحديثة فى ظل أكثر نظمها السياسية استقراراً ، وتابعت درجة الحماس الضخم للرئيس السورى الراحل وهو يدلى بصوته فى الاستفتاء بإحدى لجان التصويت فى دمشق ، وشعرت مع تلك المشاهد بأن الشارع السياسى يتحرك بأسلوب التبعية فى عالمنا العربى ، وتذكرت خصائص سوريا الكبرى تاريخياً ، وروح الشام السياسية ، والمتاعب التى عانى منها ذلك الإقليم الذى بدأت

فيه أول وراثه عائليه فى تاريخ الخلافة الإسلامية، وكأنا يبدو الرئيس «حافظ الأسد» - كما ذكرنا من قبل صورة عصرية من الخليفة «معاوية» مؤسس دولة بنى أمية، فالقدرات الشخصية تتشابه بينهما مع درجة عالية من الحنكة السياسية والتفرد فى المواقف القومية، وهنا يجب أن أعترف أن فلسفة العروبة هى صناعة شامية، حيث اتجه السوريون دائماً إلى المعيار القومى قبل العامل الدينى، فبينما كانت حركة الوطنية السورية ضد الأتراك - حيث يدين الطرفان بالإسلام - ذات طابع عربى خالص، جاءت الحركة الوطنية المصرية ذات طابع إسلامى حتى تحولت إلى مصرية خالصة مع ثورة الشعب عام 1919، فالعروبة السياسية طارئة فى مصر ووافدة عليها، بينما هى فى الشام قوية الجذور راسخة العماد، وقد اهتمت مصر قبل 1952 بالعروبة الثقافية ولم تعرف بوضوح انتماءها لتيار العروبة السياسية إلا بزعامة «عبدالنصر»، وقد عكس الصراع المكتوم بينه وبين حركة «البعث» العربى الذى بلغ ذروته يوم الانفصال الحزين جوهر الخلاف بين المزارجين المصرى والشامى رغم توحدهما التاريخى، ومشاركتهما النضالية فى كل المواجهات التى مرت بها المنطقة، وكافة التحديات التى تعرضت لها.

وادی المستقبل

تابعت زيارة الرئيس مبارك لمشروع «توشكى» فى رد عملى على بعض محاولات التشكيك فى الجدوى الاقتصادية له، حيث كان حضور مستثمر عربى كبير لا يعرف إلا لغة الأرقام وعائد الاستثمار بمثابة برهان مباشر ودليل حى على مكانة المشروع وأهميته من الناحية الاقتصادية المجردة بغض النظر عن أى اعتبارات أخرى، وتذكرت عندئذ الحملة الضارية على «السد العالى» واتهامه بإتلاف تربة مصر الخصبة مع احتمال انهيار جسمه وحدوث كارثة مروعه واعتباره المسئول عن تغيير المناخ ودخول مصر فى حزام الزلازل ولكن التاريخ داهية كما يقولون، يعيد نفسه بصيغ مختلفة ويرتدى حلاً جديدة تخفى السوابق القديمة، ومشروع «توشكى» يذكرنى بمشروع «الوادی الجديد» فى الستينيات والذى كان موضوعاً مكرراً فى امتحانات التعبير بالمدارس فى مراحلها المختلفة حينذاك باعتبار أنه كان

يمثل محاولة حتمية للخروج من الوادى الضيق وعملية غزو للصحراء برغم المتاعب الكبيرة والنفقات الباهظة والعائد المحدود للمشروع فى سنواته الأولى ، وجاءت مرافقة عدد من الإعلاميين والمثقفين والفنانين لجولة الرئيس تأكيداً منه لتقليد متميز يحرص عليه فى السنوات الأخيرة باعتبار أن الإعلامى هو صوت الحقيقة، والمثقف هو ضمير الأمة، والفنان هو الذى يجسد روح الإبداع لدى الشعب . .

القومية التائهة

ظهر زعيم حزب العمال الكردستانى فى مصيدة الأمن التركى وهو معصوب العينين مكبل اليدين يجسد مأساة قومية تائهة بين دول أربعة أو أكثر، وهى القومية التى أنجبت القائد الإسلامى الظافر صلاح الدين، وأمير شعراء العربية أحمد شوقى وربما صاحب العبقريات عباس العقاد أيضاً، ولكنها عوملت تاريخياً كقومية لقبطة تعاني مشاعر اليتيم وأحاسيس الضياع، رغم أن لدى أبنائها كل مقومات الدولة من أرض وشعب وحكم يمكن أن تكتمل عناصره غداة الاعتراف بهم ككيان مستقل فضلاً عن لغة قومية وتراث ثقافى، ولكنهم - شأن معظم حركات التحرر الوطنى والاستقلال السياسى - عرفوا بلاء الانقسام والتشرذم منذ سنوات طويلة، كما أنهم موزعون بين عدد من الدول بحيث أصبحت مطالبهم القومية فى حاجة إلى أربعة أضعاف أى نضال سياسى آخر من أجل كيان ذاتى، فضلاً عن تكاتف الدول التى يعيشون فيها - برغم التناقضات بينهم - لحرمانهم من مجرد التفكير فى وطن مستقل .

ولقد كان الأتراك هم الأكثر عنفاً معهم على نحو يذكرنا بالهيمنة العثمانية فى البلقان والشرق الأوسط . ولقد كانت متابعة رحلة الزعيم الكردى منذ خروجه من الأراضى السورية حتى سقوطه فى العاصمة الكينية تأكيداً جديداً للتحالف التركى الإسرائيلى، وتبادل الخدمات تحت المظلة الأمريكية التى تلوح بالجزرة للأتراك بدعمهم أحياناً أمام الاتحاد الأوروبى لدفعه لقبولهم عضواً فيه مع التجاوز عن

اختلافها التاريخى عن الحضارة الغربية المسيحية، وسجلها الحافل فى انتهاكات حقوق الإنسان. . والعجيب أن الأتراك يتطلعون فى لهفة لأن يصبحوا مؤخره لأوروبا الموحدة بدلاً من أن يكونوا مقدمة للشرق الإسلامى .

* * *

وعندما أنهيت يوماً كاملاً فى مشاهدات تليفزيونية مع القنوات الفضائية، أصابنى إحساس بالضجر مع تراكم هموم شرق أوسطيه، وتداخل مأس إنسانية، ورغم أننى تفاعلت متابعة أخبار الأزمة العراقية ومأزق السلطة الفلسطينية وانتهاكات القوات الصربية، لكن حل بى رغم ذلك شعور كتيب ساعد عليه طقس بالغ السوء فى ظل أجواء ضبابية معتمة، وشمس محتجة، ورؤية غائبة .

الصراع العربى الإسرائيلى من اتفاقيات التسوية إلى السلام الشامل

مشغولون جميعاً عرباً وشركاء شرق أوسطيين بمستقبل المنطقة فى السنوات القادمة ، والكل يعتبر الصراع العربى الإسرائيلى ، هو حجر الزاوية الذى تحدد به رؤية المستقبل وملامح النظام العربى ، ثم الشرق أوسطى فى العقود القادمة ، وهو أمر طبيعى أن ننشغل جميعاً بالتطورات التى حدثت فى العقد الأخير من تاريخ ذلك الصراع الطويل بدءاً من مدريد ، مروراً بأوسلو وصولاً إلى لعبة المسارات التى تعكس الأسلوب الإسرائيلى فى التعامل مع الأطراف بصورة منفصلة بدءاً من كامب ديفيد حتى الآن ، والذى يعيننا فى هذا المقام هو أن نتفق على أن توقيع اتفاقيات التسوية لا يعنى بالضرورة أن السلام الشامل والعاقل ، سوف يرفرف براياته بين يوم وليلة على دول المنطقة ؛ إذ إن اتفاقيات التسوية هى تعاقب إرادى رسمى بين أطراف الصراع تنتهى به حالة الحرب ، وتتهياً معه المنطقة للسلام ، ولكنها ليست بالضرورة مقدمة حتمية تتأسس بها الركيزتان الأساسيتان للسلام فى الشرق الأوسط ، ونعنى بهما الشمولية والعدالة .

والذى يهمنى هو أن نؤكد أن التسوية القانونية القائمة على أساس تعاقبى تعكس نية الأطراف فى الوصول إلى سلام كامل بينها ، ولكنها ليست هى بالضرورة السلام نفسه ، لذلك فإننا نستطيع القول أن التسوية خطوة ضرورية نحو السلام ولكنها ليست دائماً خطوة مؤكدة للتعايش المشترك أو الاندماج الإقليمى ، فقد يمكن أن تؤدى التسوية إلى حالة من حالات العلاقات العادية بين الدول ولكنها لا تصنع أبداً العلاقات الحميمة بينها ؛ إذ إن الأخيرة تحتاج إلى مقومات معينة وعناصر أخرى

تتأسس على درجة الثقة المتبادلة، ومصداقية العلاقة بين الشعوب من خلال الممارسة اليومية للحياة واستنادا إلى الخبرة التاريخية للمواقف. ولو طبقنا هذا المنظور على المرحلة الحالية من الصراع العربي الإسرائيلي فإننا سوف نكتشف أننا أمام محاولات إقليمية مدعومة بجهود دولية لتحقيق التسوية السلمية في المنطقة، ولكن السلام - الذي يبدو اختياراً استراتيجياً لكل الأطراف - يحتاج من إسرائيل إلى فكر جديد، ورؤية مختلفة ونستطيع هنا أن نوجز بعض الملاحظات المتصلة بهذا المنظور:

أولاً: إن مصر وهي أول دولة عربية وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل منذ أكثر من عشرين عاماً - بغض النظر عن تباين وجهات نظر أطراف الصراع تجاه هذه الخطوة -، ومع ذلك فإن التسوية السلمية بين الدولتين والتي اعتمدت على اتفاق تعاقدي أنهى حالة الحرب بينهما لم تتمكن رغم احترام الطرفين لقانونية بنودها من أن تصنع تطبيعاً كاملاً، أو تصل إلى مستوى نستطيع معه أن نتحدث عن مقومات للاندماج الكامل والتعايش الحميم اللذين تتطلع إليهما الشعوب في هذه المنطقة وغيرها من عالم اليوم.

ثانياً: إن اتجاه بعض الحكومات العربية إلى المسارعة باتخاذ إجراءات تطبيعية مع إسرائيل ولو بخطوات محدودة فيما جرى تسميته باصطلاح «الهرولة»، إنما يعكس إحساساً غامضاً مؤداه أن الأسبقية في تقديم أوراق الاعتماد لإسرائيل سوف يكون له عائده الإيجابي على تلك الدول بعد التسوية، فضلاً عن إحساس ضمني بأن التقرب من إسرائيل يحقق تلقائياً رضا الولايات المتحدة الأمريكية ويستجلب مباركتها، وهو أمر يحتاج في مجمله إلى مناقشة موضوعية ولا يمكن التسليم به على إطلاقه.

ثالثاً: إن إسرائيل هي أكثر الدول إدراكاً للفارق بين اتفاقيات التسوية وحالة السلام الشامل والعدل ولكنها تريد أن تحصل على مكاسب السلام حتى قبل أن تتأكد التسوية ذاتها، وهو أمر يتسق مع الاستراتيجية طويلة المدى للدولة العبرية وفلسفة الآباء المؤسسين لها، فهم يريدون الأخذ قبل العطاء، بفرض أن لديهم ما يعطونه؛ إذ إن المطالب العربية تستند إلى منطق الاسترداد لحقوق مسلوطة في أعوام 1948، 1967 وما بعدهما.

رابعاً: إن الادعاءات الإسرائيلية المتكررة ببطء عملية التطبيع والحديث الدائم عن السلام البارد مع مصر - على سبيل المثال - هو أمر لا يعكس حقيقة خالصة؛ إذ إن التطبيع يعتمد على مدى مصداقية إسرائيل والتزامها بما تتفق عليه، أما المماثلة وتغيير الحقائق على الأرض المحتلة والمضى فى السياسة السرطانية للاستيطان، فضلاً عن الممارسات العنيفة ضد العرب فى الأراضى الفلسطينية وقذف لبنان بشكل دورى، فهذه الممارسات كلها تحول دون الوصول إلى السلام الحقيقى، وتحرم الشعب الإسرائيلى والشعوب العربية من ثمار اتفاقيات التسوية، لذلك كله لا يبدو غريباً أن مصر التى وضعت أول توقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل هى المتهم دائماً بتأخير التطبيع معها، فالواقع أن كل طرف يختبر نوايا الطرف الآخر ويخرج منها برؤية تخالف ما يراه.

خامساً: إن الجهود الحالية لعملية التسوية فى الشرق الأوسط مازالت ترتطم بالتباين فى قراءة الطرفين لمعنى السلام المنتظر، فبينما تراه إسرائيل طريقاً للهيمنة الاقتصادية والانتشار الثقافى فى المنطقة. فإن العرب يتطلعون اليه كطريق يصل إلى مضمون العدل ويحقق صفة الشمول ويتجاوز الأطروحات المكررة من جانب إسرائيل دون أن يكون لها سند موضوعى. ولعله يقع فى مقدمة ذلك تلك الادعاءات المتصلة بأمن إسرائيل فى وقت تحتفظ فيه بما يقرب من مائتى رأس نووية مع سياسة ترفض الانضواء تحت مظلة التفتيش الدورى للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن الامتناع عن التوقيع على اتفاقية منع الانتشار النووى التى يجرى تجديدها حالياً، فإسرائيل تريد كل المزايا وتتصور أن التفوق العسكرى يمكن أن يوفر الأمن ويحقق السلام وقد يكون العكس صحيحاً تماماً.

. . إن التفرقة بين معنى التسوية ومفهوم السلام هى تفرقة يجب أن تستقر فى وجدان كل أطراف الصراع فى الشرق الأوسط، فبلوغ التسوية يعنى أن تسكت المدافع، ولكن بلوغ السلام الحقيقى يعنى أن تزدهر المدائن، وأن يسود منطق التعايش المشترك، والجوار الآمن القائم على الشفافية وحسن النوايا، وصدق السياسات، وهى أمور لا تبدو فى الأفق القريب. . لذلك فإننى ممن يتصورون أن توقيع كل اتفاقيات التسوية قد يتحقق خلال السنوات القليلة القادمة، أما السلام

الشامل الذى يعكس وجدان الشعوب فقد يحتاج إلى ما هو أطول من ذلك زمناً وأعمق من ذلك شعوراً .

ولعل الشأن الفلسطينى هو أكثر ما تنعكس عليه حقيقة التفرقة بين التسوية التعاقدية والسلام الشامل ؛ لأن الاندماج السكانى والتداخل الجغرافى بين الفلسطينيين والإسرائيليين يجعل تجربة التعايش موضوع اختبار يومى ، لذلك سوف تظل علاقة الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى هى بؤرة الاهتمام وترموتر القياس لدرجة استقرار السلام وثبات أركانه ، ولعله من المفيد أن نشير هنا أيضاً إلى بعض الحقائق المرتبطة بمستقبل التسوية التعاقدية والسلام الشامل فى الشرق الأوسط :

(أ) إن سيطرة المؤسسة العسكرية على الفكر السياسى فى إسرائيل ودعاوى اليمين المتطرف المعتمد على أسانيد تاريخية مغلوطة بالإضافة إلى هواجس الأمن الإسرائيلى التى تعتمد على المبالغة والتهويل سوف تعوق فى مجملها مسار التسوية السلمية ، وتؤدى إلى تعطيل مسيرة السلام ولعل ذلك يفسر صعوبة التنبؤ بالمواقف الإسرائيلىة التى تحمل فى طياتها مفاجآت مستمرة حتى فى إطار عملية التفاوض ذاتها على اعتبار أن أبناء العم قد برعوا فى استخدام منطق يرى أنه «إذا أردت الحد الأدنى فإن عليك أن تبدأ بأن تطلب الحد الأقصى» .

(ب) إن الوضع العربى العام وافتقاد روح التضامن وآلية التنسيق كان له انعكاسه المباشر على ضعف المركز التفاوضى للأطراف العربية ، كما أن إسرائيل قد تمكنت من فتح جسور عدة مع عواصم عربية يبدو بعضها غير معنى مباشرة جوهر الصراع ، الذى يدور على الأرض منذ أكثر من نصف قرن كامل ، ولعلنا نؤكد هنا أن عملية التفاوض هى انعكاس مباشر لمراكز القوى التى تحتلها أطراف الصراع ولا يمكن أبداً لطرف ضعيف على الأرض أن يكون قوياً على مائدة المفاوضات .

(ج) إن أدواراً من خارج المنطقة تلعب هى الأخرى تأثيراً حاكماً فى تحديد إمكانية الوصول إلى هدف محدد على مسار التسوية ، ولعل الولايات المتحدة الأمريكية - وهى اللاعب الرئيسى على المسرح الدولى فى الصراع العربى

الإسرائيلي - تحاول بالدرجة الأولى أن ترتب الأوضاع في الشرق الأوسط بشكل تستقر معه مصالحها مع وضع مستقبل إسرائيل في إطار تلك الحسابات منذ البداية ، كما أن هناك قوى من دول الجوار العربي في الشرق الأوسط أسهمت هي الأخرى سلباً أو إيجاباً في تحديد مراكز أطراف الصراع ، فبينما اختارت العسكرية التركية أن تكون على صلة وثيقة بالدولة الإسرائيلية ، خصوصاً في السنوات الأخيرة ، فإن إيران قد لعبت هي الأخرى على الطرف الآخر بدعمها للمقاومة اللبنانية في الجنوب ، وعبرت دائماً عن موقفها المتشدد في ظاهره ضد إسرائيل ، وهكذا لم تسلم هذه المرحلة الدقيقة للصراع العربي الإسرائيلي من تأثيرات مكثفة بعضها دولي والآخر إقليمي .

. . إننا لا نستطيع أن نتحدث عن التسوية المقبلة والسلام القادم دون أن نتذكر تلك القصة الشهيرة في التراث اليهودي التي تحكى عن فقير ذهب إلى الحاخام يشكو من ضيق الحجره التي يعيش فيها هو وزوجته وأمه وثلاثة من الأبناء ويطلب من الحبر الديني أن يجد له حلاً بحكمته وخبرته ، فأشار عليه الحاخام بأن يقتنى معه في نفس الحجره بقرة وحماراً وكلباً فانصاع الفقير - رغم دهشته - لنصيحة الحاخام ، وأمضى أسوأ ليلة في حياته ، حيث اكتظت الحجره بأسرته والحيوانات الثلاث التي اقتناها وفقاً لنصيحة الحاخام ، فلما عاد إليه في اليوم التالي ليؤكد له ازدياد معاناته وصعوبة الوضع الجديد ، اقترح عليه الحاخام أن يتخلص من البقرة ، فحضر إليه في اليوم التالي لكي يقول له إن الوضع أفضل من الليلة السابقة ، ولكن المعاناة قائمة فاقترح عليه الحاخام أن يتخلص من الحمار لكي يأتيه في اليوم التالي ويقول له أن الوضع قد أصبح أفضل من الليلة السابقة أيضاً ، فطلب منه الحاخام أن يطرد الكلب هذه المرة من الحجره ليأتيه في اليوم الذي يليه معبراً عن سعادته وامتنانه لأنه وأسرته قد انفردوا بالحجره وأصبحت أوضاعهم أفضل بكثير من الأيام السابقة ، وتعكس هذه الرواية في تاريخ الأدب العبري أن النسبية في الحياة ذات تأثير فاعل ، فالحجره هي الحجره والأشخاص هم الأشخاص ، ولكن الشعور بالمعاناة قد زال في النهاية عندما تعرضوا لتجربة أكثر سوءاً وأشد معاناة ، وهذا هو بالضبط جوهر المنطق الإسرائيلي في التعامل مع العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً ، فهم يتجهون في موقفهم إلى الانتقال من السيئ إلى الأسوأ ، بحيث

تصبح العودة إلى السبيء أفضل بكثير مما كانت عليه وتلقى قبولاً جديداً رغم أن تغييراً حقيقياً لم يطرأ، ويكفى أن نتذكر أنه بعد «نيتياهو» أصبح العرب مستعدين للترحيب بأى قادم بديل . . . وتلك فلسفة تحتاج إلى وعى ودراسة من الطرف العربى فهو ينشغل أحياناً - وهذا طبيعى - بمستقبل القدس فتنقل إسرائيل اهتماماته خلال أسابيع قليلة إلى مشكلة الاستيطان على الأرض العربية فإذا انشغل بالأخيرة انجهدت به إلى أطروحات مفاجئة تقوم على سياسة الضم وتشديد القبضة فى الأراضى المحتلة فينشغل بالوضع الجديد، وإذا ضاق بسياسة «نيتياهو» الصماء جاءته سياسة «باراك» الخرقاء ثم تلتها سياسة «شارون» الرعناء وتتوه القضية فى مضاعفات وانتكاسات مع مفاجأة قرارات إسرائيلية جديدة أكثر خطورة واستفزازاً .

وهكذا يمضى الصراع فى حلقة مفرغة تستهلك السنين وتستنزف الطاقات وتؤدى إلى تكريس الواقع بما فيه من خلل وما يحمله من مخاطر، ولن يستقيم الأمر ولن يلوح السلام الحقيقى فى الأفق، إلا بالتخلى عن هذه النظريات البالية والتوقف عن اصطناع سياسة الفرص الضائعة والاتجاه فى شفافية حقيقية ومصداقية كاملة نحو سلام شامل وعادل تريده الشعوب، وتتطلع إليه كخيار إستراتيجى بعد حروب طويلة دفع فيها العرب أعلى الأثمان وأعلى التضحيات، بل وانشغلوا بها عن مجارة روح العصر والإسهام الضرورى فى حياة القرن الحادى والعشرين .

معطيات الصراع وتغيير المعادلة

تشير كل الدلالات إلى قراءة جديدة للموقف في الشرق الأوسط وتبدو من خلالها مواقف مختلفة لأطراف النزاع الطويل الذي حكم سياسات المنطقة لأكثر من نصف قرن كامل، والواضح لنا أن المعادلة التي حكمت هذا الصراع منذ «مؤتمر مدريد»، مروراً «باتفاق أوسلو» حتى الآن تدخل اليوم مرحلة النهاية بسبب سياسات إسرائيل التي تكشف عن قدر كبير من سوء النية والتواء القصد.

إن إسرائيل تبدو لي كما لو كانت ذلك الكيان العدواني الذي يطفئ المصاييح، ويقتل الآمال، ويعيد ترتيب الأوضاع وفقاً لأهوائه آخذاً في الاعتبار أن عنصر الزمن يبدو في غير صالح الطرف العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً، وينطلق «شارون» من هذه القراءة لكي يقوم بأوسع عملية تغيير في معطيات الصراع ومفردات التسوية. إنه يريد أن يقول بشكل مباشر إن تحقيق الأمن ممكن في غياب السلام بينما تاريخ الدنيا كلها يقول بغير ذلك، ولن تستطيع إسرائيل بقوة السلاح أن تضمن أمناً في غيبة سلام يحقق الحد الأدنى من العدل ويتصف بالحد الأقصى من الشمول، فالجرافات لا تصنع أمناً، والحصار لا يولد سلاماً، وقتل الأبرياء والوصول إلى الطفولة في مهدها؛ يعني أن إسرائيل قد قررت الخروج على كافة الأعراف، وانتهاك كل القيم، وضرب الشرعية الدولية في مقتل، ولا أحد يعرف بالضبط كيف تتصور إسرائيل مستقبل هذه المنطقة، أو كيف تتوقع تعايشاً مشتركاً مع شعوبها العربية، أو تعاوناً إقليمياً مع دولها الشرق أوسطية. إن إسرائيل تثير أمام كل من يحاول أن يفهم مجموعة كبيرة من علامات الاستفهام التي يصعب الإجابة عنها ولعلنا نرصد معظمها في:

أولاً: إن اختيار «شارون» لرئاسة الحكومة الإسرائيلية بأغلبية غير مسبوقة إنما يعكس الحجم الضخم لوهم الأمن في العقل الإسرائيلي الذي تصور أن «شارون» سوف يتكفل بضمان أمن المواطن الإسرائيلي حسبما كان يردد في حملته الانتخائية، ولكن الشهور الأخيرة منذ وصول «شارون» إلى السلطة حتى الآن تؤكد استحالة تحقيق الأمن بدون المضي الجاد في طريق السلام.

ثانياً: إن عنصرية إسرائيل لم تظهر عبر تاريخها الطويل بمثل ما تظهر به الآن، فتصرفاتها في الأرض المحتلة وممارساتها ضد الفلسطينيين، توضح بجلاء أن الدولة العبرية هي كيان عنصري بالدرجة الأولى لا يستوعب الآخر، ولا يحترم الغير.

ثالثاً: إن انخفاض معدل التعاطف الدولي مع الفلسطينيين يوحى بأن الخطاب الإعلامي الإسرائيلي قد نجح في تصوير الفلسطينيين بأنهم لا يريدون السلام ويتجهون إلى العنف بدليل أنهم - على حد زعم إسرائيل - قد رفضوا عرض «باراك» 2000 وقبلوا ذلك «بانتفاضة الأقصى»، وتلك مغالطة كبرى وافية واضحة فلا إسرائيل قدمت عرضاً واضحاً ولا الفلسطينيون استقبلوه باندلاع الانتفاضة، لكن السيد «شارون» نفسه صاحب الزيارة الاستفزازية للأقصى، هو الذي حدد إشارة البدء لكل ما جرى، ثم نال موقعه الحالي مكافأة شعبية على ذلك التصرف التحكيمي الذي تعمد إيقاف المسيرة السلمية.

رابعاً: إن تراكب أحداث الشهور الأخيرة في الأرض المحتلة مع وصول إدارة جديدة في «واشنطن» يعكس بوضوح الصورة المعقدة لما يجري وخصوصاً أن «الإدارة الجمهورية» الجديدة لا تعطي ملف الشرق الأوسط حجم الاهتمام الذي أعطته لها سابقتها، وفي ظني أن مجرد إعطاء الأولوية لملف معين يؤدي بالضرورة إلى تخفيف التوتر وإعطاء ضوء - ولو كان شاحباً - للأمل ولو بعد حين.

خامساً: إن الشيء الذي يقلق هو أن إسرائيل تبدو الآن وحدة عدوانية متجانسة، ويكفي أن نتأمل تصرفات ومواقف وزير الخارجية الإسرائيلي «شيمون بيريز» الذي كان محسوباً في مقدمة «الحمام»، بينما هو الآن يقف في طليعة «الصقور»، ويقود حملة سوداء ضد «عرفات»، والفلسطينيين وحملة أخرى من الأكاذيب ضد العرب ومصر، وهكذا تنكشف لعبة توزيع الأدوار التقليدية التي يعرفها مسرح السياسة الإسرائيلية منذ عشرات السنين.

إن القيادة الإسرائيلية التي وصلت إلى موقعها في ظل ظروف بالغة التعقيد شديدة الخطورة تسعى إلى قلب الموازين في المنطقة، وتغيير المعادلة بالكامل، وإعطاء إسرائيل فسحة زمنية قد لا تقل عن عقد كامل من الزمان قبل أن تجلس على مائدة مفاوضات الحل النهائي، إن لدينا تعبيراً شهيراً في «مصر» يقول: «إن شخصاً قد قذف بكرسى في الكلوب»، أى أن مدعواً في إحدى المناسبات رأى أن يطفىء الأنوار فقذف بمقعده في المصباح الكبير حتى تسود العتمة، ويختلط الحابل بالنابل وتضيق أوراق اللعبة، وهذا ما فعلته إسرائيل ممثلة في «شارون» يوم 28 سبتمبر الماضي لأنها أدركت أن توقيت الحل النهائي لا يبدو مناسباً لها، وأن مسيرة التسوية قد لا تحقق كافة أطماعها، فأرادت أن تعيد الأمور إلى المربع الأول متصورة أن عامل الوقت يخدم إسرائيل وحدها، وأن العرب سوف يتعودون على قهر إرادتهم، وطمس هويتهم، وإطفاء أنوار الأمل أمام أجيالهم القادمة.

ولكن يبدو لى أن شيئاً من ذلك لم يتحقق، فصدور الأطفال العارية أمام الرصاص المطاطي، والعمليات الانتحارية المتتالية تشير كلها إلى حالة إزعاج لإسرائيل، وارتباك لأمنها، وضرب لاقتصادها، وتقويض لنظرياتها في أن القوة الإسرائيلية كفيلة دائماً بإسكات الطرف الآخر. فإذا كانت إسرائيل قد نجحت في تصدير نوع من اليأس والإحباط لبعض العرب، إلا أنها تستورد أيضاً بغير وعى القلق والخوف من الشعب الفلسطيني، وتلك في النهاية دائرة مغلقة تؤكد أن إسرائيل تطل بوجهها الحقيقي، وتقدم أقبح ما لديها وهي التي تدفع بغلاة المتطرفين فيها إلى مواقع الحكم ومراكز القرار. إن إسرائيل تبدو أمامى وكأنها تستعد لكل الاحتمالات إلا احتمالاً واحداً هو خيار السلام الشامل والعاقل.

والأمر يدعونا هنا إلى تأمل الساحتين الدولية والإقليمية لكي نكتشف حجم الاستيعاب العالمى والقومى لسياسات إسرائيل، فأنا أتصور أن الأمور لن تمضى كما تريدها إسرائيل أو تخطط لها لأن الدنيا ليست لشعب واحد، أو دولة بذاتها، ودرس التاريخ يؤكد أنه لا يمكن أن تستأثر قوة في الأرض بجبروت مطلق على باقى البشر، إن ما تشعر به إسرائيل الآن هو نوع من الاستبداد المطلق الذى لم يحفل بمثله التاريخ يوماً، ولم تقبل فلسفة التطور وجوده أبداً، فالأصل فى التعايش المشترك، هو أن تنال الشعوب حقوقها، وأن تسترد الأم ما لها ولا يمكن بأى حال

أن تستطيع جماعة بشرية أن تستأثر وحدها بالسلام والأمن والأرض والمياه والسيادة والسلطة ، لذلك فإن إسرائيل تدخل الآن نفقًا مظلمًا سوف يقودها إلى أوحش العواقب وأسوأ النتائج ، ولكي نقوم بعملية فرز للقوى المختلفة في العالم تجاه مايجرى وحتى يمكن أن نرصد ولو ببعض الأمل مواقف إيجابية برغم ضوضاء الإعلام المنحاز لإسرائيل ، والضباب الكاذب الذي تشوه به صورة النضال الفلسطيني ، وتحاول أن تمنع صوته من الوصول إلى أسماع الدنيا ، برغم كل ذلك فسوف أرصد هنا تحديدًا الموقفين الأوروبي والأمريكي على المستوى الدولي ، ثم أتطرق إلى موقف المتشددين والمعتدلين على المستوى القومى :

1- الولايات المتحدة الأمريكية :

مخطئى من يتصور أن الموقف الأمريكى سوف يظل على ما هو عليه من سلبية تجاه الشرق الأوسط ، وانحياز بغير حدود لإسرائيل ؛ إذ إن ممارسات الأخيرة سوف تستفز بالضرورة صانع القرار الأمريكى لكى يكون مضطراً فى النهاية لاتخاذ مواقف أقل انحيازاً لسياسات إسرائيل ، ولعل التصريح الأخير «لكولين باول» وزير الخارجية الأمريكى الذى انتقد فيه مغالاة إسرائيل فى توغلها داخل الأراضى الفلسطينية ، يعكس جانباً من إرهاصات التحول واحتمالاته ؛ لأن إسرائيل تظل طفل الولايات المتحدة الأمريكية المدلل إلى أن تكتشف الأخيرة أن عبء الطفل يزيد على نفعه ، وأن مغامرته غير المحسوبة فى منطقة شديدة الحساسية كالشرق الأوسط قد تكون لها آثارها السلبية على المصالح الأمريكية بصورة تؤدى إلى مراجعة «واشنطن» لدعمها المطلق لإسرائيل .

2- الاتحاد الأوروبى :

رغم خيبة الأمل التى أصابت العرب عموماً ، والفلسطينيين خصوصاً من درجة التعاطف الأوروبى مع الشعب الفلسطينى ، ومع اعترافنا بأن الاتحاد هو المانح الأول للسلطة الفلسطينية ، إلا أن الشهور الماضية قد زرعت نوعاً من القلق ، وخبية الأمل

تجاه ما كنا نتوقعه من دول الاتحاد الأوروبي التي يرتبط أمنها ارتباطاً عضوياً بأمم الشرق الأوسط واستقراره، ولكن الشواهد الأخيرة تؤكد أن تأثير الخطاب الإعلامي الإسرائيلي في العواصم الأوروبية، لم تعد له قوته التي تمتع بها خلال الشهور الأخيرة، لقد بدأت وزارات الخارجية الأوروبية تراجع معلوماتها، وتعيد النظر في أفكارها، كما أن الاتحاد الأوروبي ذاته قد أصبح أكثر اهتماماً بما يجري على الأرض الفلسطينية المحتلة، فالمستول الرئيسى عن السياسة الخارجية للاتحاد وهو «خافير سولانا» قد بدأ يعطى تحركه درجة من الإيجابية التي لا تخلو من التعاطف مع الشعب الفلسطيني الذى يتعرض لواحدة من أكبر مذابح العصر على مرأى ومسمع من الدنيا كلها، ودون أن تتوفر له حماية دولية كفلها له القانون الدولي المعاصر.



فإذا انتقلنا من الساحة الدولية إلى الساحة الإقليمية، فإننا سوف نكتشف أن غلاة المتشددين على الجانب الفلسطينى والعربى، أصبحت لديهم حجج قوية وأسباب مقبولة فى الحديث عن معاداة إسرائيل للسلام ورغبتها فى الانتقام، بينما يتمسك المعتدلون بمحاولات مستميتة لتهدئة الأوضاع والعودة إلى مائدة المفاوضات، ولكن التصرفات الإسرائيلية فى رأى تدعم المتشددين وتخذل المعتدلين وتقدم مادة جاهزة لكل من يريد أن يعرف حقيقة إسرائيل كما لم يعرفها أحد منذ قيامها. لذلك فإن الشرق الأوسط مرشح - فى أية لحظة - لانفجار يطيح بالمعطيات القائمة ويعيد توزيع الأدوار فى المنطقة، ويجعل مفردات السياسة العربية فى مواجهة مباشرة مع تصعيد إسرائيل غير المسبوق واستفزازاتها اليومية المتكررة، وحتى الدول العربية التى وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل تشعر بالتحرشات الإسرائيلية، ومحاولاتها المستمرة لإحراج كل الأطراف والانتقال بالمنطقة إلى أجواء العنف الدائم الذى لا يستطيع أحد التنبؤ بنهاياته، لأن إسرائيل لن تكون قادرة وحدها على أن تضع حداً له.

ولعلى أتساءل هنا كيف يمكن للإسرائيليين أن يتحدثوا يوماً عن التعايش

المشترك والتعاون الإقليمي بعد هذه الممارسات التي ضربت السلام في مقتل ونزلت بمصداقية إسرائيل إلى أدنى درجاتها على امتداد نصف قرن كامل؟ ، إننا بحاجة إلى سنوات طويلة حتى تنسى الأجيال نموذج إرهاب الدولة الذي اختارته إسرائيل أسلوباً للتعامل مع العرب والفلسطينيين ، كما أننا في حاجة إلى سنوات طوال حتى ننسى ازدواجية المعايير الدولية ، وسياسات الكيل بمكيالين ، فنحن نشعر - ربما أكثر من أى وقت مضى - أن العالم لا يعرف الحقيقة بدليل أنه يتحدث عن إيقاف العنف في مساواة ظالمة بين المعتدى والمعتدى عليه ، بين المحتل وصاحب الأرض ، بين آلة الحرب الإسرائيلية وأطفال الحجارة في شوارع فلسطين .

انتفاضة الأقصى.. شهادة التاريخ الفلسطيني

تناولت الكتابات المختلفة والتعليقات العديدة انتفاضة الأقصى الفلسطينية بالإشادة من منطلقات قومية وسياسية تتصل بعدالة الحق وسلامة المبدأ، ولكن بقيت هناك زاوية أخرى أريد أن أسلط عليها الضوء في هذا الموضوع الموجز، وأقصد بها أن انتفاضة الأقصى تعد شهادة للتاريخ الفلسطيني أمام العرب أولاً، ثم أمام العالم بعد ذلك، أما مصدر الاهتمام بهذه الزاوية بالذات؛ فإنه ينبع من استقرار ومتابعة للتاريخين العربي عمومًا والفلسطيني خصوصًا في النصف الأخير من القرن الماضي وما اعتراهما من نظرة تجاه الدور الفلسطيني في قضية العرب الأولى.

ودعني أشير هنا صراحة إلى أن دعايات مغرضة وشائعات كاذبة كانت تتردد بين الحين والحين وفي مناسبات سياسية مختلفة ضد الشعب الفلسطيني، وكفاحه المتصل منذ ظهور المشروع الصهيوني على أرضه. فمن قائل إن الفلسطينيين باعوا أرضهم وتركوا ديارهم، إلى قائل آخر يردد أن الفلسطينيين لم يكونوا جادين في مواجهة الحاسمة مع المحتل، إلى ثالث يدعي أن الشعب الفلسطيني شعب منقسم لا يعرف معنى التوحد حتى في مواجهة قوى الاحتلال الغاشمة، كما أنه شعب لا تعرف قيادته الديمقراطية ويستشري في إدارتها الفساد على نطاق واسع، ولقد انعكست هذه الصورة السلبية على النضال الفلسطيني لكى تضع غشاوة دائمة تحجب بسالة ذلك الشعب ووحدته وديموقراطيته عن أعين من يراه. لذلك سوف نبحث في هذه الأمور من خلال أطر

ثلاثة: الإطار الأول منها يتصل بالقدرة على التضحية، وينصرف الثانى إلى وحدة القرار، بينما يتجه الثالث إلى الحرية السياسية .

القدرة على التضحية

لقد دهش العالم بمن فيه الإسرائيليون والعرب من درجة البسالة الفلسطينية على امتداد شهور انتفاضة الأقصى، حيث الصدور العارية تستقبل الطلقات المطاطية، والأطفال يتعرضون لعمليات إعدام مباشرة فى شوارع الأرض المحتلة، بينما تواجه القيادات الفلسطينية مسلسلاً منظماً من الاغتيالات وفقاً لأحدث أساليب القتل المعاصر.

وهنا تبرز وربما لأول مرة صورة مختلفة للفلسطينى الذى يسعى للاستشهاد من أجل أرضه، ويرفض الحياة تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلى بعد ما اختزن كثيراً من مرارة القهر وضراوة إرهاب الدولة على نحو جعله يفضل الموت واقفاً على الحياة راكعاً، ولقد أخرجت تلك المشاهد البطولية الرائعة كل الأقاويل الزائفة والأباطيل الكاذبة حول الشعب الفلسطينى ونضاله التى كانت تتم دائماً وفق مخطط مدروس يهدف إلى تشويه صورة الفلسطينى فى أعين أبناء أمتة أولاً، ثم فى نظر العالم ثانياً.

ومازلنا نذكر أنه قد جرت حرب دعائية واسعة النطاق ضد التاريخ الفلسطينى الحديث فى مواجهة بعض الاجتهادات السياسية، أو المبادرات الدبلوماسية على طريق التسوية السلمية . فالفلسطينى فى إطار تلك الحملة كان هو ذلك المفرط فى الأرض، النازح عن الوطن، الباحث عن الثروة فى العواصم العربية والأجنبية دون أن يعبأ بأرضه المنهوبة، وحقوقه المغتصبة، وتراثه الضائع، فجاءت الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة لى تكون صنفعة قوية تعيد الرشد لكل كاذب وتضع الحقيقة أمام الجميع على نحو يصل بالنضال الفلسطينى الآن إلى قمة حركات المقاومة الوطنية فى التاريخ الإنسانى كله . فلقد دفع الفلسطينيون فى الشهور الأخيرة واحدة من أعلى فواتير الدم التى عرفتها حركات التحرر الوطنى فى كل زمان ومكان، ويكفى أن نتابع قوافل الاستشهاد الفلسطينى لشباب فى ربيع العمر يتجهون إلى الموت المؤكد فى شجاعة منقطعة النظير، لى يثبتوا للعالم أن العين

بالعين والسن بالسن كما أن الحياة قصاص ، ولكي يعيشوا برسالة إلى من يريد أن يعلم أن هناك شعباً له حق سليب ، وأرض محتلة ، ووطن مهدد بالضيق ، ولم يدخر الفلسطينيون قطرة دم من أجل التحرير ، ووقفت أمهات الشهداء في شموخ أمام مواكب توديع أبنائهن إلى المشوى الأخير ، ووجوههم مكشوفة لانتكاد تخفى ابتسامة النصر ، والرغبة في أن يشهد الأحياء ما سعى إلى تحقيقه الشهداء ، إن من أبرز نتائج انتفاضة الأقصى في ظني أنها قد أنهت إلى الأبد الدعاوى الكاذبة والأراجيف المسمومة التي كانت تنطلق ضد الشعب الفلسطيني من وقت لآخر في محاولة ظالمة للعبث بنضاله وتشويه صورته ، ويجب أن نعرف أن حجم التضحية الفلسطينية ونوعية الفداء ودرجة البسالة كانت كلها مفاجأة لإسرائيل وللعرب وللعالم كله ، ولقد يقول قائل لقد كان للفلسطينيين ثورات متعددة عبر تاريخهم وانتفاضات مختلفة في مسيرتهم ، ولكني أظن أن الانتفاضة الأخيرة قد تخطت كل الحدود ، وتجاوزت كافة المقاييس .

وحدة القرار

ظن الكثيرون وفي مقدمتهم الدوائر السياسية في إسرائيل أن الفلسطينيين لا يجتمع لهم كلمة ، ولا يلتقون خلف قيادة واحدة وأن الانقسام والتشردم هو الصيغة الفلسطينية التقليدية المرتبطة بالقرار السياسي ، والمحددة للعلاقة بين أطراف المعادلة الفلسطينية ، ومرة أخرى خاب ظن من تصوروا ذلك ، فإذا بالقرار الفلسطيني واحد ، وإذا القيادة الجماعية تحت زعامة أبي عمار رمز التحرر الفلسطيني وقائد مسيرة نضاله تثبت للجميع أن الفلسطينيين على قلب رجل واحد أمام التحديات العادية والمواجهات الضخمة ، ولقد أتاحت لي ظروف المشاركة في مؤتمر «طهران» لدعم الانتفاضة الفلسطينية في شهر أبريل 2001 أن استمع إلى وجهات نظر عدد من قادة الفصائل الفلسطينية المختلفة ، ولقد لفت نظري توحد كلمتهم وتقارب رؤيتهم والتقاء هدفهم ، واكتشفت أنهم ينظرون إلى أبي عمار نظرتهم إلى القائد الأب الذي يدينون له بالولاء وإن اختلفت درجات انتقاداتهم لبعض سياساته ، وهذه دلالة صحية تؤكد وضوح الهدف ، واكتمال النظرة ، وشمول الرؤية .

ولقد حاولت إسرائيل مستميتة أن تضرب الوحدة الوطنية الفلسطينية من كل الزوايا والاتجاهات وكثفت جهودها لتشويه صورة أبي عمار وإضعاف مكانته وإعادته إلى الوضع السابق على «اتفاقيات أوسلو» في محاولة لإهدار نتائج الانتفاضة الفلسطينية الأولى، فإسرائيل لم تتقدم خطوات ولو ضئيلة نحو السلام إلا تحت ضغط، سواء كان ذلك نتيجة لحرب نظامية كما حدث في عام 1973، أو انتفاضة شعبية كما حدث في أواخر الثمانينيات، وكما يحدث الآن في مطلع القرن الحادى والعشرين. ولقد تحدث الإسرائيليون وسائرهم في ذلك دوائر أمريكية عن «عرفات» باعتباره زعيماً إرهابياً لا يصلح شريكاً في مسيرة السلام، وتمادوا في حديث طويل عن نقص قدراته القيادية وضعف سيطرته على شعبه، وسربوا بالونات اختبار عن قيادات بديلة وزعامات يمكن أن تكون إحلالاً لزعامه أبي عمار في المستقبل، ولكن اكتشف الإسرائيليون أن قيادة عرفات لم تختل، وأنه مازال الشخصية الفلسطينية الأولى التي تحظى بأكبر قدر متاح من الإجماع الفلسطينى، وفي ظنى أن إسرائيل كانت تراهن على حرب أهلية فلسطينية تصطدم فيها سلطة الحكم الذاتى بقيادات «حماس»، أو تواجه فيها كوادر «فتح» كقائد «الجهاد»، أو أية عناصر داخلية أخرى على الساحة الفلسطينية، ولكن الذى حدث هو أن قضية تحرير الوطن سيطرت على الجميع وفرضت نفسها على كل الأطراف فى إطار إيمان عميق بوحدة الهدف، وكرامة الوطن، وضرورة تغيير الواقع.

الحرية السياسية

لقد خضع القرار الفلسطينى فى السنوات الأخيرة من خلال المجلس الوطنى الفلسطينى الذى يضم ممثلى الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج، وكذلك المجلس التشريعى لسلطة الحكم الذاتى فى الأرض المحتلة لدرجة عالية من المشاركة السياسية الواسعة التى حققت مصداقية القرار الفلسطينى، ولقد راهن الكثيرون من أعداء الثورة الفلسطينية أو حتى الحريصون عليها والخائفون على مسيرتها، راهنوا جميعاً على مدى استمرار سلامة القرار ودرجة ديموقراطيته فى وقت تتباهى فيه إسرائيل صباح مساء بنظام ديموقراطى لا يخلو من العنصرية، ولا يبرأ من تأثيرات زائفة لروايات تاريخية كاذبة، ولكم عاير قادة إسرائيل شعوب المنطقة بغيبة

الديموقراطية فيها، وضعف المشاركة السياسية لديها، ولكن ورغم كل ذلك ظل القرار الوطني في فلسطين متمتعاً بدرجة لا بأس بها من المشاركة الجماعية، خصوصاً في المسائل المصيرية، ورأينا كيف أن الذين اختلفوا مع «أوسلو» لم يخرجوا عن القيادة الشرعية، ولكنهم ظلوا بمواقفهم الوطنية في إطار الأسرة الفلسطينية وتحت مظلة قيادة «ياسر عرفات»، ولعل نموذج «فاروق قدومي» (أبى اللطف) الذى يرصد مجريات الأمور من مقره في تونس، ويمثل بلاده كرئيس للدائرة السياسية هو خير تعبير عن رشد القرار، وحرية الاختلاف، وبراعة الفلسطينيين فى توزيع الأدوار وهى براعة لم يسبقهم إليها فى المنطقة، إلا الإسرائيليون وحدهم، أما الحديث عن الفساد فتلك قضية ذات حساسية خاصة، بل إننى أزعج - وأرجو أن أكون واهماً - أن جزءاً كبيراً من مشكلة توصيل الدعم العربى المادى لاتفاضة الأقصى، إنما يرجع إلى شائعات الفساد التى تردت كثيراً حول وزارات السلطة الفلسطينية وإداراتها، وإن كنت أظن أن عرفات حريص على تنقية الصفوف وبتن المنحرفين كلما سنحت له فترة استرخاء ومراجعة فى زحام النضال اليومى والمواجهة المستمرة مع أحداث لا تتوقف ومفاجآت تأتى بغير انتظار، والفساد ظاهرة إنسانية عرفتتها الحكومات القائمة دائماً، وحركات التحرير أحياناً، ولكنها تبقى صفة ترتبط بالحياة السياسية ودهاليز الحكم فى كل زمان ومكان.

. . هذه شهادة للتاريخ تضع وساماً له بريقه الدائم وبهاؤه المستمر ولمعانه المتصل على صدر الثورة الفلسطينية الباسلة التى أصبح رصيدها فى سجل الإنسانية هو رصيد التضحية بالدماء، ومواصلة قوافل الشهداء، ودفع ضريبة الوطن أضعافاً مضاعفة، ولاشك أن العرب يشعرون بالفخر والاعتزاز أن واحداً من شعوبهم يفعل ما يفعله الفلسطينيون، ويقدم نموذجاً غير مسبق لمقاومة الاحتلال الاستيطاني المدعوم من أكبر قوة عظمى على الأرض. . ولكنه قدر الشعب الفلسطينى فى النهاية الذى وضعته حركة التاريخ فى هذه الظروف بالغة القساوة شديدة الصعوبة، ومع ذلك فهو يتحمل مسئوليته كاملة دون أن يطلب دعماً فى قتال، أو عوناً عسكرياً؛ لأنه اختار طريقاً لا بديل عنه، وهو أن يكون صاحب الأرض، وحامى المقدسات، وحارس التراث لأمة ترقب من بعيد، وتشارك بالحماس الصاحب أحياناً، والعاطفة الصامتة أحياناً أخرى!

زهرة المدائن

من الحقائق السياسية إلى الدعاوى الدينية

لم تنل مدينة في التاريخ المعاصر ما نالته «القدس» من تركيز واهتمام، ولم تحتل بقعة من العالم ما احتلته «زهرة المدائن» من مكانة ومنزلة؛ إذ يفوح منها عبق التاريخ، كما تنطلق عنها القصص والادعاءات. . وتختلط الحقائق بالدعاوى وربما أيضاً بالأساطير والأكاذيب، فالحديث عما يطلق عليه «جبل المعبد» كإشارة لهيكل سليمان - في محاولة لإلغاء الهوية الإسلامية لذلك المكان المقدس الذي يربض فوقه الأقصى بكل دلالاته الروحية والتاريخية - هو حديث يفتقد الدليل ويعوزه البرهان، بل إن كاتباً يهودياً مثل «ديورانت» في سفره الضخم عن «تاريخ الحضارة» يشير إلى أنه لا يوجد ما يثبت أن هيكل سليمان يقبع في ذلك المكان إن كان للهيكل وجود أصلاً، فالقصة كما يذكرنا بها شيخ أساتذة القانون الدولي المعاصرين الدكتور «عز الدين فودة» لا تعدو بدايتها أن تكون مجرد هدية من الأخشاب النادرة أرسلها «ملك صور» إلى «الملك سليمان»، ولكن لا توجد رواية تاريخية مؤكدة تعزز قصة بناء سليمان لهيكل، فضلاً عن ذلك المكان الذي تتحدث عنه إسرائيل تحديداً، والواقع أن اختلاط الروايتين التاريخية والدينية مسئول إلى حد كبير عن صنع عدد من أساطير الشرق الأوسط عبر عصوره الغابرة، حيث يجري التنقيب عن الأثر التاريخي لتعزيز القصص الديني، وهو أمر لا يعبر بالضرورة عن حق يجري البحث عنه، أو حقيقة لا بد من إثباتها. . فعندما تختلط المصالح بالمعتقدات نكون أمام تركيبة معقدة وموقف صعب.

لذلك نرى من المناسب أن نرصد هنا عدداً من الأفكار والملاحظات المتصلة بهذا

الموضوع الذى أصبح يمثل بؤرة المواجهة بين الفلسطينيين ووراءهم العرب والمسلمون والمسيحيون من أصحاب الرؤى العادلة فى جانب ، وبين إسرائيل ومن يدعمون سياساتها بالحق أو الباطل فى جانب آخر :

أولاً: إن المصادمات الدامية فى الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الأسابيع الماضية ، هى تعبير حاسم عن محاولة إسرائيل الهروب من المسيرة السلمية ، لأنها تظن أن لها الحق فى كل شيء ، وأن الآخرين لا يستحقون شيئاً! . . . منطلق يعتمد على استعراض القوة وانتهاك حقوق الإنسان ، لأن من يأخذ به يتصرف وفى أعماقه شعور بالاستعلاء والتميز والخصوصية ، وكأن باقى البشر من نوعية مختلفة وتكوين آخر . . . لقد كنا قاب قوسين أو أدنى من احتمال صدور إعلان مشترك للنوايا يكون بمثابة الإطار السياسى الذى يسمح باستمرار المفاوضات النهائية حول القضايا الجوهرية حتى تصور الجميع أننا ندخل فى المراحل الأخيرة للتسوية على الأرض بين الفلسطينيين وإسرائيل ، ولكن الذى حدث أن النتائج جاءت مختلفة ، حيث تعرضت عملية السلام لضربة قاصمة أخرجت جميع الأطراف من مجرى النهر الهادئ الى طوفان الغضب ، وركان التوتر ، وفاحت فى الأجواء رائحة الماضى بمواجهاته الحادة ، وصدماته العنيفة ، ودمائه المهذرة .

ثانياً: إن القدس مدينة فلسطينية الأصل ، عربية التاريخ ، دينية التأثير ، مع ذلك فإنه يتعين النظر إليها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ الخامس من يونيو 1967 يجرى عليها ما جرى على الأرض العربية المحتلة الأخرى ، وينسحب عليها قرار الأمم المتحدة 338 و242 وغيرهما من القرارات الدولية ذات الصلة بالأراضى المحتلة ، فضلاً عن مبدأ الأرض مقابل السلام الذى تضمنته «صيغة مدريد» ، لذلك فإننى ممن يعتقدون أن إحلال النظرة الدينية للقدس محل النظرة السياسية هو أمر لا يخدم الأهداف القومية إذ الصحيح هو أن القدس الشرقية أرض فلسطينية محتلة عام 1967 ، بالإضافة إلى القيمة الروحية والدينية للمقدسات التى تحتويها تلك المدينة ذات الخصوصية الواضحة ، والفرادة المتميزة . . . من هنا ينبغى أن تتحرك الدبلوماسية العربية ووراءها رأى عام إقليمى ودولى يدعمها ، لكى تضع قضية القدس فى إطارها الصحيح ببعديها السياسى والدينى دون أن يفتتت أحدهما

على الآخر، وخصوصاً أن إسرائيل تتجاهل عن عمد الانفصال بين العاملين وتركز على دعاوى تاريخية باطلة، وروايات دينية لاتستند إلى دليل، بل وتفتقر أى برهان .

ثالثاً: إن تجاهل البعد السياسى لقضية القدس، والتركيز على الجانب الدينى هو أمر يمثل خطورة حقيقية على مستقبل كثير من المناطق فى العالم لأن الاستناد على ادعاءات تاريخية ومعتقدات دينية يفتح على الجميع باباً قد يستحيل إغلاقه، لأن ما من بقعة فى العالم إلا وتوافدت عليها أقوام؛ وعبرت منها مجموعات بشرية عبر العصور المختلفة، ولو أخذنا بالمعيار التاريخى، فإننا سوف نغضى فى طريق بلا نهاية ونسمح لدوافع عنصرية وأفكار عرقية بأن تسيطر على تحديد حقوق الشعوب ومصائر الأمم، فهذا النوع من التفكير يقود إلى تداخلات شائكة فى المصالح نتيجة التشابك بين المراحل المختلفة للتاريخ .

رابعاً: إن أطماع اليهود التاريخية فى انتزاع وطن قومى قد مرت بمراحل عديدة ولكنها كانت دائماً تخضع لإستراتيجية طويلة المدى تعتمد على مجموعة من المعتقدات والادعاءات التى يمتزج فيها الدين بالسياسة ويختلط معها التاريخ بالجغرافيا، ولاشك أن دورنا الأساسى يجب أن يكون دائماً هو مواجهة هذه الدعاوى والرد على هذه الأباطيل لأن استخدام القصص الدينية والروايات التاريخية كمبرر لانتزاع أرض الآخرين والسطو على حقوق الغير هى أمور تبدو الآن وكأنها قد أصبحت حقائق يجب أن يسلم بها الجميع، وأن يقبلها الطرف الآخر فى ظل دعم أمريكى، خصوصاً عندما يختلط دور الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط يرعى السلام مع دورها كطرف داعم لمعظم السياسات الإسرائيلية .

خامساً: إن الحل النهائى للصراع الدامى فى الشرق الأوسط يلقى على كل الأطراف وفى مقدمتها إسرائيل المسئولية الكاملة، كما يستوجب قدراً كبيراً من الشجاعة فى اتخاذ قرارات مصيرية ضخمة تعتمد على بعد النظرة وشمول الرؤية وعدالة المنطق، لأن السلام خيار بشرى بشرط أن يقوم على العدل، وأن يتأسس على درجة عالية من التوازن، فكل التسويات التى تمت للصراعات الكبرى فى

تاريخ البشرية انهارت دائماً إذا غاب منها حد أدنى من العدل والتوازن بين الأطراف، لأن ذلك هو الضمان الوحيد لاستمرارها وشمولها، ولذلك فإن الإسرائيليين الذين يتصورون أنه يمكن أن يتحقق لهم السلام وفقاً لوجهة نظرهم وحدهم وتلبية لأطماعهم في الأرض والأمن معاً، إنما يعبرون عن نظرة ضيقة ورؤية محدودة وتفكير ناقص.

إن موجة العنف التي بدأت بمظاهرة «شارون» الاستعراضية التي قام بها في محاولة متعمدة لخلق عملية السلام، وضرب مسيرة التسوية قد سجلت أمام الإنسانية كلها نوعية العدوان الإسرائيلي على المواطنين الفلسطينيين عندما تصدت آلة الحرب الإسرائيلية لأطفال الحجارة بالرصاص المطاطي، ورشاشات الهليكوبتر، وقنابل الطيران، وسوف تبقى طويلاً تلك المشاعر المأساوية التي تسببت في وجودها انتهاكات إسرائيل الصارخة لحقوق الإنسان في واحدة من أبرز جرائم العصر، والغريب أن يصدر ذلك عن دولة تدعى دائماً أنها قد دفعت الفاتورة غالية في الحرب العالمية الثانية نتيجة لاضطهاد النازي لليهود، فإذا بها تحيل الفاتورة إلى الشعب الفلسطيني الأعزل لكي يدفع ثمنًا فادحاً لأرضه واستقراره ومستقبل أبنائه على نحو لا نكاد نجد له نظيراً في عصرنا كله، بل إن اغتيال الصبي «محمد جمال درة»، سوف يبقى في ذاكرة الإنسانية تجسيداً أليماً لقيام إسرائيل بما يمكن تسميته «عملية إعدام طفل» في سابقة حزينة لا نعرف لها مثيلاً.

وفي ظني أن دماء ذلك الشهيد الصغير يجب أن تتحول إلى إرادة واعية لا تقف عند حد التشنج العشوائي، أو الغضب العابر بل يجب أن تكون نقطة تحول في حياة الأمة العربية تدفعها نحو الأخذ بكل أسباب التفوق الحضاري، واستيعاب حقائق العصر، وإعادة النظر في أهداف السياسة وأساليب الحكم حتى نكون طرفاً مؤهلاً للوقوف في قوة أمام الصراعات الإقليمية والدولية مسلحين بالتقدم العلمي والإنجازات التكنولوجية، كما أنه ينبغي علينا أيضاً أن نحاصر إسرائيل بزخم ضخم من العمل سعياً للسلام الذي تريد أن تفلت منه لكي تستمتع بغنيمة نكسة 1967، وسوف تظل مهمتنا الأولى هي العمل الدءوب من أجل السلام الذي يستند إلى الحق والعدل، إذ أن إسرائيل تحاول الفكك من التزاماتها والتهرب من تعهداتها لأنها تظن أن عامل الوقت يمضي لصالحها، وقد يكون هذا صحيحاً بدرجة معينة،

ولكن المدى القصير والأجل الطويل كلاهما له مقاييس ونتائج تختلف عن بعضها، وما تظن إسرائيل أنه فرصة مواتية لها قد لا يكون بالضرورة نفعاً كاملاً، فالأمر محكوم في النهاية بالظروف الدولية والواقع الإقليمي، ولعلني أتصور هنا أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية تحتاج إلى مراجعة وتأمل:

الأولى: احتمالات التغيرات الإقليمية المفاجئة خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار ظروف العراق والدور الإيراني وأداته القوية في المقاومة ضد إسرائيل المتمثلة في حزب الله واحتمالات المستقبل أمام دورها.

الثانية: طبيعة مستقبل المصالح الأمريكية في المنطقة وردود الفعل الشعبية التلقائية تجاه السياسات الإسرائيلية، آخذين في الاعتبار احتمالات توحيد الجهود بين الحركة الإسلامية ودعاة الفكر القومي في ظل هذه الظروف.

الثالثة: طبيعة التغيرات التي بدأت تطرأ على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بمستوى الشارع العادي سواء في الأرض المحتلة بعد 1967 أو بالنسبة لفلسطينيي 1948 ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية، حيث احتمالات الانفجار المفاجئ وتولد موجات العنف المستمر في ظل سياسات إسرائيل التي تقوم على العقوبة الجماعية، وقهر المواطنين، وإغلاق المدن، وانتهاك حقوق الإنسان.

إن ما حدث في الأسابيع القليلة الماضية يؤكد ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية عادلة لأن طبيعة الصراع في الشرق الأوسط، أنه صراع مركزي تحيط به دوائر للخطر تتجاوز حدوده الإقليمية إلى التأثير في المحيط الأوروبي والآسيوي والإفريقي، فضلاً عن ارتباطه المباشر بالاستراتيجية الأمريكية وتوجهاتها المختلفة، ومصالحها المنتشرة خارج حدودها.

يبقى أن نسجل هنا أن الموقف المصري في الأسابيع الأخيرة يعبر تعبيراً دقيقاً عن الإنسان العربي المنفعل بتعقل، الملتهب بوعى، الذي يريد أن يخلق دائرة العنف، وأن يفتح الطريق نحو مفاوضات تأخذ من زخم الأحداث الأخيرة قوة دفع لها نحو الوصول السريع لإعلان مبادئ يلتزم بها الأطراف كإطار شامل للتسوية القادمة، إذ يتعين علينا دائماً أن نحيل الأحزان والآلام والدموع إلى فكر، ورؤية، وعمل.

أبوعمار والقيادة البديلة

تحمل إسرائيل فى جعبتها مستودعاً للسموم السياسية أحياناً، وبالونات الاختبار الخبيثة أحياناً أخرى، ولعلنا نتذكر بهذه المناسبة الدوافع التى استند إليها الملك الراحل «حسين بن طلال» عندما وقع اتفاقية «وادي عربة» مع إسرائيل، لقد اكتشف الملك أيامها - بحسه السياسى وحصافته المعروفة - أن إسرائيل سوف تكثف الحديث عما تطلق عليه «الوطن البديل»، خصوصاً بعد أن وقع الفلسطينيون اتفاقية «أوسلو» والتى تمت بعد مفاوضات سرية أقلقت الملك وغيره من أطراف النزاع العربى الإسرائيلى، حتى اكتشف العاهل الأردنى الراحل أن إعلانه فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية لم يكن مبرراً كافياً لإبعاد نظرية «الوطن البديل» من التواجد على الساحة الإقليمية، كما أدرك الملك الهاشمى - فى ظل أزمة صحية بدأت تطل على حياته بعد أكثر من أربعين عاماً فى الحكم - أنه لا بد أن يضع حداً لاحتمالات ظهور سياسات إسرائيلية، يجرى استخدامها للضغط على الأردن فى محاولة لتغيير شخصيته القومية بالحديث المتكرر عن «الوطن البديل» فى المستقبل.

إن هذه الظروف وتلك الملابسات تذكرنى الآن بما يتعرض له الزعيم الفلسطينى «ياسر عرفات» من أزمة مصدرها دعايات مشبوهة تروج لها الحكومة الإسرائيلية الحالية، حيث يسعى «شارون» إلى تصوير أبى عمار كزعيم إرهابى يغذى العنف ويحافظ على مناخ التوتر فى الأرض المحتلة، لأنه إما أن يكون الزعيم الفلسطينى أداة إسرائيل للبطش بانتفاضة الأقصى الباسلة، أو أن يتلقى جزاءه تشويهاً، وتخويفاً، وإرهاباً، فى محاولة للعودة بصورة عرفات إلى سنوات مضت كانت

فيها الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية تنظر إليه من خلال رؤية إسرائيلية لا تختلف كثيراً عن رؤية الأتراك يوماً للزعيم الكردي «عبد الله أوجلان»، ولقد دأب «شارون» ومعاونوه وأجهزة إعلامه على تقديم «عرفات» صورة مختلفة تعمل على تشجيع العنف، وترفض تهدة الأوضاع في الأراضي المحتلة، أو هي في أحسن الأحوال قيادة تتسم بالضعف وانعدام القدرة على السيطرة بما يعنى أن قيادة بديلة يجب أن تظهر عند اللزوم مثلما تظهر نظرية «الوطن البديل» في بعض المناسبات أيضاً، والمطلوب في الواقع من «عرفات» هو أن يتحول إلى شرطى للممارسات الإسرائيلية، بدعوى الحديث عن التزامات تعاقدية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وإن لم تحترم منها الأخيرة بنداً واحداً، وإما أن يتلقى «عرفات» جزاءه من خلال إشارات خبيثة عن حالته الصحية، أو قدراته الوظيفية، أو سيطرته السلطوية، ولماذا نذهب بعيداً؟ فقد حاولت إسرائيل التلويح بهذا «الكارت الخبيث» في مناسبات سابقة! هل نسى ما رددته منذ سنوات حول حركة «حماس» في إطار أحاديث مطولة عن القيادة البديلة في محاولة للضغط على «عرفات»، ودق إسفين في الجبهة الفلسطينية، وشق الصف الوطنى لشعب يناضل كل يوم حتى الموت من أجل حقوقه المشروعة واستعادة أرضه المحتلة؟ . . إنها إسرائيل التى تملك دائماً أدوات العبث الإقليمى والابتزاز السياسى فى براعة لا تنافسها فيها قوة أخرى فى الشرق الأوسط .

والذى يهمنى هنا هو أن أسوق عدداً من الملاحظات المرتبطة بمسألة تشويه زعامة «عرفات» وتغيير صورته إلى حد الضغط على الإدارة الأمريكية الجديدة بأن تسلك منهجاً مختلفاً مع «عرفات» يختلف عن نهج الإدارة السابقة باعتبار أن الزعيم الفلسطينى، أصبح راعياً للإرهاب، بينما هو قائد الكفاح المسلح والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال والعدوان، ولعللى أرصد هذه الملاحظات فيما يلى :

أولاً: إن غموض مسألة الخلافة فى الحكم أو القيادة على امتداد الوطن العربى وفى معظم دوله - غير الملكية منها تحديداً - هو أحد أسباب حملات التشكيك فى المستقبل، والتخويف من البديل، ويجب أن نتنبه فى الدول العربية المعنية وفى

السلطة الفلسطينية، بأن وضوح التسلسل القيادي أمر يحسب لها ويقطع الطريق على من يريدون استخدام البديل الغامض في أحاديث هي أقرب إلى الأراجيف، منها إلى التوقعات السياسية الصحيحة. . إننا مطالبون في النظم العربية غير الوراثة بأن نقدم خريطة واضحة للمستقبل، بحيث لا تتحمل التأويل الخبيث، أو التآمر المؤجل.

ثانياً: إن القيادة الفلسطينية التاريخية لأبي عمار قد فقدت عددًا من رموزها بالاغتيال السياسي الذي نفذته إسرائيل، أو بعض المنظمات الفلسطينية في صراعاها الداخلي فرحل أبو جهاد وتبعه أبو إياد وأبو الهول بينما اتخذ أبو اللطف منهجًا فريداً في الاختلاف مع القيادة الفلسطينية - في إطارها وتحت مظلتها - وبذلك أصبحت حالة الفراغ التي سببها غياب ذلك الجيل من قيادات الكفاح الوطني مبرراً للتسلسل الخارجي ونفث سموم الدعاية حول المستقبل الفلسطيني لشعب يناضل منذ عشرات السنين، ويسقط شهداؤه كل يوم ويحتاج - والأمر كذلك - إلى وضوح في المستقبل وانكشاف كامل للرؤية.

ثالثاً: لا أظن أن زعيماً في تاريخ النضال القومي قد تعرض لما تعرض له أبو عمار على امتداد السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة منذ إعلان قيام حركة فتح بزعامته، والمشاهد عديدة منها «أيلول الأسود» في الأردن، والخروج الكبير من «بيروت»، والاعتصار المستمر بين ضرورة المرونة في السياسة الدولية والإقليمية، وبين الشارع الفلسطيني بكل فصائله وتنظيماته، ومنها المتطرف وطنياً، أو المتشدد دينياً.

رابعاً: لقد اكتسب أبو عمار في السنوات العشر الأخيرة مساحة للحركة الدولية لم تكن متاحة أمام العمل الفلسطيني من قبل. . فمع تسليمنا بأهمية خطابه التاريخي أمام الأمم المتحدة في ظل أمينها النمساوي «كورت فالدهايم» المعروف بتعاطفه مع القضية العربية الأولى على النحو الذي أدى به إلى أن يدفع فاتورة عالية بعد أن لفتت له الدوائر الصهيونية تهمة ظالمة بالتعامل مع النازي في صدر شبابه، ومع تسليمنا بمحطات إيجابية للعلاقات الفلسطينية مع أوروبا في السبعينيات والثمانينيات، إلا أننا نذكر الجميع بالتجاهل الأمريكي للقيادة الفلسطينية على امتداد تلك الفترة، حيث كان الفلسطينيون يطمحون إلى مجرد اتصال يقوم

بين «حكيم بلعاوى» مدير مكتب المنظمة فى تونس ، وبين أى مسئول دبلوماسى فى السفارة الأمريكية بالعاصمة التونسية فى ظل حديث أمريكى تردده واشنطن نيابة عن إسرائيل حينذاك ، يشير دائماً إلى ضرورة الإعلان الفلسطينى عما يسمونه بنبذ الإرهاب فى خلط متعمد بينه وبين الكفاح الوطنى المشروع ضد الاحتلال والذى أقرته الاتفاقيات الدولية ، ونظمت حدوده قواعد المجتمع الدولى بشكل لاغبار عليه . . بل إن الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت ترفض التعامل مع القيادة الفلسطينية هى أيضاً التى وقفت يوماً ضد إعطاء أبى عمار تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية لمخاطبة العالم من منبر الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية الأولى .

خامساً: إن الإسرائيليين وخلفهم الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية المختلفة يدركون أن أبى عمار هو شخصية تاريخية توفيقية يصعب إيجاد بديل لها فى الوقت الحالى ، وهم يدركون أن الرجل - بالإضافة إلى تاريخه النضالى على الأرض - يملك قدرة كبيرة على اكتساب مرونة المواقف والتعامل مع الواقع ، إنه الزعيم الفلسطينى الذى يضغط على مشاعره فى ظل محاولة السحق الإسرائيلى الدامى للانتفاضة الفلسطينية ، والتركيز على اغتيال القيادات ، والأطفال ، والشباب ، ويتحامل على نفسه ، ويتصل «بشارون» هاتفياً للتهنئة بعيد يهودى حل موعده ، إن الجميع يدركون أن «عرفات» - برغم أية ملاحظات عليه ، أو انتقادات له - سوف يظل هو الشخصية الوحيدة المؤهلة تاريخياً فى هذه الظروف للتعامل مع كل الأطراف ، وخصوصاً أن البديل غائب وأن القيادة الفلسطينية القادمة ، سوف تأتى فى تقديرى من صفوف تالية لذلك الجيل وقد تصل إلى مرحلة الشباب التى تجسدها نماذج تملك نهجاً سياسياً مرناً مع التزام بالثوابت الوطنية . . وقد تحضرنى منها الآن شخصية المسئول الأمنى الفلسطينى «محمد دحلان» وجيله الذى شهد على أرض الواقع ذلك الصراع بين المقاومة المسلحة فى جانب ، والسياسة الإقليمية فى جانب آخر .

هذه بعض ملاحظات رأيت أن أتطرق إليها بغير موارد ، أو حساسية ؛ لأننى أظن أن فتح الملفات والتطرق إلى كافة الموضوعات هى ميزة للخصم برع فيها

وتفوق، بينما هي تظل نقيصة لدينا تمثل عواراً في مسيرتنا القومية، ونظماً السياسية، وخصوصاً أن القيادات ترحل، والمواكب تمضى، والخلود لله وحده.

إننى أدرك أن محاولات التشويه التي يتعرض لها أبو عمار حالياً هي محاولات شديدة الدهاء، لأنها تسعى إلى أهداف متعددة ليس أقلها شق الصف الفلسطيني، أو تخويف «عرفات»، وإضعاف مركزه دولياً وعربياً، أو المضي في مخططات للتغلب على القيادات الفلسطينية المختلفة في ظل الظروف الصحية لعرفات الذي أرهقه طول النضال، ومواصلة الأسفار، وعذابات العمل القومي والوطني. . . لذلك فإنه يتعين علينا كعرب وفلسطينيين أن نتنبه جيداً لبالونات «شارون السوداء»، ومحاولاته المشبوهة التي ترمى إلى قطع الصلة بين القيادة الفلسطينية والعالم الخارجي، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، فالذين تحدثوا طويلاً عن «الوطن البديل» في الأردن هم الذين يتحدثون أيضاً عن «القيادة البديلة» في فلسطين بغير نية حسنة أو تحليل موضوعي، فهم يريدون أن يضيفوا إلى الهم الفلسطيني همماً جديداً، وإلى معاناة «عرفات» بنداً إضافياً حتى تختلط الأوراق، ويتحكم عمى الألوان الدولي في تشويه الانتفاضة الفلسطينية، وصرف الأنظار عن عملية الغزو الإسرائيلية التي تمارسها يوماً ضد المدن الفلسطينية تحت سمع العالم وبصره، وفي ظل حديث دولي يتكرر عن ضرورة وقف العنف وتجميد الأوضاع، واستئناف التسوية الضائعة بحثاً عن السلام المفقود، وكأن من يحتل الغير يتساوى تماماً مع من يفقد الأرض والوطن ويتمسك بهما حتى الرمق الأخير من دماء أجياله الجديدة التي تفتح صدورها العارية للطلقات الغادرة.

لقد نجحت إسرائيل - والحق يقال - في استثمار الشهور الأولى لإدارة «دبليو بوش» الأمريكية عندما كانت لا تزال تتحسس الخطى وتراجع سياسات الإدارة السابقة في أوروبا والشرق الأوسط، وغيرهما من مناطق العالم، وتسعى على استحياء لتقليص التزاماتها الدولية، ومراجعة مواقفها الإقليمية حتى تتميز عن سابقتها، وتبلور شخصية منفردة لها، إذ بينما الأمر كذلك، فإذا بإسرائيل تحاول ترتيب الأوضاع لصالحها، ورسم الخريطة الجديدة وفقاً لأهدافها مستخدمة كل ما في «الصيدلية السياسية» لإسرائيل من سموم وأحماض

ومسكنات ، لعلها تلعب بعامل الوقت وهو أمر برعت فيه ، أو تتخلص من التزاماتها وهو أمر تعودنا عليه .

ولكن يبقى على العرب والفلسطينيين فى النهاية أن يملكوا عيوناً مفتوحة ، وأذاناً صاغية ، وقلوباً صامدة ، وعقولاً واعية ، فالمؤامرة مستمرة ، والعبث لا ينقطع ، والدنيا تدور بنا . .

الدولة اللغز ونظرية الحد الأقصى

لم يعرف الصراع العربي الإسرائيلي طوال تاريخه، ولم تتعرض المواجهة بين الفلسطينيين والدولة العبرية لمثل الذي حدث في ظل حكومة «شارون» التي أفصحت عن أجندة سياسية ذات ملامح واضحة جرى إعدادها وترتيب بنودها والبدء في تنفيذ خطواتها، إن هذه الأجندة الإسرائيلية تعتمد في نظري على ركائز ثلاث أساسية :

أولها: إيجاد تركيبة سياسية جديدة في المنطقة وتغيير معادلة «أوسلو» بالكامل بما يعنيه ذلك من نقض صارخ لكل بنود تلك الاتفاقيات وإنهاء وجود السلطة الفلسطينية على أرضها، والبدء في التناول على الرموز البشرية والمكانية بدءاً من «عرفات» وصولاً إلى «بيت الشرق» مع إمكانية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في المدن والمناطق التي انسحبت منها نتيجة تلك الاتفاقيات التي قررت الحكومة الإسرائيلية الحالية الخروج عنها نصاً وروحاً .

ثانيها: محاولة الهبوط بسقف المطالب الفلسطينية إلى الحد الأدنى، فلقد برع الإسرائيليون تاريخياً في الحصول على الحد الأقصى وترك العرب يدورون حول الحد الأدنى، والحكومة الإسرائيلية الحالية تعتقد - بحكم غطرسة القوة وجبروت العدوان - إنها قادرة على أن تفرض على الفلسطينيين ما لم يفكروا من قبل في النزول إليه، وأن المقارنة لديهم سوف تكون في هذه الحالة بين وضعهم الحالي أو حصولهم على أي شيء متاح تتعطف إسرائيل بتقديمه لهم في هذه الظروف، بل لقد بلغ وهم القوة لدى إسرائيل إلى حد طرح قيام الدولة الفلسطينية في غزة وحدها كما تردد على لسان وزير الخارجية الإسرائيلي «شيمون بيريز» في محاولة خبيثة للحصول على مكاسب إسرائيلية في ظل ظروف الصراع الاستثنائية .

ثالثها: تسعى إسرائيل من وراثة اقتحامها للمدن والقرى الفلسطينية واستيلائها على رموز السلطة ومؤسساتها وفي مقدمتها «بيت الشرق»، فضلاً عن سلسلة الاغتيالات الأثمة التي تحاول بها دولة أن ترتكب جرائم ليست معتادة من الدول ذات المسؤولية ولكنها فقط من طبيعة الجماعات الإرهابية وأعنى بها عمليات الاغتيال السياسي لقيادات المقاومة الفلسطينية في تنظيماتها المختلفة، فإسرائيل تسعى من كل ذلك إلى القيام بحملة نفسية واسعة النطاق يدخل بها الخوف أو اليأس أو هما معاً إلى قلوب العرب أولاً والفلسطينيين ثانياً، إن ممارسات إسرائيل الحالية تشبه إلى حد كبير أساليبها أثناء وبعد حرب يونيو 1967 وتطبيق نظرية الأمر الواقع حتى يتعود العرب على نتائج النكسة وبرغم أن الفارق الأساسي يتمثل هذه المرة في حجم البسالة الفلسطينية وقوافل الاستشهاد غير المسبوق التي تعبر عن حالة من الرفض الفلسطيني الكامل للحياة كلها إذا ارتبطت بالذل والهوان الذي تصدره إسرائيل.

. . إن كل متأمل لما يدور في الأرض الفلسطينية المحتلة سوف يكتشف على الفور أننا أمام تطور غير تقليدي يحتاج بالضرورة إلى مواجهة غير تقليدية على الجانب الآخر، وعندما تدلهم الأمور ونشعر بحالة من حالات الإحساس بالمخاطر القادمة، أو نكتشف حجم عداة إسرائيل لشعوب المنطقة التي تريد أن تعيش بينها، وعندما نتابع نزيف دم الأطفال والضحايا من المدنيين الذين يسقطون يومياً فوق أرضهم المحتلة، ندرك على الفور أننا نحتاج إلى اجتهادات جديدة وخصوصاً أن هناك عدداً من الحقائق بدأت تتكشف ملامحها وتتحد أبعادها ومنها ما يلي:

1- إن الولايات المتحدة الأمريكية التي يفترض أنها زعيمة العالم المعاصر تحاول الآن التنصل من مسؤولياتها في مناطق مختلفة من قارات الدنيا، ولكن أوضح درجات ذلك التنصل هو تخليها المتعمد عن دورها الواجب نحو السلام والاستقرار بين الفلسطينيين وإسرائيل وفي ظني - وأرجو ألا أكون متشائماً - أن الإدارة الأمريكية الحالية لن تتقدم بثقل واضح نحو الشرق الأوسط إلا بدعوة من إسرائيل وهي دعوة مستبعدة في الوقت الحالي لأن إسرائيل في حالة نهم لالتهم الحد الأقصى المتاح أمامها في ظل ظروف بالغة التعقيد شديدة الحساسية، والعرب على الجانب الآخر يتأرجحون بين الظاهرتين

«الصوتية» و«الصمتية» مع غليان واضح فى الشارع العربى، والسؤال المتكرر عن ماذا بعد؟

2- إننى لا أجد تفسيراً حتى الآن للضعف النسبى للتعاطف الدولى مع الفلسطينيين فلقد حظى الفلسطينيون فى مراحل سابقة بتعاطف أكبر بكثير مما ينالون الآن، وفى ظل ظروف كانت أفضل بالنسبة لهم عشرات المرات، أما الآن فإننى أكاد أرى معظم دول العالم القريبة والبعيدة تقف موقف المتفرج وتكتفى بعبارات عامة تتحدث عن أهمية استقرار الشرق الأوسط والعودة إلى العملية السلمية دون إدانة مباشرة لإسرائيل، بل أحياناً بالدعوة المتكافئة لإيقاف العنف بين الطرفين فى مساواة كاملة بين المعتدى والمعتدى عليه، بين المحتل ومن احتلت أرضه، بل إن الموقف الأوروبى فى مجمله يحيرنى والموقف الصينى والهندي يؤلمنى والموقف التركى يزعجنى .

3- إن الخطاب الإعلامى العربى ما زال يتأرجح بين تصوير المشاعر وترديد الآمال ولكنه لا يتطرق إلى جوهر الصراع بمنهج تستطيع استقباله أطراف أخرى تبدو بعيدة عنه أو غير مكترثة به ورغم تقديرنا لجهود جديدة لتطوير مضمون الإعلام العربى إلا أن الطريق لا يزال طويلاً .

4- نعم . . إن مصر تسعى، والأردن تحاول، والسعودية تدعم، وسوريا تصمد، والعراق متحمس، وغيرها من الدول العربية تعبر عن وقوفها الكامل مع القضية العربية الإسلامية الأولى، ولكن يبقى رد الفعل على الجانب الآخر محدوداً وإن لم يكن معدوماً .

. . هذه ملاحظات مبدئية أردت أن أخلص منها إلى محاولة للتفكير بصوت عال تسمح لنا نحن العرب بأن نكون طرفاً فاعلاً فيما يجرى، فلقد طرأت على ذهنى تصورات كثيرة استبعدت بعضها لأنها لا تبدو حاسمة أمام إسرائيل واستبعدت البعض الآخر لأنه يبدو متشنجاً أمام العالم، ومع ذلك فإننى أجازف الآن ببعض الاجتهادات التى تعبر عن الشعور بالمسئولية القومية التى نشترك فيها جميعاً والخطر الذى يهددنا بغير استثناء ولأضع أفكارى فى صورة سيناريوهات ثلاث :

الأول: إمكانية التركيز العربي على جهود شرق أوسطية لإيقاف الانتهاكات الإسرائيلية اليومية ولا مانع من أن تلعب «تركيا» دوراً في ذلك باعتبارها دولة إسلامية ذات ارتباط تاريخي وثيق مع العرب في جانب، كما أن لها علاقات عسكرية واستراتيجية مع إسرائيل لا ينكرها أحد في جانب آخر، وبالتالي فإن اجتماع عدد من المسئولين العرب والمسئولين الأتراك مع اتصالات جادة مع الحكومة الإسرائيلية يمكن أن يؤدي إلى مخرج، رغم أن ذلك مستبعد في ظل سياسة «شارون» الخرقاء، وقد يلاحظ البعض أنني استبعدت إيران رغم أنها القوة الشرق الأوسطية الثانية خارج الأسرة العربية، ولقد فعلت ذلك متعمداً لأن إيران تبدو طرفاً في الصراع وقد لا تصلح وسيطاً فيه، إن الحديث عن مستقبل الشرق الأوسط وتحديد الرؤية العربية لمفهوم التعاون الإقليمي بعد السلام الشامل والعادل هي أمور لازمة في هذه المرحلة لأنه يضع أمام المواطن الإسرائيلي خياراً أفضل للمستقبل، كما أنه يدعم الرسالة الإعلامية العربية الدولية، ويظهرنا نحن العرب كأمة تنظر إلى المستقبل ولا تظل أسيرة الماضي.

الثاني: القيام بعمل دبلوماسي عربي جماعي مع الولايات المتحدة الأمريكية كأن يتجه وزراء الخارجية العرب للقاءات موسعة مع الإدارة والكونجرس في واشنطن بشرط أن يكون الحديث بلغة سياسية جديدة، وأن يكون الخطاب العربي مختلفاً عن كل سوابقه والأمر في ظني يحتاج إلى بعض الخبرات الدبلوماسية والإعلامية من أجل تقديم طرح مختلف نوعياً عن كل الأطروحات السابقة لأننا بحاجة إلى أفكار جديدة ومبادرات بناءة في ظل هذه المرحلة القائمة من تاريخنا القومي.

الثالث: وهنا أرفع اليدين من البداية معلنا حسن النية الكامل عندما أدعو كل العرب إلى تأمل إمكانية استخدام «الكارت العراقي» في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت إدارتها الحالية في مناسبات مختلفة عن الربط بين المسألة العراقية في جانب والصراع العربي الإسرائيلي في جانب آخر، فلو قررت الدول العربية رفضها عملياً للحصار المتواصل لأكثر من عقد كامل على العراق - بغض النظر عن المواقف المختلفة من سياساته وقياداته - فإننا نكون قد وجهنا رسالة قوية لواشنطن تدعوها إلى مراجعة سياستها السلبية ومسئولياتها الغائبة تجاه مايجرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، إنني لا أسعى بذلك لإعطاء مكافأة

لنظام حكم بعينه ، بل إننى أدرك حجم الجراح الباقية من خطيئة الغزو العراقى للكويت عام 1990، ولكنى أرى على الجانب الآخر أن الحسابات العلوية للمصلحة القومية تدعونا إلى مصالحة عربية حقيقية يجرى توظيفها فى الضغط على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ، إننى أتساءل بصدق ، إذا لم نستخدم كل الأوراق المتاحة أمامنا فمتى نستخدمها والقضية الفلسطينية تبدو على مشارف التصفية والعالم وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية يقف موقفا سلبيا أو مائعا فى أحسن تقدير؟ لذلك يكون من الطبيعى أن نفكر فى كل الاجتهادات ، وأن نطرح كافة المبادرات ، إذ لا يتصور أبدا أن نظل أمة متلقية للأفعال مكتفية بشحنات من العواطف أو شعارات بغير مضمون .

. . . إننى أفتح باب التفكير الحر من أجل مواجهة غير تقليدية مع خصم شرس مدعوم بشكل غير مسبوق فأنا أرفض سياسة الاستسلام للأمر الواقع والاكتفاء بشجب أو إدانة سرقة الأرض والعدوان على البشر وإنهاء مؤسسات السلطة وتقويض مظاهر الدولة الفلسطينية القادمة ، إننى ممن يؤمنون بأن التمسك بالثوابت والحرص على الحقوق هى غايات لا تفريط فيها ولكنها لا تحول أيضا دون مرونة الحركة والقدرة على اتخاذ مواقف جديدة تدعم الحق القومى وتحمى الأرض العربية وتضع الإنسان الفلسطينى فى مكانه اللائق أمام العالم . . . مقاوما ومجاهدا ومفاوضا فى وقت واحد .

حوار.. عبر الأقطار

دعاني ذات مساء الصحفي اللامع ، وصاحب البرنامج التليفزيوني الشهير «عماد الدين أديب» إلى المشاركة في حوار مفتوح على الهواء مباشرة حول مستقبل النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في الحادى عشر من سبتمبر 2001، وكان ضيوف البرنامج على الطرف الآخر بمداخلات منفصلة ، هم «شيمون بيريز» وزير خارجية إسرائيل ، و «دينس روس» المبعوث الأمريكى السابق إلى الشرق الأوسط ، والدكتور «صائب عريقات» كبير المفاوضين الفلسطينيين .

ولقد دار الحوار بيننا لأكثر من ساعة ونصف ، تركز جزء منه حول أحداث الثلاثاء الدامى فى «نيويورك» و «واشنطن» ، بينما تركز الجزء الأكبر على الوضع فى الأرض المحتلة بعد إعلان وقف إطلاق النار من الجانبين تمهيداً للقاءات رفيعة المستوى بين «عرفات» والمسئولين الإسرائيليين ، ولقد احتدم النقاش لأننا نمثل أطرافاً أربعاً هى «مصر» و «إسرائيل» و «الولايات المتحدة الأمريكية» و «فلسطين» ، ولقد لفت نظرى أن المبعوث الأمريكى السابق لإدارة «كليتتون» ، كان شديد التحامل على الفلسطينيين ربما أكثر من وزير خارجية إسرائيل ذاته ، ولكن دعنى الآن أضع أمام القارئ صورة للخطوط العريضة لذلك الحوار المهم فى توقيت شديد الحساسية بالغ التعقيد .

فقد تحدث السيد «شيمون بيريز» إلى مقدم البرنامج فى البداية عن الإجراءات التى تمت لإيقاف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، بينما كانت وجهة نظر «صائب عريقات» حول هذه النقطة مختلفة إلى حد كبير ، حيث كانت

معلوماته توحى بغير ما ذكره الوزير الإسرائيلي، وعندما وجهت إلى السيد «بيريز» ملاحظة حول خلو قوائم الاتهام الأمريكى للمشتبه فى قيامهم بالهجوم الإرهابى الأخير الذى تعرضت له العاصمة الأمريكية، ومعها أشهر مدينة دولية من أسماء الفلسطينيين - وذلك بغض النظر عن تقييمنا لمصادقية دائرة الاشتباه المتعجلة التى حددتها السلطات الأمريكية بعد ساعات من وقوع الحادث الأخير - وكيف أن ذلك يمثل دلالة واضحة على أن الفلسطينى يقاوم الاحتلال على أرضه، ولكنه لا يمارس الإرهاب فى أى مكان، فكان رد وزير خارجية إسرائيل، أنه يعلم أن الفلسطينيين لم يشاركوا فى ذلك العمل الإرهابى، ولكنه يرى على الجانب الآخر - وهذه وجهة نظر حكام إسرائيل - أن حزب الله والجهاد الإسلامى وحماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية تقوم بأعمال إرهابية ضد إسرائيل وكأنها يضعها بذلك فى نفس الدائرة مع المنظمات الإرهابية الدولية وهو قول يمثل عدواناً صارخاً على الحقيقة ويسلب من النضال الفلسطينى والعرب غطاء المشروعية، ومظلة القانون الدولى الذى يؤكد حق الشعوب فى مقاومة الاحتلال بكافة الصور والأشكال .

يقول السيد «بيريز» ذلك فى الوقت الذى أعلنت فيه إسرائيل صراحة وأكثر من مرة، أن مجلس وزرائها المصغر قد اجتمع ليتخذ قراراً باغتيال واحد من القيادات الفلسطينية فى نموذج صارخ «لإرهاب الدولة» الذى لا نكاد نجد له نظيراً فى السوابق الدولية المعاصرة، وعندما عرضت تصورى حول إمكانية أن يتحول رد الفعل الغاضب فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى كثير من مناطق العالم بعد جريمة الإرهاب على برجى «مركز التجارة العالمى» فى «نيويورك»، ومبنى «البنجابون» فى «واشنطن»، إلى قوة دفع إيجابية لعملية السلام يشارك فيها الإسرائيليون والفلسطينيون معاً ويباركها العرب واليهود وتدفعها الولايات المتحدة الأمريكية وترعاها خروجاً من المأزق الدولى الراهن، وتحسيناً للصورة العامة للمجتمع الدولى فى هذه الظروف البائسة، لم يعترض وزير خارجية إسرائيل على ذلك الطرح، ولكنه ركز مرة ثانية على أهمية مكافحة الإرهاب فى المنطقة، وكان النضال الفلسطينى جزء منه!

وعندما جاء دور السيد «دينس روس» فى مداخلته معنا والتى أدارها باقتدار

صاحب البرنامج على الهواء مباشرة، بدالى المبعوث الأمريكى السابق، كما لو كان إسرائيلياً متطرفاً وكأنه «ملكى أكثر من الملك ذاته» فى ولائه لأشد الأفكار الإسرائيلية تطرفاً، فلقد أجريت فى بداية حديثى معه مقارنة بين الإدارتين الأمريكيتين السابقة والحالية وسياساتيهما حيال الشرق الأوسط، وأوضحت أن إدارة «كليتتون» قد فتحت الملف كاملاً طوال مدة وجودها، وأن الرئيس الأمريكى السابق، قد زار المنطقة أكثر من سبع مرات - وإن كانت اثنتان منهما للمشاركة فى جنازتي «إسحاق رابين» و «الملك حسين» - كما أنه هو الرئيس الأمريكى الذى تحدث أمام برلمان السلطة الفلسطينية، وذرّف الدموع مواسياً للأطفال الفلسطينيين الذين يزرع أبأؤهم تحت وطأة السجون الإسرائيلية منذ سنوات طويلة، وقد قلت للسيد «روس» أن مجرد شعور الأطراف فى الشرق الأوسط بأن الرأى الأمريكى يعطى المنطقة اهتماماً يومياً ويحاول دفع عملية السلام - رغم انحيازه لإسرائيل - كانت فى حد ذاتها عملية امتصاص متجددة للتوتر ومبرراً لدى الأطراف للإحساس بالأمل فى تسوية قادمة، أما غيبة الإدارة الأمريكية الحالية عن الشرق الأوسط وسلبيتها فى التعامل مع الأحداث فى الأرض المحتلة منذ وصول الرئيس «دبليو بوش» إلى السلطة فإن ذلك كان ولا يزال مدعاة للإحباط الذى يؤدى إلى مزيد من العنف الناجم عن سياسة إسرائيل القهرية ضد الشعب الفلسطينى .

وكان رد السيد «دينس روس» على ملاحظتى، هى أنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تعطى الاهتمام دون أن ترى الأمل بين الأطراف بحيث يدعوها ذلك إلى المشاركة الفاعلة، والإلقاء بثقلها فى نزاع الشرق الأوسط، وهذه فى ظنى فكرة مغلوطة، فالاهتمام هو الذى يصنع الأمل الذى يدفع نحو التسوية السلمية .

ولكن أخطر ما قاله السيد «روس» على نحو يثير الاستياء ويدعو إلى الامتناع، هو ما كرره أثناء حديثه من أن العمليات الانتحارية الفلسطينية تمثل عملاً إرهابياً من نفس فصيلة ما جرى فى الحادى عشر من سبتمبر 2001 على أرض الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه فى ظنى مقولة خطيرة تطوى على مغالطة واضحة، فالكفاح الوطنى المسلح لا يستوى مع العمل الإرهابى العشوائى الذى لا يخدم قضية، ولا يستند إلى مشروعية، ولا شك أن السيد «روس» كان متسقاً فى هذه الملاحظة الظالمة مع تاريخه المعروف بالانحياز لإسرائيل، رغم أنه

كان يجب أن يكون مبعوثاً محايداً لأكبر دولة في العالم إلى أكثر الصراعات الدولية التهايبا، وأشدّها تعقيداً، وعندما جاءت مداخلة الدكتور «صائب عريقات»، بدأ يشرح الممارسات الإسرائيلية الحالية، ومواصلتها للانتهاكات المستمرة فوق الأرض المحتلة، وضد الشعب الفلسطيني، وكان أهم ما قاله الدكتور «عريقات»، هو تلك الملاحظة الذكية التي أوضح فيها أن إسرائيل مستبعدة تلقائياً من التحالفين الكبيرين اللذين قادتهما الولايات المتحدة الأمريكية، مرة سابقة ضد «العراق»، وهذه المرة ضد «الإرهاب»، وهذا يعنى أن إسرائيل هي ذلك الطفل المدلل الذي لا يقدم الدور المساند للسياسة الأمريكية ولكن الذي يتولى ذلك، هي دول عربية وإسلامية، ولقد جاء الوقت لكى يدرك الأمريكيون أن إسرائيل ليست ركيزة وجودهم فى المنطقة، أو سندهم الحقيقى فيها، ولقد أعجبتنى الملاحظة، ووجدت فيها مادة سياسية وإعلامية يخاطب بها العرب العقل الأمريكى فى السلطة، والضمير الأمريكى فى الرأى العام، ويمكن أن تكون هى الأخرى ملاحظة إيجابية فى سياق خطاب عربى جديد يعتمد على عناصر غير تقليدية ليس فيها الطرح المكرر لعناصر الموقف العربى ولكنها تقوم على بدائل جديدة تستند إلى المنطق الدولى وتقترب من عقل الآخر وتداعب مصالحه وتخرق دعمه المطلق لإسرائيل عبر عشرات السنين، ولعلى أذكر هنا أيضاً تلك المداخلات القيمة لصاحب البرنامج على قناة الأوربت، إذ إن السيد «عماد الدين أديب»، قد وجه «لشيمون بيريز» أكثر من سؤال محكم أو ملاحظة ملفتة فعندما سأل السيد «بيريز» عما أشيع عن تأجيل زيارة «شارون» للولايات المتحدة قبل الحادث بيومين، نفى السيد «بيريز» ذلك لأنه أدرك أن تلك الملاحظة تنطوى على إشارة غير مباشرة لما تردد حول دور إسرائيل فى الحادث الإرهابى الأخير - وإن كان ذلك قياساً على السوابق وليس انطلاقاً من أدلة واضحة - ولعلى هنا أسوق عدداً من الانطباعات والملاحظات حول ذلك الحوار الذى جمعنى عبر الهواء بمن يمثلون إسرائيل والولايات المتحدة والفلسطينيين وفى هذه الظروف الساخنة المحملة بكل التوقعات القابلة لكل الاحتمالات:

أولاً: إن إسرائيل - ومعها من يناصرونها - تسعى إلى الخلط المتعمد بين المقاومة الفلسطينية العادلة، والأعمال الإرهابية الأخيرة، وتلك دائماً هى إسرائيل ومن يقفون وراءها، عندما يحاولون تشويه نضال الشعب الفلسطينى، وصرف الأنظار

عن الجريمة الحقيقية التي تمارسها إسرائيل ضده منذ سنوات طويلة وهذه المحاولة الخبيثة تستلزم منا درجة عالية من الوعي فضلاً عن جهد إعلامي ذكي ، يقدم الحقائق الواضحة ، والأسانيد المؤكدة، ويدفع بالحجج الجديدة التي تخرج عن الخطاب الإعلامي العربي التقليدي الذي يبدو دائماً خارج دائرة حوار العصر .

ثانياً: إن الولايات المتحدة الأمريكية ، تبدو أحياناً أكثر تطرفاً في دعمها لبعض المواقف الإسرائيلية من الساسة الإسرائيليين أنفسهم ، ولقد آن الأوان لسياسة الكيل بمكيالين وازدواج المعايير ، أن تتوقف وأن تتخذ الولايات المتحدة من صدمة الحادث الإرهابي الأخير نقطة انطلاق إيجابي تعيد بها النظر في بنود كثيرة من سياساتها الخارجية ، وتبحث عن الأسباب الحقيقية لتدني شعبيتها في بعض مناطق العالم المعاصر .

ثالثاً: إنه يتعين علينا أن ندرك أن هذا الوقت ليس هو الوقت الأنسب لتكثيف الانتقادات ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي تبدو كالأسد الجريح الذي اعتدى عليه في غفلة قرد خبيث ، واختفى بسرعة في الظلام ، وأصبح من الضروري على ملك الغابة أن يسترد كبريائه ، وأن يستعيد هيئته قبل أن يتقبل أى انتقادات لسلكه السابق ومواقفه المختلفة ، ونحن نحتاج في هذه الظروف إلى خطاب إعلامي متوازن ، ولا أظن أن هناك من عبر عن ذلك أفضل من «رئيس مصر» الذي جعل موقف بلاده شديد العدالة والحكمة ، فنحن ندين الإرهاب ، ولكننا لا نؤمن بالضرب العشوائي ، ونحن عانينا من جرائمه لذلك نريد أن نبحث أسباب وجوده ، ونصل إلى جذوره بدلاً من المعالجات السطحية للظاهرة والتي لا تقضى عليه ، ولكن قد تزيده قوة وشعبية ، كما أننا نحترم الرأي العام العربي والإسلامي ، ونرفض تصوير المواجهة بمنطق «صليبي» كما ورد في زلة لسان الرئيس الأمريكي منذ أيام ، فنحن نؤمن أن الإرهاب لا دين له ، كما أنه لا يعتمد على قومية بذاتها أو دولة محددة .

رابعاً: إن التعاطف مع الشعب الأمريكي في هذه الظروف الصعبة أمر ضروري ، لأن الشعوب لا تفكر بعقلها أثناء المحن ، ولكن العواطف تتقدم والانفعالات تقرر ، ونحن نتطلع إلى رد فعل أمريكي يحفظ وحدة العالم ، لا أن يقسمه ويدعم

المسيرة ضد الإرهاب لا أن يزيدا ويوقف تيار التعصب الأعمى ، ويخلق نوعاً من التضامن الإنساني في جبهة صلبة ضد الإرهاب وأوكاره .

خامساً: وهذا اجتهاد أسوقه يتمثل في ضرورة التفكير العربي الجاد لإيجاد صيغة مقبولة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الظروف الصعبة تتم بها مقايضة عادلة بين دعم عربي لواشنطن في حربها ضد الإرهاب ، بحيث يكون المقابل الفوري هو موقف أمريكي معتدل ، يتسم بحد أدنى من العدالة في الطرح العربي الإسرائيلي وهذه ليست مهمة سهلة أو محاولة يسيرة ، ولكنها تحتاج إلى رؤية واضحة وجهد دبلوماسي كبير ، فنحن نريد أن يتحول رد الفعل السلبي في المنطقة بعد الحادث الإرهابي الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً إلى قوة دفع إيجابية نحو التسوية السلمية ، فالصدمة تكون أحياناً نقطة تحول توقظ الضمائر وتعيد الوعي وتفتح أبواب الأمل .

إنني أزعم أن الإنسانية في مفترق الطرق وأن ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر 2001 هو علامة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة ، فيما أن تكون بداية لانقسام ضخم يفتح أبواب الصراعات بغير حدود ويعيد ملفات العصور الوسطى بمنطق المواجهات الدينية والحروب الصليبية ، أو أن يتغلب العقل وتسود الحكمة ، وتتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من المحافظة على وحدة الجنس البشري وتضامن شعوبه ، ولا شك أن الرواية لم تتم فصولاً ، وأن الأيام القادمة تحمل في ثناياها من المخاطر والتحديات ، مثلما تحمل من الآمال والتطلعات ، ويبقى الإنسان في النهاية هو سيد مصيره ، وصاحب قراره ، وصانع مستقبله .

الهند والصين.. فصل جديد من العلاقات مع إسرائيل

كم هي ضخمة تلك التحولات التي جرت في عالمنا، وكم هي واسعة تلك الخطوات التي تمت فوق هذا «الكوكب»! يكفي أن نتذكر كيف كان المسرح السياسي الدولي في الستينيات، وكيف كانت الخريطة السياسية للشرق الأوسط حينذاك لنذكر حجم التغيير الكبير الذي طرأ على الدنيا في العقود الثلاث الأخيرة!، هل ننسى حين كانت الصين والهند في طليعة الدول الآسيوية الداعمة لحركات التحرر الوطني والقريبة من القرار الفلسطيني والمدافعة عن الحقوق المشروعة لذلك الشعب في كل المحافل الدولية والإقليمية؟ .

إنها أيام كانت فيها الصين رمزاً لقيادة الدول الآسيوية والإفريقية، وكانت الهند طليعة في حركة عدم الانحياز، فإذا الدنيا قد تبدلت والأحوال قد تغيرت فريثيس الصين يقضى خمسة أيام في زيارة ودية لإسرائيل يسبح خلالها في البحر الميت!، والهند تتعمق في علاقاتها مع إسرائيل إلى حد يصل إلى التحالف الاستراتيجي، أو يكاد . .

. . . إذن دعنا نناقش عبر السطور القادمة أسباب هذه التحولات وتفسير حدودها، حيث يمكن أن نوجز ذلك في عدد من النقاط هي:

أولاً: إن التحول الضخم الذي حدث في شكل المجتمع الدولي واختفاء الاتحاد السوفيتي ككيان سياسي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة الحالية على التوجه السياسي الدولي بشكل غير مسبوق، وسعيها لإعادة ترتيب الأوضاع في

العالم المعاصر وفقاً لمصالحها، كل هذا أدى إلى نوع من المراجعة الشاملة في سياسات القوى الإقليمية الكبرى ومنها دولتا الصين والهند؛ إذ إن انتهاء الحرب الباردة قد سمح لهما بفتح صفحات مختلفة مع المغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً.

ثانياً: إن الصين كانت تتحرك في الخمسينيات والستينيات وربما في السبعينيات بعد رحيل «ماوتسى تونج» و«شواين لاي» بمنطق التنافس مع الاتحاد السوفيتي السابق والمزايدة على حركات التحرر بصورة كانت تجعلها تحاول أن تكون في المقدمة تطرفاً وشعارات وأفكاراً، أما وقد اختفى المنافس الأيديولوجي وجرت تحولات أخرى داخلية في الصين، خصوصاً على المستوى الاقتصادي فإنه لا يوجد مبرر - والأمر كذلك - للاندفاع دفاعاً عن الحقوق الوطنية للشعوب، وفتح أبواب العداء مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ويكفى أن تصبح القضية الفلسطينية واحدة من القضايا الإقليمية العادلة التي تؤيدها الصين دون فتح أبواب الهجوم على إسرائيل أو التنديد بسياساتها.

ثالثاً: إن للهند قصة أخرى ومازلت أتذكر أنني كتبت مقالاً في مجلة «السياسة الدولية» التي تصدر بالقاهرة في أواخر السبعينيات - وكنت وقتها أعمل مستشاراً للسفارة المصرية في نيودلهي - تعرضت فيه إلى ما لاحظته من بدايات فتح الجسور بين الهند وإسرائيل على نطاق جديد في وقت كان قد رحل فيه «عبد الناصر» وزال الحياء الثورى الذى كان يغلف السياسة الهندية أثناء قيادتها لحركة عدم الانحياز، حيث بدأت دولة عربية كبرى هي مصر في المضى نحو توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، عندئذ تحرك الهنود دون استحياء لدعم علاقاتهم مع إسرائيل، خصوصاً في ميادين نقل التكنولوجيا وتطوير السلاح، فضلاً عن شواهد أخرى توحى بالتعاون النووى بين الدولتين، وما زلت أتذكر أيضاً كيف أن السفير الهندى فى القاهرة قد ذهب إلى وكيل الخارجية المصرية المسئول عن الشؤون الآسيوية حينذاك محتجاً على المقال، مؤكداً أنه لا تغيير فى سياستهم تجاه الحق الفلسطينى والقضايا العربية، وأن تعاونهم مع إسرائيل أمر مختلق. وكنت قد أسست مقالى يومها على طبيعة الوجود الإسرائيلى الرسمى فى الهند، ووجود قنصلية لها فى «مومباى» حيث يوجد بضعة آلاف من الهنود اليهود والذين قامت السيدة «أنديرا غاندى»

وهي رئيسة وزراء بزيارة ودية لمعبدهم تحت غطاء علمانية الدولة الهندية والمساواة الظاهرية بين الطوائف فيها .

رابعاً: فى ظنى أن العلاقات الهندية - الباكستانية لعبت دوراً حاكماً فى التوجه الهندى تجاه إسرائيل ، فالمواجهات العسكرية بين إسلام آباد ونيودلهى والمشكلة المزمنة على الحدود حول إقليم «كشمير» تمثل القضية الجوهرية الأولى فى العقل السياسى الهندى وهو الذى يشعر أحياناً أن باكستان برعت فى استخدام هويتها الإسلامية ، ونجحت فى توظيفها لخدمة أهدافها السياسية والعسكرية ، بل والاقتصادية فى مواجهة الهند ، ولست أنسى هرع الدبلوماسيين الهنود للقائنا قبيل كل قمة لمنظمة الدول الإسلامية يطلبون شيئاً من الحياض الموضوعى فى الصراع الهندى الباكستانى ويذكروننا بأن فى الهند أكثر من مائة مليون مسلم ، وانطلاقاً من هذه الأفكار والمخاوف والحساسيات كان طبيعياً أن تتجه الهند نحو إسرائيل ، حيث تجمعهما نفس المشاعر والتصورات تجاه العمل الموحد إسلامياً ، أو عربياً ، فضلاً عن أن الذاكرة الهندوكية لن تنسى أبداً أن الإسلام - من وجهة نظرهم - هو الذى فتت شبه القارة الهندية إلى دول ثلاث حالياً هى الهند وباكستان وبنجلاديش ، بل ويشعر الهنود أحياناً بشيء من الضيق التاريخى حين يكتشفون أن كل آثارهم الكبرى وعصور ازدهارهم المعروفة ترتبط بالحكم المغولى الإسلامى وهى عقدة لا يمكن الفكك منها ، فضلاً عن أوهام جديدة تتحدث عن «القبلة الإسلامية» فى إشارة إلى النشاط النووى الباكستانى ، ولعل التفجيرات المتتالية للدولتين قرب نهاية القرن العشرين هى دلالة على حدة الصراع وقوته ، والعوامل النفسية المحيطة به ، والضغط الشعبى الداعية إليه فى البلدين .

خامساً: إن التحرك الدبلوماسى على صعيد الصراع العربى الإسرائيلى والحديث المتكرر عن التسوية السلمية وقطع أشواط على طريقها هو الذى أعطى للهند والصين معاً مبرراً سياسياً يتيح لهما مواصلة الطريق فى دعم الاتصالات مع إسرائيل فى وقت يبدو فيه أن هناك مفهوماً عاماً يرى أن الطريق إلى دوائر العلم الجديد والتكنولوجيا المتقدمة لا بد أن يمر بالدولة العبرية ! ، ولعل ذلك يفسر خيبة الأمل الحادة التى منيت بها «بكين» عندما ألغت إسرائيل صفقة الطائرات التى كانت سوف تبيعها للصين وقد جاء الإلغاء بضغط من «واشنطن» قبيل «كامب ديفيد

الثانية» وذلك للحيلولة دون حصول الصينيين على مفردات التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة عبر إسرائيل ولاشك أن «باراك» لم يقدم على خطوة الإلغاء مع بكين، إلا وقد تأكد من المقابل السخى الذى عرضته عليه إدارة «كليتتون» .

. . إننا لا نصادر هنا على حق الدول - كبرى أو صغرى - فى تحديد سياساتها ووضع أولوياتها، ولكن الذى يعيننا بالدرجة الأولى هو البحث فى أسباب التحول التدريجى الذى وصل إلى مرحلة متقدمة فى التوجهات السياسية لبعض الدول تجاه القضايا الإقليمية الكبرى فى عالمنا المعاصر، وخصوصاً أن دولتين مثل الهند والصين كانتا تؤكدان أن موقفهما من سياسات إسرائيل هو موقف مبدئى يستند فى الحالة الهندية على مبادئ عدم الانحياز، وأفكار التحرر الوطنى، وقيادة العالم الثالث، ويستند فى الحالة الصينية على الانطلاق من الفكر الاشتراكى الذى يرى أهمية تحرير الشعوب وضرورة مواجهة استراتيجيات الغرب التى تتخذ من إسرائيل إحدى أدواتها، ولكن الذى حدث هو أن المسألة قد تغيرت تماماً فهند «فاجباى» ليست هى هند «نهر» ، أو حتى ابنته «أنديرا غاندى» كما أن الصين اليوم، بدأت تخرج من إطار «الدوجما» التاريخية إلى إطار سياسى «براجماتى» ينفص عن كاهله قيود الأيدلوجيات ليلحق بركب الانفتاح الاقتصادى وآليات السوق الحرة لتعزيز مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، ولذلك فإنه من الخطأ أن تقوم مصالحها بعملية تقويم لسياسات الهند والصين فى علاقاتهما الحالية مع إسرائيل وفقاً لمعيار عقائدى، بل يجب الوضع فى الحسبان أن الأمر يختلف تماماً إذا تأملنا واقعية الفكر الآسيوى عموماً وتوجهاته المادية المباشرة برغم الفلسفات العريقة والثقافات المتداخلة والزخم الروحى الذى تتميز به تلك المنطقة من العالم .

ويأتى دورنا نحن العرب فى مواجهة هذه السياسات لكى يتخذ منحى مختلفاً عن طبيعة ردود فعلنا فى الستينيات فليس المطلوب هو التنديد بالعلاقات الهندية، أو الصينية تجاه إسرائيل، وليس المطلوب هو حملات سياسية وإعلامية ضدهما، ولكن المطلوب هو تكثيف التعاون معهما ودعم شبكة المصالح المتبادلة بين العرب وكل من الهند والصين وخصوصاً أن لغة المصلحة تسبق فى هذا العصر - على ما يبدو - لغات المبادئ والأفكار والقيم، ولعل تجربة رد الفعل العربى تجاه ما أطلقنا عليه التحالف الإستراتيجى التركى الإسرائيلى منذ سنوات قليلة هى سابقة ناجحة

من الجانب العربى تكررت أيضاً ولو على مستوى أقل فى مواجهة العلاقات المتنامية بين إسرائيل واليونان فكان أسلوب دعم العلاقات مع هاتين الدولتين هو الأفضل بكثير من أسلوب التشنجات والصياح والصخب الإعلامى . . إن المطلوب منا - نحن العرب - هو أن نسعى إيجابياً لدعم الجسور مع الدول المختلفة فى عالمنا بدلا من التوجه السلبي بملاحقة كل من يقترب من إسرائيل دون أن نعطي البدائل التى تدعو إلى تفضيل تلك الدول لعلاقاتها بالعرب وإعطائها أولوية على علاقاتها مع إسرائيل . . إننى ما زلت أتذكر من خلال فترة عملى الدبلوماسى فى الهند كيف كانت السياسة الحقيقية الهندية لا ترفض فى الواقع توجهات «كامب ديفيد الأولى»، ولكنها كانت تعلن فقط رفضها لها فى المناسبات العلنية إرضاء للأغلبية العربية فى ذلك الوقت، خصوصاً تلك الدول التى ترتبط الهند معها بحجم عمالة كبيرة فى منطقة الخليج العربى، فالهند - كما الصين - دولة تضع مصالحها فى المقدمة بغض النظر عن الشعارات المعلنة والأطروحات المتكررة والسياسات القديمة .

. . إن نموذج الهند والصين يجب أن يكون درسا للعرب فى المستقبل وخصوصا أننا قد نكون على مشارف التسوية النهائية مع إسرائيل، وسوف نفاجأ يوماً بعد يوم باندفاعات دولية وربما هرولة إقليمية تجاه إسرائيل، ولن يكون رد الفعل المناسب هو الصياح والصراخ، ولكن التعامل الرشيد مع تلك القوى المندفعة، أو المهرولة فى محاولة واعية لإعادة التوازن للمنطقة، واجتذاب سياسات الدول المختلفة نحو المصالح العربية والأهداف القومية .

الخطاب المعاصر

«لقد تغير العالم وتطورت الإنسانية، وطرحت
العلاقة الجديدة بين الحضارات أسلوباً مختلفاً في
التعامل يقتضى ميلاد خطاب عصرى يعترف بفكر
الغير ورؤية الآخر».

ثقوب فى الرداء العربى

إن الذى يتأمل الواقع العربى المعاصر ويقلب فى دفتر أحواله اليومية لن يجد صعوبة كبيرة فى اكتشاف حجم المشكلات التى تعانى منها هذه الأمة وطبيعة التحديات التى تحيط بها، وهو أمر يدعونا إلى مراجعة الماضى، وتأمل الحاضر، والاستعداد بشكل مختلف للمستقبل الذى أصبحنا فيه بالفعل، لذلك قد يكون من المفيد أن نتناول هنا قضايا ثلاث تعتبر فى رأينا محورية وحاكمة على الساحة العربية وهى: القضية الأولى: هى قضية الصراع العربى الإسرائيلى، والقضية الثانية: هى أزمة العلاقات العربية - العربية، والقضية الثالثة: هى محنة الديموقراطية فى الأقطار العربية، مختتما هذا الموضوع الموجز بالإشارة إلى أهمية التحديث العربى الشامل من خلال صحوة العقل، ووضوح الرؤية خصوصا عند مناقشة القضايا الجوهرية التى ترتبط بغايات الأمة وطموحاتها . .

القضية الأولى: الصراع العربى - الإسرائيلى:

لقد حكم هذا الصراع سياسات المنطقة فى النصف الأخير من القرن العشرين على الأقل وسيطر على توجهات الحكم فى الشرق الأوسط، فالثورة المصرية فى 1952 والاتفاقيات المختلفة - العسكرية والمدنية - فى معظم الأقطار العربية ارتبطت فى مجملها بالصدمة التى أصابت الجيوش والشعوب بعد 1948، ولا نعرف حتى الآن تحديداً هل كان حجم الخطر الإسرائيلى وحده هو السبب المباشر لتلك الأحداث، أم أن مسار التطور الطبيعى للمنطقة كان سيقود إلى ذلك بالضرورة؟، والذى يعنينا هنا هو أن الرداء العربى قد عرف أكبر ثقبه من جراء تداعيات

الصراع العربى - الإسرائيلى وتأثيراتها على النظم العربية، حيث تفاوتت درجات التأثير وفقا لدرجة اقتراب الأقطار من مركز الصراع، أو بعدها عنه ولكن ظل الخطر عاماً وشاملاً يحيط بالدائرة العربية الكبيرة وفقاً لحصيلة أربع حروب وعشرات المواجهات، ولكن تظل حرب الخامس من «يونيو» 1967 هى أكبر ثقب فى الثوب العربى على امتداد تاريخنا الحديث كله، فقد تعرضت دول ثلاث لاحتلال أراضيها، وكاد جوهر القضية الفلسطينية يضيع فى غمار ما سُمى بعد النكسة بمشكلة الشرق الأوسط التى مازالت آثارها باقية على الأرض العربية حتى الآن.

وليس من شك فى أن اختلاف الرؤى والاجتهادات التى تبنتها دول عربية مختلفة تجاه تطورات الصراع العربى الإسرائيلى قد انعكست على الواقع العربى، خصوصاً فى العقدين الأخيرين من القرن الماضى، فقد أدت زيارة الرئيس المصرى الراحل أنور السادات للقدس، وتوقيع إطار كامب ديفيد، ثم اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلى عام 1979 إلى قطيعة رسمية بين معظم الأنظمة العربية والحكومة المصرية، ونجحت إسرائيل فى دق إسفين فى النظام العربى؛ كله ثم كانت التدايعات المتلاحقة من ضرب المفاعل النووى العراقى إلى اجتياح الجنوب اللبنانى إلى الانتفاضة الفلسطينية التى جاءت كرد اعتبار مباشر للجانب العربى، ثم دخل الأطراف جميعاً - غير استثناء - إلى مسار التسوية السلمية مع اختلاف فى السرعة بدءاً من الهرولة مرورا بالغزل السياسى، وصولاً إلى المفاوضات المتقطعة وعانت المنطقة كثيراً من نوبات الصعود والهبوط والمد والجزر، ولكن بقيت الممارسات الإسرائيلىة كالعهد بها دائماً تتحدث عن السلام ولا تتقدم فعلياً نحوه، وتقوم بعملية تغيير هائلة على الأرض فى ظل سياسة الاستيطان حتى يتحول المبدأ الذى أقره الأطراف وفقاً لصيغة مدريد «الأرض مقابل السلام» إلى شعار نظرى لا تسعى من أجله الحكومات الإسرائيلىة.

القضية الثانية: أزمة العلاقات العربية - العربية؛

فى الوقت الذى يتحاور فيه معظم العرب مع إسرائيل فى إطار التسوية السلمية، فإنهم عاجزون عن الحوار الشامل بين كل الأطراف العربية، ولقد لعب

الغزو العراقي للكويت دوراً أساسياً في الوصول لهذه النتيجة، حيث ظهرت أزمة ثقة كبيرة وتولدت مخاوف مشروعة، وظهرت حساسيات متوقعة، وأصبح العمل العربي المشترك عاجزاً عن الانطلاق وغدت الأمة العربية مهیضة الجناح، وارتفعت شعارات المصالحة، ودعوات المصارحة مع أصوات حكيمة تطالب بتغليب المصلحة القومية العليا على الأزمات العابرة، ولكن الجرح كان غائراً، والثقة مفقودة، والإرادة السياسية غير كافية، ولقد استثمرت إسرائيل معطيات الواقع العربي في التسعينيات ومفردات المواقف العربية المختلفة حينذاك لتدفع مسارات التسوية في اتجاه مصالحها بشكل غير مسبوق، واستغلت في براعة واضحة صورة المشهد العربي العام لكي تجعل من قضية أمنها المتغير المستقل الذي تتبعه عناصر السلام كما تراها الدولة العبرية وفقاً لمصالحها على المدى الطويل، ولا يخالفنا شك في أن الوضع العربي العام قد مارس تأثيراً سلبياً على صلابة المفاوضات العربي عموماً، والمفاوض الفلسطيني خصوصاً.

ويبقى السؤال مطروحاً . . ما هو المخرج من المأزق العربي الراهن؟ إن الإجابة في ظني تكمن في ضرورة التفرقة بين المشكلات الزمنية والأزمات الحادة، فالأولى أصبحت حقيقة ثابتة نعمل في ظلها ونتصرف على ضوء وجودها، أما الثانية فهي تحتاج إلى مواجهة حاسمة وتدخل محسوب يقوم على حلول غير تقليدية، تحتاج إلى صبر وحكمة وشجاعة، فما جرى بين العراق والكويت منذ أكثر من عشر سنوات يحتاج إلى علاج طويل المدى مع إجراءات قوية لبناء الثقة، ومبادرات عاقلة لاحتواء المخاوف، وامتصاص الصدمات مع طرح أفكار جديدة للخروج من إطار الأزمة، وهنا لا بد من وقفة أمام سؤال يتردد ومؤداه هو هل من الطبيعي أن يصبح العرب عاجزين عن عقد قمة عربية منذ أربع سنوات، مع الأخذ في الاعتبار أن كل مؤتمرات القمة العربية منذ عام 1982 هي مؤتمرات طارئة؟ ولماذا لا يلتقى ملوك ورؤساء وأمراء الأقطار العربية حول قضايا جديدة تتعلق بمستقبل المنطقة في ظل تطورات الصراع العربي الإسرائيلي؟ ولماذا لا يفكر العرب في قمة اقتصادية تمشياً مع التطورات الضخمة في ظل فكر العولمة وأثارها؟ هل سنظل عاجزين في وقت يتحرك فيه العالم بخطى واسعة نحو آفاق جديدة لم يعرفها تاريخ الإنسان من قبل؟ . . إننا نؤكد أن ذلك ممكن، وضروري،

وملح، واتفق جميعاً على هامش للاختلاف لا يحجب الرؤية الشاملة، ولا يعطل مسيرة العمل العربى المشترك.

القضية الثالثة: محنة الديمقراطية فى الأقطار العربية:

ونحن نعترف بداية أن الحديث عن الديمقراطية فى الأقطار العربية حديث ذو شجون يجلب قدرأ من الحساسية، ويستوجب درجة من الحذر؛ لأن نظرة الأنظمة المختلفة إلى قضية الديمقراطية تبدو متباينة للغاية وليس هناك قبول عام للديموقراطية بمفهومها الغربى لدى كل الدول العربية، بل إن هناك درجات متفاوتة من القبول بنمط الديمقراطية الغربية شكلاً لسلطة الحكم وأسلوباً للحياة السياسية، ولكن سيظل هناك اتفاق شبه كامل على أن مساحة المشاركة السياسية هى التى تعكس حجم الديمقراطية المتاحة برغم كل المواريث والمحاذير والتحديات. وأنا ممن يظنون أن مسألة الديمقراطية تمثل قضية حاكمة فى الضمير العربى العام، بل إن هناك أصواتاً عربية عاقلة ربطت دائماً بين الانتكاسات التى عانت منها دول عربية مختلفة، وبين الأنظمة الدكتاتورية، وحكومات الفرد الواحد، وغياب المشاركة السياسية، وضعف التمثيل الديمقراطى، ولن نتوقف عن تكرار حقيقة مؤداها أنه كلما فتحت أبواب الحريات ونوافذ الفكر والإبداع فإن الأمم تنتقل بالضرورة إلى الأفضل، أما الجمود والتوقف والسكون فهذه كلها حالات عارضة تتناقض مع ديناميكيات الحياة، وتتعارض مع قوانين حركة الوجود، وإذا كنا نظن بحق أن الأمة العربية فى صراع طويل المدى مع القوى الأخرى فى الشرق الأوسط، فإنه يتعين علينا أن ندرك أن الديمقراطية الحقيقية هى بوابة الدخول لعصر جديد يسيطر عليه فكر العولمة، وروح المنافسة، وتحكم فيه أساليب لم تكن مألوفة لنا أو لغيرنا فى عصور سبقت، ومن الطبيعى فى ظل التطورات الهائلة والتغيرات الضخمة التى طرأت على العالم فى العقد الأخير أن يكون هناك إحساس عميق بقيمة الفرد ودوره على اعتبار أنه الوحدة الصغرى فى التجمع البشرى وبنيته الحضارية.



هذه قضايا ثلاث لا بد من إثارتها، والدوران حولها، والتفكير فيها إذا كنا نتحدث عن المستقبل العربى وأهمية تعظيمه وضرورة الارتقاء به .

إن الرداء العربى ليس مجرد ثوب قومى نزهو به فى المناسبات، ولا غطاء نستربه العورات، فالأصل فى نهضة الأمم المعاصرة والشعوب الناهضة أنها تفتح كل الملفات بغير موارد، وتبحث فى كل القضايا دون تجاهل، ونحن العرب نواجه مرحلة تبدو غاية فى الدقة والحساسية لاتصالها بالمسائل الثلاث التى تعرضنا لها، وثقوب الرداء العربى لن يتم رتقها، وإصلاح أمرها بغير تجليات قومىة جديدة تتسم بدرجة عالية من الشفافية وقدر كبير من الوضوح وخصوصاً أن :

(أ) يمر الصراع العربى الإسرائيلى بأخطر مراحل على الإطلاق، فنحن نتحدث عن التسوية النهائية التى ستكون تتويجا لكل النضال والمعاناة ومحصلة لكل الحروب والمواجهات، وواضح أن المفاوضات شاقة والقضايا الأساسية لاتزال بالغة التعقيد وهى أمور تفرض على الجانب العربى كل اليقظة القومية، وتجنيد كافة الإمكانيات المتاحة من أجل الوصول إلى أفضل شروط للتسوية فى ظل مناخ دولى تشابكت فيه المصالح واختلطت به الرؤى .

(ب) إن العلاقات العربية - العربية تبدو أشد حاجة من أى وقت مضى فى تاريخنا الحديث إلى التضامن الحقيقى الذى يتسق مع روح العصر، ويتمشى مع تكتلات العالم وتجمعاته ويتهيأ لمستقبل تتشكل ملامحه فى ظل فكر العولة، وفلسفة الانفتاح، وتواصل الثقافات، وتحديات الهوية القومية .

(ج) إن قضية الديمقراطية لم تعد ترفاً تترين به النظم السياسية، وتتجمل معه الحكومات، بل أصبحت مسألة حاكمة وضرورة حتمية، فأسوار العزلة التى كان يمكن أن تحتمى خلفها ممارسات دكتاتورىة، لم تعد متاحة بعد أن تعرضت نظرية «سيادة الدولة» ذاتها لجدل معاصر، انتهى بالقبول الفعلى للتدخل الخارجى - تحت مظلة القانون الدولى ومنظمة الأمم المتحدة - بدعوى حماية حقوق الإنسان، أو رعاية الأقليات، أو استعادة الديمقراطية، أو حتى صيانة البيئة! . . عالم مختلف، وفكر جديد يفرض علينا نحن العرب الأخذ بأساليب

المشاركة السياسية وتوسيع دائرة الحوار القومي ، والاعتراف بفكر الآخر ،
والاستماع لأطروحات الغير .

. . فإذا استقامت لنا قدرة كافية وصحوة حقيقية لمواجهة ما جرى وما
يجرى على أرضنا العربية ، فإن الأمل فى اختفاء الشقوب من ثوب العروبة
سوف يصبح ممكنا ، كما أن الرداء العربى سيكون رداء . عصريا لا يستر العيوب .
ويخفى الحقائق ، ولكن يعالج القضايا فى شفافية قومية ، ويتصدى للمشكلات
بروح عصرية .

تسوية الحكومات وسلام الشعوب

يثير دهشتي تصور صناع السياسة الإسرائيلية لمستقبل الدولة العبرية واتساءل أحياناً عن جدوى الممارسات الحالية وأساليبها القائمة ، إنني أدرك مسبقاً أن مصلحة أى دولة هي التي تحدد أهدافها وترسم سياستها ولكنى أشعر بالتناقض عندما أكتشف أن تلك السياسات لا تخدم الأهداف المطلوبة ولا الغايات المنتظرة ، وإسرائيل في ظني نموذج واضح ، لذلك فقد ظلت لعقود طويلة تتحدث عن التعايش المشترك والتعاون الإقليمي والقبول بها عضواً في شرق أوسط جديد ، وحين اقتربت من تحقيق بعض هذه الأهداف نكصت على عقبيها وعادت في هرولة واضحة إلى المربع رقم واحد ، ألم تنعم إسرائيل باتفاقتي سلام مع دولتين عربيتين وحزمة من الاتفاقات مع السلطة الفلسطينية وأربعة مكاتب تجارية من دولتين في الخليج العربي ودولتين في الشمال الأفريقي العربي فضلاً عن علاقة دبلوماسية مفاجئة جاءت من دولة عربية على شاطئ الأطلسي في قفزة فوق الزمان والمكان؟

وكان المنتظر من إسرائيل والأمر كذلك وفي ظل حديث مكثف عن تسوية دخلت مرحلتها النهائية بعد أن تجاوزت مرحلتها الانتقالية ، كان المنتظر منها أن تستثمر هذه النتائج إيجابياً وأن تسعى للحصول على قبول عام في المنطقة بعد ثلاثة مؤتمرات للتعاون الاقتصادي مع الجيران تحت رعاية غربية وقف وراءها «شيمون بيريز» داعياً للتعاون الإقليمي ورافعاً شعاراته تحت مظلة الاشتراكية الدولية أحياناً والشرق أوسطية أحياناً أخرى ، ولكن جاءت النتيجة مختلفة تماماً في الوقت الذي بدأت فيه إسرائيل تكتسب أرضية في بعض الأقطار العربية وبرز دعاة التطبيع يتحدثون عن المستقبل بمنطق التعايش وفلسفة الجوار الآمن ، في ظل كل ذلك فوجئنا بزيارة «شارون» الاستعراضية الاستفزازية للمسجد الأقصى والتي كانت

بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وأدت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى وهي لم تكن نتيجة لزيارة «شارون» وحدها، ولكنها جاءت تعبيراً عن الضيق من المماطلات الإسرائيلية في التفاوض والانتهاكات الإسرائيلية على الأرض، ولم تأخذ إسرائيل رسالة الانتفاضة بجدية ووعي ولكنها فضلت النزول بألة الحرب الإسرائيلية لسحق الأبرياء وإعدام الأطفال، حتى دخلت بالمنطقة إلى أجواء العنف والتوتر ودوائر القلق واليأس، ويهمننا أن نسجل هنا ملامح الموقف الراهن في محاور ثلاث يتحدث الأول فيها عن العلاقة بين السلام والأمن، ويشير الثاني إلى سياسة تغيير الواقع على الأرض خروجاً عن الشرعية الدولية، بينما يتطرق الثالث إلى الرؤية المشتركة للمستقبل.

السلام والأمن

إن الخلط الإسرائيلي بين هذين الأمرين يبدو سبباً رئيسياً في جزء كبير مما تواجهه المنطقة وما تعاني منه شعوبها، فإسرائيل تعطي الأمن أولوية على السلام، بينما القضية عكسية؛ إذ إنه لا أمن بدون سلام، وهنا يشور تساؤل هل تريد إسرائيل السلام حقاً؟ نعم هي تريده، ولكن بمنطق مختلف وفهم مغاير. فإسرائيل تريد سلاماً يضمن لها الأمن والأرض والمياه، فضلاً عن السيطرة العسكرية والاقتصادية في المنطقة وهذه صفقة يصعب تمريرها لأن منطق الصفقة في حد ذاته يعني حصول كل طرف على جزء مما يريد ولا يعني أبداً أن يستأثر طرف بكل شيء وأن يصفق له الطرف الآخر ويردد معه شعارات السلام ويجاريه في التحدث عن المستقبل المشترك!

إن إسرائيل يمكن أن تبيع السلام الحقيقي للعرب لتشتري به الأمن على الجانب الآخر، ولكن الواقع يشير إلى أنها قررت شراء الأمن دون أن تبيع السلام، والملاحظ المدقق في كل مواقف إسرائيل المعلنة وأساليبها التفاوضية يدرك أنها تسعى إلى تسكين الأوضاع وتجميد محاولات الحل السلمي من أجل هدف واحد يبدو قصير النظر غير مضمون الاستمرار وأعنى به الأمن الوقتي للمواطن الإسرائيلي وهي لا تدرك - ولعلها تدرك ولكنها تتجاهل - أن الأمن

الحقيقي لا يصنعه إلا منطق القبول بالآخر ورضا الغير به، أما سياسة فرض الأمر الواقع، والتلاعب بالمواقف، والخروج عن مظلة الشرعية الدولية، واستخدام عامل الوقت، وتوظيف سياسة توزيع الأدوار، أقول إن ذلك كله لن يحقق لإسرائيل أمناً ولن يمهد لها سلاماً، وسياسة اللجوء الدائم إلى القوة - في ظل تفاوت استراتيجي بين إسرائيل والفلسطينيين قد يحقق أحياناً نوعاً من القمع ويوحى لإسرائيل بشيء من الأمن؛ ولكن هذه الصورة مؤقتة وتقوم على الحمق وقصر النظر وغياب الرؤية، وقد يقول قائل كيف غاب ذلك عن إسرائيل ولديها رصيد ضخم من العقول المفكرة في كل الاتجاهات، وهنا يكون الرد بأن القضية ليست في العقل الإسرائيلي، ولكنها تكمن في وجدانها الذي تشبع بفلسفة «الجيئو»، وتراكت عليه المخاوف التاريخية، وعبثت به التجارب في مراحل مختلفة بصورة أدت إلى ما نراه اليوم. وخلاصة القول في هذه النقطة هي أن العلاقة بين السلام والأمن ليست علاقة تبادلية ولكنها علاقة تؤكد تبعية الأمن للسلام لأن الأخير هو المتغير المستقل الذي تتبعه مظاهر الحياة الآمنة وكل حديث عن الأمن في غياب التسوية السلمية هو حديث مغلوط يقوم على تفكير طائش، ورؤية مؤقتة، ونظرة ضبابية، إذ كيف يتحقق الأمن في ظل اغتصاب طرف لحقوق آخر، وانتهاك سيادته، والاستهانة بمقدساته.

الأرض والشرعية

يجب أن اعترف أن إسرائيل قد نجحت في تغيير معالم الأرض المحتلة وضربت بالشرعية الدولية وقراراتها المتتالية عرض الحائط، ولعل وضع القدس هو واحد من هذه الأمثلة الصارخة، فنحن حين نتحدث عن القدس لا نعرف تحديداً عن أي قدس نتحدث، إن قدس عام 1967 تختلف عن القدس الآن فقد سارعت إسرائيل بالتلاعب المستمر في خريطة المدينة أفقياً ورأسياً وتمكنت من القيام بعملية تشويه مستمرة للجزء الشرقي منها بحيث أصبحت مساحة الضفة الغربية كلها موضعاً للجدل ومشاركاً للنقاش، ولست أنسى أنه في مفاوضات عام 2000 على المسار

السوري أبدى الإسرائيليون - بعد إنكار طويل - استعداداً للتسليم بشيء مما سمي «بوديعة رايبين» حول حتمية الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط الرابع من يونيو عام 1967، ولكن إسرائيل أعلنت في الوقت ذاته عن مطالب أخرى على شاطئ بحيرة طبرية، وكأنها تأخذ بالشمال ما وافقت على إعادته لأصحابه باليمين، فعندما لم تتمكن من المجاهرة صراحة بحدود سوريا عام 1967، فإنها لجأت تحت بند المياه إلى طلب نفس التغييرات بصورة غير مباشرة، وتلك هي إسرائيل دائماً، مراوغة مستمرة بالانتقال من بند إلى بند دون اكتمال للتفاوض حول أى منها، مع لعب مستمر بين المسارات، بل والقيام بعملية مقايضة للمسائل المختلفة داخل المسار الواحد، وما دمننا نتحدث عن الأرض الشرعية، فإن سياسة الاستيطان الإسرائيلي الذى ينتشر بصورة سرطانية مبعثرة فى أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، إن تلك السياسة الاستيطانية العدوانية هي نموذج صارخ لسعى إسرائيل نحو تغيير المعالم على الأرض وتمزيق الدولة الفلسطينية قبل أن تولد، وإسرائيل تتصور وهماً أن الجرافات تصنع أمناً، وأن المستوطنات تقيم سلاماً، وأن الصدام اليومى مع الشعب الفلسطينى يمكن أن يحقق قبولاً بالأمر الواقع ونزولاً عن سقف المطالب الفلسطينية المستندة إلى الشرعية الدولية التى تجسدت فى قرارات مجلس الأمن وغيرها من القرارات ذات الصلة.

إن إسرائيل فى ظنى تملك سياسة طويلة المدى تقوم على دحر الطرف الآخر وإرهابه وترويع كل من يحاول مواجهة إسرائيل، فالتهديدات تشير إلى الأهداف السورية فى لبنان، بل وتتجاوز كل الخطوط الحمراء لكى يتحدث بعضهم هناك عن إمكانية ضرب «السد العالى»، وهى فى ظنى تصريحات غير مسئولة تكشف عن حالة الاضطراب فى العقل الإسرائيلى وتشير إلى نواياه العدوانية وروحه الأثمة. ولعلنا نلاحظ أيضاً أن إسرائيل تحاول اللعب بعامل الوقت تحت وهم أن ما يرفضه العرب اليوم سوف يقبلونه غداً، وأنه كلما طال الوقت، فإن الفلسطينيين سوف يتم تدجينهم بحكم العادة، وتقادم الزمن، وتواتر الممارسة اليومية، وهذه كلها خصائص للفكر العنكبوتى الذى تستند إليه إسرائيل فى التعامل مع الطرف الآخر من الصراع الطويل، ويعزز هذا التصور لجوءها إلى أسلوب الصفقة المنفردة للتفاوض المباشر مع كل طرف عربى على حدة، ذلك لأنها لا تريد مظلة الشرعية

الدولية، بل وتسعى إلى التخلص نهائياً من القرارات 242 و 338 و 194 باعتبارها مراجع حاسمة فيما يتصل بالأرض المحتلة وحق العودة وهي أمور تجادل فيها إسرائيل على مائدة المفاوضات وفوق الأرض في آن واحد.

رؤية المستقبل

لقد نشطت جماعات السلام المشتركة بين إسرائيل والعرب وظهرت مجموعة من أميز المثقفين المصريين - الذين لا يجادل أحد في حسهم القومي وشعورهم الوطني - في محاولة للالتحام بقوى نظيرة من المثقفين وقدامى السياسة في إسرائيل، وظل ذلك الجهد لسنوات مضت مصدر جدل وموضع نقاش، ولكننا لاحظنا أنه منذ انتفاضة الأقصى فإن صوت تلك الجماعات المشتركة قد خفت إلى حد الاختفاء، بحيث جرى فرز تلقائي وضع كل جماعة في معسكرها الأصلي، ويرغم اتصالات محدودة ومراسلات قليلة بين طرفي تلك الجماعات إلا أن جهدها من أجل مواجهة الموقف المحتدم لم يكن له وجود ظاهر. . . ولعل أحد أسباب ذلك - في رأيي - أن تلك الجماعات المشتركة قد ركزت دائماً على تصور المستقبل بعد التسوية بكل احتمالاته الوردية دون النظر إلى عقبات الوصول إلى التسوية ذاتها، ولذلك فإن دورها قد توقف عندما بدأت الحاجة إليه.

ولقد سألت واحداً من أقرب أصدقائي وله دور رصين في جهد تلك الجماعات المشتركة فكان رده عن تفسير غياب دورهم في الشهور الأخيرة، أن ذلك يرجع إلى أن الظروف غير مواتية للحديث عن السلام في ظل الرصاص الإسرائيلي ودائرة العنف التي تتسع رقعتها يوماً بعد يوم فوق الأرض المحتلة، ولقد أكبرت فيه ذلك الرد الذي يعكس الروح القومية قبل أن يتعلق بالتسوية السلمية.

ولعلمي هنا أوضح نفسي صراحة لكي أقول إنني لست ضد القبول الطوعي الآمن بإسرائيل دولة في الشرق الأوسط، أو الدخول في مراحل من التعاون الإقليمي في ظل فلسفة التعايش المشترك بين الشعوب المجاورة، ولكنني أبادر وفي نفس اللحظة لكي أسجل أن القبول بذلك كله يبدو مستحيلاً بغير حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية

المحتلة عام 1967 مع وجود ضمانات محددة لحدود الدولة العبرية فى اتفاق تعاقدى مع كل أطراف النزاع، وفى ظنى دون إغراق فى التشاؤم أو استسلام لمنطق اليأس أن ذلك الأمر يبدو الآن أبعد من أى وقت مضى، خصوصاً فى السنوات العشر الأخيرة منذ ميلاد «صيغة مدريد» وحتى الآن، فلقد ضربت إسرائيل روح التعايش المشترك فى مقتل حتى أن عرب إسرائيل ممن يقيمون داخلها منذ عام 1948 ويحملون جنسيتها لم يسلموا من عدوانها، وعلى الجانب الآخر فإن المستوطنين الإسرائيليين قد مارسوا نوعاً من الإرهاب اليومى ضد المدنيين الفلسطينيين . . . لذلك فإنى أزعّم أن الشهور الأخيرة قد صنعت حاجزاً نفسياً جديداً بين إسرائيل والعرب كنا نتصور وهماً أنه كان يتجه إلى زوال، وعندما يتحدث الإسرائيليون عن السلام البارد مع مصر فإن عليهم أن يتأملوا هذه النقطة بالذات وهى المتصلة بمصداقية إسرائيل ونظرة الشعوب العربية لجديتها فى السعى نحو السلام ورغبتها الحقيقية فى أن تكون عضواً متكافئاً مع غيرها من دول الشرق الأوسط دون تمييز لها على حساب الغير ومع تسليم منها بالأطر الصحيحة لقرارات الشرعية الدولية دون تلاعب فى التفسير، أو مراوغة فى التفاوض، أو معاملة فى التنفيذ .

فالشعب المصرى الذى كان أول من وقع يبدو الآن وكأنه آخر من طبع السبب ببساطة هو أنه كلما بدأت إجراءات بناء الثقة بين الطرفين فإن إسرائيل تهزول بالعودة إلى الوراء وتعيد المنطقة إلى أجواء العنف والتوتر والمواجهة اليومية الدائمة . . . وفى ظنى - وأرجو أن أكون مخطئاً - أن أقصى ما يمكن أن تسعى إليه إسرائيل هو تحقيق تسوية تعاقدية مع الدول العربية فرادى، ولكنها ليست جادة حتى الآن فى الوصول إلى سلام عادل وشامل فى المنطقة .

* * *

خلاصة القول إننى أزعّم أن إسرائيل تخلط دائماً بين السلام والأمن، وبين الأرض والشرعية، وتوظف المستقبل المجهول لخدمة الحاضر القلق، وفوق ذلك كله وربما قبله فإنها تسعى لعملية خلط واضحة بين التسوية التعاقدية والسلام الشامل، وكأنها لا تدرك أن التعايش المشترك والتعاون الإقليمى، إنما تصنعهما روح جديدة تقوم على الثقة المتبادلة والمصداقية القائمة، والالتزامات المشتركة، فالسوية السلمية شأن الحكومات، أما السلام فهو دائماً نتاج الشعوب .

هل من أسلوب جديد للتعامل مع إسرائيل؟

أظهرت الأحداث في الأرض المحتلة، بدءاً من مظاهرة «شارون» الاستعراضية، وصولاً إلى انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني بشكل غير مسبوق، مروراً بالصورة الأليمة التي سوف تبقى في ذاكرة الإنسانية أبد الدهر لإعدام طفل وهو في حضان أبيه برصاص إسرائيلي غادر، لقد أثبتت كل هذه الأحداث أن الصراع يبدو طويلاً، وأن السلام يبدو بعيداً، فلقد أفرزت التطورات التي جرت في الأسابيع الأخيرة حقائق ثلاث لا يجب تجاهلها:

الحقيقة الأولى: إن إسرائيل لاتزال هي إسرائيل التي عرفناها منذ «دير ياسين» حتى الآن، غطرسة القوة، وعنف الردع مع قناعة دائمة بأن الضمان الوحيد لأمنها هو قهر من حولها.

الحقيقة الثانية: إن حجم دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل لا يتناقص، بل إنه قد استقر كحقيقة استراتيجية طويلة المدى ترتبط ارتباطاً مباشراً بمصلحة أمريكية تبدو أكبر بكثير من مصالحها لدى الآخرين في المنطقة.

الحقيقة الثالثة: إن حجم الغضب العربي كان أكبر بكثير مما توقعت إسرائيل وحلفاؤها، فلقد عاد الشارع العربي من جديد لكي يكون صاحب قرار بعد طول غياب، وأصبحت السياسات الرسمية العربية في مأزق حقيقي بين شعارات السلام التي تعمل من أجلها، وضغوط الشارع التي تطالب باستمرار انتفاضة الأقصى.

ولعله من المناسب أن نفكر نحن العرب في صيغة مختلفة للتعامل مع هذا الواقع، وخصوصاً أن هناك عدداً من السيناريوهات التي كانت مطروحة خياراً أمام الجانب العربي في الأسابيع الأخيرة وهي:

(أ) سيناريو أول: يطالب بالثأر الفوري من جرائم إسرائيل ، ويصل في مغالاته إلى حد طلب إنهاء خيار السلام تماماً من جانب العرب وعودة المنطقة كاملة إلى حالة الحرب بعد قطع كل الاتصالات مع إسرائيل ، وإيقاف التطبيع معها وهذا السيناريو يبدو متسقاً مع مشاعر الانفعال العنيف ، وبركان الغضب الهادر ، ولهيب الإحساس القوى بالخطرسة الإسرائيلية .

(ب) سيناريو ثان: يرى أنه لا بد من ضبط النفس والتحكم في المشاعر والسيطرة على الانفعالات ، مع ضرورة فتح جسور للحوار بين أطراف الصراع في محاولة عاجلة لاحتواء الموقف ، وإيقاف المواجهة الدامية بين الجانبين على الرغم من أن أحدهما سلاحه دبابات وطائرات وصواريخ ، والآخر سلاحه حجارة يحملها الأطفال والصبية والشباب في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية .

(ج) سيناريو ثالث: يقع بين الاثنين فهو يطالب بضرورة وضع حد لتصرفات إسرائيل عن طريق محاصرتها بسياسة السلام وإعادة مسيرته إلى مجراها الطبيعي بعد أن نجح «شارون» في اختراق نهر التسوية ليفتح قناة فرعية يصرف بها الجهود ، ويشتت الاتجاه ، ويعثر آمال الفلسطينيين في الحصول على حد أدنى من حقوقهم في وقت كنا نتصور فيه وهمًا أننا قاب قوسين أو أدنى من تسوية مقبولة بين الفلسطينيين وإسرائيل .

وواقع الأمر أن الحقائق التي قدمناها والسيناريوهات التي استعرضناها تلح علينا بالسؤال الذي جعلناه عنواناً لهذا المقال ، والاجابة عنه ليست سهلة ، فلقد أثبتت كل أساليب التعامل مع إسرائيل «الدوجماتية» و«البراجماتية» ، أننا أمام غمط فريد من الصراع لا يكاد يعرف العالم له نظيراً ، فإسرائيل كيان يتميز بصغر الحجم وعنف الرد ، ففي الوقت الذي تتصف فيه بالديموقراطية الظاهرية تنطوى في أعماقها على نزعة دكتاتورية تتجسد فيما يمكن أن نسميه «إرهاب الدولة» ، وهي تتحدث أيضاً عن الحريات وحقوق الإنسان ، بينما تعتمد في الواقع أسوأ أساليب التعامل مع الغير ، وتفكر بطريقة مزدوجة تقوم على الإحساس الذاتي بالتميز والخصوصية والفرادة ، وكأن العالم من حولها تابع لا قيمة لها ، ولا قرار لديها ، ولا خوف

منها، لذلك فإنني أجتهد هنا لكى أقول إن التعامل مع إسرائيل يحتاج إلى مواقف غير تقليدية، لأنها نموذج غير تقليدى للطغيان العصرى، وليكن اجتهادنا قائماً على طرح - نظرى بطبيعته - يستند إلى المحاور الآتية:

أولاً: لقد برع الإسرائيليون على امتداد النصف الثانى من القرن العشرين فى لعبة توزيع الأدوار، وتوظيف الديموقراطية لخدمة الأهداف الوطنية، وما زلنا نحن العرب بعيدين عن إمكانية تحقيق مثل هذا الإنجاز، ونحن اليوم أشد ما نكون حاجة لعملية توزيع أدوار ذكية وواعية يمكن معها تعظيم الدور العربى فى الصراع الإقليمى القائم.

وهنا يتعين علينا أن نتوقف عن لغة التخوين والتراشق بالاتهامات، وأن نتمكن من خلال أساليب جديدة للعمل العربى المشترك أن نحقق حداً أدنى من التنسيق يسمح بتوزيع الأدوار فلا مانع من أن يكون هناك متشدد وآخر معتدل فى إطار قومى شامل يؤمن بثوابت الصراع العربى الإسرائيلى، ويتمسك بالحقوق الفلسطينية والعربية دون تفريط مهما كانت الظروف، والواقع أن الأدوار موزعة فعلياً، ولكننا لا نعترف بذلك عملياً، ونتفوق دائماً فى تسفيه آراء الآخرين من أشقائنا العرب، ونحيل تفسير المواقف إلى عمليات بيع للقضايا، أو لإجهاض للكفاح دون فهم حقيقى لأساليب الوصول إلى الحق. . . والذى يهمنا هنا هو أن نتوقف عن ممارسة منطق الحملات الإعلامية لتشويه المواقف السياسية مهما اختلفنا معها ما دام الإطار القومى يحكمها والنوايا الحسنة لا تنقصها، وسوف نظل نتطلع إلى يوم نتمكن فيه من الاعتراف بدرجات الظلال المختلفة داخل اللون الواحد فى إطار المواجهة مع إسرائيل بشرط ألا يكون التفريط فى الحقوق وارداً، وألا يكون التمسك بالثوابت غائباً.

ثانياً: لقد أثبتت الأحداث الأخيرة فى الأرض المحتلة وتداعياتها على الشارع العربى، أن الهوية لا تزال قائمة بين الجماهير والقيادات، وأن الجهود الدبلوماسية لا تبدو مفهومة أحياناً، أو حتى مبررة أمام الشارع العربى، وهذه نقطة خلافية أخرى يجب أن نتوقف عندها لأنه من غير المتصور ألا نتمكن من توصيل المواقف السياسية الصحيحة إلى المواطن العربى العادى دون تلاعب فى التفسير، أو سوء فى

التأويل ، ويجب أن يدرك الجميع أن معاناة الدبلوماسية العربية لا تقل عما يشعر به كل عربي فى أى مكان ، ولكن هناك فارقاً بين الاستسلام للشعارات البراقة والصيحات العالية ، وعبارات الشجب الوقتية ، وبين العمل على إنجاز ما يمكن الحصول عليه وتحقيق المتاح فى ظل أدبيات الصراع الطويل مؤمنين بأن «ما لا يدرك كله لا يترك كله» .

ثالثاً: إن الخطاب السياسى العربى المعاصر يحتاج إلى مراجعة فنحن نشعر أحياناً أن الرسالة لا تصل من جانبنا إلى الآخرين بنفس القوة والتأثير التى يتلقون بها رسائل أخرى ، ولم يتحقق ذلك لها بغير حيازة أدوات العصر فى أسلوب التفكير ومنطق التحليل ، لذلك فإن التعددية الفكرية العريضة تجاه طبيعة الصراع قد تخدم الموقف العربى ولا تضره ، كما أن الإعلان عنها لا يسبب حرجاً للأنظمة بقدر ما يحقق انفتاحاً للصورة العامة للوضع العربى أمام الآخر ، وللخطاب المعاصر أدوات ومفرداته وهى كلها أمور لا تبدو صعبة علينا ، أو معقدة أمامنا ، كذلك فإن لغة الخطاب العربى المعاصر تحتاج إلى مناقشة بين المعنيين بالأمر ، والقائمين عليه لكى يدركوا فى النهاية أن أسلوب التعامل مع معطيات الحاضر واحتمالات المستقبل يفرض علينا أهمية المضى نحو التميز والتفوق ، لأن هذه فى النهاية هى رسالة قومية ، وليست مجرد مواقف وطنية .

رابعاً: يتعين علينا أن نفكر فى جدية وإخلاص فيما يمكن أن نتقدم به لإعداد خطة عمل طويلة النفس لتحريك المسيرة السلمية مع الاحتفاظ بمظاهر القوة الذاتية ورفع مستوى الأداء العربى ، وإشعار الخصم بإمكانية توظيف موارد العرب - وهى كثيرة - فى خدمة سياستهم الخارجية عند اللزوم .

خامساً: إن أقوى رسالة يمكن أن تصدر عن أى قمة عربية تلك التى يتأكد بها العالم من وجود تضامن عربى صلب ، ورؤية قومية شاملة ، وفهم صحيح للمتغيرات الإقليمية والدولية حولنا ، ولقد حان الوقت الذى يجب أن نرتفع فيه فوق الخلافات القطرية ، وأن نضعها فى حجمها الطبيعى ، وأن نعطي للمصلحة العربية العليا أولوية على ما عداها ، ويجب أن نتذكر دائماً أن الخلافات المزمنة والنزاعات التقليدية بين الدول العربية لا يجب أن تكون حائلاً دون التقدم نحو آفاق

المستقبل، والتفكير في شكل المنطقة إذا ما تمت التسوية التعاقدية للصراع العربي الإسرائيلي، وبدأت الأطراف تفكر فيما بعد السلام القادم.

إننا يجب أن نتذكر أن الفرص الضائعة والشعارات الموروثة لم تقدم لنا حتى الآن حلولاً مجدية لمشكلاتنا العربية وقضايانا القومية، وأصبح من الواجب علينا أن نفكر بروح العصر في علاقات العرب بالعالم اقتصادياً وثقافياً، وأن نتأمل تلك المواجهة بين الهوية والقومية، والآثار الناجمة عن تلك المواجهة المحتملة، والتحديات التي سوف تصاحبها، ولن يتأتى ذلك بغير تجسير الفجوة بين الحكم والمواطن في العالم العربي.

وهنا لا أجد حساسية في أن أشير إلى أهمية الديمقراطية للأقطار العربية، وضرورة التحرك فيها في شفافية ووضوح حتى لا نجعل منها طرحاً نظرياً لا وجود له في الواقع لأننا لا نستطيع أن نعيش بمعزل عن معطيات العصر والحقائق الوافدة معه، ولست أشير بذلك إلى دول دون غيرها، بل إنني أحسب أن القضية قضية عربية عامة تحتاج إلى نظرة جديدة لأن الحرب والسلام كلاهما قرار صعب يحتاج إلى إرادة قوية تعتمد على أوسع دائرة ممكنة من المشاركة السياسية والاستماع للرأى الآخر والأخذ بما يقوله الغير، وقد أن الأوان لكى نواجه إسرائيل بصحوة حقيقية لا تتوقف عندما ردد البعض عنا أننا أمة تجسد فقط ظاهرة صوتية، بل لقد جاء الوقت لكى يدرك الجميع أننا أمة عصرية تأخذ بأساليب التقدم، ومناهج التطور، ومصادر العلم والتكنولوجيا، وحتى يتحول الجهاد الذى نتحدث كثيراً عنه إلى جهاد بالمعرفة من أجل تغيير واقعنا وتحسين صورتنا وإعداد مستقبلنا، عندئذ يمكن لنا أن نتحدث عن أسلوب جديد للتعامل مع إسرائيل.

الخطاب العربي المعاصر.. رؤية نقدية

تلح علينا دائماً المقارنة بين عربي يتحدث عن قضاياها العادلة وإسرائيل يبرر سياسة بلاده التوسعية ، ونلاحظ التباين في الأسلوب والمسافة الواسعة التي تفصل بين رؤية كل منهما تجاه ما يحدث ، فحديث العربي - مسئولاً مرموقاً أو مثقفاً عادياً - يكون غالباً مشحوناً بالعاطفة ، زاخراً بالعبارات الفضفاضة والآراء المكررة ، فهو يضع نصب عينيه دائماً رأياً عاماً داخليا يوليه كل الاهتمام ولا يعطى أولوية للبحث في أسلوب الخطاب المناسب للغير ، ناهيك عن عشرات اللغة إن كان يتحدث بغير العربية ، فضلاً عن أنه يفكر بها حين يتحدث بغيرها ، أما الإسرائيلي - أو الغربي عموماً - فهو في أغلب الأحيان يوظف أدوات عصرية يستطيع بها أن يتحدث على نفس تردد قنوات الاتصال المباشر بالآخرين وهو قادر على الإقناع أحياناً برغم أنه قد لا يملك قضية عادلة ولا يعبر عن توجه متوازن ، ولكنها صنعة الكلام وتقنية العصر التي تمكن البعض من توجيه الحوار وإدارة الحديث بصورة تتناسب مع أدوات الاستقبال البشري الأخرى ، حيث تنجح بشكل غير مسبوق في عملية صنع الشخصية IMAGE MAKING ، وقد حان الوقت لكي نعيد نحن العرب النظر في الخطاب السياسي والثقافي لنا حتى نستطيع أن نخاطب العالم بلغته وأنا أقصد هنا باللغة لا مجرد المعنى المباشر للكلمة ، ولكنني أتجاوز ذلك إلى طبيعة العقلية ونوعية التفكير ، ولعلني أزعم هنا أننا قد خسرنا - في مناسبات عدة - كثيراً من قطاعات الرأي العام العالمي نتيجة عجزنا عن تقديم وجهات نظرنا وفقاً لروح العصر وأساليبه وأدواته ، فنحن مازلنا نتحدث بروح «المنولوج» ، بينما أسلوب التفكير المشترك أصبح هو التعبير الجديد المقبول لدى كل الأطراف ، ولم يعد ممكناً

أن يقف صاحب القضية لكي يلفظ عبارات مكررة وأفكاراً مستهلكة، بل أصبحت ضرورة فهم الآخر وإدراك مشاعره وأفكاره وغاياته أموراً لازمة حتى يصل الحديث المناسب إليه وتبقى الفكرة الواضحة عنده، كما أن الخطاب النقدي للعرب تجاه القضايا المختلفة ينطلق في الغالب من مواريث تاريخية وقيماً اجتماعية ليست مفهومة بالضرورة لدى الأطراف الأخرى، وهنا نجد أن مسافة كبيرة تفصل بين المرسل والمستقبل تضيع فيها الحثيات الموضوعية والأفكار المحددة .

وقد يكون من المناسب هنا أن أطرح تصورى في هذا الموضوع لأسلوب جديد يجب أن نخاطب به الغير، وفهم مختلف يتعين علينا أن نسعى للتعبير عنه في وقت انحسرت فيه أدوات عصر مضى، وظهرت فيه أدوات حديثة ترتبط بتكنولوجيا المعلومات بالدرجة الأولى، ويمكن إيجاز ما أريد أن أصل إليه في النقاط التالية :

أولاً: إن الاهتمام العربى باللغات الأجنبية قد تعرض لمحنة حقيقية ارتبطت بفترة التحرير الوطنى ورفض الوجود الأجنبى، حيث اختلطت عليه الأمور حينذاك بين التمسك بالهوية القومية فى جانب، والإمام بالثقافات الأجنبية فى جانب آخر، وتصورتنا وقتها أن هناك تناقضاً بينهما، بينما واقع الأمر يؤدي إلى غير ذلك، ليس فقط لأن رسول الإسلام يقول: من تعلم لغة قوم أمن شرهم، ولكن أيضاً لأن من يعرف أكثر من لغة يملك أكثر من نافذة يطل منها على حقائق العالم حوله، ولانظن أبداً أن الانغلاق الثقافى والانزواء الفكرى يمكن أن يكونا تعبيراً حضارياً ينطلق من شخصية قومية أو هوية ذاتية، لذلك فإننى أزعم أن انحسار الاهتمام باللغات الأجنبية فى عدد من الأقطار العربية وفى مقدمتها مصر خلال عقدي الخمسينيات والستينيات قد ترك أثراً واضحاً على الحماس الشعبى لدراسة تلك اللغات، كما أن ازدواج النظام التعليم فى عدد من الدول العربية كان له أيضاً أثره فى ضعف المستوى العام للحديث والكتابة باللغة الإنجليزية على الأقل، فضلاً عن الفرنسية أيضاً، وأصبح الإمام بلغة أجنبية إماماً سطحياً يبدو فيه العجز واللثمة وضعف البناء اللغوى مظاهر لا تخفى على أحد .

ثانياً: إن فهم طبيعة الطرف الآخر أى مدى إدراكنا للغير ونوعية عقليته وأسلوب تفكيره هى أمور لازمة حتى يمكن أن يكون لدينا تصور لنوعية الرسالة التى نبعث

بها إليه ، فليس المهم أن يقول الإنسان ما يريد ، ولكن الأهم أن يكون مدرّكاً بأن مايقوله سوف يصل على النحو الذى يطلبه إلى الطرف الآخر ، وفى ظنى أننا نحن العرب مغرمون بالحديث النمطى الذى لا يدرس بعناية مفاهيم الغير وأفكار الآخر ورؤى المجتمعات البشرية التى يتوجه الخطاب العربى إليها .

ثالثاً: لعل روح العصر وطبيعة القرن الحادى والعشرين هى التى تحدد حالياً مسار التخاطب بين الأمم والشعوب وبين الثقافات والحضارات ، ويعتبر التركيز على القواسم المشتركة بينها مدخلاً موضوعياً لفتح شهية من يستقبلون الرسالة أو يستمعون إلى المتحدث ، فالتركيز على نقاط الاتفاق هو مقدمة ضرورية للدخول منها إلى عناصر الخلاف ولا يمكن أبداً أن يتحول الخطاب السياسى إلى قبلة موقوتة تنشر دائماً شظاياها من الإحباط والتوتر والتشاؤم .

رابعاً: إن وضوح المطلوب وتحديد الهدف هى لوازم ضرورية حتى تصل أفكار العرب وأحلامهم وآمالهم للغير ، وخصوصاً أن هذا الغير يقوم بعملية تقويم لعناصر الخطاب العربى على ضوء المقومات الحقيقية التى تقف وراءه ، إذ يصعب قبول الحديث لدى المجتمعات الديموقراطية إذا جاء انطلاقاً من نزعة فردية أو جنوح سلطوى أو استعلاء قومى .

خامساً: إن التربية السياسية تبدو ضرورة ملحة للأجيال الجديدة فى عالمنا العربى وإن لم يكن المطلوب هو أن يتحول الكل إلى سياسيين ، ولكن المطلوب هو أن يدرك الجميع ما يدور حولنا ، وأن تكون لهم رؤى بعيدة المدى طويلة النظر ، ولا يمكن أبداً أن نستند إلى نظرة ضيقة أو رؤية محدودة ، فالوزير المسيس أفضل بالقطع من ذلك الذى لا يعطى الحياة العامة اهتمامه ولا يعير الرأى العام التفاتاً .

. . هذه عوامل نرى أن التركيز عليها يبدو لازماً ونحن نحدد مسار الخطاب السياسى العربى المعاصر ، ولو استعرض كل منا أسلوب الخطاب الوطنى لعدد من المسئولين العرب أو حتى المفكرين منهم ، فسوف نكتشف أن غيبة الإمام ببعض هذه النقاط وافتقاد الوعى بمنهج عصرى للحديث أدت كلها إلى غياب الرؤية وسطحية الفكرة وازدواج النظرة ، ولا بد أن أعترف هنا أن الأجيال الجديدة قد تداركت إلى حد كبير تلك الثغرات ، وأصبح إمامها باللغات الأجنبية خصوصاً الإنجليزية - بعد

أن حسم الكومبيوتر الصراع لصالحها في مواجهة اللغة الفرنسية - وهنا أضيف أن مثقفي المغرب العربي ومسئوليهِ لا يعانون في الغالب مما أشرنا إليه على اعتبار أن الفرنسية لغة عالمية أيضاً وإن كانت في درجة تالية للغة الإنجليزية .

وإذا كان هنا من يغفر للمسؤولين والمثقفين الصينيين - على سبيل المثال - استغراقهم في المحلية ونقص إلمامهم باللغات الأجنبية مع وجود لكنة خاصة لدى القليل الذي يتحدث بها ، فإن الأمر يختلف بالنسبة لنا نحن العرب حيث إن الجغرافيا وضعتنا عن قرب من أوروبا ، كما أن الاحتكاك بيننا وبين الغرب تاريخي وطويل ، لذلك فإن عاملى المكان والزمان يمارسان تأثيراً إيجابياً لصالح الاهتمام باللغات الأجنبية في بلادنا ، فضلاً عن أن نشوء المدارس التي يجرى التدريس فيها باللغات الأوروبية قد بدأ منذ سنوات طويلة في أرجاء مختلفة من وطننا العربي ، ولن نستطيع أبداً أن نكون جزءاً لا يتجزأ من حضارة العصر وعقله ما لم تكن لدينا حصيلة وافية من إحدى اللغات الحية إلى جانب لغتنا العربية وخصوصاً أن الأخيرة تتميز بالحلاوة والطلاوة واتساع المعانى وضخامة المبانى ووفرة المحسنات وإمكانية المبالغة اللفظية وكلها خصائص تقود أحياناً إلى نقص الدقة في التعبير أمام إغراء اللغة وجمال عباراتها وثراء تركيباتها ، ونحن العرب نعزّز كثيراً بتلك اللغة الغنية التي توصف بأنها واحدة من أعرق لغات الأرض وأكثرها غنى بالمرادفات وأغزرها بالأساليب ، ولاغرو فهي لغة القرآن الكريم الذى حافظ عليها وأصبح هو قاموسها الأول للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء ، وإذا كنا نتجه إلى عالم مختلف له لوازم جديدة فإن العناية بأسلوب الخطاب العصرى وطمه هي أمور ضرورية لأنه من غير الطبيعى أن نكون أصحاب قضية ثم لا نحسن الدفاع عنها والمطالبة بحقوقنا فيها ، بينما يملك المغتصب كل مقومات الخطاب العصرى من لغة ونهج تفكير وأسلوب تعبير ، بل إننى أظن أنه لا يعيب المضطر - بحكم موقعه - وهو لا يجيد لغة أجنبية أن يتحدث بالعربية ويطلب ترجمة واضحة لما يقول ، فذلك أفضل في نتيجته وأوضح في رؤيته من ثرثرة غير منطقية بلغة لا يجيدها المتحدث ، بينما يتقنها المستمع الذى قد تكون هي لغته الأولى . .



إن الحديث - الذى أصبح مملاً - عن العولمة وسقوط الحواجز واختفاء الحدود لا بد أن يقودنا إلى نظرة جديدة لأساليب الخطاب العصرى فى كافة المجالات ومختلف الميادين ، فالذى يربح الموقف ليس دائماً هو صاحب الحق ، ولكن أحياناً يكون هو فقط صاحب العرض الجيد لما يريد أن يطرحه وما يرغب فى وصوله إلى أطراف أخرى .

نعم . . إن الحديث ليس هو كل شيء فى عصرنا ، ولكنه لا يزال بؤرة اهتمام الرأى العام ومركز استقطاب لغيرنا ، ولن نصل إلى ضمير العالم بغير خطاب واضح الأفكار متسق العبارات سليم التركيب ، ونحن لانزعم هنا أن معظم أحاديث العرب إلى العالم تحتاج إلى مراجعة ، أو أن الخطاب السياسى لهم يفتقر فى كثير من الأحوال إلى ترشيد ، ولكننا ندرك أن العالم الذى يتحول بسرعة والمنطقة التى تتجه نحو احتمالات جديدة تدعونا إلى الاستخدام الأمثل لأدوات العصر لأن الأجهزة المعاصرة لصنع الصورة قد تفوقت بشكل غير مسبوق ولم تعد عدالة القضية هى وحدها عنصر القبول ، ولكن أحاطت بها بشكل متزايد عوامل تتصل بالتفوق الإعلامى وقدرة الوصول السريع إلى أذهان الشعوب وذاكرة الأم ، فالأمريكيون استطاعوا بالتفوق الكاسح فى تكنولوجيا المعلومات أن يصنعوا له تاريخاً من فترة لا تزيد على ثلاثمائة عام أصبح تأثيرها على أساليب الحياة واضحاً فى كثير من مناطق العالم ، ونحن العرب - ورثة حضارات عريقة وثقافات قديمة - ومع ذلك فإن خطابنا القومى ما زال محلياً فى أسلوبه ، عاطفياً فى طابعه ، محدوداً فى تأثيره ، وهذه كلها مظاهر عجز لا بد من تداركه ، وأسباب قصور لا بد من تلافيتها .

دعونا نتطلع إلى توظيف ذكى لقدراتنا الفكرية والثقافية فى عالم اليوم على نحو يسمح لنا بأن نضع قضايانا العادلة فى إطار فنى صحيح ، واستخدام تقنى حديث ، لأن لغة القرنين التاسع عشر والعشرين لم تعد هى التى تحقق الأهداف القومية والغايات السياسية فى القرن الحادى والعشرين ، فإن لكل عصر لغته ولكل شعب عقليته ولكل أمة ميراثها القومى ورصيدها الثقافى ، وهذه النقطة بالذات تحتاج منا إلى عناية خاصة لأن الاختلاف الثقافى بين الدول - برغم تيار العولمة الكاسح - مازالت هى الفوارق التى يتعين الاهتمام بها عند إعداد الخطاب العربى المعاصر ،

كما أن تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال قد سمحتنا لذلك الخطاب بأن يتجاوز في سرعة مذهلة حدود الزمان والمكان ، ولكنه لا يستطيع أيضاً ومهما أوتى من قوة وحرصانة القفز على الفوارق الثقافية التي تحتاج إلى معالجة خاصة ورؤية محددة وفكر واضح مع التركيز على القواسم المشتركة بين البشر والتي أصبحت من سمات عالم اليوم .

إن خلاصة ما أريد أن أذهب إليه هو أن عدالة القضية وقوة الحججة لا تكفيان معاً بغير فهم لخصوصية من يتلقى الرسالة الإعلامية المعاصرة والتي يتضمنها الخطاب السياسي الحديث .

الجامعة والقمة

«لقد عدلت الجامعة العربية ميثاقها عام 2000 بإقرار آلية دورية القمة، وكان لي شرف تمثيل بلادي عند إخراج ذلك الإنجاز التاريخي الكبير».

رؤية حول انتظام القمة العربية

كان أملاً كبيراً داعب الأجيال العربية على امتداد ما يقرب من نصف قرن كامل بعد قيام جامعة الدول العربية ، كما كان أمراً سيطر على كل الأحاديث والمناقشات المتصلة بالعمل العربي المشترك من حيث وسائله وأهدافه ، حتى كاد موضوع انعقاد القمة العربية أن يتحول إلى غاية في حد ذاته ، لأن لقاء قادة الأمة يعنى - ولو من حيث الرمز والشكل - أن هناك أمة عربية واحدة قادرة على أن يجتمع زعمائها بصفة دورية منتظمة وهو أمر غير مسبوق فى التاريخ العربى قديمه وحديثه ، بينما تحقق ذلك منذ سنوات طويلة للأفارقة ، فضلاً عمن سبقوهم من أم الأرض فى أوروبا وآسيا . . من هنا فإننى أظن أن أبرز نتائج القمة العربية الأخيرة فى الشهر الماضى بالقاهرة هو هذا الإنجاز القومى الضخم الذى يتجاوز حدود جوانبه الإجرائية ، لكى يكون بحق نقلة نوعية وتحركاً موضوعياً إلى الأمام ، فأغلب مقررات القمم العربية لا يبدو لها أحياناً صفة الخصوصية ، كما أن معظمها يتكرر بحكم استمرار الصراع العربى الإسرائيلى وضراوته ، خصوصاً فى مراحل الأخرى ، ولكن يبقى التوقيع الكامل على ذلك الملحق الإضافى لميثاق جامعة الدول العربية بشأن آلية دورية انعقاد القمة العربية المنتظمة فى أول إضافة من نوعها للميثاق منذ صدوره قبل أكثر من خمسين عاماً وهو أمر له دلالاته وقيمته ، بل وحفاوته . . ولعلى أسجل هنا انطباع مشاهد عربى حول هذا الموضوع الحيوى وذلك النجاح التاريخى الذى شهدته القمة العربية .

الملاحظة الأولى: إن إقرار دورية القمة العربية العادية يؤكد بداية سقوط «نظرية الإعداد الجيد» التى جرى ترديدها والترويج لها عبر السنوات الماضية ، حيث كانت

الإجابة المكررة عن كل تساؤل حول موعد انعقاد القمة تتردد بشكل روتيني وهي أن الأمر يحتاج إلى «الإعداد الجيد» لضمان نجاح القمة وبهذا المنطق جرى إرجاء انعقادها لسنوات طويلة، والواقع أن مسألة الإعداد الجيد هي من قبيل الحق الذي يراد به باطل، فالإعداد الجيد مطلوب، ولكنه لا يحتاج إلى كهنوت خاص يفك طلاسم تلك العبارة الغامضة التي اتخذها البعض ذريعة لتأجيل القمة، أو الهروب منها.

الملاحظة الثانية: إن وجود جدول أعمال يحتوي على بنود ثابتة أخرى متغيرة يبدو أمراً مطلوباً في القمم العربية، فهناك قضايا تطرح نفسها على كل قمة عربية منذ أول لقاء عام 1946 وحتى آخر قمة عام 2000، وأعنى بها قضية الصراع العربي الإسرائيلي وتطوراته وتداعياته، بينما تبدو هناك أمور أخرى طارئة على الساحة العربية تكون بمثابة الموضوعات المتغيرة التي تعطى لكل قمة خصوصية ترتبط بها، أو ظروفًا تنعكس عليها، ولعل مسألة «جدول الأعمال» هي أبرز جانب إجرائي في المؤتمرات الدولية عموماً، وفي لقاءات القمة خصوصاً لأنها توضح أولويات الاهتمام المشترك بين القادة والوزراء والخبراء.

الملاحظة الثالثة: إن انتظام القمة في كثير من المنظمات والتجمعات الدولية أمر أصبح روتينياً، فالقمة الإفريقية تلتقى كل عام، وقمة الاتحاد الأوروبي تعقد كل ستة شهور، بينما تعقد القمة الإسلامية كل ثلاث سنوات، ولقد كان طبيعياً أن تكون القمة السنوية هي أنسب الاختيارات للقادة العرب وإن كان هناك تخوف من أن يؤدي تواتر انعقاد القمة بشكل دوري إلى انخفاض مستوى تمثيل الدول فيها، إلا أن مدة العام في رأينا ليست مدة قصيرة حتى تدعو إلى الاستخفاف بها، أو تجاوز قيمتها.

الملاحظة الرابعة: إن دورية انعقاد القمة سوف تلعب بالضرورة دوراً إيجابياً في إقرار مظاهر المصالحة القومية وسوف تترك بصمات قوية على العمل العربي المشترك وتعطي فرصة - ولو على هامش القمة - لإمكانية فتح جسور الاتصال المقطوع، أو التفاهم الغائب بين الدول العربية وعلى سبيل المثال فإن قمة القاهرة الأخيرة قد أعادت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وقطر لمجرد لقاء ملك الأولى بأبمير الثانية.

الملاحظة الخامسة: إن اللقاءات المنتظمة للقمة العربية تعطي مؤشراً إيجابياً حيوية الأمة العربية، وسلامة العلاقات بين أعضاء الأسرة القومية الواحدة، ولعلنا نذكر في هذا السياق أن حضور العراق للقمة العربية الأخيرة - بموافقة عربية كاملة شاركت فيها دولة الكويت - قد أعطت إشارة ذات دلالة ترمز إلى العودة الشكلية لوحدة الصف العربي كمقدمة للعودة ذات المضمون بين دولها.

الملاحظة السادسة: إن دورية القمة العربية وانتظامها السنوي سوف تعطيان جامعة الدول العربية حافزاً للحيوية والانطلاق ودافعاً نحو التجدد والتطوير، كما أنها سوف تعطي «بيت العرب» مكانه اللائق، وقيمتها الحقيقية بشرط أن تتمكن الجامعة من تفعيل دورها وتحديث مؤسساتها، وإعادة النظر في أسلوب العمل بها، وهي أمور طالبت بها القمة الأخيرة باعتبارها أول قمة عربية في هذا القرن الجديد.

الملاحظة السابعة: لقد أحدثت غيبة القمة العربية لسنوات طويلة شعوراً عاماً بالإحباط وإحساساً بأن أوصال الأمة العربية مقطوعة، وأن إرادتها مشلولة، بينما يأتي انعقاد القمة لكي يكون تعبيراً عن وجودها، ورمزاً لدورها في عالم يموج بالتيارات الكبرى، ويزخر بالتكتلات المختلفة.

الملاحظة الثامنة: إن الأوضاع العالمية وفي مقدمتها الخلاف الظاهري بين العولمة والهوية تفرض على العرب نوعاً من المراجعة الكاملة للسياسات والنظم والأفكار، وكلها تأتي من التفاعل بينها والتداخل بين أطرافها، ولا يتحقق ذلك بغير وعى عربي وإحساس عميق بأهمية وحدة الصف كحد أدنى نحو وحدة الهدف.

الملاحظة التاسعة: إن دورية القمة العربية سوف تعطي لدول عربية كانت تبدو مهمشة أحياناً، أو غائبة أحياناً أخرى مسئولية المشاركة الفعالة في كل ما يجرى لأن الترتيب الهجائي العربي سوف يلاحق كل دولة صغيرة، أو كبيرة لتتحمل مسئولياتها وتترأس القمة سواء استضافتها، أو قبلت بانعقادها العادي في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، وهو تطور إيجابي يؤكد ديموقراطية العلاقات العربية - العربية ويقضى على ظاهرة المحاور، وينهى أيضاً محاولات الانزواء.

الملاحظة العاشرة: إن انتظام القمة العربية يعطي الفرصة للتعارف بين القادة والتشاور بين الزعماء، فالقمة العربية الأخيرة على سبيل المثال قدمت ملكين

جديدين، ورئيس جمهورية، وأميراً للمرة الأولى، وكذلك قدمت أيضاً رئيساً لدولة غابت عن الخريطة السياسية العربية والإفريقية لعقد كامل وأعنى بها دولة الصومال الشقيقة، فالقمة العربية الدورية مناسبة للتجمع العربي الذي لا يتحقق، إلا في ظروف اللقاء على مستوى القمة، فقد لا تسمح شواغل الحكام أحياناً بأن يلتقى قائدا بلدين لسنوات طويلة، ولكن القمة وحدها هي التي تتيح هذه الفرصة التي أصبحت سنوية بفضل هذا الإنجاز التاريخي الضخم.

لعلنا نقرر الآن أننا أمام خطوة واسعة على طريق العمل العربي المشترك، وتأكيد روابطه، ودعم أواصره، فإذا كانت هناك تنظيمات عربية إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغربي، فإن القمة العربية قد أصبحت هي نقطة التقاء بين دول المشرق ودول المغرب، وموعداً سنوياً للالتفاف حول قضية العرب الأولى، ومناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، خصوصاً ما يتصل منها بعلاقات العرب مع العالم وفي مقدمتها أهمية التكتل الاقتصادي والبحث في إمكانية تحقيق مزايا قومية ودرء مخاطر قادمة في ظل الشروط الجديدة للتجارة الدولية وما لحق بها من تغيرات هائلة ترتبط بعالم مختلف يقوم على التقدم التكنولوجي، والتفوق الاقتصادي، والغزو الثقافي.

وفي ظني أن القمة العربية تستطيع أن تختار في كل دورة واحدة من القضايا الدولية المؤثرة في علاقات العرب بالعالم؛ لكي تجعل منها مدخلاً سنوياً لمتابعة التطورات السريعة والتحويلات الهائلة التي تطرأ على الساحة الدولية، أو الإقليمية، كما أن لقاءات القمة العربية سوف تمثل رسالة سنوية لإسرائيل تصبح مقياساً لحرارة الموقف العربي تجاه ممارسات تلك الدولة وأساليبها المعروفة.

ولا يقف الأمر عند هذه الحدود لأنني أظن أن القمة العربية أيضاً تمثل رسالة أخرى للقوى الكبرى في العالم سواء الولايات المتحدة الأمريكية، أو الاتحاد الأوروبي، أو القوى الآسيوية الصاعدة، بل إنني أضيف إلى ذلك أن القمة العربية تمثل اهتماماً خاصاً لدول الجوار الإقليمي وفي مقدمتها «تركيا» و«إيران» ودول «القرن الإفريقي».

إننا بإيجاز أمام قفزة كبيرة في العمل القومي المشترك، ووسيلة ثابتة لغايات

التنسيق العربى فى كافة المجالات على نحو يمثل تطوراً إيجابياً يجب أن نعطيه قيمته لأن زحام الأحداث الدامية فى الأرض المحتلة ، وامتداد الغضب الشعبى إلى كافة الدول العربية قد غطى على قيمة ذلك الحدث التاريخى الرائع المتعلق بإقرار آلية دورية انعقاد القمة ، وتضمن ذلك فى ميثاق جامعة الدول العربية فى أول تغيير يلحق به منذ صدوره فى منتصف الأربعينيات من القرن الماضى .

. . إنها بداية طريق جديد يتجه بالعرب نحو عصر مختلف ، وفكر متطور ، ورؤية شاملة ، وتضامن رشيد .

مازق القمة.. أم نظام عربي جديد؟

بدعوة من اتحاد المحامين العرب أقيمت محاضرة يوم افتتاح مؤتمرهم بالعاصمة اللبنانية في عام 2001، وهو مؤتمر دورى جامع ينعقد كل عامين، وقد تميز مؤتمر هذا العام بالظروف القومية المحيطة بالمنطقة فضلاً عن اكتمال هيكل رئاسة ذلك الاتحاد بوجود نقيب المحامين المصريين وهو يتولى تلقائياً رئاسة اتحاد المحامين العرب بقوة لائحة ذلك الاتحاد الذى يضم عشرات الألوف من رجال «القضاء الواقف» فى مختلف الأقطار العربية، وقد طلب منى أمين عام المؤتمر – وزير خارجية السودان الأسبق – أن يدور حديثى حول «آفاق المشروع القومى العربى»، وفى جو مفعم بروح عربية مهيمنة وشعور قومى غالب تحدثت إلى نقيب المحامين، وأعضاء النقابات الفرعية وهم خليط من كل الدول العربية بغير استثناء، ثم جاء الحوار بعد ذلك حراً ومفتوحاً حتى امتد اللقاء لأكثر من ثلاث ساعات، ويهمنى من حصيلة هذا اللقاء أن أسجل شعورى بالمأزق الحقيقى الذى نواجهه نحن العرب فى هذه المرحلة، وهو ما سوف ينعكس بالضرورة على العروبة الرسمية التى تلتقى اليوم فى أول قمة عربية بالعاصمة الأردنية فى ظل نظام الدورية السنوية، ولقد قسمت حديثى أمام ذلك العدد الضخم من المحامين العرب فى بيروت إلى فصول ثلاث يتحدث الأول فيها عن الشروط المطلوبة مسبقاً للحديث عن مشروع قومى عربى، وخصصت الثانى لركائز ذلك المشروع، بينما أفردت الثالث لآليات تحقيقه.

أولاً، شروط وجود التصور المبدئي لمشروع قومي عربي؛

يذكر التاريخ العربي الحديث مشروعين قوميين للعرب في القرن العشرين أولهما: هو مشروع «الشريف حسين» الذي تطلع لأن يكون ملكاً للعرب، ثم مشروع «جمال عبد الناصر» الذي قاد حركة المد القومي لأكثر من خمسة عشر عاماً مازالت آثارها باقية في الفكر السياسي المعاصر، خصوصاً في المشرق العربي، وإذا كان المشروعان قد تعرضا للانتكاس لأسباب معروفة إلا أن الحديث الآن عن أي مشروع قومي يقتضى بالضرورة مراجعة أمينة للماضي العربي القريب، والأخذ في الاعتبار بكافة التطورات التي جرت على الساحتين الإقليمية والدولية، خصوصاً في العقود الثلاثة الأخيرة، ويمكن أن نوجز ذلك في النقاط التالية:

- 1- الحداثة، وهى تعنى وجود فكر جديد متطور يستوعب المتغيرات ولا يتخلى عن الثوابت ويستلهم روح العصر ولا يعيش في غياهب الماضي وأحلامه.
- 2- المعاصرة، أى أن تكون لهذا المشروع ارتباطات مباشرة بمعطيات عالم اليوم ومفرداته، وألا يستند إلى فكر انعزالي محاصر يوصد الأبواب، ويغلق النوافذ.
- 3- الانتقال من مرحلة العاطفة القومية إلى مرحلة المصلحة المشتركة، فالشعوب قد تطرّبها الشعارات حيناً، وتستهويها الأحلام العريضة حيناً آخر، ولكنها تفتيق يوماً لتنظر حولها بحثاً عن شبكة مصالح غائبة، أو تركيبة منافع متبادلة لم يتحقق منها شيء ملموس.

ثانياً، ركائز المشروع القومي العربي؛

يتعين على كل عربي مخلص أن يضع النزاع العربي الإسرائيلي في مكانه الطبيعي بغير تهويل، أو تهوين ودون انسياق وراء موجة تهاويل عارضة، أو استسلام لروح التشاؤم العابر، فالأصل في العلاقات الدولية هو الصراع الدائم والنزاع المستمر، والسلام برغم أنه حالة طبيعية إلا أنه لا يكتمل دائماً ولا يستمر أبداً، لذلك فإن الركيزة الأولى لأي مشروع قومي عربي يجب أن تأخذ العلاقات بين العرب وإسرائيل - وفي قلبها القضية الفلسطينية - من منظور واقعي يحتوى كل المستجدات ويدرك كل التحولات، ولا يعيش أسيراً لفكرة طارئة، أو هرولة

ساذجة، أو تشنّج محموم، أما الركيزة الثانية فهي مسألة ذات أهمية بالغة ونعنى بها ضرورة إعادة ترتيب أوضاع البيت العربي من الداخل. فالعرب مطالبون اليوم أكثر من أى وقت مضى بالنظر إلى داخلهم قبل التطلع إلى خارجهم، لأن عدداً كبيراً من الدول العربية قد أوقف مسيرة الديمقراطية، وعطل برامج التنمية، وقام بتأجيل خطوات الإصلاح الاقتصادى والسياسى مكثفياً بتغييرات دستورية شكلية انتظاراً ليوم يفتح فيه الستار عن سلام شامل وعادل فى المنطقة. . . وفى ظنى أن مثل ذلك الفصل الجديد من «مسرحية الشرق الأوسط» لن يتحقق بهذه الصورة، أو فى وقت قريب لأن أقصى ما نتطلع إليه هو الوصول لاتفاقيات سلام شامل وعادل تقبلها الأطراف المعنية، وذلك لن يكون بالضرورة هو نهاية المطاف للصراع الذى يتخذ صوراً أخرى، أو أشكالاً مختلفة، من هنا فإن الحلقة الشريرة التى وضع العرب أنفسهم فيها بغياب الدول العربية العصرية فى مواجهة الدولة العبرية المتقدمة. أقول إن هذه الحلقة يجب كسرها بصحوّة عقل، وقرار إرادى يتحرك به العرب تجاه مساحة واسعة من الديمقراطية، وقدر كبير من المشاركة السياسية مع فتح أبواب الحريات العامة، فتلك هى نعمة العصر ومعزوفة المستقبل، أما الركيزة الثالثة فهى تلك المتعلقة بطبيعة العلاقات العربية - العربية وما يعترىها من مشكلات، وما يلحق بها من حساسيات، فلقد حان وقت تغليب المصلحة العربية العليا، والتوقف عن المضى فى سياسات قطرية ضيقة الأفق، مع ضرورة الانطلاق نحو غايات واسعة تحتوى الحاضر، وتستعد للقدام وتخرج من إطار التخلف السياسى والهوان القومى، أما الركيزة الرابعة فهى تلك المتصلة بالقوى الخارجية وتأثيرها فى المنطقة، وخصوصاً أننا لا ننكر أن تيار العولمة قد حمل معه اجتهادات لعل أبرزها هو موضوع «التدخل الإنسانى فى القانون الدولى المعاصر» بما ينطوى عليه أحياناً من مساس بنظرية سيادة الدولة وقفز فوق قدسيّتها التاريخية، ولماذا نذهب بعيداً؟ . . .

إننى أقرر بكل اطمئنان أن انهيار مشروعى «الشريف حسين» و «جمال عبد الناصر» قد جاء نتيجة تدخلات القوى الخارجية وعبثها بالساحة القومية من خلال أدوات مختلفة وأجهزة متعددة.

ثالثاً: الآليات،

كلما جرى حديث عن العمل العربي المشترك فإنه يستخدم في الغالب لغة التمني، وعبارات هي أقرب إلى الشعارات المطاطة منها إلى الأفكار المحددة، بحيث يتحول الأمر إلى حديث مرسل لا معنى له، لذلك فإن فصل الخطاب في الانتقال من مرحلة العموميات إلى الدخول في مرحلة الأفكار المدروسة، والإجراءات الواضحة يستلزم بالضرورة الانتقال أيضاً من الحديث عن الشروط العامة والركائز الأساسية إلى الحديث عن الآليات، وعلى الرغم من أن هذه الكلمة جديدة على اللغة العربية، إلا أنه لا بديل عنها للتعبير عن العلاقة بين البرامج في المدى القصير، وعنصر الوقت. . ذلك لأن الآليات ترتبط بجدول زمني محدد، ولا تكفى أن تكون إعلاناً مبهماً، أو شعاراً غامضاً، من هنا فإننا رصدنا منها أمام القمة العربية التي انعقدت في عمان بالأردن ما يلي:

1- ضرورة إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للعمل العربي المشترك، وهو أمر يدعو إلى البحث في الأوضاع المختلفة لجامعة الدول العربية بدءاً من الميثاق، مروراً بالأمانة العامة، وصولاً إلى موقف الدول العربية المختلفة من تلك المنظمة التي نطلق عليها «بيت العرب». . وهنا لا بد أن نلفت النظر إلى أن جامعة الدول العربية ليست هي الأمين العام وحده، بحيث لا نتصور أن مجرد تغيير الأمين العام يعنى الارتقاء بتلك المؤسسة الجامعة. فالأمر فيما أعتقد يتجاوز ذلك بكثير ويبدأ أساساً من ضرورة توافر عنصر الإرادة السياسية لدى الدول العربية المختلفة، ورغبتها في تنشيط الجامعة، وتأكيد دورها، وتجديد روحها، بحيث تصبح منظمة إقليمية عصرية تضع للقضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية أهمية لا تقل عن القضايا السياسية، كما أنه قد حان الوقت لتفعيل المؤسسات الاقتصادية للعمل العربي المشترك، والتفكير جدياً في إقرار مسألة محكمة العدل العربية، وعلى الذين يهاجمون جامعة الدول العربية ويصفونها بأنها «ثلاجة على ضفاف نيل القاهرة»، أن يدركوا أنها الرمز الوحيد الباقي لكيان عربي مشترك في ظل ظروف بالغة الحساسية شديدة التعقيد.

2- إن البحث في تكتل اقتصادي عربي قد أصبح ضرورة ذات أولوية واضحة فالعالم يسعى إلى التجمعات الاقتصادية المؤثرة، ويحرك السياسات الدولية من

خلال الشركات متعددة الجنسية، أو عابرة القارات، ولا يمكن تصور أوضاع أمتنا العربية من الناحية الاقتصادية بالصورة التي هي عليها الآن، فأرقام التجارة البينية بين الدول العربية متدنية للغاية، كما أن معظم الاقتصاديات العربية متشابهة وهو ما يؤثر سلباً على حجم التبادل التجارى بينها، ولكن الأمر يختلف فى ظنى إذا تناولناه من زاوية واقعية تقتنع بالبدايات المتواضعة، وتمضى وراءها بجدية واستمرارية تسمح لها بالاستقرار والتقدم، وعلى سبيل المثال فإن مسألة التجارة البينية بين الدول العربية يمكن أن تخضع لدراسات محايدة تعطى لكل قطر عربى حق التركيز على ميزاته النسبية اقتصادياً فى مواجهة الأطراف العربية الأخرى، كما أن مسألة البحث - ولو بخطوات بطيئة - فى توحيد النظام الجمركى والضريبي بين الدول العربية هى مسألة ذات أولوية.

ونحن ندرك مسبقاً صعوبة مثل هذه الخطوات فى ظل البيروقراطية الوظيفية، ولا أقول الحساسيات القطرية أيضاً لأننا نعلم جميعاً أن حركة انتقال الأفراد، والسلع، ورءوس الأموال بين الدول العربية تبدو أحياناً أصعب بكثير من انتقالها بين تلك الدول العربية والعالم الخارجى!! وتلك نقطة جديرة بالتأمل؛ إذ لا يعانى المواطن العربى ما يعانى فيه فى المطارات العربية المختلفة، وذلك نتاج لأزمة ثقة كامنة، وحصاد لحساسيات صامتة تراكمت بالممارسة عبر السنين، كما أن الحديث عن السوق العربية المشتركة هو الآخر حديث ذو شجون، فقد طال ترديده إلى حد اليأس، وتكرر الإعلان عنه إلى درجة الملل، فالأوروبيون الذى أحالوا تجمع الفحم والصلب إلى اتفاقية للسوق الأوروبية المشتركة فى روما عام 1957، ثم مضوا بخطوات ثابتة وبيدة وبقرار ديموقراطى داخل كل دولة، قد تمكنوا فى النهاية من الوصول إلى الاتحاد الأوروبى الذى نشهده الآن.

ونحن فى الدول العربية نتحدث صباح مساء عن السوق العربية المشتركة، ولكن الإرادة السياسية لا تخدم ذلك الهدف ولا تسعى جدياً لتحقيقه، فالبعض يريدونها والبعض الآخر لا يتحمس لها، وأغلبية بينهما تكتفى بالإيماء ولا تفكر جدياً فى أى موقف فاعل، لذلك فإن الدعوة إلى قمة اقتصادية عربية عام 2001 كانت فرصة تاريخية للدخول عملياً فى مقدمات ما نطلق عليه السوق العربية

المشتركة وليس ذلك أمراً يعيداً عن المسرح السياسى فى الشرق الأوسط ، فعندما يتحول العرب إلى قوة اقتصادية تستند إلى ركيزة ديموقراطية فإننى أبشر عندئذ فقط بتفوق فى كل صراع مع قدرة على مواجهة أى نزاع .

3- إن شبكة خدمات تربط بين الأقطار العربية المختلفة هى المقدمة الضرورية والطبيعية لخلق المصلحة المشتركة التى نعتبرها اليوم جوهر المسألة القومية ، فعندما يمتد الربط الكهربائى وخطوط الغاز وشبكة الطرق بين الدول العربية المختلفة فإننا نكون بذلك قد أضفنا إلى التجمع الإقليمى العربى على مستوى الإنتاج تجانساً إقليمياً عربياً آخر على مستوى الخدمات لا يقل عنه ، بل قد يزيد . ولا بد هنا من الإشارة لنقطة لا يمكن إغفالها وهى أن أية محاولة للتكتل ، أو الاندماج ، أو صنع شبكة من المصالح ، إنما تقتضى بالضرورة درجة من التنازل المتبادل بين الأطراف الراغبة فى ذلك التكتل ، أو الساعية إلى ذلك الاندماج ، وهنا تبرز من جديد قضية الإرادة السياسية التى تقف خلف كل قرار اقتصادياً كان ، أم ثقافياً على كل المستويات العربية .

4- إن التجمعات الإقليمية العربية من نوع مجلس التعاون الخليجى ، أو الاتحاد المغاربى ، أو تجمع دول الشام الكبير ومعها العراق ، أو وادى النيل ومعه ليبيا ، إن كل هذه التجمعات هى سند للتكتل العربى وتعبيد للطريق نحو المستقبل ولا يجب أن نتصور أبداً أن مثل هذه التجمعات هى خصم من دور جامعة الدول العربية ، أو منافس لها ، أو عبء عليها .

وأسجل هنا أننى قد لاحظت من محاضرتى الأخيرة فى بيروت حماساً عربياً مشرقياً يعيد إلى الأذهان أفكار «الهلال الحصبى» ويجدد أطروحات زعيم الحزب القومى السورى «أنطون سعادة» . . ونحن لسنا ضد ذلك بشرط ألا يكون فيه ولو من بعيد شبهة تكريس عزل «مصر» عن المشرق العربى ، لأن ذلك هدف للسياسة الإسرائيلية تسعى إليه منذ سنوات .



هذه بعض الرؤى والتصورات طرحتها فى العاصمة اللبنانية عام 2001 ويومها كنا نتطلع بأبصارنا نحو العاصمة الأردنية ، نتحمس للقمّة العربية العادية المنعقدة

ففيها آنذاك ، ونأمل منها التغلب على تحديات هذه المرحلة الحاسمة في تاريخنا وإزاحة عقبات هذا الزمان العربي الصعب ، كما ندرك أيضا أن الطريق ليس سهلا ، وأن الأجواء ليست صافية ، وأن الغيوم ما زالت تحجب شمس التضامن العربي إلى جانب مناخ التوتر الذي صنعتة الأحداث التي تدور حاليا في الأرض الفلسطينية المحتلة ، ولكن يبقى الأمل كبيرا في قمة عربية نرجو أن تتسم بقوة الحكمة ، وحزم الإرادة ، ووضوح الرؤية مع خطاب سياسى جديد يعكس الواقع ، ويستوعب المتغير ، ويخاطب الآخر . . وكنا نريد من «عمان الأردن» قمة جديدة للعقل العربي ، ولانريد منها مظاهرة أخرى للحماس القومى .

جامعة الدول العربية والمجالس الإقليمية

ارتبط ميلاد جامعة الدول العربية لدى جمهرة المؤرخين بالوجود البريطاني في المنطقة، إذ جاء تعبيراً عن الرغبة في التعامل مع مؤسسة إقليمية تعبر وقتها عن حد أدنى من السياسات العربية المتقاربة، حيث احتدم الصراع في فلسطين وبدأت في الأفق إرهابات الحديث عن التقسيم بين العرب واليهود، كما دخلت سوريا ولبنان مرحلة الاستقلال الوطني، وانحسر الوجود العسكري البريطاني في مصر ليتركز في منطقة قناة السويس، وبرزت المملكة العربية السعودية كقوة سياسية واقتصادية في الجزيرة العربية، وتهيأ العراق في ظل النظام الملكي لدرجة من الاستقرار النسبي، بينما كان الشمال الإفريقي يناضل بدرجات متفاوتة من أجل التحرر والاستقلال.

وإذا كان ميلاد جامعة الدول العربية قد ارتبط بهذه الأجواء، فإن فكرة قيامها لم تكن موضع مباركة جماعية من عرب ذلك الوقت عندما طرحت وزارة الخارجية البريطانية بالونات الاختبار الأولى لقيام هذه المنظمة، بل إن بعض الأنظمة العربية نظرت إليها بتحفظ. ويكفي أن نتذكر في مناسبة ذلك أن الملك «عبد العزيز بن سعود» كان متردداً في الانضمام إليها حتى قام الملك «فاروق» بزيارة التقى فيها بالعاقل السعودي، لكي يكون الطريق مفتوحاً أمام قيام أول منظمة عربية جامعة نص ميثاقها الأصلي على أن القاهرة مقرها الدائم، كما أفرد للمسألة الفلسطينية ملحفاً مستقلاً.

والذين يتابعون المسيرة التاريخية لجامعة الدول العربية عبر نصف قرن لا بد وأن يتوقفوا كثيراً أمام إيجابياتها قبل أن ينضموا إلى طواير المنتقدين لها من الذين يحلوا

لهم تحميلها خطايا العرب على امتداد خمسين عاماً. فواقع الأمر أن جامعة الدول العربية قد جسدت منذ ميلادها رمزاً للعمل العربي المشترك وظلت بمثابة هيكل قانوني كامل للعلاقات العربية، كما أنها كانت بمثابة محكمة أول درجة في مواجهة النزاعات بين الأشقاء قبل أن يخرجوا بها إلى مستويات أكبر، حيث تنطلق الصراعات العربية دائماً إلى الساحتين الإقليمية والدولية في وقت واحد، ولم يكن تعبير «بيت العرب» صيغة بلاغية للحديث عن جامعة الدول العربية بقدر ما هو تعبير حقيقي عن الدور الذي مارسته - رغم كل السلبيات والتحديات - منذ قيامها، حيث ظلت تحتفظ بحد أدنى من تقدير عرب المشرق والمغرب على السواء.

ويكفى أن نتذكر أن «عبد الناصر» في سنوات المد القومي الكاسح لم يحاول تجاوز جامعة الدول العربية، بل جعل دعوته إلى القمة العربية من خلال تلك المنظمة القومية وتحت مظلة إطارها القانوني، ولقد أثبتت التطورات التي طرأت على المنطقة في السنوات الأخيرة أن الجامعة هي الجزء الباقي من الضمير الواحد بعد أن غاب الشارع العربي في السنوات الأخيرة، أو توارى تأثيره على الأقل، وخفتت نعمة المد القومي، وضُرب المشروع الوحيد منذ بدايته، وأصبح من المتعين علينا أن نفكر في جامعة الدول العربية باعتبارها الحد الأدنى الذي يرمز إلى الوجود العربي المشترك، حيث يكفي أن وزراء الخارجية العرب يجتمعون في رحابها مرتين على الأقل في السنة، فضلاً عن أن هذا الكيان العربي قد أمكن توظيفه في كثير من المناسبات لكي يكون بمثابة الناطق الرسمي باسم الإرادة العربية الواحدة على نحو قد لا تتحمس كثير من الحكومات العربية للقيام به في ظل الظروف الإقليمية الراهنة، ولسنا نعنى بذلك أن جامعة الدول العربية لم تعرف الإخفاقات، أو مراحل الركود والضعف البنيوي والسياسي فهذا أمر وارد حالياً بالنسبة لمعظم المنظمات الدولية المعاصرة في وقت طغت فيه الدبلوماسية الثنائية على الدبلوماسية متعددة الأطراف، ولكن الذي نعنيه هو أن نؤكد أن دور جامعة الدول العربية هو في النهاية محصلة لسياسات الدول العربية وإرادتها في تفعيل هذه المنظمة، أو الإقلال من شأنها وهو أمر نستطيع أن ندركه من ذلك التباطؤ الواضح الذي تمارسه بعض الحكومات العربية تجاه الأقساط السنوية المستحقة عليها في ميزانية الجامعة.

وإذا كان الذي يعيننا هنا هو البحث في العلاقة بين المجالس الإقليمية العربية

وجامعة الدول العربية وهل يعتبر قيام الأولى انتقاصاً من دور الثانية، أم أنه يعتبر إضافة إيجابية لها ودعمًا؟ . . فإننى أشير إلى مجلس التعاون الخليجي لأنه ينهض أكثر من غيره نموذجاً للطرف الآخر من هذه الدراسة؛ إذ أن هذا المجلس ينفرد دون سواه من المجالس التي قامت ثم تجمدت، أو تلك التي اندثرت تمامًا ينفرد عنها بدرجة الاستمرارية التي يتمتع بها فضلاً عن مستوى التجانس بين أقطاره لأسباب ترتبط بالتقارب السكاني الذي يتمتع به سكان الدول الخليجية العربية. وفي رأينا أن هذه المجالس الإقليمية تمثل درجة من درجات التنسيق بين هياكل القائمة، كما أنها تعتبر بالمقياس العصري خطوة وحدوية ولو متواضعة في عصر يتعرض فيه مفهوم الوحدة الاندماجية الكاملة لمصاعب خارجية وداخلية لا تخفى على أحد، ويمكن أن نخوض هنا في طبيعة العلاقة بين جامعة الدول العربية والمفهوم القائم للمجالس الإقليمية خليجية كانت، أو مغاربية، أو غيرهما من خلال استعراض العناصر الآتية:

أولاً: إن الحديث عن جمود الجامعة العربية والذي بلغ حد التجنى عندما وصفها بعض غلاة المتحاملين عليها بأنها تلك «الثلاجة التاريخية القابعة على ضفاف نيل القاهرة». إن مثل هذا الحديث فضلاً عن أنه يجافي الحقيقة فإنه يمثل عملية تحطيم لا واعية للرمز الوحيد الباقي للعمل العربي المشترك، كما أنه يعتبر تجاوزاً كاملاً للحقيقة التي تؤكد أن الجامعة قد مارست دورها في حدود المتاح وفي ظل كل الحساسيات العربية والتعقيدات الإقليمية.

ثانياً: إن العلاقة بين جامعة الدول العربية والمجالس الإقليمية المختلفة هي علاقة تكاملية وليست تنافسية لأن الانتماء إلى الكيان الأصغر لا يتعارض مع الانتماء للكيان الأكبر، بل قد يكون دعماً له وتمهيداً لنجاحه، ولست أحسب أن الخصوصية الإقليمية يمكن أن تتعارض مع مفهوم الوحدة ولو نظرياً على الأقل، فما بالناس بالخصوصية التي تجمع بين مجموعة من الدول وفقاً لدرجة عالية من التجانس تؤهلها لأن تكون طرفاً مباشراً في كيان قومي أكبر.

ثالثاً: إن الحديث عن وحدتي وادي النيل، ثم الهلال الخصيب لم يتقص تاريخياً من مفهوم الأمة العربية الواحدة ولم ينل من درجة مصداقية الدور الذي

تستعد للقيام به . ومن هذا المنطلق فإن قيام مجالس إقليمية يعتبر هو الآخر انتقاصاً لدور جامعة الدول العربية ، أو كياناً مخصصاً من وجودها واستمرار آلياتها .

رابعاً: إن التنسيق بين جامعة الدول العربية والمجالس الإقليمية يجب أن يتقدم خطوات ، بحيث يكون الحضور المتبادل بين الأمانات العامة لهذه المنظمات أمراً ثابتاً ومستقراً فى كل الاجتماعات الهامة والمناسبات المتميزة ، كما يجب أن تعطى الأولوية دائماً لجامعة الدول العربية باعتبار أن التوقيع على ميثاقها هو التزام سابق على قيام كافة المنظمات الإقليمية العربية التى جاءت بعده .



إن الحديث عن العلاقة بين جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية العربية لا يبدو حديثاً قانونياً ، أو سياسياً فحسب ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الخوض فى مستقبل العمل العربى المشترك ، بحيث لا يجب أن يتعارض أبداً عمل هذه المنظمات الإقليمية الجديدة مع سياق الدور المطلوب من جامعة الدول العربية لأن الأخير هو الأقدم تاريخياً والأشمل جغرافياً ، كما أن أى طرح يخالف هذا التصور سوف يؤدى إلى اختزال العمل العربى المشترك فى منطقة جغرافية محددة ويحيل مفهوم العروبة العربية فى بعض المناسبات إلى عارض يعبر عن موقف مرحلى ، ولا يشير أبداً إلى توجه استراتيجى طويل المدى ، وهنا يحسن أن نشير إلى ملاحظات ثلاث نرى لها أهمية وخصوصية فى هذا الإطار :

(أ) إن التجانس فى النظم السياسية وأشكال الحكم لدى دول التنظيم الإقليمى الواحد قد يكون أمراً وارداً ، وليس مجرد الوحدة الجغرافية لكل إقليم إلا أن هذا الأمر ليس مطروحا بالنسبة لجامعة الدول العربية التى تشترط العروبة وحدها معياراً لعضويتها دون أى اعتبار سياسى آخر . ويكفى أن نتذكر هنا ما تردد حول محاولة الجمهورية العربية اليمنية الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجى ، وكذلك ما تردد أيضاً وبدرجة أقل عن رغبة أردنية فى هذا الاتجاه ، فبينما كان التحفظ بالنسبة لليمن - وإن لم يكن ذلك معلناً - ينصرف إلى الاختلاف فى طبيعة نظام الحكم عن باقى أنظمة دول مجلس التعاون

الخليجي ، فإن الأمر بالنسبة للأردن ربما انصرف إلى أن الأردن أقرب جغرافياً وتاريخياً إلى إقليم الشام الكبير منه إلى الجزيرة العربية ودوله المطلة على الخليج . وهنا تجدر الإشارة إلى علاقة النموذج التركي بالاتحاد الأوروبي كمثال يلعب فيه التوجه الحضاري الإسلامي لتاريخ الدولة التركية واختلافه عن بقية القارة الأوروبية دوراً أساسياً - وإن لم يكن ذلك معلناً أيضاً - في تشكيل العقبات التي تقف دون انضمامها برغم أحاديث مكررة عن حقوق الإنسان ودرجة الديمقراطية وأسلوب التعامل مع الاقليات ، بينما يكمن جوهر الرفض في أن الانتماء الثقافي للتاريخ التركي يبدو مختلفاً عن الانتماء العام للحضارة الأوروبية الغربية ، والأمر مختلف بالنسبة للدول العربية ، إذ أن درجة التجانس في السكان والتوحد اللغوي والمشاركة التاريخية والجوار الجغرافي تمثل كلها عوامل تقف جانب التضامن والتنسيق ، بل والوحدة أيضاً .

(ب) إن تفاوت مستويات الدخل القومي ودرجات النمو الاقتصادي تلعب هي الأخرى دوراً في تحديد درجة الانسجام بين أطراف المجلس الإقليمي الواحد على اعتبار أن هذه التجمعات وإن كانت في ظاهرها سياسية ، إلا أنها في جوهرها اقتصادية يرتبط نجاحها بإجراءات تتصل بتوحيد النظم الجمركية والضريبية مع تنسيق مالي في معظم الظروف ، لذلك فإن التقارب بين معدلات النمو الاقتصادي يبدو أمراً مستحباً في تشكيل هذه المجالس .

(ج) إن الخصوصية الثقافية تمارس هي الأخرى دوراً فاعلاً في تشكيل هذه المجالس ؛ إذ أن التشابه في شكل اللباس التقليدي ، ونوعية الطعام المعتاد ، وعادات الحياة اليومية تلعب دوراً تكاملياً في تحديد درجة الاندماج ومستوى الانسجام داخل مجموعة كل إقليم . والذين أطلقوا على الاتحاد المغاربي تعبيراً فلكلورياً يشير إلى وحدة (الزعبوط) هم أنفسهم الذي أطلقوا تعبيراً فلكلورياً مشابهاً على وحدة مجلس التعاون الخليجي بالإشارة إلى الزي المتقارب لأبناء دوله .



هذه نظرة سريعة إلى العلاقة بين جامعة الدول العربية، والتجمعات الإقليمية العربية في شكلها التنظيمي القائم. أردنا بها أن نوضح حقيقة لا تغيب عن النظرة العادلة والتفكير المنصف وهي أن نؤكد أن هذه المجالس الإقليمية إضافة للدور الحيوى التاريخى لجامعة الدول العربية، وليست انتقاصاً منه، أو إهداراً له لأنها تصب جميعاً فى قناة العمل العربى المشترك، واستعادة التضامن المفقود، وتشكيل الرؤية الغائبة.

القمة العربية

تنعقد القمة العربية غالباً في ظل أحداث بالغة التعقيد، وتداعيات شديدة الحساسية؛ إذ أن الظرف القومى الذى تجتازه الأمة العربية يبدو من جميع جوانبه غير مسبوق، حيث اختلطت فيه آمال التسوية النهائية بمعاناة الشعب الفلسطينى بعد أن سيطر جو من العنف والتوتر، على الشرق الأوسط، وقد رصدت بعض المظاهر المحيطة بقمة عمان (الأردن) عام 2001 من خلال عدد من النقاط هى:

أولاً: كانت تلك أول قمة عربية تنعقد فى ظل تطبيق آلية دورية القمة التى أقرتها قمة القاهرة فى أكتوبر 2000 بإضافة ملحق لميثاق جامعة الدول العربية - فى تطور غير مسبوق منذ نشأة جامعة الدول العربية - ولعلنا نسجل هنا ملاحظة جديرة بالعناية وهى أن هذا الإنجاز العربى الضخم لم يأخذ حقه من الاهتمام لأنه قد تحقق فى غمار أحداث كبرى، وأمور جلل فى مرحلة دقيقة مرت بها المنطقة، حيث غطت أحداث انتفاضة الأقصى على هذا التطور الكبير الذى يتجاوز حدود الشكل الإجرائى ليصل إلى جوهر مستقبل العمل العربى المشترك.

ثانياً: إن تلك القمة انعقدت مع بداية وصول إدارة أمريكية جديدة ما زالت توجهاتها فى المنطقة محل بحث، كما أن مواقفها القادمة تحتاج إلى دراسة، ولذلك فسوف يكون من مهام القمة القادمة وضع الخطوط العريضة للإستراتيجية العربية فى التعامل مع إدارة «بوش الابن» وفقاً لما سوف تطرحه تلك الإدارة الأمريكية من أفكار، ومبادرات، وما تتخذه من مواقف وقرارات ذات صلة بهذه المرحلة من النزاع العربى الإسرائيلى.

ثالثاً: انعقدت تلك القمة العربية في وقت وصل فيه «إيريل شارون» إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية وهو يحمل سجلاً حافلاً في العدوان على العرب، واستفزاز الفلسطينيين، وتصعيد حدة المواجهة معهم، مع شكوك قوية في إمكانية مضيه على طريق التسوية السلمية وهي شكوك مستمدة من سياق تاريخه السياسي والعسكري فضلاً عن تصريحاته العنترية التي تعكس أساليبه ونواياه.

رابعاً: جاء انعقاد تلك القمة في ظل أجواء دولية من الترقب والانتظار مع توقعات متضاربة حول مستقبل المنطقة، فالانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة، والحكومة الجديدة في إسرائيل، والإدارة المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية تعطى في مجملها إحساساً بمرحلة قادمة تحتاج إلى نظرة موضوعية لمستقبل الصراع واحتمالاته المتعددة وهو أمر يستوجب أسلوباً غير تقليدي في مرحلة هي بطبيعتها غير تقليدية.

خامساً: كانت العلاقات العربية - العربية تمر بمرحلة مخاض جديد قد يولد منها تصورا مختلفا للعلاقات بين الدول العربية؛ إذ تبدو في الأفق بوادر مصالحة شاملة تسبقها حالياً فترة مصارحة واسعة، ومكاشفة مستمرة تستوعب ما جرى، وتتهياً لما هو قادم، ولعل الاتصالات العربية في الفترة الأخيرة تعكس شيئاً من ذلك وتعطى بريق أمل نرجو تحقيقه.

فإذا كانت هذه هي الملامح الرئيسية لأبعاد الظرف القومي وارتباطاته بأوضاع المنطقة في ذلك الوقت فإنه يتعين علينا أن نفكر جدياً في طبيعة الرسالة التي كنا نتوقع صدورها عن تلك القمة بحيث تستقبلها العواصم المعنية والشعوب العربية بطريقة تعطى الإحساس بالأمل، وتضع حداً لموجة الإحباط التي طالت. . . وفي ظني أن تلك الرسالة كان يجب أن ترتفع إلى مستوى المرحلة وألا تكون نسخة مكررة من قمم سابقة رفعت شعارات عالية وكان العائد في النهاية محدوداً، أو معدوماً، إذ يجب أن تأخذ هذه الرسالة درجة متوازنة من التعقل الحازم والإصرار الواضح على استعادة الحق والمضى في طريق جاد من أجل التأكيد على أن خيار السلام لا يبرر ما جرى، بل إنه يتعارض معه ولا يتفق مع نتائجه، فإسرائيل يجب أن تتحمل أمام العالم مسؤولية ضرب مشروع التسوية، وخلق مبادرات الحل،

والتراجع عما التزمت به، أو تعاقدت عليه . ونحن ندرك من استقراء تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي أن الدولة العبرية لا تتخذ خطوات - ولو بطيئة - على طريق التسوية، إلا إذا وقعت تحت ضغوط حقيقية. فقد كانت نتائج حرب أكتوبر 1973 نوعاً من الضغط على إسرائيل، كما كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في نهاية الثمانينيات ضغطاً من نوع آخر حتى جاءت «أوسلو» وتوهم الكثيرون أن إسرائيل سوف تسعى بجدية نحو التسويتين المرحلية والنهائية، ولكن الذي حدث أنها راوغت عند التعاقد، وماطلت عند التنفيذ، ودفعت على السطح بأكثر قادتها تشدداً من أمثال «نتنياهو»، و«براك»، ثم «شارون».

إن أجندة القمة العربية العادية يجب أن تتسع لتحتوى برنامج عمل واضح وفقاً لإطار زمني محدد تبدو خطواته مدروسة وقراراته متوازنة، بحيث تستوعب كل مفردات النزاع العربي الإسرائيلي، وكذلك كافة أبعاد العلاقات بين الدول العربية في جوانبها المختلفة، من أجل رأب الصدع وتجديد الروح القومية، وإنهاء الخلافات بين الأقطار المختلفة أو على الأقل تجميدها دون تصعيد مستفز، أو نكوص متعمد. ولعلنا هنا اتفق مع من يرون أن إعادة ترتيب البيت العربي هي عملية لازمة وواجب يسبق سواه، فالأولوية دائماً تكون للتوظيف الأمثل لموارد العرب الطبيعية والمادية والبشرية من أجل حسم نهاية الصراع لصالح الأجيال القادمة.

وقد يكون من المفيد هنا أن نجتهد بطرح بعض الأفكار حول أجندة اجتماعات القمة العربية:

أولاً: أتصور أن يكون البند الأول متعلقاً بمراجعة ماتم الاتفاق عليه في قمة «القاهرة» الاستثنائية الأخيرة، خصوصاً ما يتصل منها بالدعم المادى للشعب الفلسطينى، والوقوف وراء انتفاضة الأقصى، ومتابعة جرائم إسرائيل جنائياً ودولياً، مع توصية بإسراع الدول العربية فى اتخاذ إجراءات التصديق على ملحق ميثاق جامعة الدول العربية الخاص بآلية دورية القمة .

ثانياً: سوف يسيطر بالضرورة مناخ الأحداث الجارية على أعمال القمة العربية، وإن كنت أرجو ألا يتحول أى مؤتمر قمة إلى مجرد مظاهرة سياسية صاحبة ضد

«شارون» وممارساته بصورة قد تعكس شعوراً بالتوتر العربي والذعر العام، فضلاً عن أن تضخيم ظاهرة «شارون» قد يتحول إلى ميزة له، وليس نقمة عليه. ولنا في طريقة استقبال العرب لوصول «نتنياهو» عام 1996 إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية عبرة وعظة. وفي ظني أنهم لا يستحقون جميعاً ذلك الاهتمام لأنهم يمثلون تعبيراً صادقاً عن روح إسرائيل الحقيقية دون رتوش، أو مساحيق وأصباغ. . إننا نريد من أي مؤتمر قمة أن ينظر إلى حكومة «شارون» في حجمها الطبيعي دون تهويل أو تهوين.

ثالثاً: إن التطرق في أجندة القمة إلى موضوعات ذات طابع اقتصادي وفي مقدمتها مسألة السوق العربية المشتركة سوف يعطي القمة روح التعددية، ويوفر مناخ الجدية، خصوصاً وأن عدداً من الاتفاقات التجارية الثنائية قد تم توقيعه مؤخراً بين عدد من الدول العربية بشكل يوحى بالثقة ويدعو إلى الارتياح، كما أن الدول العربية بدأت تفكر في خلق شبكة مصالِح تجسد أرضية صلبة للبناء القومي وهي تتمثل في خطوط الربط الكهربائي، وأنابيب الغاز عابرة الحدود، وغيرها من الخيوط القوية في نسيج الكيان العربي الواحد.



. . هذه بعض ملاحظات حول القمة العربية عموماً التي نأمل أن يتراجع فيها حجم الشعارات لمصالح حجم الإنجازات، وترتفع فيها الدول والقيادات فوق كل الجراح والخلافات، وأن يدرك الجميع أن المسئولية مشتركة، وأن الصراع طويل، كما أننا نتوقع وقفة عربية شامخة، وصحوة قومية واعية من أجل المستقبل الواحد والأجيال القادمة.

الأمين العام لجامعة الدول العربية

انتابتنى بعض الخواطر عند انتهاء مدة أمين عام جامعة الدول العربية فى ربيع 2001، فالمعروف أن ميثاق جامعة الدول العربية قد حدد «القاهرة» مقرراً للمنظمة الدولية الإقليمية عند إنشائها منذ أكثر من خمسة وخمسين عاماً كما حدد درجة «وزير مفوض» كحد أدنى لأمينها العام، وإن كانت أعرف الممارسة قد درجت على أن يكون الأمين العام فى أغلب الاختيارات وزيراً سابقاً بدءاً من «عبد الخالق حسونة»، مروراً «بمحمود رياض»، و«الشاذلى القليبي»، وصولاً إلى «أحمد عصمت عبد المجيد»، حيث يظل الاستثناء الوحيد هو الأمين العام الأول «عبد الرحمن عزام» الذى كان معروفاً بتوجهاته العربية وأفكاره القومية.

ويهمنى أن نناقش هذا الموضوع فى صراحة يحتاجها، ووضوح يستلزمه، فالجامعة العربية، هى «بيت العرب» ومركز التواصل الدائم على المستوى الرسمى بين الحكومات العربية فضلاً عن أنها الجهاز الثابت المنوط به متابعة تنفيذ مقررات القمة العربية التى بدأت حالياً عهداً جديداً يعتمد على الدورية ويتصف بالانتظام. ورغم كل ما يمكن أن يقال عن الجامعة العربية وضرورة تفعيل دورها، أو ما يوجه إليها من انتقادات تمس جوهر وظيفتها، إلا أننى أنطلق من يقين يرى أن بقاءها ضرورة قومية، وأن دورها قيمة عربية، ولعلى أشير فى هذا المقام إلى عدد من الملاحظات المتصلة بهذا الموضوع بغير حساسيات تطمس الحقائق، أو رتوش تغطى الواقع:

أولاً: إن هناك اتهامات تاريخية للدول التى تتخذ منها المنظمات الدولية والإقليمية مقراً لها تدور حول زيادة حجم تأثيرها على تلك المنظمات التى

تستضيفها تلك الدول بدءاً من الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للأمم المتحدة ، أو حتى جمهورية مصر العربية بالنسبة لجامعة الدول العربية ، وما زلت أذكر أن اتهام مصر بذلك ظهر منذ فترة بعيدة بدأت في نهاية الأربعينيات عندما اتهم «أنطون سعادة» مؤسس الحزب القومي السوري وزعيمه الأول ، جامعة الدول العربية بأنها واقعة تحت التأثير المصري في تلك الفترة المبكرة التي كان الاهتمام المصري فيها بالعروبة لا يزال محصوراً في أطره الثقافية ، محدوداً في آفاقه السياسية ، وإذا ناقشنا هذه المسألة بوجه عام فإننا لا نجد في حجم تأثير دولة المقر على أية منظمة دولية فذلك أمر يصعب إنكاره ، ولكن التساؤل هو إلى أي مدى يذهب هذا التأثير في توجيه سياسات تلك المنظمات ، أو الافتتاحات على حقوق باقي أعضائها ، خصوصاً وإذا كان اختيار مقر المنظمة مرتبط بقوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، أو دولة محورية مركزية مثل مصر؟ .

ثانياً: إن ميثاق جامعة الدول العربية لم يحدد جنسية الأمين العام ، ولم يستوجب أن يكون واحداً من مواطني دولة المقر ولكن العرف بالنسبة لجامعة الدول العربية قد جرى على شيء من ذلك ، فلقد ظل الأمين العام مصرياً طوال فترة وجود جامعة الدول العربية بالقاهرة . . . وعندما انتقلت إلى تونس لأسباب معروفة فإن أمين الجامعة كان تونسياً ، وهكذا تشكلت قاعدة عرفية مستقرة تعطي لدولة المقر ميزة نسبية عند ترشيح الأمين العام على اعتبار أنه أقدر من غيره على التعامل مع حكومة دولته ، وجهازها الإداري وسلطاتها المختلفة ، لأن «أهل مكة أدرى بشعابها» .

ثالثاً: إن وظيفة الأمين العام لأي منظمة دولية يمكن أن تتحول إلى مجرد رئاسته للأمانة العامة لتلك المنظمة ، بحيث تقف حدوده عند الجوانب الإجرائية الروتينية والوظائف الاتصالية البحتة ، ولكن هناك من يحتلون هذه المناصب ويحاولون إعطاءها صلاحيات أوسع قد تتجاوز الإطار المحدد لهم ، ولعلنا نذكر في هذا السياق أسماء مثل «داج همرشيلد» في الأمم المتحدة ، وأيضاً «بترس غالي» في فترته التي اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على تمديدتها وقادت «مادلين أولبرايت» حملة لإيقافها ، والواقع أن دراسات كثيرة قد تناولت مسألة صلاحيات الأمين العام للمنظمات الدولية وتارجحت الآراء حول اختصاصاته بين

المفهوم السياسي والجانب الإداري لهذه الوظيفة ، ولكن الأمر بالنسبة لجامعة الدول العربية أوضح لأن الأمين العام يتعامل في إطار سياسي متجانس تظلله روح أمة واحدة وفقاً لفكر مشترك لذلك فإنه يستطيع أن يلعب أدواراً أكثر إيجابية بحكم الالتزام القومي والانتماء العربي .

رابعاً: تردد الحديث أحياناً حول أسماء كبيرة لساسة قدامى ، بل وامتد الأمر إلى أمراء ونواب رؤساء دول ، وكذلك رؤساء حكومات ، لشغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية ، والأمر في يقيني أنه كلما بدأنا نبحث عن الجوانب الشرفية والأحجام المراسمية عند اختيار الأمين العام ، فإننا بذلك نجهد عى قدرته على الحركة ونضع عقبة أمام إمكانية إلزامه بتنفيذ سياسة محددة ، ونفتح الباب أمام شهوة توسيع الصلاحيات وتعظيم الاختصاصات ، وهو أمر قد يصبح قيئداً أمام الملوك والرؤساء والأمراء أنفسهم وقد يجعل التعامل مع من يحتل ذلك المنصب تعامللاً ذا طابع ندى أحياناً وهو أمر أبعد ما يكون عن طبيعة الأمين العام الذى يجب أن يظل موظفاً دولياً له قدره وعليه أيضاً مسئولياته .

خامساً: إن جامعة الدول العربية قد شهدت فى آخر عام من أمانة د . أحمد عصمت عبد المجيد نشاطاً ملحوظاً تجلت مظهره فى ذلك الإنجاز التاريخى بإقرار آلية دورية القمة كما عكفت لجانها على العمل المستمر ، وتمكن مجلسها بمستوييه «الوزراء والمندوبون المقيمون» من أن يحقق إنجازات عملية واضحة ، لعل أبرزها ما تمخضت عنه القمة العربية من تشكيل لجنة دائمة من بعض وزراء الخارجية العرب لمتابعة قرارات القمة وبذلك دخل عامل الوقت لأول مرة عنصراً حاسماً فى تحديد مسار العمل العربى المشترك وفقاً للمعدلات زمنية واضحة .

. . فإذا كانت هذه ملاحظات أسوقها عند الحديث عن موضوع الأمين العام لجامعة الدول العربية ، فإننى أنتقل إلى الوضع الذى كان قائماً قبيل انتهاء فترة د . عبد المجيد خروجاً من الإطار النظرى ودخولاً فى الواقع العملى لكى أقول ما يلى :

1- إن الأمين العام الحالى لجامعة الدول العربية حينذاك هو دبلوماسى مخضرم شغل وظائف مرموقة وزارية ودولية كما أنه يتسم بالهدوء والقدرة على التفاعل

مع الأمور والتعايش مع التطورات ، وقد واجه في الشهور الأخيرة لخدمته أزمة مع الحكومة العراقية أعتقد أنها قد سويت ، كما أن الأشقاء في العراق يدركون أنه قد يكون من غير الملائم إثارة خلاف حول شخص الأمين العام لجامعة الدول العربية في ظل الظروف الحالية لمرحلة الصراع العربي الإسرائيلي والحصار الظالم على دولة العراق .

2 - كنت أخشى أن تتحول مسألة البحث عن الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مبرر لصدامات مكتومة ومواجهات لا مبرر لها ، ويكفى أن نتذكر أن منافسة بين عربيين على منصب مدير عام «اليونسكو» منذ أكثر من عامين قد تركت مرارة لم يكن لها مبرر ، خصوصاً وأن الحكومتين السعودية والمصرية لم تكونا طرفاً مباشراً فيما جرى حينذاك .

3 - إن مصر لا تتصرف الآن بمنطق الاستحواذ على المناصب الدولية والإقليمية فرصيداً منها قديم ومستمر . إنها مصر التي سحبت مرشحها لمنصب قاض في محكمة العدل الدولية - وقد كان معها لسنوات طويلة من قبل - احتراماً للقاضي الجزائري المرموق الذي كان يترأس المحكمة وقتها* ، وهي أيضاً التي رفضت تقديم مرشح للمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم تاركة ذلك على امتداد سنوات طويلة للدول العربية الشقيقة ، وهي أيضاً مصر التي لم تتقدم بمرشح للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي احتراماً لقيمة المرشحين العرب لها ، ويكفى مصر أنها قدمت أول أمين عام للأمم المتحدة من إفريقيا والشرق الأوسط ، وأن منظمة دولية ذات تخصص فني عال ومكانة دولية رفيعة هي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» يترأسها مصري حالياً ، فالقضية في النهاية ليست بعدد المناصب التي تحوزها دولة معينة بقدر ما هي طبيعة تلك الوظائف وارتباطها الموضوعي بأهداف مشتركة معينة ، ولاشك أن في كل دولة عربية من يصلح لموقع الأمين العام للجامعة العربية ، ولكن إثارة خلاف حول هذه المسألة في هذه المرحلة يعتبر سلبية جديدة تلحق بالعمل العربي المشترك في هذه الظروف الحرجة من مسار أمتنا العربية الواحدة .

* عاد لمصر موقعها في «محكمة العدل الدولية» بانتخاب السفير د . نبيل العربي قاضياً فيها مع نهاية عام 2001 .

. . إن المطلوب هو تطوير آليات العمل فى الجامعة العربية ، وتحديث جهازها الإدارى ، وتعظيم دورها القومى ، وفقاً لمعايير موضوعية تتمشى مع الظروف القادمة وتتسق مع التطورات اللاحقة ، وخصوصاً أن أسلوب العمل العربى الجديد يدخل مرحلة مختلفة ، كما أن الأمر يحتاج فى النهاية إلى روح عربية واحدة ، وتقدير موضوعى للريادة القومية ، وفهم حقيقى لأهمية التضامن العربى .

التعددية ميزة قومية

«لقد أثبتت كل الدراسات المعاصرة أن المجتمعات ذات التعددية أكثر تفوقاً من المجتمعات الأحادية، فالتنوع يجب أن يكون ميزة قومية، وليس نقمة طائفية».

المسيحيون العرب والقضايا القومية

جمعتني منذ سنوات واحدة من ندوات صحيفة الأهرام القاهرية بأستاذ جامعي أردني مرموق هو الدكتور «مصطفى حمارنه» وكنت يومها رئيساً لجلسة هو المتحدث الرئيسي بها، وهمست في أذنه في فاصل الاستراحة بين مداخلتين هل العائلة لديكم منقسمة بين مسلمين ومسيحيين كما الشهايون في لبنان؟ فقال لي: لماذا تقول ذلك؟ قلت له: لأنه كانت معي زميلة أردنية مسيحية تدرس في لندن في مطلع السبعينيات من بيت حمارنه الأردني وأظن أنها تنتمي معكم إلى نفس العائلة! فقال هذا صحيح، ولكننا جميعاً من عائلة مسيحية واحدة ويبدو أن اسم «مصطفى» هو الذي أعطاك انطباعاً بأنني مسلم، فأجبتته بأن ذلك صحيح فرد، بل إنني سوف أزيدك دهشة لأن أحد أقاربي في العائلة - ولا أذكر اليوم إن كان شقيقاً له أو ابن عمومة - اسمه «محمد» رغم مسيحيته ولكن انتماء لعروبته.

ولقد ظلت هذه المناقشة السريعة عالقة في ذهني طوال السنوات الماضية تطفو على السطح بين الحين والآخر، لكي تعيد التساؤل التقليدي عن العلاقة بين الإسلام والعروبة؛ إذ أن واقع الأمر يؤكد أنه ليس كل العرب مسلمين كما أنه ليس كل المسلمين عربياً، وذلك رغم اعترافنا بالتداخل الكامل بين نسيج العروبة وشخصية الإسلام، حيث كانت الحضارة العربية الإسلامية بوتقة تاه في زحامها ما هو عربي لكي يصبح واحداً من أبرز مكونات الثقافة الإسلامية منذ نشأتها حتى اليوم. ولقد نسينا في غمار ذلك كله أن قبائل عربية سكنت التخوم الفاصلة بين شمال الجزيرة العربية وجنوب الشام وظل بعضها على مسيحيته وعروبته في ذات الوقت، وبذلك أصبحت قوميتهم سابقة على ديانتهم، وبقي

ولاؤهم للعروبة شديد الصلابة ، قوى التأثير برغم غياب البعد الإسلامى فى جانبه الروحى مع بقائه فى جانبه الثقافى . ويحسن هنا أن نتناول العلاقة بين المسيحيين العرب وقضايا أمتهم من خلال عدد من المحاور أهمها :

المحور الأول: المسيحيون العرب والفكرة القومية :

يرتبط المسيحيون العرب بالجذور الأولى للحركة القومية الحديثة فقد كانت إسهاماتهم واضحة سواء فى داخل أقطارهم العربية ، أو فى دول المهجر ، خصوصاً فى أمريكا اللاتينية وذلك أمر له دلالة لأنه يعطى القومية العربية مذاقاً خاصاً يتجاوز التقسيمات التقليدية للعرب مهما تعددت معتقداتهم ، أو تباينت أصولهم ؛ لذلك لم يكن غريباً أن أتبنى شخصياً فى كتابى «تجديد الفكر القومى» تعريفاً واسعاً رحباً لتحديد شخصية العربى من خلال تعريف بسيط موجز ، فهو فى رأى كل من كانت لغته الأولى هى العربية حتى لو كان يقطن منطقة نائية خارج حدود الوطن منتمياً للدولة فى واحدة من أركان الدنيا الأربعة ، وبذلك فإن أولئك الذين لا يتحدثون العربية كلغة أساسية حتى وهم داخل حدود العالم العربى ، لا يكونون بالضرورة عرباً بالمفهوم الذى طرحناه . فنحن نركز على المعيار الثقافى بالدرجة الأولى عند تحديد مفهوم العروبة ، أو تعريف الهوية القومية لأن اللغة الأم هى معيار لا يمكن تجاوزه . وفى رأينا أن هذا التعريف جامع مانع يتسم بالعصرية ولا تشوبه عنصرية ، كما أنه يجعل الدين رافداً من مكونات الثقافة ، وليس عاملاً مستقلاً عند تحديد الشخصية القومية .

ومن هذا المنطلق فإن المسيحيين العرب قد لعبوا دوراً ريادياً فى تشكيل ملامح الفكرة القومية فى القرنين الماضيين ، فلقد انعقدت المؤتمرات العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر فى عدد من العواصم الأمريكية والأوروبية فضلاً عن الكتابات المبكرة التى أشارت إلى يقظة العرب ووحدة الأمة . . وهنا يجب أن نعتز بوضوح أن مسيحى الشام قد لعبوا فى ذلك دوراً بارزاً لا يمكن إنكاره ولا ينبغى الإقلال منه ، خصوصاً إذا سلمنا أن الفكر القومى الحديث هو جهد شامى فى إطار العروبة بالدرجة الأولى ، لأن الشوام الذين كانوا يواجهون القهر العثمانى لم يكن أمامهم

إلا الاعتصام بعروبتهم في مواجهة الحاميات العثمانية التي تشترك معهم في الدين ،
وتخاصمهم بالقومية .

المحور الثاني: المسيحيون العرب والتنظيمات القومية :

إذا كنا نسلّم بداية بأن التنظيمات السياسية العربية كانت ولا تزال أكثر قوة في الشام والعراق عنها في مصر والجزيرة العربية والمغرب العربي ، فإننا بذلك ، نتقدم نحو اعتراف أكبر يعطى للمسيحيين الشوام دوراً مؤثراً في التنظيمات القومية خصوصاً تلك التي شهدتها النصف الثاني من القرن الماضي «فالقوميون العرب» و«الوحدويون الاشتراكيون» ، ومعظم التنظيمات ذات الطابع القومي - عربية ، أو فلسطينية - عرفت في مجملها إسهامات عربية مسيحية واضحة ، فقد شارك المسيحيون العرب في تأسيس عدد من تلك التنظيمات والاستمرار بها والحفاظ على قوة دفعها ، فإذا ما انتقلنا إلى أكبر الأحزاب القومية في المشرق العربي وأكثرها بُحاحاً على المستوى السياسي ، حيث نشير صراحة إلى «حزب البعث العربي الإشتراكي» الذي نجح في السيطرة على الحكم في قطرين عربيين كبيرين لفترات طويلة منذ نهايات العقد السادس من القرن العشرين .

وهنا أعترف - كمصري تابع حركة البعث سياسياً ولم يقترب منها تنظيمياً - بأن ذلك الحزب قد حقق حضوراً قومياً على الساحة العربية بسيطرته تاريخياً على القوات المسلحة في سوريا والعراق ، فضلاً عن دخوله في منافسة امتزج فيها الحزب بالكراهية ، مع التجربة الناصرية خصوصاً منذ قيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا تحت مسمى الجمهورية العربية المتحدة ، ووصولاً إلى نكسة يونيو 1967 ومرورا بمأساة الانفصال في سبتمبر 1961 . فحزب البعث العربي الإشتراكي برموزه المرتبطة بفكرة تأسيسه وتنظيم مسيرته الأولى يشير هو الآخر إلى دور بارز لعبه مسيحي شامي هو «ميشيل عفلق» فيلسوف الحزب الذي انتهت حياته منذ سنوات لاجئاً في بغداد كجزء من الصراع بين جناحي الحزب في العراق وسوريا
بالذكر هنا أنه في الوقت الذي كانت فيه بدايات تلك التنظيمات القومية في المشرق العربي ذات أبعاد وأعماق عروبية خالصة فإن السياسة المصرية على الجانب الآخر

كانت تنظر إلى العروبة باحترام من بعيد، ولكنها لا تتجاوز الانتماء الثقافي معها إلى الارتباط السياسى بها، فلقد كانت المؤثرات الإسلامية أقوى من الانتماء العربى ومتداخلة معه، خصوصا فى العصر الملكى، حيث لم تبرز العروبة السياسية على الساحة المصرية إلا بعد ثورة يوليو 1952.

المحور الثالث: الأقباط والعروبة؛

يمثل الأقباط أكبر طائفة مسيحية فى العالم العربى؛ إذ يفوق عددهم مجموع أعداد الطوائف المسيحية الأخرى فى المشرق العربى كله، ولكن الانطباع العربى السائد هو أن الأقباط شأن مصرى بالدرجة الأولى، وليسوا كيانا عربيا فاعلا وهذا فى ظنى انطباع يجافى الحقيقة، ويفتقر إلى الأسانيد التاريخية الصحيحة. فالأقباط أخوال العرب منذ أن تزوج نبي الإسلام - صلى الله عليه وسلم - «مارية القبطية» القادمة من الصعيد الأدنى والمهداة إليه من حاكم مصر فى ذلك الوقت، بل إن أدبيات الحضارة الإسلامية تشير إلى دعوة صريحة لرعاية عربية نحو الأقباط بلغت ذروتها مع الحديث النبوى الشريف الذى يقول «استوصوا بأقباط مصر» وقد تواصل ذلك مع انبهار عرب الجزيرة بالحضارة المصرية القديمة عند الفتح الإسلامى، ولعل رسالة الفاتح «عمر بن العاص» الشهيرة إلى الخليفة «عمر بن الخطاب» تعكس شيئا من ذلك. ولقد صورت مشاعر القلق تجاه عروبة الأقباط من منطلق مصريتهم المؤكدة وهويتهم الواضحة قبل الفتح العربى الذى جاء بالإسلام الحنيف، حيث ظلت مصر بعد ذلك لقراءة قرنين قبل أن يصبح الإسلام هو دين الأغلبية وتتبعه العربية لتصبح اللغة الأولى فى مصر، خصوصا عندما تحولت الصلوات فى الكنائس إلى اللغة العربية فكان ذلك إيذانا بسيادة اللغة العربية فى مصر - مسلمين وأقباط - وتأكيد للعروبة الشاملة لشعب الكنانة بغض النظر عن العامل الدينى، ورغم تلك الرواسب التاريخية التى تركت حساسيات ما زالت آثارها باقية إلا أن معظم الأقباط قد اتخذوا مواقف مشهودة تؤكد عروبتهم القومية العربية بعد أن برزت مواقفهم الوطنية المصرية، ولعل نموذج السياسى المصرى القبطى «مكرم عبيد باشا» الملقب بالمجاهد الكبير - والذى كان سكرتير عام حزب الأغلبية «الوفد» فى

مصر — ذات دلالة فى تحديد رؤية الأقباط لمسألة العروبة فهو الذى قام برحلة شهيرة فى ثلاثينيات القرن الماضى زار فيها حيفا، وصيدا، وبيروت، ودمشق وغيرها من مدن الشام، حيث ألقى أثناءها خطبا رائعة — وقد كان متحدنا رفيع الشأن — حول عروبة الأقباط، بل وتجاوز ذلك إلى دعوة مبكرة لقيام جامعة الدول العربية قبل بداية التفكير فيها بعدة سنوات . . ولماذا نذهب بعيدا إن نموذج «شنودة الثالث» بابا الإسكندرية والكراسة المرقسية والزعيم الروحى لأقباط مصر يمثل هو الآخر من موقعه الدينى المتميز علامة فارقة فى رؤية الأقباط لهويتهم العربية فهو يبدو أكثر تشددا من كافة المؤسسات الدينية الأخرى تجاه سياسات إسرائيل وممارساتها فى القدس الشريف وهو الذى اتخذ موقفا مانعا للأقباط من زيارة القدس، وممارسة شعائرهم الدينية فى كنيسة القيامة، وكرر دائما عبارته الشهيرة «لن يدخل الأقباط القدس إلا مع أشقائهم المسلمين فى وقت واحد» ولقد أزال هذا البابا المستتير المعروف بقوة الشخصية وحكمة الموقف آخر حاجز من حواجز الحساسية المصطنعة بين الكنيسة القبطية، والقومية العربية حتى استحق «البابا شنودة» عن جدارة لقب يطلقه عليه الكثيرون وهو «بطريك العرب»، بل إن الزعيم الفلسطينى السيد «ياسر عرفات» ينتهز كل مناسبة متاحة لزيارة «المقر البابوى» فى القاهرة تقديرا منه لموقف البابا ودور الأقباط فى النزاع العربى الإسرائيلى، ودعمهم للحق الفلسطينى فى كل الظروف .

. . إننى أريد أن أقول أن المسيحيين العرب بكل طوائفهم وفى مختلف أقطارهم كانوا رصيذا إيجابيا فى بناء الحضارة العربية الإسلامية أولا، وفى دعم ورسوخ الفكرة القومية ثانيا، ويجب أن ن فكر دائما من منطق يسعى إلى وضعهم فى قلب العروبة لأن يكونوا على أطرافها عناصر هامشية لأن عطاءهم التاريخى يقول بغير ذلك، كما أن جهدهم القومى المتواصل لا يمكن إنكاره . . ولعلى أضيف هنا فضلا آخر للمسيحية العربية فالموارنة — على سبيل المثال — لهم فضل كتابات مبكرة جعلت من التراث العربى مادة للاهتمام ومبررا للتواصل بين تلك الأقليات المسيحية فى جانب، وحضارتهم العربية الإسلامية فى جانب آخر، بل إن مخطوطات الأديرة فى الشام ومصر وربما فى غيرها من أقطار المشرق العربى مثلت هى الأخرى قنطرة للعبور الفكرى بين الحضارة العربية وغيرها من الثقافات المعاصرة . . وهل ننسى ما

قام به مسيحيو الشام من نهضة ثقافية في مصر منذ نهايات القرن التاسع عشر حتى ما يقرب من منتصف القرن العشرين سواء في ميادين الصحافة، أو المسرح، أو السينما، أليست هذه دلالات على الإسهام العربي المشترك الذي تجاوز الحدود القطرية لأنه تجاوز قبلها الحدود الدينية؟

إن ذلك الأمر في ظني يمثل شهادة للمسيحيين العرب في إطار قوميتهم يضعهم في الموقع الصحيح تجاه العروبة التي ينتمون إليها ويعملون من أجلها، إن أسماء مثل مكرم عبيد، وميشيل عفلق، ونجيب الريحاني، وجورج حبش، ونايف حواتمة، وجورجي زيدان، بالإضافة إلى عائلات مسيحية مرموقة مثل اليازجي، ومعلوف، والبستاني، وتقلًا فضلًا عن عشرات الأسماء اللامعة في سماء التاريخ العربي بدءًا من جبران خليل جبران، مرورًا بميخائيل نعيمة، وسلامة موسى، وخليل مطران، ولويس عوض، وغيرهم من الرموز تمثل قوافل من المسيحيين العرب على مختلف طوائفهم ممن شاركوا بإيجابية في الحياة السياسية والثقافية للأمم العربية، وانصهروا فيها، وناضلوا من أجلها حتى أصبحنا أمام حقيقة يجب أن نعترف بها وأن نعيد حساباتنا العصرية على أساسها، وهي أن الأقليات ليست بالضرورة أبداً نقمة، ولكنها يجب أن تكون دائماً نعمة.

المؤسسة الدينية .. دور غائب ورسالة عاجلة

لم يواجه العالم حالة من اختلاط الأوراق والفوضى السياسية مثلما واجهنا بعد سبتمبر 2001، ولعل أخطر ما فى الأمر أن المواجهة قد أخذت - شتناً أم لم نشأ - طابعاً دينياً فى بعض جوانبها، حيث لعبت قوى عديدة على الوتر الحساس للمشاعر الروحية سواء لدى المسلمين أو الغرب وهى تضعنا فجأة أمام موقف يقترب من المزاج العام لفكر العصور الوسطى، وأخشى ما نخشاه جميعاً أن تمتد المواجهة بعنصرها الإسلامى وغير الإسلامى لتشمل مواقع جديدة، خصوصاً وأنا تابعنا تصريحاً لمسئول أمريكى يقول «إن الحرب ضد الإرهاب قد تطاول إقليم كشمير» الذى يمثل مواجهة تاريخية ساخنة بين الهند وباكستان منذ التقسيم وتقود فيه جماعات إسلامية تيار المقاومة ضد الحكم الهندى .

ولكن الذى يعيننا أكثر من أى وقت مضى هو ذلك الدور الغائب للمؤسسة الدينية الإسلامية ، فالأصوات التى تصدر عن رجال الدين الإسلامى من الأزهر أو رابطة العالم الإسلامى ، أو القرويين ، أو الزيتونة وغيرها من مواقع الإسلام السننى فضلاً عن مواقع الإسلام الشيعى لاتزال بعيدة عن الوصول إلى العقل الغربى غير قادرة على توظيف الفرصة الحالية للتعريف بالإسلام، وتقديم صحيحه إلى أجيال جديدة فى الغرب تعرضت حالياً لحملة تشويه عقلى ربطت لديهم بين الإسلام والإرهاب وصورته عدواً جديداً للحضارة الغربية المسيحية ، ولقد كان الإقبال المتزايد من جانب غير المسلمين ، خصوصاً فى الغرب على اقتناء النسخ المترجمة للقرآن الكريم ، أو كتب التعريف بالديانة الإسلامية فرصة تاريخية مواتية تبعث الروح فى المؤسسة الدينية الإسلامية لكى تقوم برسالتها العاجلة فى مثل هذه

الظروف المعقدة وسط غيوم التعصب، وسحب التوتر، وأعاصير المواجهة التي تعصف بوحدة العالم وتماسك الجنس البشرى وتضرب المشاعر الإسلامية، حتى في شهر رمضان المبارك بمكانته لدى المسلمين وتأثير زخمه الروحي لديهم. . وإذا جاز لى أن أتحدث عن تصورنا لدور المؤسسة الدينية الإسلامية تحديداً فإننا نشير إلى ذلك بإيجاز من خلال النقاط التالية :

أولاً: إننا نسلم بداية بالاختلاف بين طبيعة المؤسسة الدينية الإسلامية والمؤسسات الدينية لدى المسيحية واليهودية، فالإسلام - خصوصاً السنن منه وهو الغالب - لا يعرف النسق الوظيفى لدرجات رجال الدين وتنظيمهم الروحي، ويتركها فى الغالب لاجتهاد أفراد قد تخرج منهم فلتات تاريخية مثل الإمام محمد عبده، ومدرسة التجديد التى قادها فى نهايات القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، كما أن الإسلام أيضاً لا يعترف بسلك الرهبنة، وليس لديه رصيد لمدارس روحية منعزلة تدفع بالكودر المستمرة على الساحة الدينية الإسلامية، كما أن الحركة الصوفية - وهى تقع على الطرف الآخر من الفكر السلفى - توقفت هى الأخرى عند حدود معينة لم تخرج بها من إطارها الروحي وصفائها النفسى إلى واقع الحياة ومعترك الدعوة الإسلامية الفاعلة .

ثانياً: إننا نسلم أيضاً بأن ممارسات التطرف الإسلامى فى العقود الخمس الأخيرة من القرن العشرين قد أثرت سلباً على الانفتاح الإسلامى، وأدت إلى انكماش دور المؤسسة الدينية تحت شبهة أن كل ما هو دينى يمكن أن يتحول إلى ما هو متطرف !! ويكفى أن نعلم أن الأسر التى كانت ترحب بل وتتحمس للتوجهات الدينية لأبنائها باعتبار ذلك مؤشراً على الصلاح وعلامة للتقى، قد بدأت تتخوف من ذلك، وتخشى أن ينخرط أبنائها فى سلك الجماعات الإسلامية المتطرفة، ولذلك فإن إصااق تهمة الإرهاب بالإسلام قد أضر بالمؤسسة الدينية الإسلامية مرتين :

الأولى: عندما وضعها وسط دائرة الضباب حتى لا يفرق الكثيرون بين صحيح الإسلام، وبين حركات العنف التى تتمسح فيه .

الثانية : عندما جرت عملية تشويه واسعة للإسلام وقفت منها المؤسسة الدينية الإسلامية شبه عاجزة عن اتخاذ مواقف مؤثرة ومبادرات تزيل الغشاوة عن عيون الغرب، وترفع الظلم عن الإسلام .

ثالثاً: منذ سقوط الخلافة الإسلامية لأكثر من ثمانين عاماً مضت، والمسلمون لا يجدون منبراً مركزياً يمثل قنطرة بين الدين والسياسة، ويعبر عن حاضرهم، ويشر بمستقبلهم، ويعطى التصريحات الحازمة في اللحظات الحاسمة، فليس لدى المسلمين مثل بابا «الكاثوليك» القابع في «الفاتيكان» وقد يقول قائل إن الأزهر في مصر - باعتباره أكبر جامعة إسلامية وإن لم يكن أقدمها - يمكن أن يمثل شيئاً من ذلك بالنسبة لأهل السنة، أو أن أصحاب الحوزة الدينية في «النجف الأشرف» يمكن أن يكونوا أيضاً استكمالاً لذلك الدور، خصوصاً وأن الأزهر يعتد بالفقه الجعفرى ويعتبره إلى جانب مذاهب السنة الأربعة مصدراً لدراسة أصول فقه الدين والشريعة الإسلامية، ولكن واقع الأمر عند المقارنة بين الإسلام والمسيحية في هذا الشأن يكشف عن مسافة واسعة تتصل بالأطر والنظم والأساليب، فالإسلام دين يتميز بالبساطة الشديدة، ولا يصطنع وسطاء بين المؤمن وربّه، وما أهل البيت وأولياء الله إلا رموز اختارها الناس يبتغون بها الوسيلة، ويتشفعون بها لدى رب العباد.

رابعاً: إن عجز المؤسسة الدينية الإسلامية عن تطوير ذاتها ومواكبة روح العصر أمر لا يحتاج إلى تأمل عميق، فما زالت الأساليب العتيقة في تدريس علوم الشريعة وأصول الفقه والأنماط التقليدية في الدعوة الإسلامية هي السائدة على الرغم من أن الإسلام هو دين العقل الذى جعل «الاجتهاد فريضة إسلامية» واتخذ من القياس والإجماع مصادر للتشريع الإسلامى عند اللزوم، ولكننا توقفنا طواعية عند حدود معينة لم نتجاوزها، وإذا امتد دورنا في محاولة لإحياء التراث الفكرى للعقيدة الإسلامية فإن البعض يختار بشكل تحكّمى فقهاء التشدد من أمثال «ابن تيمية» و «ابن حزم» و «ابن حنبل» أيضاً، خروجا على منطق العدالة فى الاختيار التى تضع الاعتدال إلى جانب التشدد والفكر الوسطى إلى جانب اجتهادات التطرف، ولقد عانى المسلمون من جراء ذلك ما نعانیه الآن حتى أصبح الإسلام أمام العالم هو «طالبان» التى تسحق كرامة المرأة وتهدر روح العصر، أو هى «بن لادن» الذى يخلط بين أهل الذمة من حملة الكتاب، وبين غيرهم من ديانات الشرك، وكفار التوحيد.

خامساً: إننى لا أنكر أن هناك اجتهادات سبقت، ومبادرات ظهرت للحوار بين أهل الديانات شارك فيها رجال الدين الإسلامى المستنيرون بقدر لا بأس به، ولكنها

كانت كلها محاولات هامشية تناقش نقاط الالتقاء في جوهر العقائد، ولا تنصرف إلى إطار دائم ونهج مستمر للفهم المتبادل بين أصحاب الديانات الكبرى، وبدت لي وكأنها مناسبات موسمية ومظاهرات احتفالية تفتقد الجدية ويعوزها الوضوح، وفي ظل هذا المناخ أطل الفكر الخبيث عندما حاول الغرب أن يصدر إلى العالم من جديد نظرية مشوهة لصدام الحضارات تفتقر الأساس التاريخي، وتسعى لخلق الأعداء، واصطناع المواجهات.

فإذا كانت هذه إشارات سريعة إلى الدور الغائب للمؤسسة الدينية، فإنه يتعين علينا أن نتقل إلى الجانب الآخر الذي يشير إلى طبيعة الرسالة العاجلة لتلك المؤسسة ونوجزه أيضاً في النقاط الآتية :

1 - ضرورة البحث في خطاب إعلامي ديني جديد يتمشى مع أساليب الدعوة العصرية ويجذب الأسماع والعقول في وقت واحد، وأن تتوقف عن الخطاب التقليدي الذي يعتمد على لغة التهديد والوعيد ويتسم بالجهامة والعبوس، وينفر أكثر مما يقرب، ويبعد ولا يجذب، إذ أن سماحة الإسلام يجب أن تنعكس على الخطاب الديني حتى يكون رسالة عاجلة وواضحة لمن يريد أن يعرف أكثر من الإسلام، أو من تشده تعاليمه المبهرة .

2 - إن إجادة رجل الدين الإسلامي للغات الأجنبية أمر حيوي للغاية، ويكفي أن نتذكر أن رجال الدين الإسلامي من غير العرب كانوا أقرب في الوصول إلى العقل الغربي من رجال الدين الإسلامي العرب، بل إنني ما زلت أذكر كيف أن داعية إسلامياً من جنوب أفريقيا كان له تأثيره في الإعلام الغربي أكثر بكثير من داعية عربي مسلم لا يجيد لغة أجنبية، ويفتقد بالتالي منطلق الحوار مع أصحاب الديانات الأخرى .

3 - إن المسلمين الذين أغلقوا باب «الاجتهاد» عندما هبطت عليهم عصور الظلام وأزمة التخلف يتحملون اليوم مسئولية ذلك الجمود الظاهري في طرق الدعوة وأساليب الموعظة كما نشهدها الآن، «فالاجتهاد» رافد أساسي من روافد الاستنارة التي بشر بها الإسلام عندما اعتبر أن ما تجمع عليه الأمة يكون مقبولاً في صحيح الدين ما لم يعطل شعيرة دينية، أو يمس نصاً مقدساً في القرآن الكريم أو السنة المؤكدة، ولو أدرك غير المسلمون قيمة «الاجتهاد» وأهميته في

الشريعة الإسلامية لتوقفوا كثيراً أمام ذلك الدين وعصريته ، ولكنها مأساتنا نحن المسلمين المغرمين دائماً بإغلاق الأبواب ، وإحكام النوافذ ، وإبراز السلبيات وإهدار الإيجابيات .

4- إن خروج المؤسسة الدينية من سيطرة الدولة وتخلصها من عباءة السلطة سوف يكسبها بالضرورة مصداقية حقيقية ودوراً مؤثراً ويكفى أن نتذكر أن رجال الدين الموقنين في العالم الإسلامي ممن اكتسبوا شعبية كبيرة ، إنما حصلوا عليها وهم خارج المؤسسة الدينية الرسمية .

5- إن البحث في الأرضية المشتركة مع الآخر واكتشاف مساحة الاتفاق مع الغير أفضل بكثير من تغذية نغرات الخلاف وتجسيد أسباب التباين ، فالإسلام دين رحب ، حارب نبيه وتفاوض ، واتسمت دعوته بالسماحة ، ويكفى أن نتذكر موقفه الرائع عندما دخل «مكة» فاتحاً ليعفو عما أساءوا إليه ، ويصفح عمن أخرجوه من دياره في موقف كان يمكن أن يجعل منه مناسبة تاريخية لسفك الدماء وتصفية الحسابات .

ولا يخفى على أحد أن المؤسسة الدينية الإسلامية في تقديمها لصورة الإسلام الصحيح يجب أن تذهب بعيداً في عمق تاريخ نظرة الآخر تجاه الإسلام والتي تشكلت من خلال المواجهة الدامية في حرب الفرنجة - المسماة خطأ بالحرب الصليبية - أو من خلال «الأتراك السلاجقة» في الإمبراطورية العثمانية ، كما تكون جزءاً منها أيضاً من خلال تناول الغرب لسحر الشرق في العصر المملوكي ، فضلاً عن الصورة التي تشكلت من خلال رؤية أوروبا للشواطئ الجنوبية للمتوسط منذ بدء الحملة الفرنسية إلى مصر والشام ، وصولاً إلى الصورة التقليدية التي رسخت في أذهانهم عن الشمال الإفريقي العربي ، وهكذا يبدو أن المهمة ليست سهلة وأن الرواسب التاريخية والميراث الثقافي يلعبان دوراً كبيراً يجعل من الأساليب العصرية ضرورة في مواجهة ذلك الركام الضخم من بقايا التاريخ المتواصل وآثاره المترسبة .

ذلك جزء من رؤيتنا لعدد من الأفكار المتصلة بدور المؤسسة الدينية الإسلامية في هذه الظروف العصبية في تاريخ الإنسان المعاصر ، حيث تبدو الحاجة شديدة إلى دورها الغائب ورسالتها العاجلة .

الدين والسياسة

1- الدين ظاهرة إنسانية عميقة الجذور فى الشرق الأوسط لأسباب تنفرد بها المنطقة ، فالمصريون القدماء دارت حضارتهم حول لغز الموت فكانت كل أبنيتهم الشامخة هى مقابر من أجل الحياة الثانية بما فى ذلك الأهرامات ذاتها، ولقد توصل أخناتون إلى فلسفة التوحيد وعبد إلهاً واحداً هو (رع) إله الشمس .

2- إن الشرق الأوسط هو مهبط الديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام ، لذلك احتوت الكتب المقدسة الثلاث التوراة والإنجيل والقرآن الكريم عظة من واقع أحداث تلك المنطقة الغنية إنسانياً ثرية ثقافياً، وهذا أيضاً جعل ارتباط الدين بالحياة أمراً لا جدال حوله فى تلك المنطقة .

3- تميز المصريون خصوصاً بالارتباط بالدين حتى قيل إن الطريق إلى قلوب المصريين يمر عبر دياناتهم ، ولقد فطن الفاتح المقدونى الإسكندر الأكبر لهذه الحقيقة ، فبدأ غزوه لمصر بزيارة معبد الإله آمون فى سيوة أملاً فى السيطرة على مصر كطريق لتحقيق آماله الإمبراطورية الواسعة ، وفعل نفس الشيء بعد ذلك بقرون عديدة نابليون بونابرت حين بدأ حملته على مصر ببيانه الشهير الذى كتبه فى عرض البحر وطبعه فى مالطة وبدأه ببسم الله الرحمن الرحيم ، وتظاهر فيه بأنه مسلم وجاء لإنقاذ مصر الإسلامية من ظلم المماليك والعثمانيين لأنه اكتشف أيضاً أن المدخل إلى مصر يمر بدينها ، فالدين والسياسة ظلاً مرادفين لفلسفة الحياة فى هذه المنطقة من العالم عبر القرون حتى أن الفرعون المصرى كان بمثابة نصف إله ولو تأملنا أسطورة إيزيس وأوزوريس فسوف يتأكد لدينا هذا المعنى .

4 - بدأ تيار الإسلام السياسى الحديث فى مصر على يد الإمام الشهيد حسن البنا بتكوينه لجماعة الإخوان المسلمين فى مدينة الإسماعيلية عام 1928 ومنها انتشرت الدعوة فى مصر وفى أنحاء العالم ، فأضاف إليها مجتهدون آخرون من أمثال «أبو الأعلى المودودى» فى باكستان و«أبو الحسن الندوى» فى الهند ، و«سيد قطب» فى مصر ، وقد اعتمدت الدعوة على مفهوم أن الإسلام دين ودنيا وأنه يملك شريعة غنية تتدخل فى طقوس الحياة من الميلاد حتى الموت مروراً بالزواج والميراث وكافة جوانب الحياة اليومية ، وحيث إن الإسلام هو دين الغالبية العظمى من سكان الشرق الأوسط ، فقد أصبح طبيعياً أن نقول إن ظاهرة الارتباط بين الدين والسياسة فى الشرق الأوسط هى أمر مسلم به .

5- إن الإسلام السياسى ظاهرة تنامت فى السنوات الأخيرة واستغلها بعض المتطرفين فى القيام بعمليات عنف سياسى وأعمال إرهابية محاولين ارتداء عمامة الإسلام والتغطى بعباءته رغم أن الإسلام الصحيح يدعو إلى التسامح والتعايش مع الديانات الأخرى ويعترف باليهودية والمسيحية ويحترم كل الأنبياء ، كما يدعو إلى المودة والرحمة والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، ولقد شهدت النظم السياسية تطبيقات مختلفة للنظام الإسلامى فى الحكم وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بدءاً من المملكة العربية السعودية وصولاً إلى حركة طالبان فى أفغانستان مروراً بالثورة الإسلامية فى إيران ، ونحن لا نقوم بعملية تقييم لهذه النظم ولكننا نعتقد أن الإسلام الحقيقى براء من كثير من الممارسات الجارية حالياً فى السياسة والحكم ، وقد لعب الأزهر الشريف من مصر باعتباره أكبر جامعة إسلامية فى العالم دوراً ضخماً فى الدعوة الصحيحة وتنقية الدين من الشوائب التى تلحق به من جراء تيارات التعصب التى تتعمد الفهم المغلوط لشريعة الإسلام السمحاء والتى تحاول إقحام الدين الحنيف فى الحياة السياسية بلا فهم ولا وعى .

رسالة إلى شركاء الحضارة .. المسيحيين العرب

لا يكاد التاريخ - قديمه وحديثه - يذكر فترة حرجة للحضارة العربية الإسلامية مثل تلك التي تمر بها حالياً منذ تعرض الإسلام لحملة ضارية تستهدف مكانته السامية ، ورسائله الخالدة ، وحضارته السمحاء ، ولاشك أن تلك الحضارة هي نتاج جهد مشترك وعطاء متصل للمسلمين والمسيحيين واليهود في ظل الدولة الإسلامية الكبرى والتي تمثل الإمبراطورية العثمانية آخر صورها ، لذلك فإن مسؤولية ذلك البناء الحضارى الشامخ الذى يمثل قنطرة بين حضارة الإغريق - التى نقلوها عن الحضارة المصرية القديمة - وبين عصر النهضة الأوروبى .

إن مسؤولية ذلك البناء الذى هو نتاج لفكر أبناء الديانات السماوية داخل الدولة الإسلامية تنبع من أنه حصاد لاختلاط قوميات متعددة احتوتها مظلة الإسلام فقدمت بدورها تراثها الحضارى لكى يكون إضافة متنوعة فى إطار بوتقة إنسانية تتسم بالتعدد وتتصف بالشراكة ، أقول ذلك بمناسبة ما أفرزته أحداث الحادى عشر من سبتمبر من تداعيات حاولت فيها بعض الدوائر إقحام الإسلام الحنيف فى خلفية الإرهاب بضرباته الموجهة وخبطاته العشواء وتصرفاته التى تتنافى مع كل القيم الدينية والأخلاقية وكافة القوانين الطبيعية والوضعية ، ولعل الذى يدفعنى إلى مخاطبة المسيحيين العرب فى هذه الظروف البالغة الحساسية والتعقيد هو استنادى إلى عدد من الأسباب أسوقها فيما يلى :-

أولاً: إن المسيحيين العرب هم فى طليعة رواد الحركة القومية وإسهامهم فى إثراء الفكر العربى أمر لا يحتاج إلى إثبات كما أن مشاركتهم فى كل قضاياها لا تحتاج هى

الأخرى إلى دليل جديد، ويكفى أن نتذكر أن الأغلب الأعم من المسيحيين العرب وقف في صفوف أمته مدافعاً عن شخصيتها متمسكاً بهويتها أمام كل أنواع الغزو الخارجي - مغولياً أو صليبياً أو بريطانياً أو فرنسياً أو إيطالياً - وعندما بدأت الهجمة الصهيونية، فإن المسيحيين العرب كانوا دائماً في الصفوف الأولى حتى أن عدداً من فصائل المقاومة الفلسطينية كان المسيحيون الفلسطينيون هم قيادتها التاريخية وأداتها التنفيذية .

ثانياً: إن شهادة المسيحيين العرب في هذه الظروف تكتسب مصداقية خاصة لأنها تكون شهادة غير معجروحة، إذ تأتي من شركاء البناء الحضارى الذين عايشوا الوجود الإسلامى لما يزيد على أربعة عشر قرناً حافلة بالحروب والمواجهات والتحديات، ولكنها أكدت دائماً منطق التواصل الحضارى والتداخل الإنسانى وأعطت أهل الذمة كل أسباب الرعاية والاهتمام .

ثالثاً: إن نسبة لا بأس بها من عرب المهجر يدينون بالمسيحية في مختلف طوائفها، ولذلك فإن احتكاكهم بالغرب أكثر وربما تكون صلتهم به أقوى، فالعربى المسيحى قد يلتقى نظيره الأوروبى أو الأمريكى فى مناسبة دينية أو «خدمة كنسية» ويظل فى كل الأحوال عربى الفكر والمزاج يقدم صورة مشرقة عن أمته ويضع الإسلام فى مكانه اللائق باعتباره أحد المكونات الرئيسية للحضارة العربية التى ينتمى إليها .

رابعاً: إن الإنصاف يقضى بأن يتحمل شركاء الحضارة فى هذه المرحلة الصعبة دورهم التاريخى فى تقديم صورة الإسلام الصحيح وإزالة الشوائب التى تحيط بصورته والدعايات الظالمة التى يتعرض لها، ولاشك أن المسيحيين العرب هم أعرف الناس بقيمة الحضارة التى ينتمون إليها وينتسبون لتاريخها، بل إننى أوسع الدائرة لكى أحاطب الجاليات الأوروبية التى اختلطت بالعرب فى مراحل مختلفة من تاريخها وأخص منها الجاليات الأرمنية واليونانية والإيطالية فضلاً عن أولئك الذين انصهروا فى المجتمعات العربية برغم أصولهم الأجنبية .

خامساً: إن الأقباط يتصدرون - بحكم حجمهم العدى ومصريتهم الخالصة -

قائمة المسيحيين العرب الذين يتحملون مسؤولية الدفاع عن البناء الحضارى الذى ينتمون إليه والنسق الثقافى الذى يعبرون عنه، وتاريخهم الوطنى يشهد لهم فى مناسبات كثيرة ذلك الدور المرموق فى مواجهة الاحتلال الأجنبى والدفاع عن تراب الوطن الذى ينتمون إليه .

سادساً: إن مبرر دعوتنا للمسيحيين العرب لكى يقوموا بهذا الدور ليس هو أبداً محاولة تصدير المشكلة إليهم أو تحميلهم ما لا يطيقون، فأنا أظن أنهم يمارسون هذا الدور بالفعل ولقد ظهرت لهم تجليات فاعلة فى مناسبات دورية أو محافل سياسية كان تعبيرهم فيها قوياً عن انتمائهم الحضارى ودفاعهم مخلصاً عن دين عايشوه وإن لم يعتنقوه، وما زال التاريخ يذكر أمثلة لمسيحيين عرب كان فهمهم للشريعة والفقه الإسلاميين محل تقدير واحترام فى عدد من الدول العربية؛ إذ ما زالت أصداء خطب «مكرم عبيد باشا» - أمين عام حزب الأغلبية فى مصر قبل ثورة 1952 - ماثلة فى الأذهان، كما أن خطبة شهيرة للسيد «ميشيل عفلق» - فيلسوف البعث العربى الاشتراكى - فى مناسبة الاحتفال بالمولد النبوى الشريف ما زالت هى الأخرى تحتل مكانة فى ذهنى لا تبرحه منذ سنوات .

سابعاً: إننا لا ندعى وهماً أن علاقة المسيحيين العرب بشركاء الحضارة كانت دائماً على ما يرام بل إننا نعتز أن هناك عشرات اعترضت طريق المسيرة فى مراحل مختلفة من تاريخها الطويل، ولم تكن الصورة وردية دائماً، بل كان هناك ما يعكر صفو المياه ويثير النعرات الطائفية فى مناسبات مختلفة، لذلك فإن شهادة المسيحيين العرب فى هذه الظروف سوف تتسم بقدر كبير من الموضوعية، بل وقسط وافر من الفروسية .

ثامناً: إن الظروف الحالية التى يمر بها العالم توحى بأن هناك محاولة متعددة الأطراف لتوظيف نتائج وتدابير 11 سبتمبر 2001 لخدمة سياسات محددة أو مصالح واضحة، ويبدو أننا ندفع فى ذلك فاتورة غالية بدماء فلسطينية وأموال عربية، فضلاً عن التشويه المتعمد لصورة العرب ومعتقداتهم الدينية ودمغ مجتمعهم المعاصر بالتخلف والانحراف دون سند واضح أو دليل محدد لذلك فإن المسيحيين العرب يدفعون مع غيرهم من أبناء الحضارة الإسلامية نصيبهم من تكاليف تلك الأحداث ومحاولات توظيفها .

تاسعاً: إن المسيحيين العرب عندما يقومون بهذا الدور فإنهم يمهدون الطريق نحو اندماج أكثر وشراسة أقوى في إطار الجماعة العربية التي يجب أن تسمح بأكبر قدر من التعددية وأوسع مساحة للحرية ، وفي تاريخ الأمم منعطفات تقوى بها الأواصر ، واختبارات تنصهر معها الروابط ، بحيث تصبح نقاط تحول تاريخية في علاقات أصحاب الديانات ، وتبقى مكوناً أساسياً في ذاكرة الأمة .

عاشراً: إن ما ندعو إليه اليوم إنما يمثل مسئولية مشتركة لكل عربي يرفض أن تشوه صورته أو يساء لحضارته لأن النتيجة تنسحب على الجميع ، كما أن المشكلات تتقاسمها كل الأطراف ، ونحن أمام منعطف خطير يحتاج من كل عربي إلى دور مؤثر يضع صورته في إطارها اللائق ويقطع الطريق على كل محاولات التشويه أو الاستبعاد أو الإقصاء .

وبهذه المناسبة فإنني أقول إن الغرب لا يعرف الكثير عنا ، فال مواطن العادي في الولايات المتحدة الأمريكية معلوماته محدودة للغاية عن العرب وكل مصادر معلوماته تقدم له صورة شوهاء تستدعي بعض مظاهر الإرهاب والتخلف والسفه ، وهذه كلها مكونات ظالمة لشخصية مظلومة تحتاج إلى دفاع موضوعي قوى ، خصوصاً في هذه المرحلة ، ولكن أوروبا تعرف أكثر عن العالم العربي ، حيث تشكلت صورة العربي الحديثة لديها من مصدرين هما فهم بريطانيا للشرق الأوسط ، وارتباط فرنسا بشمال إفريقيا ، كما أن التواصل بين الحضارتين العربية والإسلامية في جانب والغربية المسيحية في جانب آخر ، هو شاهد دائم على الروح التي حكمت العلاقات بينهما لقرون طويلة ، بل إنني أزعج أن أوروبا المسيحية تحتجز في خلفيتها الفكرية جزءاً كبيراً من التراث الإسلامي الذي امتد إلى منطقة «البلقان» و «جزر البحر الأبيض» ، فضلاً عن «الأندلس» وغيرها من معابر الحضارة وجسور الاتصال بين الثقافات المطلة على البحر المتوسط ، كما أن في مكونات كل عربي - مسلماً أو مسيحياً - جزءاً كبيراً من الحضارة الغربية بكل ما لها وما عليها وأي إنكار لهذه الحقيقة هو تجاهل عبثي لا مبرر له ، فالحضارات لا تملك خطوطاً فاصلة تعزل بعضها عن البعض الآخر ولكنها تملك قنوات متصلة تربطها بفهوم الأخذ والعطاء ، ولقد أثبتت كل الدراسات النوعية للمجتمعات الحديثة أن التعددية نعمة وأن وجود الأقليات مميزة ، فالوجود المسيحي العربي يعطى أمتنا شخصية

متميزة ويثبت رحابة تاريخها وتنوع حضارتها، والأمم الناهضة والشعوب الذكية تبرع فى توزيع الأدوار عند اللزوم وتجعل من الاختلافات الدينية والمكونات الحضارية مصدراً لتعظيم مصالحها وتحقيق أهدافها والدفاع عن غاياتها، ونحن أشد ما نكون فى هذه المرحلة التى تشتد فيها الحملة الضارية ضد هويتنا القومية وحضارتنا العربية، أشد ما نكون حاجة لا استخدام كل عناصر القوة لدينا ومظاهر التنوع فىنا وفى مقدمتها الدعوة إلى قيام المسيحيين العرب بدور فاعل فى هذه المرحلة دفاعاً عن تاريخنا الواحد وتراثنا المشترك، وقد يكون موقفهم المنتظر بداية لروح جديدة فى عالما العربى تقوى بها العروة الوثقى بيننا وتزدهر معها حقوق الإنسان لدينا، خصوصاً وأنا نشهد فى هذه الأيام مظاهر لذلك، فبابا الفاتيكان يدعو الكاثوليك فى العالم - ومن بينهم العرب للصيام فى آخر أيام رمضان المبارك مشاركة لإخوانهم المسلمين، كما أن لىالى القاهرة - على سبيل المثال - تذهب بمآدب الوحدة الوطنية التى بدأها البابا شنودة الثالث منذ عدة سنوات وذلك تقليد رفيع لا بد أن له مثيلاً فى معظم العواصم العربية لأننا بحق نواجه التيار المعادى فى قارب واحد لأننا شركاء قدر ومصير وحياة .

الفتنة الكبرى

«لقد خلفت آثار الحالة بين العراق والكويت نتائج سلبية على العمل العربي، وأحدثت انقساماً أعاد إلى الأذهان صراعات القرن الأول الهجري».

في ذكرى «الفتنة الثانية»

لم ينقسم العرب والمسلمون عبر تاريخهم كله مثلما انقسموا عندما غزا العراق دولة الكويت في تصرف مفاجئ وغير مسبوق على نحو أعاد إلى الأذهان أحداث الفتنة الكبرى في القرن الأول الهجري، ولكن مع فارق كبير وهو أن الفتنة الأولى ظلت في إطارها العربي الإسلامي، أما الفتنة الثانية فكان لابد من تدويلها لأن العالم اختلف، والدنيا تغيرت، والمصالح تشابكت، والعلاقات تعقدت، ولم يعد ممكناً القيام بعملية عزل تحكّمى لمشكلة إقليمية دون أن تكون جزءاً من سياق دولي عام، وذلك فضلاً عما قدمته حرب الخليج الثانية من إغراء شديد لأصحاب الأطماع في هذه المنطقة ذات الجاذبية الخاصة في عالم اليوم. . . والآن وبعد سنوات من تحرير الكويت في إطار تحالف دولي إقليمي غير مسبوق في التاريخ الحديث، وبعد سنوات من تخطيط آلة الحرب العراقية، وإضعاف اقتصاده وفرض الحصار على شعبه، الآن تبدو الظروف ملائمة لحديث أكثر موضوعية وأقل عاطفة، حديث يغلب فيه صوت العقل العربي على ما عداه لأن الأمة بأسرها قد دفعت ثمنًا فادحاً لحادث الثاني من أغسطس عام 1990 بتداعياته التي مازالت قائمة على الأرض العربية، وانعكاساته المباشرة على تطورات الصراع العربي الإسرائيلي، وهنا يصبح من الضروري أن نشير إلى بعض الملاحظات باعتبارها نقاطاً جوهرية عند تحليل ما جرى، والتفكير في الخلاص من آثاره:

أولاً: إن محاولة قصر أسباب الخلاف في الخليج العربي على ظاهرة صدام حسين وحدها هي عملية تسطيح للواقع وإغفال للماضي، ذلك أن التطلعات العراقية تجاه الكويت ظهرت قبل صدام، وقد تعاود الظهور أيضاً بعده، فقد حاول

عبد الكريم قاسم غداة استقلال الكويت إظهار أطماعه فيها لولا وقفة الجامعة العربية وجهود مصر والمملكة العربية السعودية - برغم اختلاف أهدافهما - في هذا الشأن، كما حاول ذلك قبله الملك غازي الهاشمي، ذلك أن الكويت ظلت تمثل مركز إغراء للنظم العراقية المتعاقبة من منطلقات شعوبية ضيقة، واستناداً إلى دعاوى تاريخية واهية، علماً بأن الأخذ بمثل تلك الأسانيد بين دول الجوار يمكن أن يغير خريطة العالم العربي بل والعالم كله من أقصاه إلى أقصاه، فالحدود التاريخية ليست بالضرورة - في كثير من الأحيان - هي الحدود الفعلية، كما أن الخريطة السياسية لمعظم بلدان العالم اعترها التغيير بالزيادة والنقصان خصوصاً في فترتي حربيين عالميتين أثناء هذا القرن والتناجج الضخمة التي نجمت عنهما، والتسويات السياسية التي تمت بعدهما، لذلك فإنني أقول إن التطلعات العراقية تجاه الكويت ليست جزءاً من نظرة «صدامية» فحسب، ولكنها تحتل أيضاً حيزاً في الضمير الشعبي للعراق، وهذا ما يدعوني في هذا المقال إلى أن أطالب صراحة بمراجعة جديدة لأسلوب معالجة العلاقات الكويتية - العراقية خصوصاً في ظل تداعيات ما بعد الغزو بدءاً من العمل العسكري مروراً بالوجود الأجنبي، ثم وصولاً إلى الانقسام القومي .

ثانياً: لقد مضت سنوات عديدة تدفقت فيها مياه الخليج، وتصاعدت أمواجه، واجتازت دوله ظروفاً بالغة الحساسية حتى كادت عرويته تصبح محل تساؤل في حد ذاتها، إذ لا يتصور أحد أن يقع ما جرى تحت مظلتها، وبشعارات ترفع اسمها، ولعلى لا أضيف جديداً إذا قلت إن جمود عملية السلام بسبب التعنت الإسرائيلي الذي استثمر ظروف الوضع العربي المتردى بعد غزو العراق للكويت، وبذلك لم تعد المشكلة خليجية المحتوى فقط، بل أصبحت أيضاً عربية الإطار بالدرجة الأولى بحيث تحول العرب جميعاً إلى شركاء في نتائج حرب الخليج الثانية، ولم يعد الأمر مقصوراً بأي حال على الخليجين وحدهم وهو أمر يؤكد الحاجة إلى مراجعة قوية لملف العلاقات الخليجية العربية أيضاً .

ثالثاً: إنني أحسب عن يقين أن معاناة الشعب العراقي سوف تكون بالضرورة خصماً من مستقبل الاستقرار في المنطقة، وأسلوب التعايش الأمثل بين شعوبها الشقيقة، ويهمني أن يتذكر الجميع أن الجوار الجغرافي على الخريطة السياسية

أمر لا فكاك منه، فلا تستطيع دولة أن تهجر من موقعها أو تقايض على أرضها أو تبرح مكانها، لأنه ليس جوار مساكن متغيرة ولكنه جوار تاريخ وتراث وهوية، لذلك فإن فنانة جديدة يجب أن تستقر في وجدان الجميع مؤداها أن حقيقة الجوار تفرض على كل الأطراف التزامات يجب مراعاتها وأثاراً لا يمكن تفادى وقوعها، فالعراق - موقفاً وحضارة - لن يغير مكانه، والكويت - الدولة والنهضة - لن يخرج من الجغرافيا ليدخل التاريخ لأنه كيان سياسى راسخ مكتمل العناصر إقليمياً ودولياً، كما أن ثروته لا يمكن أن تكون وبالأعلى عليه ونقمة بدلا من أن تكون خيراً له ونعمة، لذلك فإننى أتصور إمكانية عقد مؤتمر دولى يعنى بأوضاع دول الخليج، ويقدم ضمانات محددة لدولة الكويت أمام جيرانها خصوصاً العراق الشقيق، وقد يقول قائل إن عضوية الكويت للأمم المتحدة هى ضمان دولى مماثل لذات الضمان الذى تحظى به كل الدول فى ظل ميثاق المنظمة الدولية، وهذا قول نعترف بسلامة محتواه من حيث الشكل ولكن مع ما يرد عليه من حيث الموضوع، فالكويت بلد خليجى شقيق يحتاج إلى تقنين دولى وعربى لتأكيد علاقة دائمة ومستقرة مع العراق، لا تتأثر بتغيير النظم أو استبدال الحكام، بحيث تقوم العلاقة على حسن الجوار بالتراضى الكامل والأخوة الحقيقية، ولا تأتى قسراً بحيث تفرضها قوة دولية على أحد الطرفين لأن التاريخ يثبت دائماً أن من يلتحف بالغطاء الأجنبى لا يضمن دوام فاعليته لارتباطه بمصالح معينة قابلة للتغيير دائماً، ولقد تعلمنا من الماضى أنه لا يضع الأسس المتينة والقواعد الراسخة لعلاقات الشعوب إلا ضمير وطنى مستريح، ووجدان قومى يشعر بالرضا، ويتطلع إلى التعايش المشترك، ويقوم على الاحترام المتبادل، والثقة الكاملة .

رابعاً: إن أية قمة عربية، ولو كان موضوعها الصراع العربى الإسرائيلى، سوف تواجه العلاقة الخليجية العراقية، بل والعلاقات العراقية العربية برمتها كفيد مستمر وعقبة قائمة فى طريق التفاعل الصادق والتضافر الكامل من أجل مواجهة واعية لتطورات الأحداث فى هذه المنطقة الملتهبة دائماً، خصوصاً مع التفاوت العربى فى النظرة تجاه العراق حالياً، فحكيم الخليج «الشيخ زايد آل نهيان» دعا صراحة إلى نسيان الماضى وقبول النظام العراقى بشرط أن يعتذر عما فعل، وأن يستغفر أشقاءه

عن الماضى بحيث يتطلع الجميع إلى مستقبل مختلف، تسقط منه سلبيات ذلك الماضى بكل أخطائه ونزواته وأهوائه .

. . كانت هذه بعض ملاحظات جوهرية أردت أن أعتد عليها في تأكيد وجهة نظري التي تدعو - بعد مضي سنوات طويلة على غزو العراق للكويت - إلى نظرة جديدة ترتفع فوق الآلام والجراحات والحساسيات لكي تضع المصلحة القومية العليا للعرب فوق كل اعتبار، وهنا يتعين علينا أن لانحلق في فراغ، وأن نعترف بأن الواقع العربي الراهن حافل بأسباب الشك المتبادل، ونوازع القلق المستمر، وآثار الثقة المفقودة، ونتائج الرؤية الغائبة، حتى أصبح الإحباط مظهرًا تقليديًا، وكاد اليأس أن يتحول إلى حالة دائمة، بينما يبدأ خلاص الأمم دائمًا بالأخذ بإعمال صوت العقل وإعلاء منطق الحكمة، وتحقق مصلحة الشعوب برقي الفكر، وتمضي المجتمعات خطوات إلى الأمام بيقظة الضمير الجماعي لمن يتمنون لها أو يتسبون لكيانها، ولن يتمكن العرب من اللحاق بركب العصر إلا إذا استقرت لديهم روح جديدة تتناسب مع التحديات القائمة، ونتابع جميعًا ذلك الحوار المستمر والجدل القائم حول كيفية الخروج من المأزق الذي نعيشه بحيث نصبح أمة فاعلة تملك مبادرة القرار وحرية الحركة، ولكن يرتطم التفكير دائمًا بالانقسام العربي الذي تكرست ملامحه على امتداد السنوات الأخيرة برغم جهود صادقة تسعى، ولقاءات مستمرة تنعقد، ولكن يبقى هناك دائمًا إحساس عام بأن الروح غائبة، وأن الشارع العربي تائه، لأن حجم الصدمة وعمق الجرح كانا أكبر بكثير من حصافة الأمة، وسماحة تاريخها الطويل . .

. . إنني أضع في هذه المناسبة تصورًا مبدئيًا لمستقبل الوفاق العربي يستند إلى ركائز أربعة أساسية هي:

1- قراءة جديدة للمفاتيح القديمة بعين فاحصة تعتمد على الصدق الكامل مع الذات والنظرة الموضوعية للأمر، فالمخطئ لا بد أن يعترف بخطئه، كما أن من وقع عليه الضرر يجب أن يضع للعامل القومي اعتبارًا حتى وإن كان غيره قد تجاهل ذلك من قبل .

2- شعور مختلفة بالمسئولية التاريخية عن أقدار الشعوب العربية في إطار الأمة

الواحدة، إذ إنه مع التسليم بانعدام الديموقراطية الكاملة فى معظم الدول العربية، إلا أن النظم القائمة فيها تستند إلى شرعية متنوعة المصادر متعددة الأسباب، لذلك فإن الارتفاع فوق مستوى الخلافات العربية- العربية، وتجميد آثار الماضى- دون نسيانه- وإعلاء منطق الالتزام بالمستقبل وتطلعاته، كل هذه لوازم ضرورية لكسر الحلقة الشريرة فى الواقع العربى المعاصر .

3- محاولة جادة لصنع إطار محكم للمصالح المشتركة بين الأقطار العربية على أسس موضوعية دون اللجوء للأطر التقليدية التى تجعل العاطفة القومية هى صاحبة القرار فى كثير من الظروف، فلو تمكن العرب من صياغة آمالهم فى نطاق عصرى، وتوظيف مشاعرهم لخدمة أهداف محددة، اقتصادية وثقافية، عندئذ فقط يمكن القول بأننا قد بدأنا الخطوات الأولى على الطريق الصحيح نحو التنسيق السياسى الفاعل، وإنهاء «مرحلة رد الفعل» الذى يبدو فى كثير من الظروف خافتاً وشاحباً ومحدود الأثر .

4- دور متجدد لمصر فى رأب الصدع وجمع الشمل وتوحيد الكلمة امتداداً لدورها التاريخى فى تحمل مسئولياتها القومية، وأداء دورها الأبوى على الساحة العربية، وقد تصور البعض أن اتخاذ مصر لموقف حاسم وحازم بعد الغزو يمكن أن ينال من ثقلها أمام بعض أطراف الصراع فى الخليج، وهذا قول مردود عليه بأن مصر بلد مسئول تاريخياً على المستويين الإقليمى والدولى ويستحيل عليه أن يقبل منطق الغزو أو انتهاك أرض الغير حتى لو تم ذلك فى ظل شعارات قومية أو تغطى بمظلة عربية، كما أن تطور الأحداث على امتداد السنوات الأخيرة قد أبرز سلامة موقف مصر وصدق انتمائها العربى ووضوح حسها القومى، فمصر- بزعامة مبارك- التى رفضت الغزو وشاركت فى تحرير الكويت، هى أيضاً مصر التى اختلفت مع الولايات المتحدة الأمريكية علناً فى مناسبات عديدة عندما رفضت أى عمل عسكري جديد ضد شعب العراق الشقيق الذى تشعر بمعاناته يوماً بعد يوم . .



. . هذه رؤية مخلصه تسعى فى حياد وموضوعية للخروج بالأمة العربية من

الضائقة التي ألتمت بها ، والمحنة التي تعرضت لها ، والفتنة التي أطاحت بوعيتها ، دفعنى للتطرق إليها إحساس عام بأن الوقت قد حان لإزالة الآثار السياسية للغزو العسكرى من جانب دولة عربية لدولة عربية مجاورة بما كان يمثل من عدوان على سيادة تلك الدولة وشرعية الحكم فيها على نحو أدى إلى نتائج بالغة السلبية على العمل العربى المشترك ، بل إننى لا أبالغ إذا قلت مرة أخرى أن عروبة الخليج كادت تتأثر بعد الحدث المروع ، كما أن القضية الفلسطينية كادت تتوارى وراء ظلال كثيفة من شواغل عربية طارئة بدأت تركز على أمن الخليج وحده ، وتختزل مفهوم الأمن القومى العربى كله فى أمن تلك المنطقة الواقعة على التخوم بين العرب من جانب وآسيا المسلمة من جانب آخر ، كما أفرانى بطرح هذا الموضوع فى مناسبة الذكرى الثامنة للغزو أمران :

أولهما : الموافقة الضمنية بل والصريحة من جانب الكويت على مشاركة العراق فى أية قمة عربية قادمة .

وثانيهما : إعلان العراق عدم ممانعته فى عقد قمة عربية بدونه ، وهما أمران يعكسان حسن نية الجانبين تجاه العمل العربى المشترك حتى يتمكن من مواجهة تحديات عاتية تكاد تعصف بحقوق الأمة وآمال شعوبها ، ولقد ساعد على ذلك بالطبع تحولات ظاهرة فى المزاج العربى العام تجلت بصورة واضحة فى أزمة العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي انتهت بزيارة الأمين العام للأمم المتحدة لبغداد وسط معارضة دولية وعربية لأى عمل عسكرى جديد ضد العراق ، كما أن الموقف الكويتى المتعاطف رسمياً وشعبياً مع معاناة العراقيين قد اتخذ هو الآخر موقفاً معتدلاً يدل على إحساس عميق بالمسئولية تجاه مستقبل المنطقة كلها .

.. هذا طرح إن أصاب فقد يفيد وإن لم يصب فإنه لن يضر ، إذ لا بد من الخروج من أكبر محنة عربية منذ نكسة 1967 ونكبة 1948 ، وكلها مسميات مختلفة للزمن العربى الردىء الذى آن الأوان لكى يرحل حتى تستعيد الأمة عافيتها القومية بعد طول غياب .

نحو منظور جديد لمستقبل العلاقات العراقية الكويتية

لا أظن أن همًا جثم على صدر الأمة العربية منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948 مثل تداعيات الغزو العراقي للكويت عام 1990، لذلك يكون من الطبيعي أن يصبح هذا الحدث الأخير بنتائجها الباقية واحداً من أهم شواغل الأمة العربية وأشدها تأثيراً على مستقبل العمل القومي المشترك، وعبر السطور التالية فإنني أحاول التقدم باجتهد متواضع كمواطن عربي تسيطر عليه هواجس الوضع العربي العام وتؤرقه قضاياها، ولست أتحدث هنا من موقع وظيفي أتحصن به، كما لا أعبر عن وجهة نظر تتصل بطبيعة عملي، ولكنني محكوم بدافع واحد هو الأمل في مستقبل أفضل للأمة التي ننتمي إليها.

وواقع الأمر أن محاولة التعرض لمستقبل العلاقات العراقية الكويتية هي رحلة محفوفة بالمخاطر أقرب إلى المشي فوق الأشواك. ولكنني أجازف اليوم فأمضي فيها متحملاً النتائج وحدي، إذ لا تقف ورائي في ذلك مؤسسة تتبنى ما أقول، أو هيئة تدافع عما أكتب، فإن أصبت فلي أجران وإن أخطأت فلي أجر المحاولة المخلصة التي لا أبغى من ورائها إلا التعبير عن شعور أظن أنه كامن في صدور الملايين من بسطاء العالم العربي الذين يحملون في ضمائرهم همومه، ويفكرون في مشكلاته. فالهم العراقي الكويتي يورق ليل العرب ويزعج أيامهم ويعكر صفوهم، خصوصاً أولئك الذين ما زالوا يؤمنون بمصير واحد لأمة عربية واحدة. . . دعني الآن أتطرق إلى الموضوع مباشرة:

ملاحظات أساسية

أولاً: إن الجوار الجغرافي للدول قدر لا يستطيع أحد تغييره، فالفرد يستطيع أن يغير مسكنه إذا حدث خلاف بينه وبين جاره، أما الدول والشعوب فهي باقية

فى مواقعها بقاء الخريطة الجغرافية للأرض كما عرفناها عبر العصور فلا تستطيع دولة أن تنتقل من مكانها ولا يهاجر شعب من أرضه ، لذلك فمحكوم على الأشقاء فى الكويت والأشقاء فى العراق أن يعيشوا معاً متجاورين إلى الأبد مثلما كانا منذ الأزل .

ثانياً: إن غزو العراق للكويت هو أمر مفرج يصعب الدفاع عنه أو تبريره ، فمهما بلغت الخلافات واحتدمت الدعاوى وتصاعدت لغة الخطاب السياسى المتبادل ، فإن هناك أسلوباً مختلفاً كان يمكن أن يسلكه العراق لتسوية نزاعه مع دولة عربية جارة وشقيقة .

ثالثاً: إن المعاناة الحالية للشعب العراقى تمثل عذاباً يومياً لكل عربى مخلص ، ونحن لا نبحث الآن فى المسئوليات ولا نوزع الاتهامات ، ولكننا ندرك أن هناك شعباً شقيقاً له ثقل تاريخى ضخيم فى الحضارة العربية الإسلامية ووجود فاعل فى السياسة الإقليمية يعانى الآن أبنائه من ظروف حصار يدخل عامه العاشر وفى نفس الوقت ، فإننا ندرك المخاوف ، ونعلم حجم القلق الذى يشعر به أبناء الشعب الكويتى من جراء ذكريات الغزو وأيامه عندما جرت محاولة استيراد الكويت من الجغرافيا وتصديره إلى التاريخ ، وهم معذورون فمن يده فى النار ليست كمن يده فى الماء ؛ إذ إن ما حدث فى الثانى من أغسطس عام 1990 لم يكن حادثاً عابراً ، أو أمراً سهلاً ، حيث تشهد بذلك التداعيات التالية والآثار الباقية .

اقتراح محدد

إننى أفكر هنا بصوت عال وشفيعى أن علاقاتى بأشقاء من الشعبين العراقى والكويتى فيها من الود القومى والصدقة الشخصية ما يغفر لى محاولة التحريض على التفكير الموضوعى فى وقت غلبت فيه لغة مختلفة على الخطاب السياسى العربى المعاصر ، حتى أصبح التطرق إلى بعض الموضوعات مبرراً بالتهام بالتحيز إلى جانب ، أو تبنى وجهة نظر معينة لذلك فإننى أبلور اقتراحى المحدد فى الخطوات التالية :

1- إعلان عراقى رسمى بالرغبة فى فتح صفحة جديدة مع جارتة دولة الكويت

- واستعداده للدخول معها فى اتفاق تعاقدى يحمى سيادتها ويضع إطاراً كاملاً لمستقبل العلاقات بين الدولتين فى ظل ضمانات دولية وعربية .
- 2- استجابة كويتية تفتح صفحة جديدة بشرط أن تتضمن بنود الاتفاق بين الدولتين كافة الموضوعات المطروحة بغير استثناء على امتداد السنوات العشر الأخيرة بما فيها قضايا الحدود والنفط والأسرى والتعويضات .
- 3- ترتيبات عربية واتصالات دولية لعقد «مؤتمر دولى» يضمن سيادة دولة الكويت ويحصل على تعهد عراقى بحسن الجوار مع الاعتراف الكامل بالحدود الحالية وإسقاط الدعاوى التاريخية المتصلة بذلك ، على أن يعقب الوصول إلى هذا الالتزام التعاهدى من جانب العراق رفع فورى وكامل للعقوبات المفروضة عليه والحصار الذى يعانى منه شعبه فى سنوات العقد الأخير بالكامل .
- 4- التأكيد على أن الضمان الدولى والعربى يمثلان تعهداً كاملاً للمستقبل ، ويعتبران تأكيداً لرعاية الاتفاق ، وشهادة على ضرورة تطبيقه وإدانة الخارج عليه فى المستقبل .
- 5- السعى إلى تطبيع العلاقات بين العراق ودول الخليج فى ظل تطمينات رسمية مؤكدة تخرج من «عاصمة العباسيين» إلى دول الجوار فى الخليج العربى قد تعقبها اتفاقات ثنائية تنص على الاحترام المتبادل للسيادة وحسن الجوار انطلاقاً من منظور دولى وقومى مع وضع نهاية للدعاوى والاتهامات التى عانت منها المنطقة على امتداد السنوات العشر الأخيرة .

تساؤلات ضرورية

سوف يكون من الطبيعى أن يقال إن مثل هذا الاقتراح يبدو مستغرباً فى إطار نظرى يصعب تحقيقه ، كما أنه يجنح نحو فكر «طوبائى» حالم بينما الواقع يتخذ مساراً مختلفاً تبدو فيه الهوية سحيقة بين الموقعين الكويتى والعراقى ، كما أن المسافة بين بغداد ومعظم العواصم العربية تبدو الآن أطول بكثير مما كان عليه جغرافياً وسياسياً وفكرياً ، وهذا القول مردود عليه بأن حسن النوايا ، وتغليب الحسابات

القومية العليا وطي صفحة الماضي ، هي عوامل يمكن أن تصل بهذا الطرح النظري إلى بداية شيء عملي يخرج بنا من هذا المأزق القومي الذي نواجهه ؛ إذ لا يخفى أن العمل العربي المشترك يبدو حالياً مهيباً الجناح ، كما أن الأمة العربية تشعر في أعماقها بغصّة طال وجودها وغاب حلها وأرهقت أطرافها .

ولعلني أذكر أنني قد حاورت صديقاً عربياً من الكويت في هذا الشأن منذ شهور فكان رد فعله المباشر هو قوله ولماذا نحتاج في الكويت إلى مؤتمر دولي وجهد إقليمي لضمان سيادتنا ونحن دولة - مثل أي دولة أخرى في العالم - عضو في الأمم المتحدة ، وجامعة الدول العربية ، ومجلس التعاون الخليجي وغيرها من المنظمات العالمية والإقليمية ، وكان ردي على الفور أن هذا كله صحيح وليس في طرحنا ما ينتقص من سيادة الكويت ، بل إن ما نذهب إليه هو تأكيد لهذه السيادة في الحاضر والمستقبل ، إذ لا يخفى أن مسألة الكويت قد احتلت دائماً جزءاً في تفكير حكومات عراقية متتالية قبل «عبد الكريم قاسم» وبعده ، ولا بد من وضع حد نهائي لهذا التوجه الذي يطفو على السطح بين حين وآخر منذ استقلال الكويت بل وقبله ، كما أن دول الجوار تحتاج أحياناً إلى تقنين لعلاقاتها وترسيم لحدودها وتفعيل لمستقبل التعاون بينها ، فما بالك بدولتين يجمعهما شعور قومي ، وانتماء عربي ، وتلاصق جغرافي ، كما أنني أتصور أن أشقاءنا في العراق قد لا يعجبهم هذا الطرح ، ولكنني أنطلق إليه كلما شعرت بمعاناة الأطفال وكبار السن والمرضى في ذلك البلد الذي تبلغ إسهاماته في تاريخنا الحضاري حداً يجب الوقوف عنده ، والاعتراف به وإخراجه من عزلته .

محاذير متوقعة

إن هذا التصور العام الذي نريده بداية لحوار موضوعي بين من يعنيه الأمر من المثقفين العرب والمهتمين بالشأن القومي ، سوف يتعرض لانتقاد لا بد منه في إطار عملية تفتيش من أطراف الخلاف يحاول كل منهم أن يتساءل لصالح من يعمل صاحب هذا الاقتراح ، وما هي دوافعه ، ومن الذي يقف وراءه؟ والجواب تلقائي لا يحتاج إلى تفكير طويل فأنا أعمل لصالح أمة أنتمى إليها بغير منطلق قطري أو

مصلحة ذاتية، أما الدافع فهو إعفاء أشقائنا في الكويت من قلق المستقبل، وإعفاء أشقائنا في العراق من معاناة الحاضر، وإعفاء أمتنا العربية كلها من عبء الماضي القريب وشجونه وأحزانه، خصوصاً وأنا نقف على أعتاب مرحلة جديدة وغير مسبوقه في الصراع العربي الإسرائيلي قد تبشر بتطورات مهمة تجعلنا نتحدث عن أوضاع جديدة تحتاج من العرب جهداً قومياً مخلصاً، وفكراً عربياً خالصاً لا تستنزفه صراعات الأشقاء ومخاوف الجيران، أما من يقف ورائي في ذلك فهو اهتمام طويل امتد لعشرات السنين بالقضايا القومية وتداعياتها التاريخية تشهد على ذلك أفكار، وكتابات، ومواقف.

وإنني أعلم أن الأمر ليس سهلاً وأن نسيان الماضي القريب ليس يسيراً، ولكنني أظن مخلصاً أن شعوباً كثيرة في عالمنا المعاصر قد تعرضت لصراعات أشد من ذلك وأطول زمناً، فضلاً عن غياب إطار قومي واحد يجمعها، ولكن الرغبة في الفكك من الماضي والدخول إلى مستقبل مختلف قد مكن لتلك الشعوب من أن ترتفع فوق الجراح والآلام والحساسيات وأن تبدأ فصلاً جديداً في سفر الحياة يقوم على التعايش المشترك، والتعاون الكامل، والاحترام الحقيقي.

عقبات مرتقبة

ليس من شك في أن هذا الطرح العربي لا يروق لقوى كثيرة تعيد ترتيب الأوضاع في المناطق المختلفة من العالم وفقاً لمصالحها وانطلاقاً من استراتيجيتها طويلة المدى في المنطقة العربية وهي لا ترحب بالضرورة بمثل هذه الأفكار، وترى أن دوام الحال هو الذي يحقق لها مكاسب متراكمة على كل الجوانب، إذ إنها تضرب بحجر واحد أكثر من عصفور في وقت يؤثر فيه الإعلام الذكي على كل القرارات المصيرية ويستطيع أن يقدم نموذج الهوية القومية، أو الشخصية القطرية بالأسلوب الذي يحقق أهدافه، ويخدم أغراضه، ولكن يبقى الوعي الذاتي لأمتنا صاحبة التاريخ الطويل هو الذي يجسد الضمان الباقي لخلق مواجهة عادلة أمام ذوى المصالح وأصحاب الأهواء، وقد يقول قائل إن العالم العربي مشغول ببيوميات الصعود والهبوط في مباحثات الحل النهائي للقضية الفلسطينية، فكيف تقم علينا

هذا الهم العربي الدفين الذى يثير الذكريات ويفتح الملفات؟ . . . وهنا يكون ردى «بل العكس هو الصحيح» فالذى يجرى حالياً بين العرب وإسرائيل هو الذى يدعونا، إلى التفكير فى وفاق عربى شامل وسلامة قومية دائمة، إذ لا يجوز أن نتحدث - ولو على استحياء - عن التطبيع المحتمل بين العرب وإسرائيل عند بلوغ التسوية الشاملة والعادلة، بينما لا نجرؤ على الحديث - بغير انحياز أو هوى - عن التطبيع الكامل للعلاقات العربية - العربية . . .

إنها سطور أعبر بها عن أمل تلوح فى الأفق احتمالاته . فالعرب قادرون فى النهاية - كما فعلوا فى مراحل تاريخية سابقة - على تجاوز المحن ومواجهة الأزمات بل إن دولة مثل المملكة العربية السعودية بثقلها الروحى والاقتصادى والسياسى، ودولة مثل مصر بوزنها المحورى، ودورها المركزى، ومكانتها الإقليمية، إلى جانب دولة ثالثة مثل سوريا بحسبها القومى وتاريخها العروبى وسياستها طويلة النفس هى قادرة مع غيرها من الدول العربية الشقيقة أن تفعل شيئاً من أجل الوفاق العربى الذى ينعم فيه الجميع - بغير استثناء - بالأمن والاستقرار والرفاهية .

إننى أدرك أن هناك مساراً آخر يفرض نفسه على واقع المنطقة فى ظل قرارات لمجلس الأمن، ولجان للتفتيش، وبعثات دولية معنية بالمراقبة والمتابعة، ولكن هناك رؤية أخرى - وما طرحته إحداهما - يمكن أن تمضى متوازنة مع ما يجرى من أجل الخلاص من وضع متأزم يحمل فى طياته مخاطر بلا حدود .

إن ما قدمته هو تصور شخصى من مواطن عربى يعترف بأن اقتراحه عام فى مجمله، ولكن يمكن أن يكون أكثر وضوحاً فى تفاصيله لو صدقت النوايا، واستيقظت الضمائر، وعاد الوعى . . . إن كل ما أريده هو كويت آمن سعيد، وعراق مستقر مزدهر، وأمة عربية تصرف جهدها القومى نحو غاياتها الكبرى وقضاياها العادلة .

صورة الآخر

«كلما ضاقت المسافة بين السلطة الحاكمة والجماهير
المنفعلة نصبح أمام وضع يحتاج إلى تعديل في
صورة الآخر».

مستقبل الصراع فى الشرق الأوسط

إنه عنوان تقليدى جرى استخدامه كثيرا، ولكن - فى هذه الظروف بالغة الدقة وشديدة الخطورة - تلح على خاطر كل المعنيين بالمستقبل العربى فى إطار شرق أوسط مختلف، تصورات متباينة لسيناريوهات متعددة، تبدأ من احتمالات التوتر وتواصل التصعيد فى المواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مروراً باحتمالات دخول أطراف عربية أخرى فى المواجهة القائمة وصولاً إلى حرب شاملة، تسعى إسرائيل من خلالها لتحقيق ضربة قوية تجهز بها على القيادة الشرعية للشعب الفلسطينى، بحيث تختلط الأوراق، وتتداخل المصالح، بل وربما تضيع الحقوق أيضاً!، لذلك فإننا يجب أن نرصد بعناية ما يجرى الآن على الساحة العربية عموماً، وفوق الأرض الفلسطينية تحديداً، وسوف نكتشف على الفور أننا أمام وضع غير مسبوق، وحالة استثنائية فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى منذ بدايته، لقد تساوى - أمام الأغلب الأعم من مراكز صنع القرار السياسى، والجهاز الدبلوماسى فى الدول الكبرى - المعتدى والمعتدى عليه، وأصبح الحديث عن إيقاف العنف إشارة مقبولة لتعطيل المقاومة المسلحة، وإضفاء شرعية الندية على سلطة الاحتلال، وهذا فى نظرى أخطر ما يمكن أن يتعرض له شعب يناضل من أجل حقوقه الضائعة، وأرضه المحتلة

وما دمنا نتحدث عن المستقبل، فإن خبرة الماضى وقراءة الحاضر، هما المدخلان لرؤية ذلك المستقبل، وسوف نتبع خطوات أطراف خمس رئيسية، هى العرب وإسرائيل والقوى الكبرى، ثم الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الأعظم الوحيدة فى عالمنا المعاصر، ثم نلقى نظرة

على الطرف الخامس الذى يتمثل فى واجهة التنظيم الدولى والإقليمى فى إشارة موجزة إلى كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

العرب

إذا كان الواقع العربى يجسد كثيرا من السلبيات التى تراكمت، والحقائق التى غابت، والرؤى التى ضاعت، إلا أن الإحباط واليأس، وتكرار الحديث عن السلبيات، وإغفال ذكر الإيجابيات، هى كلها مقدمات للنكوص والضعف الذى ينتهى غالباً إلى حالة من الاستسلام للواقع، مثلما يستسلم المريض لدائه بدلاً من أن يتطلع لدوائه، والعرب أمة تملك من المقومات ما ليس لغيرها كما أن لديها من الثروات الطبيعية والبشرية ما يؤهلها لوضع مختلف تماما عما هى عليه، فضلاً عن ميراث حضارى وتراكم ثقافى تنفرد به وتتميز بوجوده .

وإذا كان الصراع العربى الإسرائيلى قد امتص جزءاً كبيراً من إمكانيات العقل العربى واستنزف قدرًا من الوعى القومى، إلا أننى أختلف مع الذين يتصورون أننا أمة مسطحة منبسطة أرضاً، فالحكم على الأمور لا يكون فقط بظاهرها، كما أن تقييم الأمم لا يقف أمام فترة محدودة من تاريخها، كذلك فإن الانتصار والانكسار كليهما حالة عقلية لا بد أن تقف وراءها، إرادة عاقلة تحدد المسار، وتتدخل لإصلاحه فى كل الظروف، وإذا كنا نحن العرب نعانى من نقص مساحة الحريات وضعف المشاركة السياسية، وتهافت الديمقراطية، فإننا يجب أن نعترف بأن هذه كلها مظاهر سلبية نتجت عن التهايات تاريخية واحتقانات قومية آلت إلينا من تاريخ دور الفرد، وسيطرة الأقلية، و سطوة الرأى الواحد .

وأقرر هنا أننى أتمنى إلى تلك المدرسة التى تربط ربطاً حتمياً بين الديمقراطية والتنمية، ولا أتصور أن أمة سوف تحقق قفزة إلى الأمام إلا بالاعتماد على ركيزة اقتصادية قوية تصنعها بالضرورة إرادة سياسية واعية تربط بين التعددية الفكرية، والتنمية البشرية فى إطار واحد، أما أن نمضى وراء منطق يقدر الفرد، ويغفل المصلحة العليا من أجل مصالح وقتية محدودة، كما ينكر حقوق الإنسان، أحياناً ويصادر على الحريات أحياناً أخرى، فإننا نحتاج عندئذ إلى وقفة موضوعية نراجع فيها ما فعلناه ونضع تصوراً أميناً للمستقبل نخرج به من الأطر التقليدية التى كبلتنا

قرونًا طويلة، لكي نعيش العصر كما ينبغي أن تعيشه الأمم الناهضة ، وليس هذا التصور في مجمله بعيدا عن مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، إننى أزعج عن يقين أنه لن يتحقق لنا تفوق في هذا الصراع ، إلا إعادة ترتيب أوضاع البيت العربى ، وتوظيف قدرات الأمة من أجل مستقبل أفضل .

إسرائيل

إذا كانت الدولة العبرية فريدة في ظروف تكوينها . وأسباب نشأتها، فإنها مازالت تمثل نموذجا شادا للكيان السياسى فى منطقة الشرق الأوسط ، إن إسرائيل دولة بلا حدود واضحة ، ودون أهداف محددة ، فهى تقوم على سياسة الأطماع المفتوحة لا بتلاع كل ما هو ممكن من أرض ومياه ، واغتصاب كل ما هو متاح من تراث وثقافة ، وانتهاك لكل ما هو مقدس لدى غيرها ، ولقد شاءت ظروف العرب أن تأتيمهم إسرائيل وهى تحمل تجربة ظاهرها الاضطهاد ، وباطنها مخطط طويل المدى يستهدف تحقيق الحلم اليهودى فى فلسطين ، والمشروع الصهيونى فوق الأرض العربية .

ولقد وجدت إسرائيل فى القوى الكبرى الرعاة الأساسيين لها بدءاً من بريطانيا صاحبة «وعد بلفور» الشهير ، مروراً بفرنسا شريكها فى حرب السويس فى الخمسينيات ، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الدعم الأساسى لدولة إسرائيل ، وليس ذلك غريباً على الاستراتيجية الصهيونية التى تحركت عبر محطات تاريخية مهمة منذ أن تجاوزت مع «نابليون» ، وناقشت «محمد على» ، وسامت «السلطان العثمانى» ، وانطلقت من «مؤتمر بازل» مع ختام القرن التاسع عشر ، لكى تجعل من القرن العشرين قرن المواجهات ، حيث استثمرت فيه الحرب العالمية الأولى لخدمة تنفيذ المخطط الذى انتهى بتقسيم الشرق الأوسط سياسياً على النحو الذى نراه ، ثم خرجت من الحرب العالمية الثانية وفى يدها أكبر رصيد من عقدة الذنب التى يشعر بها الآخرون تجاهها ، فاستخدمت «الهولوكست» النازى ضدها ، لكى تخلق هى الأخرى من جانبها «هولوكست» من نوع آخر ضد الشعب الفلسطينى الذى يواجه فى الأسابيع الأخيرة عملية إبادة تحكيمية ، تقوم على انتقاء العناصر الفاعلة فى المقاومة ضد الاحتلال ، وتستخدم إسرائيل فى ذلك أسلوباً

سافرا من أساليب إرهاب الدولة لا نكاد نجد له نظيرا فى عصر تنامى حقوق الإنسان وازدهار الأفكار المتصلة بالحرية والمساواة وحق تقرير المصير .

إننى أنظر إلى دور إسرائيل فى مستقبل الصراع فى الشرق الأوسط بقلق بالغ ، ولو أننى سئلت فى هذا الوقت من العام الماضى ، لكانت الإجابة مختلفة تماما ، حيث كان الأمل فى السلام الشامل والعدل قائما ، والعملية السلمية تواصل مسيرتها برغم العثرات والانتكاسات ، أما الآن فالسلام يبدو بعيدا ، والأمن يبدو مستحيلا ، كما أن تجربة التعايش المشترك ، تعود من جديد لكى تصبح محلا للتساؤل ومصدرا للشكوك ، عندما نفكر فى مستقبل المنطقة وما كان يسمى بالتعاون الإقليمي فى إطار شرق أوسط جديد . إننى أجازف الآن وأقول إن رؤية إسرائيل للمستقبل ، تبدو مختلفة عما جرى ترديده والإشارة إليه طوال العقود الماضية ، إننا أصبحنا أمام كيان عدوانى فى خارجه مذعور فى داخله ، وويل لمن يواجه القوى الخائف ، لأن ضرباته طائشة ، وتصرفاته غير محسوبة ، وسلوكه لا يمكن التنبؤ به .

القوى الكبرى

إن القوى الكبرى فى عالمنا قد اتخذت مواقف أقل ما يقال فيها ، أنها غير متعاطفة بالقدر الذى كان ينتظره الفلسطينيون والعرب فى هذه الظروف ، فدول الاتحاد الأوروبى ابتلعت فى معظمها الرسالة الإعلامية الإسرائيلية ، بينما وصلت العلاقات الصينية الإسرائيلية إلى درجة غير مسبوقة من التعاون المشترك ، ودخلت الهند فيما يشبه التحالف الإستراتيجى والعسكرى مع إسرائيل ، لقد خسرت القضية الفلسطينية عدداً من القوى الكبرى الداعمة لها فى ظل ظروف كانت تستوجب العكس ، وتستدعى تعاطفا أكبر مع شعب يعجز عن إعدام أطفاله ، واغتيال قادته ، وتشويه زعامته ، ولكنها براعة الإعلام الإسرائيلى ، وضعف الرسالة العربية الإعلامية فى الوقت ذاته ، ولن نشير إلى القوى الأخرى فى عالمنا حتى تلك المتاخمة للشرق الأوسط ، سواء كانت هى تركيا ، أو اليونان ، أو بعض دول

القرن الإفريقي ، أو حتى دول الجمهوريات الآسيوية الإسلامية التي ظهرت بعد انقراض عقد الاتحاد السوفيتي السابق ، إننا نحتاج إلى جهد إعلامي مدروس ورسالة ذات مضمون واضح يمكن استقباله لدى الأطراف الأخرى لأن المواجهة حادة والتحدى كبير .

الولايات المتحدة الأمريكية

تحدد قيمة القوى العظمى في تاريخ الجنس البشري من خلال المسؤوليات الدولية التي تتحملها فضلاً عن الرسالة الحضارية التي تبشر بها ، وعندما نتحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية ، فإننا نتحدث عن نموذج مختلف يريد أن يجنى من المزايا أكثر مما يقدم من تضحيات ، ثم هو يريد أيضاً أن يعيد ترتيب الأوضاع في العالم وفقاً لمصالحه من منظور خاص قد لا يتفق حوله الجميع ، وسوف تظل العلاقة الأمريكية الإسرائيلية موضع تساؤل لا ينتهي ومصدر غموض لا يتوقف ، فالتأثيرات الصهيونية وجماعات الضغط اليهودية لا تكفي كلها لكي تصنع هذه الدرجة العالية من درجات الانحياز الأمريكي تجاه إسرائيل ، إن جزءاً من تصوري ينبع من أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تدرك في خلفية قراراتها أنها تعبر عن أمة شديدة القوة ، واسعة الثراء ، كاسحة التفوق ، ولكنها فقيرة التاريخ الحضاري ، معدومة التراث الثقافي ، لذلك فهي تجد في إسرائيل نموذجاً يختلط فيه التاريخ بالدين ، وتتشابك فيه السياسة بالثقافة ، بحيث يصبح دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل رسالة «توراتية» لا تقف عند مجرد المصلحة الإستراتيجية المرتبطة بالسياسة الدولية ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى نوع من الارتباط العاطفي الإنساني .

بل إنني أشهد من خلال تجربتي الدبلوماسية ، أنني رأيت مواقف أمريكية أكثر تشدداً في دعم إسرائيل من مواقف شرائح عريضة داخل السياسة الإسرائيلية ذاتها ، ولكن تظل مهمتنا نحن العرب أن نواصل فتح الجسور الجديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومخاطبة الرأي العام فيها باللغة التي يفهمها ؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية دولة معقدة التركيب ، متعددة الأصول ، كما أن مراكز صنع القرار فيها لا تتمثل في الإدارة الأمريكية وحدها ولكن في الكونجرس قبلها ، كما

أن الولايات المتحدة الأمريكية - فضلاً عن أنها دولة ديمقراطية من نوع خاص - تبدو أحياناً عارية بلا أسرار، مسطحة بلا تقاليد.

المنظمات الدولية والإقليمية

وهنا نركز على دور المنظمة العالمية الأولى ونعني بها منظمة الأمم المتحدة ، والمنظمة الإقليمية ونعني بها جامعة الدول العربية ، فبالنسبة للأولى ، فإننا نراها دائماً محصلة لدور الأقوياء فضلاً عن وقوعها الكامل تحت السيطرة الأمريكية المباشرة ، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها فقط ك مظلة لتغطية سياساتها تحت شعارات براقية ، مثل التدخل الإنساني فى ظل ازدواج المعايير والكيل بمكيالين ، ولكن تظل المنظمة الدولية الأولى رمزاً للحد الأدنى من الهيكل التنظيمى للمجتمع الدولى المعاصر ، رغم كل ما يرد عليها من انتقادات ، أو يلحق بأدائها من ملاحظات ، أما جامعة الدول العربية تلك المنظمة الإقليمية القومية التى تجسدهى الأخرى الحد الأدنى للوجود العربى المشترك ، فإننا نتحدث عنها فى فترة حاسمة من تطور مسيرتها بعد أكثر من نصف قرن على قيامها ، وجامعة الدول العربية التى تواجه الآن مرحلة تطوير مهمة مع قدوم أمينها العام الجديد ينبغى عليها أن تصبح تعبيراً عصرياً عن مفهوم التنظيم الدولى المعاصر ، إننا نريدها أن تكون مثل منظمة «الآسيان» اقتصادياً ، ومنظمة الوحدة الإفريقية تنظيمياً ، والاتحاد الأوروبى سياسياً ، ونتطلع إلى تغليب المضمون على الشكل ، وتحقيق الأهداف الكبيرة دون التوقف أمام المحطات الصغيرة ، لقد آن الأوان لتطوير رؤية جامعة الدول العربية قومياً لمستقبل الشرق الأوسط إقليمياً .

إن مستقبل الصراع فى الشرق الأوسط لن تحسمه المواجهة العسكرية ، ولا المفاوضات السياسية بقدر ما سوف تحسمه الرؤية العصرية لأطراف الصراع تجاه الغايات الحقيقية ، والطموحات المشتركة من أجل تحقيق سلام يتصف بالحد الأدنى من العدالة ، والدرجة القصوى من الشمول ، وهو ما لا أظن أن إسرائيل قد وضعتة على قائمة «الأجندة السياسية» لمشروع الدولة العبرية .

الشارع العربى.. ظاهرة رأى عام

الشارع فى كل الدول هو التعبير الحقيقى عن الرأى العام السائد ، لأنه يقدم صورة واقعية لفكر الرجل العادى ، ويعكس المشاعر التلقائية للناس ، ويعبر عن نظرة المجتمع اليومية للأحداث ، والشارع العربى شارع سياسى منذ أصبحت المدينة العربية كياناً يقوم على الطبقة المتوسطة ويعبر عن التيار المتجانس من الآراء والمشاعر ، ويذكر جيلنا كيف أن الشارع كان شريكاً أساسياً فى القرار السياسى العربى يدعّمه ، يؤكدّه وأحياناً يسبقه ويشر به ، ومازلنا نذكر ردود فعل الشارع العربى حماساً ، أو غضباً فى عقدي الخمسينيات والستينيات ، ونذكر أيضاً الحقبة الناصرية ، حيث بلغ المد القومى ذروته ، وشاركت كل القوى السياسية فى تفعيل التضامن العربى فى ذلك الوقت ، وقد يقول البعض إنها كانت ظاهرة مؤقتة تعبر عن مرحلة من مراحل المراهقة القومية التى تمر بها الشعوب ، أو أنها كانت انعكاساً لرؤى حاملة تستعذبها الأمم ، إلا أن الأمر فى النهاية - ومهما اختلفت التفسيرات والاجتهادات - ، إنما يقدم صورة لواقع قومى رحلت معظم مكوناته ، واختفت أهم رموزه ، ولاشك أن هزيمة العرب ، واحتلال أراضيهم فى عام 1967 ، كانت هى نقطة الانكسار الحقيقى التى بدأ بها ما نطلق عليها أحياناً «الزمن العربى الردىء» .

ويهمنى هنا أن أسجل بحياد وتجرد أبرز ملامح التحول الذى جرى ، وخصائص التغيير الذى طرأ:

أولاً: إن هذا التحول ، وذلك التغيير هما جزء لا يتجزأ من ظاهرة عالمية ، وليس أبداً تعبيراً عن نقلة محلية فنحن فى عصر اختفت منه تقريباً «كاريزما» الزعامات الضخمة ، ورحلت عنه النجوم اللامعة ، فليس هذا هو عصر «غاندى أو

ماوتسى تونج أو دييجول أو تشرشل أو عبد الناصر أو حتى كاسترو؛ إذ نعيش عصرًا يعتمد في أغلبه على حكام يعبرون عن المتوسط العام للشارع العادى سواء كان وصولهم إلى مقاعد السلطة بالديموقراطية الكاملة، أو نصف الديموقراطية، أو حتى جاءت بهم انقلابات عسكرية، وليس هذا التحول ظاهرة سلبية على إطلاقها، فالواقع إن «كاريزما» الحكام قد تصنع الحماس الملهب والمشاعر المتأججة ولكنها أيضًا قد تعمى الأبصار وقد تكون خصمًا من التحول الديموقراطى الطبيعى لأن «كاريزما» الحاكم تبدو له وكأنها استفتاء يومى متجدد على زعامته لا يحتاج معه إلى أحزاب سياسية، أو انتخابات عامة، أو قياس للرأى العام، وهذه الأدوات المرتبطة بفكر المشاركة، ومفهوم الحريات هى سمات عصرية ترتبط بنظم الحكم الحديثة التى لم يعد فيها مكان للشخصية «الكاريزمية» فى الحكم والتى كانت تتميز بالحضور السياسى الطاغى .

ثانيا: إنها تلك التقاليد الديموقراطية الغربية التى أقصت «ونستون تشرشل» عن رئاسة الوزارة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وهو فى أوج انتصاره عندما كان الناخبون البريطانيون يرددون أن «تشرشل» قد كسب لنا الحرب فدعونا نبحث عن يكسب لنا السلام، وأظن أن «شارل دييجول» قد تعرض لموقف مماثل عندما لم يحصل على النسبة التى اشتراطها هو ذاته فى الاستفتاء العام بعد أحداث الطلبة فى فرنسا عام 1968، وذلك برغم أن كلا الرجلين هما من أبطال الحرب العالمية الثانية، بل إن «دييجول» يعتبر منقذ فرنسا فى الأزمات، سواء عند قيادته للمقاومة الفرنسية فى المنفى أثناء الحرب، أو عندما أخرج بلاده من ورطتها فى الجزائر حين وصل إلى السلطة مرة ثانية عام 1958 .

ونحن نقول هنا إن لدينا فى تقاليد الفكر الإسلامى وممارسة الحكم فى ظل دولة الخلافة شيئًا من ذلك أيضًا، فالخليفة الراشد «عمر بن الخطاب»، هو الذى أقصى سيف الله المسلول «خالد بن الوليد» عن القيادة وهو فى قمة النصر، وولى بديلاً له «أبا عبيدة الجراح»، وعندما حار الناس فى فهم ذلك كان تفسير الخليفة الراشد أنه خشى أن يفتتن الناس بالقائد المنتصر، معبراً بذلك عن رؤية مبكرة للجانب السلبى فى صناعة «الكاريزما» السياسية التى تكون فى أغلب الظروف خصمًا من التقييم السليم والنظرة الموضوعية .

ثالثاً: إن العرب يحتلون بقعة من العالم ارتبطت تاريخياً بأساطير الأولين ، وتأثرت بالزخم الكاسح للمشاعر المبكرة والتي أسهمت في نمائها لغة ثرية تموج بالعاطفة وتحفل بالحماس ، كما أن «الشعر هو ديوان العرب» ، والشعر خيال ، وتحليق ، وانفعالات ، لذلك كان طبيعياً أن تكون لدينا درجة عالية من التأثير بالانتصارات والانكسارات ، والارتباط بالحكام وتقديس الزعامات ، أضف إلى ذلك كله أن الشرق الأوسط هو مهبط الرسالات السماوية ، والديانات الثلاث لأهل الكتاب بما أدى إليه ذلك من حشد روحى متراكم يجعل القول أحياناً يسبق الفعل ، ويعطى الكلمات ما هو أكبر بكثير من معانيها الحقيقية ، لهذه الأسباب مجتمعة ، أصبح يحلو لبعض خصومنا أن يقولوا عنا إننا مجرد ظاهرة صوتية وإن الديموقراطية الكاملة لن تجد طريقها إلى عواصمنا قبل عشرات السنين القادمة! ، وهو قول يحمل من التجنى أكثر بكثير مما يشير إلى حقيقة ، بل أنه أقرب بالفعل ، إلى الحق الذى يراد به باطل .

رابعاً: إن الشارع العربى ما زال فى ظنى - برغم المواجهات والتحديات والتحويلات - يعبر عن رأى عام قوى ومؤثر ، فالشارع العربى هو الذى وقف وراء الانتفاضة الفلسطينية ، وهو الذى دافع عن الشرعية عند غزو الكويت ، وهو أيضاً الذى يعبر عن غضبه لاستمرار الحصار على الشعب العراقى ، وهو الذى يقف مع لبنان فى معاناته الطويلة ، وهو أيضاً الذى تلقى بفرح بالغ وانفعال حقيقى انسحاب آخر جندى إسرائيلى من الجنوب اللبناى . لذلك فإننى أزعم أن الشارع العربى لم يمت ولن تصدر له شهادة وفاة قريبة ، بل أننى أظن أن ما جرى له وما طرأ عليه هو عملية ترشيد ونضوج انسحبت عليه كما انسحبت على الشارع السياسى فى معظم دول العالم المعاصر .

خامساً: يجب أن أعترف هنا أننا ما زلنا نحن العرب عاجزين عن القياس الدقيق لظاهرة الرأى العام من خلال الاستطلاعات الميدانية والاستقصاءات العلمية مكتفين فى ذلك بمجرد استقبال الصدى العام للشارع السياسى دون أن نتمكن من القيام بعملية مسح علمى شامل لعينات من القطاعات المختلفة للمجتمع العربى والتي تجسد رأياً عاماً متجانساً ، ولعلى أجازف هنا بالقول بأن السبب الرئيسى فى هذا العجز هو تخلف المسيرة الديموقراطية فى معظم دولنا ، وانكماش مساحة

المشاركة السياسية فالديموقراطية ليست هي فقط المؤسسات الدستورية، ولكنها قبل ذلك مناخ ثقافى واجتماعى ونمو اقتصادى يسمح بالممارسة الحقيقية للحريات والتعبير الدقيق عن الآراء.

* * *

إنما أردت من ذلك أن أبعث برسالة واضحة مؤداها أن الشارع العربى ظاهرة حية واعية لا تختفى ولا تزول، ولكن الذى حدث أن ذلك الشارع الراشد قد بدأ يستوعب التحولات الكبرى على المستوى الدولى، والتغيرات الملحوظة على المستوى الإقليمى، كما أن رأى العام العربى قد بدأ يدخل مرحلة جديدة من النضوج الفكرى، والوضوح السياسى. كذلك فإن قنوات جديدة قد بدأت تفتح أمامه مصارف للتعبير، ومجالات لابتداء الرأى. ولعلى أشير هنا صراحة إلى أن الفضائيات العربية - رغم تعرض بعضها لحمات نقد موسمية - أضحت هي الأخرى مظهراً من مظاهر التعبير عن الشارع العربى الجامح أحياناً، الصامت فى مناسبات يستحب فيها القول، والمنفعل فى ظروف تستوجب الهدوء.

إن الشارع العربى ظاهرة تمتزج فيها الأفكار بالانفعالات، وتختلط عندها المبادئ بالمصالح، بل وتتنازعها أحياناً عوامل الشد والجذب بين العصبية القُطرية، والعاطفة القومية.

هل الصورة قاتمة فعلاً؟

نشرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في موقعها على الإنترنت عام 2001 ملخص دراسات أجراها لحسابها عدد ضخم من الخبراء والباحثين بإشراف مباشر من مديرها شخصياً، ولقد خصصت الوكالة جزءاً من تلك الدراسات لمستقبل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع تركيز خاص على مستقبل العرب في الخمسة عشر عاماً القادمة، والاتجاهات الرئيسية التي سوف تتحكم في صياغة صورتهم حينذاك، وقد استعرض التقرير المسائل الخاصة بالسكان والموارد الطبيعية والبيئة والعلم والتكنولوجيا، والاقتصاد في ظل العولمة، ونظم الحكم المحلية والدولية، والنزاعات المحتملة ودور الولايات المتحدة الأمريكية فيها.

ولقد انتهت الدراسات المتصلة بالمنطقة التي نعيش فيها إلى أنها سوف تواجه في السنوات القليلة القادمة صراعات على المياه وتزايد استثنائي في السكان، مع مقاومة منتظرة لتيار الانفتاح العالمي، ورفض دائم لقبول نتائج ثورة المعلومات، ويضيف التقرير أن معظم الأنظمة العربية لا تنحس للتغيير وتهمل تطوير التعليم؛ الأمر الذي سوف يؤدي إلى توافر بيئة ملائمة لموجات إرهابية ضد بعض النظم العربية، كما تصنف الدراسة دول المنطقة في إطار دائرة القصور عند التعامل مع المنظمات الدولية غير الحكومية والقطاع الخاص، بل ويتجاوز تقرير الدراسة ما هو أكثر من ذلك لكي يشير إلى تنافس عسكري محتمل، وسباق في التسلح بين دول المنطقة، فضلاً عن احتمالات لاتساع الفوارق الطبقيّة وظهور النزاعات العرقية والدينية. . ويضيف التقرير أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط قد ينالها تهديد مستمر ومواجهة متصلة. . وعلى الصعيد الاقتصادي يشير

تقرير دراسة المخابرات المركزية الأمريكية إلى استمرار قطاع الدولة في ممارسة سيطرته على الموارد الوطنية وطرده للاستثمارات، وبعده عن الشفافية، مع تخلف في السياسات المالية، وتعثر في برامج الإصلاح الاقتصادي، ويتجاوز التقرير ذلك كله إلى مستقبل الإعلام العربي، فيرى أنه سوف يساعد على زيادة الاضطرابات، وتوسيع الهوة بين الطبقات، ورفع سقف توقعات الجماهير بما يؤدي إلى زعزعة النظم وتقويض الحكومات، وعندما يشير تقرير الدراسة إلى التبول العربي فإنه لا ينفي استمرار أهميته عموماً، ولكنه يؤكد أن حاجة الأسواق الأوروبية والأمريكية إليه تتناقص بينما تتزايد حاجة الأسواق الآسيوية خصوصاً في اليابان والصين والهند إلى استمرار تدفقه. . ويختتم تقرير تلك الدراسة توقعاته بأن التوصل إلى سلام بين إسرائيل وجيرانها أمر وارد في السنوات القليلة القادمة، إلا أنه قد يأخذ شكل السلام البارد الذي لا يبدو فيه الحماس واضحاً لعلاقات ثقافية واقتصادية ملموسة بينها وبين العرب.

والسؤال الذي أطره في هذا المقال هو هل صورة المستقبل العربي مغرقة في التشاؤم على النحو الذي يقدمه آخر تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية خصوصاً وأن عدداً من الصحف والدوريات العربية قد نشرت ذلك التقرير في صدر صفحاتها، وتناولته أقلام الخبراء والمتخصصين بالنقد الذي يصل إلى درجة الرفض والتحليل الذي يبلغ حد الهجوم؟!، ولكني أسعى هنا إلى ردود متأنية حول تقييم النتائج الخطيرة التي توصل إليها التقرير. . ولعلني أشير إلى ذلك في عدد من الملاحظات هي:

أولاً: إن توقيت التقرير يعكس جو التشاؤم الذي يغلف المناخ العام للشرق الأوسط ويترجم روح الإحباط التي يشعر بها العرب في فترة شديدة الحساسية بالغة الخطورة من تطور الصراع العربي الإسرائيلي، حيث عادت المنطقة إلى دائرة العنف وفتحت الدولة العبرية باب المواجهة الدامية باستخدام آلة الحرب الإسرائيلية التي تحاول قهر الشعب الفلسطيني الأعزل، وتقوم بأبشع الانتهاكات التي يمكن أن تمارسها قوة احتلال معاصر، لذلك فإن صدور هذا التقرير الأمريكي في هذا الظرف القومي يؤكد محاولة استثمارها لحالة النكوص التي تمر بها المنطقة العربية

بعد تدهور المسيرة السلمية منذ 28 سبتمبر 2000 عندما قام «شارون» بزيارته الاستعراضية الاستفزازية لحرم المسجد الأقصى .

ثانياً: إن الجهة التي أصدرت التقرير وهي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ليست متهمه تاريخياً بالتعاطف مع العرب، أو مجاملتهم في أى مناسبة مرت بها تلك الأمة، بل إن هذه الوكالة كانت دائماً داعماً أساسياً للسياسات الأمريكية المنحازة في الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة، وعلى الرغم من العلاقات الوثيقة بينها وبين عدد من الأجهزة النظرية في بعض الدول العربية، إلا أن تلك العلاقات تقف غالباً عند حدود التعاون الثنائي ومكافحة الإرهاب الدولي والإقليمي وحماية المصالح الأمريكية تحت مظلة الدفاع عن المصالح المشتركة بين الطرفين، وليس مطلوباً بالطبع ممن يكون في حكم هذه الوكالة أن يصبح أداة للعرب، ولكن المطلوب فقط أن يكون أداة متوازنة لرعاية طويلة المدى للمصالح الأمريكية الباقية في هذه المنطقة من قلب العالم بجوانبها الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية .

ثالثاً: إننى أتساءل لماذا يتجاهل تقرير دراسة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ما تحقق للجانب العربي بالفعل على مسار الصراع مع إسرائيل منذ بداياته؟ . . لماذا نركز دائماً على الخسائر - وهي كثيرة - ونتجاهل روح الصمود العربي عبر نصف قرن على الأقل، وقوافل الشهداء في الحروب الأربع الكبرى والمواجهة الدامية مع سياسات إسرائيل العدوانية التوسعية .

إن العرب لم يرضخوا يوماً كما أن الفلسطينيين لم يستسلموا أبداً، وبقيت القضية بكل رموزها، وأبعادها هي قضية العرب الأولى يصحون عليها وينامون بها، بل إننى أحسب أن العرب في العقد الأخير بالذات قد تمكنوا من طرق الأبواب المغلقة لضمير العالم الحبيس واستطاع الفلسطينيون أن يكتسبوا رداء الشرعية الدولية لمقاومتهم الباسلة، وأصبح «عرفات» يدق بقدميه أرضية البيت الأبيض في «واشنطن»، على قدم المساواة مع رئيس وزراء إسرائيل . . إننى ممن يظنون أنه برغم كل سياسات إسرائيل الاستفزازية وبرغم بعض مظاهر الانحياز الدولي والدعم الأمريكى المطلق لمواقفها، إلا أن العرب على الجانب الآخر لم يكونوا جثة هامدة،

أو حتى ظاهرة صوتية ولكنهم ناضلوا بحق ودافعوا بشرف حتى بقيت القضية حية، ولم تتمكن إسرائيل من أن تحصد ثمار عدوانها وتوسعها وضربها بقرارات الشرعية الدولية عرض الحائط. كما أننى أرى إسرائيل الآن عارية الثياب مفضوحة الوجه حتى أننى أزعم أن الذين يدعمونها فى العالم يدركون فى أعماقهم خطأ سياساتها وعواقب تصرفاتها. . إن المسافة طويلة بين محاولات القهر الإسرائيلى المستمر لشعب أعزل، وبين الاعتراف الدولى بدولة فلسطينية عاصمتها «القدس» التى احتلت عام 1967، وهى المسافة التى قطعها نضال ذلك الشعب بدعم عربى كامل حرم إسرائيل من حلم القضاء على وجوده.

رابعا: إن الديموقراطية تكتسب أرضا جديدة فى الوطن العربى كل يوم، لكى تثبت خطأ المقولة الإسرائيلية الكاذبة بأنها «واحة الديموقراطية والتحضر فى صحراء الدكتاتوريات والأنظمة الفردية فى العالم العربى». . . وأستطيع أن أزعم هنا أن الديموقراطية العربية سوف تواصل مسيرتها الناجحة، ولن تأتى عقود قليلة قادمة إلا والعالم العربى ينعم فى أغلبيه بمشاركة سياسية واسعة، ومناخ ديموقراطى بدأت بوادره تطل على الساحة العامة فى عدد من الأقطار العربية.

خامسا: إن روح المصالحة العربية التى ساعدت عليها التطورات الأخيرة فى الأرض الفلسطينية المحتلة، وتراجع درجة العداء تجاه العراق، واكتمال وحدة الصف العربى فى القمة العربية بالقاهرة أكتوبر 2000 هى مظاهر تؤكد فى مجملها أن العلاقات العربية- العربية يمكن أن تدخل مرحلة النضوج وأن تبتعد عن أجواء المهاترات ومحاولات الاستقطاب وسياسات التشرذم فضلا عن توجهات عصرية تتحدث بجديّة عن السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادى من أجل إقامة تكتل عربى واعد.

سادسا: إن وجود اتجاه لدى عدد من الدول العربية وفى مقدمتها «مصر» و«المغرب» و«السعودية» وربما أقطار أخرى تمضى على نفس الطريق، يحاول تعظيم دور الحياة العصرية من خلال تطوير العلم وتوطين التكنولوجيا والأخذ بالأسباب العملية للانتقال نحو آفاق جديدة للتقدم، إن هذا كله يمثل مؤشرات إيجابية نحو غد أفضل، بل إننى أرى أن ما أشار إليه التقرير عن ثورة الإعلام

العربي وانتشار الفضائيات باعتبارها مبررا للاضطراب السياسي والانتقال على النظم، أراه من جانبه الإيجابي علامة صحة ودليل انفتاح يمكن أن يمهد لتكريس مظاهر التطور وتعزيز أواصر التضامن، والتعريف المتبادل بين الشعوب العربية فضلا عن تأثيره الديموقراطي المتصل بحريتي التفكير والتعبير.

سابعاً: إنني ممن يعتقدون أن حركة التاريخ تمضي إلى الأفضل، ولأن الأمة العربية جزء فاعل من هذه الحركة عبر عصور التاريخ سواء في عهود انتصارها، أو فترات انكسارها، ولذلك فإن التغيير الذي جرى في بعض دول المشرق العربي، أو مغربه لم يؤدي إلى انتكاسة أو تراجع، بل قد يكون العكس صحيحاً، لذلك فإنني أرى أن «الأردن» و «المغرب» و «سوريا» وربما «البحرين» أيضاً، - وهي دول تبدلت زعاماتها بحكم قوانين الطبيعة وسنن الحياة - تتجه في مسارات إيجابية تمضي مع تيار الإصلاح والتوجهات التنموية الصحيحة وتوسيع دائرة المشاركة السياسية وإن كانت تمضي بخطوات بطيئة وبصورة تدريجية.



إن تقرير دراسة المخابرات المركزية الأمريكية يثير عدداً من القضايا والأفكار، حاولنا إيجاز بعضها من خلال الملاحظات السابقة، ولكن يبقى السؤال على الجانب الآخر وهو ماذا عن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها وغيرها من أقاليم العالم المختلفة؟ فالتقدم قضية نسبية، والتطور مسألة ترتبط بالزمان والمكان والظروف الدولية والإقليمية وقد تكون الإيجابية الوحيدة لهذا التقرير هو أنه يسلم - ولو ضمنيًا - بأن الفلسطينيين سوف ينالون حقوقهم المشروعة، إذ تقرر الدراسة المشار إليها أن الدولة الفلسطينية بعاصمتها في «القدس» سوف تكون قائمة قبل نهاية المدة الزمنية التي اختارها التقرير بشكل تحكمي لا تفسير له، وأعود فأتساءل مرة أخرى كيف يمكن أن ينال الفلسطينيون معظم حقوقهم بينما نعمة التقرير كله تدور في دوائر السلبية والتراجع والإحباط والهوان، ولكنني مع ذلك لست من هواة المضي الأعمى وراء أسلوب إلقاء التبعة دائماً على الوهم المطلق لنظرية المؤامرة الدائمة، كما أنني لن أكون هنا «المتشائل» كما كان يطلق على نفسه «إميل حبيبي» الأديب الفلسطيني الراحل، كما لن أكون «المتفائم» كما ذكر السيد «عمرو موسى» عندما

كان وزيراً للخارجية المصرية، ولكننى أتحذث عن يقين بروح التفاؤل ومنطق الإشراق عند استشراف مستقبل هذه المنطقة .

إن هذا التقرير فى ظنى هو واحد من القذائف الفكرية الموجهة إلى العقل العربى الذى يجب أن يصحو دائماً، وأن يفكر بلا غفلة، وأن يتفاعل بدون غيبة، وأن يمضى فى طريق التحديث الفكرى والسياسى، لكى تتبعه المسارات الأخرى الساعية إلى مستقبل يليق بهذه الأمة ويلبى حاجات أجيالها الجديدة، ويستجيب لنداءات شعوبها الناهضة .

العرب والغرب

«لقد أفرز الحادى عشر من سبتمبر 2001 تداعيات
شديدة التعقيد بالغة الحساسية حتى أصبحنا أمام
معادلة دولية جديدة وظروف إقليمية مختلفة».

خلسط الأوراق

«رب يوم بكيت منه فلما مضى بكيت عليه» ، حكمة يردها حاليا خبراء العلاقات الدولية ، ويعترف بقيمتها المهتمون بالدراسات السياسية ، خصوصا عندما يعقدون مقارنة سريعة بين أمس القريب واليوم الحاضر ، فقد كانت سنوات الحرب الباردة مريحة فى الدراسة ، سهاة عند التحليل ، حيث كانت خريطة الدنيا مقسمة بين العالمين الشيوعى والرأسمالى ، وبينهما مساحة واسعة من دول أخرى رقص بعضها على السلم ، محتفظا بصداقة الاتحاد السوفيتى السابق ، مع سعى صامت لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فى ذات الوقت ، حتى كانت صورة العالم الثالث فى مجمله تقوم على تعاطف سياسى مع «موسكو» وتطلع اقتصادى «لواشنطن» .

وكان من اليسير عند التعرض للبحث فى مشكلة دولية معينة اكتشاف خريطة توزيع الولاء بين القوتين الأعظم فى الصراعات الدولية المختلفة ، والتعرف بسهولة على مواقف الأطراف وفقاً لانتماءاتهم الأيديولوجية وولاءاتهم السياسية ، ولكن منذ انتهاء سنوات الحرب الباردة التى امتدت لقرابة خمسة وأربعين عاماً بدأنا نشهد تحولات ضخمة ، وتغيرات واسعة ، بحيث امتزجت الألوان ، واختلطت الأوراق ، وأصبح من العسير الآن اكتشاف من يساند من؟ ذلك أن مواقف الدول لم تعد مستندة إلى أسس أيديولوجية أو مواقف عقائدية ، ولكنها أصبحت تخضع لمفهوم «براجماتى» بحث ينطلق من نظرة قومية آنية ، ومصصلحة سياسية مباشرة ، كما أضحت عملية تأديب النظم المختلفة أمراً معتاداً سواء تم ذلك تحت غطاء من مظلة مجلس الأمن ، أو عباءة من حلف الأطلنطى ، فالمشهد واحد ، والفصول

مكررة ، والنتائج متشابهة ، ولعل الصورة تبدو أكثر وضوحاً من متابعة هجمات قوات الأطلنطي على النظام الصربي ، الذي ارتكب أبشع الجرائم ، وأفزع الانتهاكات ضد ألبان «كوسوفا» ، امتداداً لتاريخ القومية الصربية في خلق النزاعات وافتعال الصراعات ، والسعي لعمليات الإبادة الجماعية في ظل مفهوم عنصري للتطهير العرقي بلا سند إنساني أو تاريخي أو قانوني ، فالحرب العالمية الأولى بدأت بطلقات رصاص صربية أودت بحياة ولي عهد النمسا في «سرايفو» عام 1914 ، ولم يكبح جماح الصرب بعدها إلا أيديولوجية ماركسية أسقطت من حساباتها العامل القومي ، وصهرت الاتحاد اليوغوسلافي في بوتقة عقائدية واحدة انتهت بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق ، وانفراط عقد ما كنا نسميه بالكتلة الشرقية .

. . . والذي يهمننا في هذا المقام هو أن نتناول تأثير عملية اختلاط الأوراق - التي حدثت منذ انتهاء الحرب الباردة واختفاء ما كان يطلق عليه النظم الشيوعية - على مواقف الدول في الصراع الحالي بمنطقة البلقان ؛ إذ نكتشف أن هناك ظلالاً من الاختلاف ، ودرجات من التفاوت ، في مواقف الدول تجاه ذلك الحدث الواحد برغم ما بينها من تقارب يصل إلى حد التحالف ، فإسرائيل تغازل الصرب بشكل ضمني ، وتركيا تأخذ موقفاً مختلفاً لأسباب تاريخية معروفة ، مع أن كليهما شريك في تحالف استراتيجي تحت الراية الأمريكية المعاصرة ، وبذلك لم يعد سهلاً أمام المعنيين بالشئون الدولية تصنيف مواقف الدول وفقاً لهويتها الأيديولوجية المعلنة ، كما كان الأمر من قبل ، بل أصبحت المواقف متداخلة ، والصورة غير واضحة ، وظهرت ظلال متفاوتة بين الألوان المتباينة ، ورغم كل ذلك فإنني ما زلت أرى أننا لسنا بصدد عالم جديد ، ولكن أمام عالم مختلف خرجنا فيه من أجواء الحرب الباردة إلى طقوس القيادة الواحدة للنظام العالمي ، ودليلي في ذلك أن البنية القانونية للمجتمع الدولي ومنظّماته العالمية لم تتغير شكلاً على الأقل ، كما أن هيكل العلاقات الدولية مازال قائماً بعناصره السابقة مع تسليمنا بأن نظرية سيادة الدولة قد تعرضت في السنوات الأخيرة لهزة عنيفة تحتاج معها إلى مراجعة صريحة من شراح القانون الدولي بعد أن كان مفهوم تلك النظرية قد استقر لقرون طويلة .

وإذا كان لنا أن نسجل في هذه المناسبة - تعليقاً على ما يجري - بعض الأفكار فإننا نوجزها فيما يلي :

أولاً: إن عمليات «الأطلنطي» الأخيرة هي فى ظنى أكبر عملية عسكرية فى قلب أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية ، فلقد ظل الغرب طوال سنوات الحرب الباردة وبعدها مشاركا فى أعمال عسكرية خارج حدود أوروبا والولايات المتحدة، حيث قادت الأخيرة فى العقود الخمس الماضية مواجهات عسكرية حادة فى كوريا وفيتنام ولبنان والصومال والعراق مع عملية خاطفة فى السودان وأفغانستان فضلا عن بعض دول أمريكا اللاتينية وغيرها من بقاع العالم المختلفة ، أما ما حدث مؤخراً فى صربيا فهو أمر مختلف وله دلالاته الخطيرة ، فهو يعنى أن الغرب يحارب على أرضه ؛ إذ لا نكاد نعرف للعمل العسكرى على الأرض الأوروبية - فى العقود الأخيرة - إلا سوابق محدودة ومن طرف واحد أيضاً، ونذكر فى ذلك أحداث المجر عام 1956 ، فى غمرة انشغال العالم بأحداث حرب السويس 1956 ، والتدخل السوفيتى الذى أدى إلى إعدام رئيس الوزراء فى بودابست «إمرى ناجى» ، كما كان التدخل السوفيتى العسكرى فى تشيكوسلوفاكيا عام 1968 سابقة أخرى لذلك النوع من العمل العسكرى من طرف واحد على أرض أوروبا فى سنوات الحرب الباردة ، ولذلك فإن قيام قوات الأطلنطي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بضرب عاصمة أوروبية هي «بلجرا» يعتبر أمراً فريداً وحدثاً جديداً سوف تكون له تداعياته فى المستقبل القريب والبعيد .

ثانياً: سوف تتأثر العلاقات الأوروبية - الأمريكية بما جرى حتى وإن لم تظهر بوادر ذلك الآن ، فقد أصبح واضحاً لكل ذى بصيرة أن الولايات المتحدة تريد أن تقول للعالم إن يدها أطول مما يتصور الجميع ، وأن آلة الحرب الحديثة بالتكنولوجيا المتقدمة قادرة على أن تعطى «واشنطن» ميزة التأديب من طرف واحد فى أية بقعة من أنحاء العالم دون محذور أو مانع ، وهذه النقطة لها دلالتها الخطيرة على وحدة أوروبا ذاتها وتقييمها المشترك لرؤية واحدة تجاه مستقبل الدور الأمريكى فى أوروبا وربما فى العالم برمته ، فإذا كانت روسيا مكبلة بظروفها الاقتصادية ، وإذا كانت تطلعات دول شرق أوروبا نحو عضوية الاتحاد الأوروبى من ناحية ، وأملها فى عضوية «الناتو» من ناحية أخرى تحولان دون إبداء مشاعر الاستياء بصورة حادة تجاه «واشنطن» ، إلا أن ذلك لا يمنع أن هناك إحساساً أوروبياً عاماً بالقلق لما حدث ،

والتخوف من أن يكون ذلك مقدمة لسلسلة من الاضطرابات العنيفة فى منطقة البلقان وشرق أوروبا وربما وسطها أيضاً .

ثالثاً: إن غياب التصور السياسى للتتائج المحتملة للعمليات العسكرية التى قامت بها قوات الأطلنطى هو فى حد ذاته معضلة حقيقية ، فقد كنا نعرف قبل بدء العمليات العسكرية بأن هناك مأساة إنسانية فى إقليم «كوسوفا» الذى تقطنه أغلبية من أصول ألبانية مسلمة ، بينما أصبح الموقف الآن كارثة إنسانية بكل المقاييس والأبعاد والتتائج ، حتى أننى أستطيع أن أزعم من استقراء الأحداث أن «واشنطن» وحلفاءها لم يضعوا مسبقاً تصوراً متكاملأً لأهداف العمليات العسكرية فى صربيا ، واتفقوا فقط على كيفية البداية ولكن لم يحددوا بالضبط شكل النهاية ، وفى مثل هذه الظروف فإن التوقعات تبدو غامضة ، كما أن كل الاحتمالات تظل مفتوحة أمام تداعيات أكثر سوءاً ، ومواقف أشد تدهوراً .

رابعاً: إذا كان ما حدث قد أدى إلى بعض الارتياح لدى المسلمين فى العالم بمنطق أنهم ليسوا وحدهم المستهدفين دائماً بعمليات التأديب الأمريكى - قتالاً أو حصاراً - وتصور البعض منهم وهماً أن الولايات المتحدة الأمريكية تدافع عن ألبان «كوسوفا» لأنهم مسلمون مقهورون ، إذا كان الأمر كذلك فإنه يستتبع بالضرورة عملية إعادة تقييم - من جانب أصحاب هذا الوهم - لما حدث ، ومراجعة ما جرى ، لأن القضية فى نظر حلفاء الأطلنطى تبدو خالية تماماً من بعدها الدينى ، فهى تقوم أساساً على منطق سياسى يمثل جزءاً من استراتيجية الحلفاء الغربيين فى ظل الهيمنة الأمريكية التى بدت سافرة فى السنوات الأخيرة .

خامساً: إن عمليات الأطلنطى فى البلقان هى تعزيز جديد للدور الأمريكى المعاصر ، وتأكيد لتفرده فى عالم اليوم ، فلا بد أن الرسالة قد وصلت إلى أركان الدنيا الأربعة لكى يعلم الجميع أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها مستعدون لكل المغامرات العسكرية فى أى مكان من العالم ، لا تمنعهم قداصة أرض أوروبا ، أو حصانة بقعة غربية ، فأداة الحرب الحديثة مستعدة للمران فى أى وقت ، وجاهزة لفتح النيران فى أى مكان .

سادساً: إن تردد الموقف العربى الإسلامى تجاه العمليات العسكرية للأطلنطى

فوق صربيا له ما يبرره، فنحن نقع في دائرة صراع حقيقي بين اتجاهين متعارضين أولهما ينطلق من المأساة الإنسانية لمسلمي «كوسوفا» - وهي مأساة بالغة الضراوة بكل المقاييس - مع شعور عميق بالتعاطف الإنساني والديني، والإحساس بأن مسلمي أوروبا هم المستهدفون دائماً، مرة في البوسنة والهرسك، وأخرى على أرض الشيشان، وثالثة في إقليم «كوسوفا»، أما اتجاه الجذب الثاني الذي يؤثر في الموقف العربي الإسلامي فهو الإحساس بأن ما حدث يمثل سابقة أخرى لها مخاطرها على استقرار العالم وسيادة الدول، فلقد أصبح التدخل العسكري المباشر - بغض النظر عن مصلته - ظاهرة جديدة ترتبط بالعمولة من جانب، وبإعادة ترتيب الأوضاع لصالح السياسة الأمريكية من جانب آخر، والخاسر في النهاية هو المواطن العادي في الدول التي ينالها العقاب العسكري، بينما يحظى حكام تلك الدول في هذه الحالة بشهادة ميلاد جديد ترسخ وجودهم وتقوى قيادتهم، فالشعوب تدفع الثمن، والقيادات تحصد نصراً وهمياً.

سابعاً: وهنا نأتى إلى أخطر النقاط على الإطلاق . . فنحن نرى أن الذي حدث في ظل العمليات العسكرية الأخيرة في البلقان هو نوع من التطهير العرقي الكامل، وتحويل ألبان «كوسوفا» إلى لاجئين حقيقيين على حدود الدول المجاورة، وتوزيع نسبة منهم بين الدول الغربية لإنهاء هويتهم وتصفية وجودهم، وكأنما الهدف هو القضاء النهائي على ألبان «كوسوفا»، وإنهاء المشكلة بشكل مختلف، فالعمليات العسكرية رغم قسوتها قد تحولت إلى مبرر صربي جديد لتفريغ «كوسوفا» من مسلميها، وأصبح القصف الجوي للأهداف الصربية غطاء سياسياً لقوات الصرب لكي تعربد في أرض الإقليم، وتعمل على إخلائها من كل ما هو غير صربي، وهذه مسألة تؤخذ على أولئك الذين خططوا للضربات العسكرية دون أن يستوعبوا تداعياتها السياسية واحتمالاتها الإقليمية .

. . وقد ظن البعض أنه ربما كان الدافع لعمليات «الناو» في البلقان ينطلق من صراع كنسي دفين بين الأورثوذكس والكاثوليك في أوروبا، أو أنه ينطلق من خلافات قومية بين الصرب السلاف من ناحية والقوميات الأوروبية الغربية من ناحية أخرى، كما رأى بعض آخر أن الهدف بعيد المدى من العمليات العسكرية هو تأديب الجزء الباقي من أوروبا الموحدة قبل أن يلحق بقطار رفاقه السابقين في بولندا

والمجر وجمهورية التشيك على الطريق نحو عضوية الاتحاد، أو الحلف، أو هما معا، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتوسيع مساحة أوروبا الموالية، وتحطيم النظام العصىّ في «بلجراد»، لأن سيدة العالم لا تريد فقط أوروبا الموحدة ولكن تريدها أيضاً أوروبا الحليفة، وهكذا يبدو مؤكداً أن دوافع الولايات المتحدة وحلفائها لا تنطلق من رغبة أخلاقية في حماية المسلمين، ولكن تنطلق من أسباب سياسية ومصالح قومية لا علاقة لها بالعامل الديني، فلن تحارب قوات الأطلنطي من أجل سواد عيون مسلمى أوروبا، أو حماية لهويتهم الضائعة، ووجودهم الذى يتعرض للفناء فى ظل واحدة من أسوأ كوارث ما يسمى بالتطهير العرقى فى التاريخ المعاصر.

. . . ولن أختتم هذه السطور دون أن أروى ما ذكره لى صديق مسيحي من أصل عربى يحمل الجنسية الكندية ويعمل فى «منظمة الأمن والتعاون الأوروبى» التى تتخذ من «فيينا» مقراً لها، وهى منظمة مارست دوراً مهماً فى متابعة ما جرى وما يجرى فى إقليم «كوسوفا»، لقد روى لى ذلك الصديق، وكان عائداً لتوّه من «بريشينا» فى آخر مهمة لهم هناك قبيل العمليات العسكرية، حيث كانوا يقومون بعملية إخلاء مؤقت لمقر المنظمة فى «كوسوفا»، أنهم فوجئوا بقيام القوات الصربية بتنفيذ حكم الإعدام الفورى فى كل الموظفين المحليين بمكتب المنظمة الدولية من المسلمين الألبان الذين كانوا يعملون مع المنظمة الأوروبية فى سابقة غير معهودة، وكان الصديق شديد الحزن والتأثر وهو يحكى لى عن زملاء عرفهم فى المكتب الذى عمل به، وقتلهم الصرب بعد ساعات من رحيل زملائهم متجاوزين كل الأعراف والحدود، منتهكين كل القوانين الطبيعية والوضعية، خارجين على كل العقائد والديانات السماوية . .

إسرائيل تبيع.. والكل يخسر

إن المحصلة الحقيقية لأحداث الثلاثاء الدامي في الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد أن إسرائيل قد حققت مكاسب حقيقية من تلك الكارثة غير المسبوقة في تاريخ البشرية ولا أريد أن أمضى وراء المنطق القانوني الذي يقول «إذا وقعت جريمة فابحث عن المستفيد»، فنحن لا نملك حق توجيه الاتهام لدولة بعينها، أو قومية بذاتها، أو دين محدد، ومع ذلك فإن كثيراً من القوى المعادية للعروبة والإسلام قد اندفعت منذ الساعات الأولى لوقوع ذلك الحادث المأساوي في توجيه الاتهامات الجذافية إلى ما أطلقوا عليه اسم الإرهاب الإسلامي في محاولة خبيثة لتصفية حسابات تاريخية والعبث بملفات قد لا تكون طرفاً مباشراً في ذلك الحادث.

ويهمني هنا أن نبحت عن المستفيد الحقيقي مما جرى حتى وإن لم يكن ضالماً فيه . . وأبادر في البداية وأزعم - وأرجو أن أكون مخطئاً - أن بعض العمليات الإرهابية التي نسبت إلى الفلسطينيين والعرب أو المسلمين لم تكن بريئة من أصابع خلفها محركها أجهزة إسرائيل الخفية في محاولة للحصول على رد الفعل الذي تريده من خلال الفعل العنيف الذي تشوه به صورة النضال أحياناً، أو تقسم به صفوف المناضلين أحياناً أخرى، فمسألة اختراق بعض المنظمات الفدائية أمر وارد، بل إن هناك نهجاً آخر يجعل من فرد أو جماعة معينة أو منظمة سياسية أداة في يد أجهزة خبيثة تحركها ببراعة دون أن يدرك الفرد أو الجماعة أو المنظمة أنهم عملاء غير مباشرين، بل إن قوميتهم قد تكون صادقة ونواياهم مخلصة فهم أصحاب قضية عادلة، ولكن تعوزهم الوسائل ويحتاجون إلى من يحدد أمامهم الأساليب، لذلك كله فإنني أتصور أحياناً - وأرجو أن أكون واهماً - أن القوى المعادية للفلسطينيين

والعرب والمسلمين هي التي تحرك أحياناً بعض العمليات التي يقومون بتنفيذها رغم أنها قد تكون تشويهاً لصورتهم وتوريطاً لهم أمام الرأي العام والحكومات حتى يتم دمغهم بالإرهاب ووصمهم بالعنف والربط بينهم وبين العدوان على الأبرياء وقتل المدنيين، وهذا الاختراق فى ظنى أو فى وهمى لا يبدو بعيداً عن ملاسبات ذلك الحادث المروع الذى اهتزت له أركان الدنيا، وما زلت أذكر منذ صدر الشباب الباكر عندما تم اختطاف أول طائرة مدنية على يد إحدى المنظمات الفلسطينية، وكان ذلك منذ أكثر من ثلاثين عاماً يومها بدا لى الأمر غريباً وتصورت أنه حادث فردى لن يتكرر كثيراً، ولكنه أصبح بعد ذلك نمطاً متكرراً حصلت به إسرائيل على بطولات زائفة فى مطار «عنتيبي» يوماً، وفى محاللات ماثلة أياماً أخرى، بل إننى أدعى أن اغتيال عدد كبير من رموز الاعتدال الفلسطينى فى العواصم الأوروبية لم يكن هو الآخر بريئاً من أصابع خفية حركت الجهات المنفذة بغير وعى بها أو إدراكاً منها . . . والآن دعنا نلمس خطواتنا من خلال تحديد حسابات المكسب والخسارة فى حادث 11 سبتمبر 2001، ويمكن أن نرصد الفاتورة النهائية لنتائجه من خلال النقاط التالية :

أولاً: خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك العدوان الإرهابى مهيضة الجناح ناقصة الهوية، برغم قصفها لأفغانستان وانفتاح شهيتها لضرب غيرها من الدول، فلأول مرة تضرب مصالحها على أرضها وينتقل الإرهاب الدولى إلى قلبها . . . من ذلك الذى كان يتصور أن تحدث هجمة إرهابية بهذا الحجم الضخم على واشنطن العاصمة أو نيويورك أكبر المدن الأمريكية على الإطلاق مستهدفة قلاعها الاقتصادية والعسكرية فى محاولة لضرب الرمز الذى يشير إلى العصر الأمريكى بكل ما له وما عليه؟، لذلك فإننا نتصور أنه كان أمام الولايات المتحدة الأمريكية واحد من طرق ثلاث الأول: هو أن تضرب بعصبية وانفعال كل المواقع التى يأتى منها الشك، بل وتتجاوز ذلك إلى عملية تصفية حسابات مؤجلة وقد تطاول ردودها آلاف المدنيين الأبرياء وعندئذ نكون أمام منطق رعاة البقر، ولسنا أمام دولة ذات مسئولية تتقدم دول العالم وشعوب العصر . . . واتجاه ثان قد يدعو الإدارة الأمريكية إلى التروى وضبط النفس واللجوء إلى تشكيل تحالف دولى

يشعرها بالشراكة المطلوبة وينهى عن كاهلها العزلة القائمة ، والاتجاه الثالث يقوم على مراجعة أمينة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لسياساتها فى مناطق مختلفة من العالم تحدد بوضوح حجم الاختلاف معها والاعتراض على طريقتهما فى التعامل مع باقى الأمم والشعوب ، وفى ظنى أن هذا الاتجاه الثالث هو الاتجاه المتحضر وإن لم أكن متأكداً من إمكانية تحقيقه .

ثانياً: إن تأثير ما حدث على الصراع الدامى فى الأرض المحتلة سوف يجعله يتدهور أكثر وأكثر ، فإسرائيل لن تضيع الفرصة فى مزيد من عنف المواجهة والتصعيد العسكرى مستغلة انشغال العالم بما جرى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولست أظن أن إسرائيل سوف تترك هذه الأحداث تغفلت من يديها دون أن تستفيد من ذلك فى محاولة نهائية لتصفية القضية الفلسطينية وسوف يهمل لها الإعلام الأمريكى المنحاز باعتبارها تؤدى رسالة مقدسة فى مواجهة ما تسميه بالإرهاب الفلسطينى بينما إسرائيل هى رائدة الإرهاب فى العالم تاريخياً ، فى أحضانها عاشت جماعاته ونشطت تنظيماته .

ولذلك فإن إسرائيل لن تتوقف عن توظيف ذلك الحدث لخدمة أهدافها وتشويه صورة المقاومة الفلسطينية والخلط المتعمد بين النضال الوطنى والإرهاب الدولى ، فالنضال ضد الاحتلال عمل مشروع يقره القانون الدولى ويقف على أرضية عادلة من خلال قضية ذات مضمون ، بينما الإرهاب عنف عشوائى لا يستند إلى قضية ولا يقف على أرضية واضحة ذات أبعاد محددة ، ولا شك أن إسرائيل قد انتهزت فرصة العمل الإرهابى فى واشنطن ونيويورك لكى تقوم بحملة واسعة النطاق لضرب الفلسطينيين وتطبيق سياسة الفصل العنصرى الجديدة باقتحامها للمدن وخرقها لكل المواثيق والأعراف ، بل إننا لا ننسى ذلك المشهد بعد لحظات قليلة من الانفجار المروع لذلك الحادث الضخم عندما تبارى قادة إسرائيل فى توجيه الاتهامات لكل المنظمات العربية والإسلامية فى محاولة مبكرة لتوريط كل من يريدون التخلص منه ، بحيث تبدو إسرائيل شهيدة الإرهاب منذ قيامها ، بينما أصحاب الحق الضائع والقضية العادلة هم الذين يجب اقتلاعهم والتخلص منهم .

ثالثاً: إن هناك قوى كامنة فى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية

تتربص بالإسلام الدوائر وترى فيه الخضم الحقيقي لروح العصر وتربط بينه وبين الإرهاب الذى تصر على إلباسه عباءة ذلك الدين العظيم ، وتضع عمامته فوق رأس كل عمل إرهابى غامض ، وهل ننسى الاتهامات المتعجلة التى وجهتها أطراف كثيرة بعد حادث «أوكلاهوما» منذ سنوات ثم ثبت بعد لك أن الفاعل أمريكى جرى إعدامه منذ شهور قليلة ، فلماذا لا يكون تنظيمه المحلى هو المسئول عن جرائم جديدة تأكيداً لوجوده وانتقاماً لأحد أعضائه وامتداداً لتصرفات غير مفهومة فى المجتمعات المتقدمة وعلى رأسها المجتمع الأمريكى حيث تابعنا كثيراً تلك التجمعات المشبوهة تحت مسميات دينية تمارس طقوساً غريبة تعادى الإنسان والوطن والحياة وتخضع لتأثيرات لا تخلو من هوس ولا تبرأ من شعوذة وتدعو للانتحار الجماعى ، ولماذا نذهب بعيداً فالجيش الأحمر اليابانى يختزن مرارة «هيروشيما» و «نجازكى» اللتين حلت ذكراهما السادسة والخمسين فى الشهر الماضى وأسلوب «الكاميكاز» هو نمط الانتحار الفدائى اليابانى الذى نعرفه منذ أيام «بيرل هاربر» ومع ذلك قد يكون تنفيذ الجريمة الأخيرة إسلامياً أو عربياً ، ولكنه لا يمثل كل أطراف ما حدث . . فأنا أعتقد أن هناك عملية اختراق خفى هى التى خططت ورسمت فى السر كل ما تريد وتركت للعناصر المسلحة الجزء العلنى من العملية الإرهابية وهى تدرك أن حصادها فى النهاية هو كل الإيجابيات بينما يتحمل الإسلام والعروبة والفلسطينيون بعد ذلك كل السلبات .

إن قراءة ما حدث مؤخراً فى الولايات المتحدة الأمريكية يعكس فى ظنى دلالات لا بد من الوقوف أمامها وهى :

1 - انعدام شعبية السياسة الأمريكية فى كثير من مناطق العالم ، بل إن هذه النقطة كانت سبباً لغموض الجريمة ذاتها فقد كانت كل الاحتمالات مفتوحة لأن العداوات الإقليمية مع الولايات المتحدة الأمريكية تمتد من إفريقيا إلى أوروبا ومن آسيا إلى أمريكا اللاتينية وهذه الجبهة العريضة من العداء المختزن والانتقاد الشديد للسياسة الأمريكية تجعل الوصول إلى تفسير حاسم لتلك الجريمة النكراء أمراً صعباً ومعقداً .

2 - إن المجتمع الأمريكى يحمل فى داخله بذوراً للشرب وبؤراً للتوتر ويعكس بين

الحين والآخر الظواهر السلبية التي تقبع في أعماقه، فاليمين الأمريكي في جانب و«بارونات» المخدرات في جانب آخر يمثلون قوى محلية مرشحة للقيام بمثل هذه الجريمة الأخيرة .

3- إن أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها يقفون موقفًا لا يحسدون عليه، فهم يدينون الإرهاب بمنطق القانون والأخلاق، ولكنهم لا يستطيعون في الوقت ذاته الدفاع عن كل السياسات الأمريكية بمنطق ازدواج المعايير والكيل بمكيالين .

4- إن التفوق الإعلامي الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية وتسيطر عليه دوائر قريبة من إسرائيل، قد برع في تصوير بعض المشاهد العابرة للشباب في فلسطين أو لبنان أو غيرها من الدول العربية، لكي يزيغ بها فرحة عربية بالجريمة تأييداً للإرهاب! وهكذا تمكنت إسرائيل من تحقيق عشرات الأهداف لحادث واحد وضربت عدداً من العصافير بنفس الحجر .

5- إن القضية الفلسطينية تبدو في النهاية هي الضحية المنتظرة لكل ما جرى، فالتأمر يجرى حولها والسعى يتيح لتصفيتهما والحادث الإرهابي يجرى توظيفه لخدمة إسرائيل في مزيد من الانتهاكات للأرض العربية والمقدسات الإسلامية .

. . ولكن هل لنا أن نخرج من هذا التحليل المفرط في التشاؤم إلى تصور أكثر إيجابية؟ . . نعم إن ذلك ممكن فلو طلب العرب بشكل جماعي بعد حادث 11 سبتمبر 2001 أن يكون انضمامهم لتحالف الدولي ضد الإرهاب الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية هو المقابل لسياسة أمريكية عادلة في الشرق الأوسط وتسوية مقبولة للنزاع العربي الإسرائيلي لو أن ذلك قد حدث فإننا نكون قد استطعنا الخروج من المأزق وتحويل الموقف السلبي الذي يراد لنا أن نظل فيه إلى موقف إيجابي نستحقه . . فنحن نقول كعرب بصوت واحد نحن ضد الإرهاب بكل صورته وأشكاله وفي مقدمتها نموذج «إرهاب الدولة» الذي مارسته إسرائيل منذ نشأتها، ولكننا مع إنهاء الاحتلال واستعادة الحق لأن القهر هو الأب الشرعي لكل أنواع العنف، كما أن الإحساس بالظلم يبرر أمام الإنسان كل التصرفات والمواقف والأحداث .

فليكن الحادى عشر من سبتمبر» الدامى نقطة تحول فى تاريخ العالم وعلامة
فاصلة للصراع الزمنى فى الشرق الأوسط ، فهل يتحقق هذا الأمل أم أن النتيجة كما
كانت دائماً هى مزيد من سحق الفلسطينيين ، وإذلال العرب ، وتشويه صورة
المسلمين .

دعونا نأمل ، فالكوارث تعلم الأمم ، والفواجع تنبه الشعوب ، والضحايا البريئة
توقظ الضمائر الميتة .

العرب.. من مخاوف التشويه إلى مخاطر الإقصاء

لقد اقترنت صورة العربي في العقود الأخيرة بكل مظاهر التشويه فهو إما الشرى الذى ينفق بغير حساب، أو الإرهابى الذى يقتل بغير هدف، أو المتخلف الذى يعيش عالة على عصر التكنولوجيا التى يفتنيها دون أن يدرك قيمتها مثلما يقتنى النساء دون أن يحافظ على كرامتهن، والواقع أن ظروفًا كثيرة أسهمت فى صنع هذه الصورة الظالمة للغاية المغرقة فى الإجحاف بغير حدود، ولا شك أن النقط العربى قد أسهم ظلمًا فى تكوين الجزء الأول من الصورة، بينما أسهم الصراع العربى الإسرائيلى فى الجزء الثانى منها بالإضافة إلى رواىب تاريخية لا يمكن إنكارها، أو الإقلال من تأثيرها؛ فالحضارة العربية الإسلامية برغم فضلها على الغرب وتأثيرها فى عصر النهضة الأوروبية إلا إنها تمثل هاجس اختلاف فى خلفية العقلية الغربية .

وأمام هذه الصورة القائمة كان يتعين على العرب دائمًا أن يقدموا الصورة البديلة، ولكن ذلك لم يحدث غالبًا، فضلًا عن أن الغرب فى انتقائه للقطات الصورة العربية الإسلامية كان تحكيميًا فى الاتجاه مغرضًا فى النية، فعندما يقدم صورة الإسلام فلا مانع من أن تكون هى ممارسات حكومة «طالبان» وعندما يشير إلى العروبة فهو يتحدث عن سفاهات المقامرين ودموية الإهابيين . . ولست أشك فى أن الإعلام الصهيونى وتأثيراته فى مراكز صنع القرار السياسى، وتشكيل الرأى العام العالمى قد أسهم بقدر كبير فى تثبيت هذه الصورة والترويج لها وتحويلها إلى ما يشبه الحقيقة فى عقل الغرب، بل أضاف إليها أن العربى المسلم يسعى دائمًا إلى نفى الآخر وتجاهل الغير، ولقد جاء الحادى عشر من سبتمبر 2001؛ لكى يحدث نقلة

نوعية في تشكيل صورة العرب أمام غيرهم ، بحيث تتجاوز مرحلة التشويه إلى احتمالات الإقصاء ، فلقد انطلق فكر الصراع من جديد وبُعثت أفكار جاءت من عصور سحيقة لكي تصطنع صداماً وهمياً مع الإسلام باعتباره - في نظرهم - مصدر الإرهاب في محاولة متعمدة لخلط الأوراق وإحداث نوع من عمى الألوان على الساحة الدولية . ولعللى أهداف من هذا المقال أن ألقت الانتباه إلى ضرورة التهيؤ لمواجهة هذه النقلة النوعية التي تكاد تضيف إلى تشويه الصورة مخاطر الإقصاء ، وسوف نلخص رؤيتنا لذلك القادم الجديد من خلال المحاور التالية :

أولاً: لقد تعرضت القضية العربية الإسلامية الأولى وهي قضية فلسطين للاستقطاب الدولي في سنوات الحرب الباردة وكان رهاننا على الاتحاد السوفيتي السابق هو الرهان على الجواد الخاسر ، وها هي محاولة جديدة لتقسيم العالم قوميًا وتصنيفه دينيًا ، لذلك فإنه من المتعين علينا ألا ندخل في المصيدة مرة أخرى وألا نقع في الفخ من جديد . فنحن جزء من عالم واحد نتعامل معه ونتفاعل مع ظروفه ونواكب تطوراتها ولا نقبل أبداً منطق العزلة أو مفهوم الإبعاد مهما كانت المسميات أو تعددت الدوافع .

ثانياً: إن الغرب الذي صدر في العقد الأخير فكر «العولمة» وبشر بها منذ انتهاء الحرب الباردة هو ذاته الغرب الذي يتحدث الآن عن صدام الحضارات والمواجهة الجديدة بينه وبين الإسلام ، والتناقض هنا واضح و«الشيزوفرينيا» الفكرية تعبر عن سياسة الكيل بمكيالين ، وازدواج المعايير التي تجاوزت الأطر الجغرافية لتدخل مرحلة المعتقدات الفكرية ، وليس ذلك غريباً على الغرب الذي يجيد تفصيل الأردية التي تتلاءم مع الظروف المختلفة والمناسبات المتباينة .

ثالثاً: إن أخطر ما نتعرض له في هذه المرحلة هو أن نقوم ذاتياً - ربما بغير وعى كامل - بمساعدة الغرب في تأكيد ما يسعى إليه وما يتجه لتحقيقه بينما الأصل في العلاقة بين الحضارات أنها تقوم على التواصل البناء ، والتبادل المشترك ، والنظرة الإيجابية ، ولا يتصور أحد أن يوضع الإسلام في خندق الإرهاب ، بينما الذين برعوا فيه وزرعوا بذوره هم الذين يتحدثون عن الحريات ويشكلون روح العصر ويحددون مبادئ المستقبل ، كما أنه ليس من العدل أبداً أن يجرى تعميم سلوك فئة محدودة في العالم الإسلامي ، لكي تكون هي دون غيرها التعبير الوحيد عن حضارة شامخة وتراث ضخم ودين حنيف .

رابعاً: إن فكر العصور الوسطى الذى بدأ يطل من جديد على عالم اليوم إنما ينذر بأصعب النتائج وأوخم العواقب وعلى الآخر أن يتذكر أن الحضارة الإسلامية قد تواصلت معه من خلال المعابر المعروفة فى «الأندلس» و«صقلية»، بل إن حروب الفرنجة - المسماة خطأ بالحروب الصليبية - كانت هى الأخرى فرصة للحوار الحضارى واكتشاف الآخر حتى ولو كان ذلك على أسنة الرماح وتحت صليل السيوف، فالحضارة المصرية القديمة وهى المهمة والمعلمة قد نقلت إلى الإغريق القدماء قدراً كبيراً من المعارف الرئيسية للعلوم الأساسية ونشط العرب بعد ذلك فى نقلها والاستفادة منها حتى وصلت فى النهاية إلى أوروبا فى مرحلة التحول الكبير الذى تمخض عن عصر النهضة أولاً ثم الثورة الصناعية بعد ذلك، من هنا فإن الشراكة العربية الإسلامية مع الغرب المسيحى لم تكن بحاجة إلى بناء جديد ولكنها تحتاج فقط إلى تراكم مستمر لا يعوده حسن النية أو سلامة المقصد.

خامساً: إننا يجب أن نقاوم بكل الطرق تلك الرؤية الجديدة التى تحاول أن تضعنا فى جانب والعالم فى جانب آخر، وإذا كنا لا نناقى أبداً وراء التفسير التامرى للتاريخ إلا أننا لا ننكر فى الوقت ذاته أن المؤامرة موجودة فى التاريخ البشرى كله. إننا بحاجة فى هذه المرحلة إلى الاقتراب من الآخر، وتوضيح الصورة له وتشكيل خطاب إعلامى جديد يخاطب الغير ويتصدى لادعاءاته الظالمة بأسلوب غير تقليدى يتوقف عن المفردات المكررة والصياغات الملعبة التى سأم منها الجميع، وأصبحت تجافى روح العصر ذاته، إننى أطلب وبكل وضوح بضرورة فتح الجسور أكثر وأكثر مع الحضارة الغربية المسيحية، ومد قنوات الاتصال الثقافى إليها لأن الأسلوب الأمثل لمواجهة الموقف الحالى هو الاقتراب من الغير، وليس الابتعاد عنه، إننا لا نرفض العولمة بكل ما لها وما عليها، ولكننا نرفض الإقصاء حتى ولو جاء مغلفاً بدعاوى قومية ومشاعر دينية.

إن أخشى ما أخشاه أن يصبح العربى، بل وربما المسلم عموماً هو ذلك الكائن المنبوذ، المطارذ فى الغرب، المهان فى المطارات الدولية، المحاصر بالشك والكراهية، المتهم فى كل جريمة، المشتبه فيه فى كل حادث، لو أن الصورة أصبحت كذلك، فإننا نكون أمام تطور إنسانى خطير يوحى بانهيار النظام العالمى كله، ولعل الذى يدهشنى أيضاً هو أن عدوى الكراهية بدأت تنتقل إلى بعض

دول الحضارات القديمة فى آسيا مثل الصين والهند وهذه أيضاً ظاهرة تستحق التأمل لأن الإسلام على ما يبدو يتعرض حالياً لموجة ضخمة من سوء الفهم يحاول كل طرف أن يفسرها بطريقته وفقاً لتاريخ علاقة بلاده مع الإسلام منذ عصوره الأولى ، فالصين ترى أنه مسئول عن الشغب الذى يحدث أحياناً فى بعض أقاليمها التى تعيش فيها نسبة من المسلمين ، بينما ترى الهند أن الإسلام هو المسئول عن تقسيم شبه القارة الهندية ونجزتها إلى دول ثلاث هى الهند وباكستان وبنجلاديش ، فضلاً عن أن الحركة الاستقلالية الكشميرية تتحرك فى ظل شعارات إسلامية ، كما أن دولة مثل الفلبين تعاني من حركة تمرد تقترب باختطاف الأجانب واحتجاز الرهائن تحت مظلة إسلامية بالادعاء الزائف والربط التحكمى .

والغريب فى الأمر أن هناك من يسكب الزيت على النار فى هذه الظروف الاستثنائية فقد فوجئ الجميع بالأكاديمية السويدية تمنح جائزة نوبل فى الأدب لهذا العام وفى ظل هذه الظروف الملتهبة لأديب من «ترينداد» عُرف دائماً بالهجوم على الإسلام والسخرية من حضارته وتحميله تبعة الآثام الكبرى ، كما يضعه جنباً إلى جنب مع الظاهرة الاستعمارية بكل خطاياها وأوزارها ، إننا أمام موقف غير مسبوق يحتاج إلى درجة عالية من الرشد الفكرى ووضوح الرؤية السياسية والتعامل مع الواقع بذكاء وصبر ، ولسنا نزعم أن العام كله ضدنا كما أننا نتابع الأصوات الكثيرة التى تنتقل من الغرب محذرة من هذا الاتجاه المعادى لواحدة من أكبر حضارات الدنيا فى تاريخها كله وأعنى بها الحضارة العربية الإسلامية فضلاً عن التصريحات الإيجابية التى أدلى بها عدد كبير من الساسة والمفكرين فى الغرب يشيدون فيها بالإسلام وحضارته ويفصلون تماماً بينه وبين الإرهاب الدولى الذى لا يعبر بالضرورة عن دين أو حضارة أو جنسية ، وهذه الأصوات العاقلة يتزايد عددها كل يوم ويتعاظم تأثيرها أيضاً ، كلما اتضحت مخاطر الحملة الظالمة ضد العرب والمسلمين ، ولعلى أثير هنا نقطة تحتاج إلى تأمل فى هذه الظروف شديدة التعقيد بالغة الحساسية وأعنى بها أن «تدين» الصراع العربى الإسرائيلى والإلحاح على ذلك فى هذه المرحلة أمر يحتاج إلى مراجعة ، بل إننى أدعو إلى أن يظل

الصراع في إطاره السياسي والقومي بالدرجة الأولى ، فالقدس على سبيل المثال هي جزء لا يتجزأ من أرض فلسطينية جرى احتلالها في الخامس من عام 1967 ولا يجب أن نخفل عن هذه النقطة ونكتفي فقط بالإشارة إلى الأهمية الروحية للمدينة لدى الشعوب الإسلامية ، فالأصل في المسألة أن هذه الأرض المحتلة ينطبق عليها القراران 242 و 338 اللذان يقضيان بانسحاب إسرائيل منها للأرض المحتلة لها ذات القداسة بغير استثناء كما أن التراب الوطني لا يتجزأ ، والحقوق ليست موضع مساومة .

إن خلاصة ما أريد أن أذهب إليه هو أن ألفت الأنظار إلى مخاطر تلك الحملة الضارية التي تستهدف الإسلام والعروبة ، وتحاول التشهير بهما وتشويه صورتها على الرغم من أنهما وقفا دائماً في خندق الدفاع عن القضايا الإنسانية العادلة والتعاون الدولي الكامل ، أما الحملات السياسية المشبوهة التي تحاول ابتزاز بعض الدول العربية في هذه الظروف خصوصاً ، مصر والسعودية من خلال هجوم إعلامي تدعمه بعض الدوائر المعادية في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها ، فإننا نطالب بعدم إعطائها أكثر من حجمها لأن الكل يدرك أن الدول العربية بغير استثناء - بما فيها العراق - لم تبارك الحادث الإرهابي الذي تعرضت له مدينتي نيويورك وواشنطن وبرزت الإدانة العربية الكاملة لتلك الجريمة الإرهابية النكراء ، أما أن تجرى عقوبة الدول العربية لأنها ترفع صوتها في هذه الظروف المهمة لكي تطالب بعدالة الموقف في الصراع العربي الإسرائيلي وضرورة النظر بموضوعية لما يتعرض له الشعب الفلسطيني من نموذج «إرهاب الدولة» الذي تمارسه إسرائيل ، أما الربط بين الرفض العام للسياسات الأمريكية في كثير من مناطق العالم وبين الظاهرة الإرهابية ، فهو أمر يحتاج من الإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي نوعاً من المراجعة الأمنية والصدق مع الذات في محاولة لفهم الأسباب التي أدت إلى ذلك ودراسة أسلوب القضاء على تداعيات تلك الظاهرة شديدة الخطورة على مستقبل الإنسان في كل مكان . . فأى حياة تلك يمكن أن يقبلها البشر في ظل مخاوف السفر بالطائرات والحذر عند فتح الخطابات وترقب الكوارث في أي وقت؟ . . إن الأصل في الحياة أن ترتبط بحرية الحركة وسلامة الانتقال والأمن

الشخصى، فإذا ما غابت هذه الأمور فإننا نعود إلى عصر إنسان الغابة الذى إذا خرج من مخبئه لا يعرف إن كان سيعود إليه مرة ثانية!

إننا نحن العرب ندعو إلى تقارب إنسانى وتواصل حضارى ونرفض تقسيم العالم وتصنيف الشعوب وتلوين الحضارات، كما نتصدى للحملات الظالمة لتشويه الصورة، ونرفض الأفكار التى تؤدى إلى العزلة والإقصاء.

الإرهاب.. فقرو وشعور بالظلم

لم يطرح موضوع نفسه على ساحة الفكر السياسى المعاصر مثلما فعل الإرهاب الدولى ، وذلك رغم جذوره الضاربة فى أعماق التاريخ وجماعاته التى اشتهرت فى مراحل معينة من تطور الشرق والغرب ، فقد عرفت التقاليد الفكرية العربية الإسلامية حركة الحشاشين «ASSASSINS» باعتبارها جماعة إرهابية عاشت فترة فى الإمبراطورية الإسلامية وعانت منها رموز الدولة العباسية فى «بغداد» والدولة الفاطمية فى «القاهرة» ، كما ذاع صيتها فى أوروبا فى القرن الثالث عشر من خلال العائدين من الحملات الصليبية فى ذلك الوقت ، أما الغرب فقد عرف هو الآخر نماذج أشد حدة وخطورة وأكثر تأثيراً وحادثة ، بل إننى أزعج أن الحركة «النازية» والتنظيمات «الفاشية» قد اعتمدت كلها على فكر متطرف وممارسات إرهابية ، ويرغم هذه الجذور التاريخية فى تقاليد الشرق والغرب إلا أن الإرهاب ظل دائماً متجدد التنظيم مختلف الأسلوب يعتمد على المفاجأة ويتحرك فى أوقات غير متوقعة ، لذلك فإننا نبحث عبر السطور القادمة فى الأسباب التى تؤدى إلى الإرهاب والدوافع التى تقف وراءه ، ومن ذلك نستطيع القول بأننا نقصد الظاهرة وتطورها من خلال المتابعة المباشرة والرصد الأمين لكافة التحركات على المستويين الدولى والإقليمى ، ولعل أبرز ما نشير إليه فى هذا السياق هو :

أولاً: لقد أثبتت تجربة الحربين العالميتين فى القرن العشرين ، خصوصاً الثانية منها أن الأوضاع الاقتصادية وتدنى مستويات المعيشة وتدهور نوعية الحياة تقف خلف أسباب العنف ودوافع الصدام ومبررات الحرب ، والأمر ذاته ينسحب بدرجة أكبر على الإرهاب ، فالتطبقات المسحوقة تجد أحياناً جاذبية خاصة للانضمام إلى قوافل

العمل الإرهابي ، وأسبابها في ذلك واضحة فليس لديها ما تفقده أولاً ، ثم أن لديها إحساساً عميقاً بالظلم وشعوراً دفيناً برفض كل ما يدور حولها ، لذلك اكتشفنا دائماً أن المنخرطين في تلك العمليات الإرهابية في عدد من الدول الإسلامية كانوا من أبناء الطبقات الفقيرة ، خصوصاً المتعلمين منهم ، حيث يبدو التناقض واضحاً لديهم بين ما عرفوه من خلال التعليم وبين الواقع الذي يعيشونه .

ثانياً: لا تنسحب الملاحظة الأولى بشكل مطلق فقد تستهوى عمليات العنف وممارسة الإرهاب أبناء الطبقات الوسطى بل والثرية ، فزعيم «القاعدة» هو ابن لواحدة من أكثر الأسر ثراء في الجزيرة العربية والتي جاءت من أصول يمنية تنتمي لمنطقة «حضر موت» المعروفة بذكاء أهلها وحسهم التجاري المتميز ، ولقد شغلت أسرته موقع الصدارة في قطاع المقاولات لسنوات طويلة وانتشرت أعمالها خارج الدولة السعودية ولم يكن هناك دافع اقتصادي على الإطلاق يبرر أن يكون زعيم تنظيم «القاعدة» واحداً من أبنائها ، بينما جاء نائبه من واحدة من أكثر العائلات تميزاً في الدولة المصرية ، فلقد كان جده لأبيه شيخاً للجامع الأزهر وكان جده لأمه أستاذاً جامعياً ووزيراً وشقيقاً لأول أمين عام لجامعة الدول العربية وعائلته حافلة بالعلماء والسفراء وكبار الأطباء ، لذلك فإننا لا يجب أن نتصور أن الفقر وحده يمكن أن يكون دافعاً للانضمام تحت مظلة تنظيمات متطرفة تعتنق فكر الجهاد بطريقتها الخاصة وتعتمد العنف الإرهابي كوسيلة وحيدة لمقاومة ظلم ترفضه أو مواجهة تفاوت لا تقبله .

ثالثاً: إن الأمر في ظني يتجاوز المنبت الاجتماعي الذي تخرج منه قوافل المشاركين في أعمال إرهابية لكي نصل إلى دوافع أخرى مستمدة من الظروف الدولية المعاصرة أو المشكلات الإقليمية القائمة فضلاً عن أن الفهم الخاص للعقيدة - أيًا كانت - يجعل صاحبه مطمئناً إلى ما يفعل واثقاً من نتائج ما يقوم به ، مؤمناً إيماناً كاملاً بأنه يؤدي رسالة دونها الموت ، شهيداً من أجل حق ، مجاهداً في سبيل عقيدة ، ولعل أخطر سلاح لدى منظمات العنف الإرهابي هو سلاح قبول الموت بسهولة ودون خوف أو قلق ، من هنا فإن «الإرهاب الانتحاري» هو أشد أنواع الإرهاب قسوة وخطورة لأن الذي قرر أن يدفع حياته بصورة نهائية ثمناً لتحقيق

هدف يسعى إليه لن يفكر بالتالى فى حياة غيره لأن مفهوم الحياة كلها قد تضاعل أمامه وأصبحت رؤيته للعالم الآخر هى الأكثر تأثيراً والأشد جاذبية .

رابعاً: مخطئ من يظن أن الإرهاب يفتقد إلى مضمون نظرى لدى أصحابه، فالواقع أن لديهم ذلك المضمون ولكن الخلاف يأتى حول شرعيته من عدمها، لذلك فإن الكفاح الوطنى ضد الاحتلال الأجنبى يمثل الطرف النقيض للعمل الإرهابى، فالإرهاب يعتمد على مضمون ذاتى مغلق ولا يعبر عن قضية واضحة عادلة فضلاً عن انتهاجه أساليب تطاول الأبرياء على نحو لا تقره الشرائع السماوية أو القوانين الطبيعية والوضعية ، أما المقاومة الوطنية فهى ذات مضمون واحد ورسالة محددة وهدف لا يختلف عليه أحد كما أن القانون الدولى يقف وراءها، بدءاً من المقاومة الفرنسية ضد النازى، وصولاً إلى المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلى .

خامساً: إن المسافة الواسعة بين ما تؤمن به شعوب وأم وبين ما تمارسه دول وحكومات قد أدى بالضرورة إلى ظهور فجوة كبيرة تجعلنا ندرك أن الإرهاب ابن شرعى للفقر المختلط بالظلم، ولست أقدم بذلك مبرراً له أو أجد ذريعة لظهور العنف الإرهابى، ولكن خلاصة ما أريد أن أذهب إليه هو أن أقرر صراحة أن المجتمعات الفقيرة أكثر استعداداً لتفريخ العناصر المستعدة للمشاركة فى أعمال عنف تستهدف الأقوى والأغنى، خصوصاً إذا كان ذلك القوى الغنى - فى نظرهم - منحاذاً لطرف معتدي يحتل أرض غيره، فليس من قبيل المصادفة أن تكون «أفغانستان» - مسرح العمليات الأخيرة ومركز انطلاق تنظيم «القاعدة» - هى من أكثر بلدان العالم فقراً وأشدّها يؤساً وأسوأها حظاً، خصوصاً فى العقود الثلاث الأخيرة، حيث استنفذ جهدها الغزو السوفيتى الذى تشكلت من نتائجه مدرسة «الأفغان العرب» التى اعتمدت العنف سبيلاً لتغيير الأنظمة السياسية فى عدد من الدول العربية بعد أن أدت دورها فى المقاومة الإسلامية ضد الوجود السوفيتى التى اقتصرن ظهورها بدعم أمريكى وإسلامى عندما كان الهدف واضحاً والغاية مشروعة . . لذلك فإننى اعترف بتعاطف شديد مع الشعب الأفغانى الذى دفع فاتورة باهظة التكاليف عندما تحالف عليه الفقر والتوتر والتدخل الخارجى بكل أنواعها وأشكالها، بل إننا نزيد على ذلك التعبير عن شعور أفغانى دفين بأن

الوجود العربي على أرضه تحت مظلة إسلامية مشتركة كان جناية عليه وسبباً لكارثة لحقت به .

إن درس ماجرى فى أفغانستان فى الأسابيع الماضية يضعنا أمام عدد من الحقائق التى لا يجب القفز عليها أو تجاوز تأثيرها ونجملها فما يلى :

(أ) إن التعميم خطر كبير كما أن التصنيف خطيئة من نوع آخر وقد آن الأوان للتوقف عن سياسة عقوبة الشعوب أو حصارها بدعوى جريمة أفراد منها أو نظم فيها ، وعلى القوة العظمى أن تبحث عن صيغة جديدة بالتعاون مع المجتمع الدولى وفى إطار شرعية قانونه لأن شعوباً كثيرة دفعت من أمنها واستقرارها ورخائها ضريبة مزدوجة الأولى من ضغط داخلى قهرها والثانية من تدخل خارجى سحقها ، وكان دافع تلك الضريبة فى الحالتين واحداً وهو الشعب الذى يسكن الأرض ولكنه لا يذوق طعم الحياة .

(ب) إننى أقر صراحة بأننى لا أشعر بأسف لسقوط نظام «طالبان» إذ لا يمكن أن يتحمس عاقل لنظام يحرم المرأة حق التعليم والعمل ويمنع مشاهدة التلفزيون» ويهدم التماثيل التى تركتها أحقاب تاريخية على أرضه ويمارس كل ألوان العنف الدموى مع محاولة تغطية كل ذلك بشعارات دينية أو تبريرات فقهية مع أن الإسلام براء من كل ذلك ، فهو دين لا يعرف التعصب ولا يتحمس للتطرف ويؤمن بالعقل ويرتفع بالتفكير إلى درجة الفريضة .

(ج) إن الإرهاب سلاح العاجز الذى لا يستطيع أن يواجه خصماً يتوهمه أو عدوا ينتظره ، فيلجأ إلى أسلوب الضربات العشوائية فى الظلمات لأن تكافؤ القوى معدوم كما أن القدرة على المواجهة غير قائمة؛ لذلك فإن تقليل الفجوة بين الغنى والفقر فى نمط جديد لمشروع «مارشال» للدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية يبدو فى حاجة إلى تكرار بالنسبة لبعض الدول الآسيوية والأفريقية ، بل وبعض أقاليم البلقان الأوروبية وغيرها من مناطق العالم التى ترزح تحت وطأة التخلف وتشعر بالمعاناة التى تمهد لظهور البيئة المناسبة لميلاد العنف وإنتاج أسباب الإرهاب الدولى كما نعرفها اليوم .

(د) إن توقف سياسة المعايير المزدوجة واعتماد سياسات عادلة فى الصراعات

الدولية وتوقف القوى الأعظم والكيانات الكبرى عن الانحياز لدولة بعينها وتشجيعها على سلب حقوق الغير واغتصاب أرضه ، إن توقف هذه الممارسات سوف يؤدي إلى نقلة نوعية في العلاقات الدولية ويعيد الاستقرار للمجتمع الدولي ويحدث نوعاً من التوازن بين الأقوى والأضعف وبين الأغنى والأفقر .

(هـ) إن القضاء على الإرهاب لن يكون إلا باتباع سياسات جديدة ولن يتحقق لمجرد عمليات عسكرية خاطفة أو تغيير نظام أو القضاء على مجموعة ، إنما هو يحتاج إلى جهد دولي مكثف وإحساس حقيقى بالتضامن الإنسانى والتوقف عن سياسة توزيع الأدوار واصطناع الخصوم ، والإيمان بأن الإنسان مخلوق واحد فى كل زمان ومكان ، وأن الحياة هى نوع من الشراكة مهما تفاوتت المستويات أو اختلفت الديانات أو تعددت الثقافات .

هذه رؤيتنا للإرهاب ذلك الشبح المخيف الذى يضرب ضربات موجعة طالت أكثر المناطق حصانة ، وأشدّها قوة ، وأكثرها ثروة ، ويجب أن يدرك الجميع أن الإرهاب ظاهرة عالمية لها أسبابها ولا يمكن علاجها بطرق سطحية ، بل لابد من اجتثاث جذورها ومواجهة أسبابها فى شجاعة ووضوح ، وأنا أدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال جريحة الشعور وتحتاج إلى فترة أطول تستعيد بها التوازن وتخرج من دائرة 11 سبتمبر 2001 بكل تداعياته وآثاره الدولية والمحلية ، لكن الإرهاب قرين للفقر والتخلف ونتاج للشعور بالظلم وتعبير عشوائى عن معاناة قائمة ، والسبيل الأمثل لمواجهته هو السعى نحو السلام العادل والاستقرار الشامل والرؤية الحكيمة لروح عصر مختلف وطبيعة عالم متغير .

المسلمون العرب وغير العرب.. جبهة جديدة

أدت الضربات العسكرية الأمريكية ضد حركة «طالبان» وقلوب «تنظيم القاعدة» الذي كان يقوده «أسامة بن لادن» إلى حالة من الارتباك على الساحة الإسلامية عموماً وفي «أفغانستان» خصوصاً، وقد كان مصدر هذا الارتباك هو تلك الحساسية التي تولدت بين العرب الأفغان في جانب وغيرهم من فصائل عديدة من الشعب الأفغانى، خصوصاً «تحالف الشمال» في جانب آخر، وما زلت أذكر تصريحاً صحفياً لشقيق المجاهد «عبد الحق» الذي أعدمته «طالبان» عندما كان يحاول القيام بعملية تأليب لأبناء قوميته «البشتونية» ضد نظام الملا «محمد عمر» لقد قال إن العرب هم الذين جروا علينا هذه المشكلات و«بن لادن» ضيف لا نستطيع إبعاده ومن الظلم لنا أن ندفع ثمناً لأفعال غيرنا. لقد كانت تلك الكلمات هي تعبير عن شعور عفوى يرى أن جزءاً كبيراً من مأساة «أفغانستان» يرتبط بالعناصر العربية التي وفدت إلى بلادهم مقاتلة ضد الوجود السوفيتى فى البداية، ثم تطور الإطار الوظيفى لها لكى تصبح أداة للعنف فى دول الشرق الأوسط إلى أن جاء الحادى عشر من سبتمبر؛ ليضع النهاية غير السعيدة لوجودها، بل ربما أغلق ملفها ولو لسنوات قادمة.

والذى يعينى بالدرجة الأولى هو أن أتعرض لمسألة شائكة تتعلق بظهور شىء من الحساسية بين المسلمين العرب وغير العرب، أو دعنى أجازف لكى أقولها بتعبير آخر بأنها قد تصبح أزمة بين الإسلام العربى والإسلام الآسيوى تحديداً. وأنا أدرك أننى أقع فى المحذور عندما أحاول تصنيف الإسلام لأنه دين أسمى يتجه إلى الناس كافة بغير تفرقة أو تمييز أو استثناء، فالإسلام دين واحد غير قابل للتجزئة، بينما

التقسيم والتجزئة أمران ينسحبان على المسلمين دون أن يمسا جلال دينهم العظيم وشريعته السمحاء، والآن دعنا نضع ملاحظاتنا حول هذا الموضوع من خلال النقاط التالية :-

أولاً: إن ماجرى في الأسابيع الأخيرة في المدن الأفغانية لا يمكن تفسيره فقط في إطار المواجهة بين قوميات أو أعراق أو قبائل، ولكن الأمر يتجاوز ذلك إلى المواجهة بين ما هو أفغانى وما هو غير أفغانى، ولعل مئات العرب الأفغان الذين ذُبحوا في القلاع المغلقة أو بعد الاستسلام الكامل هو نموذج آخر يعزز المخاوف التى أتحدث عنها والتي يمكن أن تمثل جبهة جديدة تحدث انشقاقاً فى الصف الإسلامى؛ لأن الأيدى الأفغانية ملطخة بدماء عربية لأولئك الخوارج الذين تركوا أقطارهم الآمنة وذهبوا ضحية شعارات وهمية ترفع راية «الجهاد» بغير وعى وتخلط بين أفكارها السلفية وممارساتها الإرهابية .

ثانياً: إن الدور الباكستانى سوف يظل معقداً ولقد عشت شخصياً - لسنوات دبلوماسياً فى شبه القارة الهندية، وتعرفت على مصطلح غريب يتحدث عن «الإسلام الهندوكى»، الذى يحتوى فى أعماقه الصراعات المريرة بين الهندوس والمسلمين ويحتفظ فى ذاكرته بالحساسيات التى يعانى منها الهندولارتباط البناء الحضارى لديهم بالدولة المغولية الإسلامية، لذلك فإن الإسلام فى شبه القارة الهندية يكتسب مفهوماً قومياً يتداخل مع الزخم الروحى لذلك الدين العظيم، ولست أنكر الاجتهادات الضخمة للإسلام غير العربى فى بلورة الطرح المعاصر للنظرية الإسلامية فى السياسة والحكم، إذ إن «أبا الأعلى المودودى» الذى اتخذ من (الحاكمية) أساساً لطرحة السلفى مقترباً من رؤية نظيره المصرى «سيد قطب»، أقول إنه برغم ذلك إلا أن القومية الباكستانية، تبدو هى والإسلام وجهان لعملة واحدة وهو أمر له تأثيره فى انتشار التيارات الأصولية داخل الدولة الباكستانية فضلاً عن الشراكة القبلية «للبشتون» بين «باكستان» و «أفغانستان» .

ثالثاً: لقد خلط المسلمون فى آسيا بين مشاعرهم القومية وديانتهم الإسلامية سواء كان ذلك فى «الشيستان» أو «كشمير» أو «جنوب الفيليبين» أو «شمال الصين» ومرجع ذلك يعود بنا إلى اتخاذهم الإسلام ديناً وقومية فى وقت واحد، وهو أمر

عرفته شعوب كثيرة حتى فى العالم العربى ذاته ، فلقد قهر الثوار الجزائريون الوجود الفرنسى على أرضهم بالتركيز على هويتهم الإسلامية قبل أصولهم العربية .

رابعاً: إن الانقسام المذهبى الرئيسى فى الإسلام بين السنة والشيعة يمكن أن يكون عاملاً للتوافق بين المسلمين العرب والمسلمين غير العرب ولكنه يمكن أن يكون أيضاً عاملاً سلبياً فى ذلك ، إذ إن المذهب السننى يمثل المذهب السائد لدى معظم العرب بينما يختلف الأمر بالنسبة للمسلمين غير العرب فى آسيا ، حيث يصل الحد إلى وجود دول شيعية فى أغلبها ، ولعل النموذج الإيرانى هو أدق تعبير عن هذه الحقيقة ، ولعلنا نتذكر أن من أسباب استقرار الموقف الإيرانى واعتداله بعد 11 سبتمبر هو سعادته بالتخلص من نظام «طلبان» السننى المتطرف فى تدينه ، المتشدد فى تعاملاته .

خامساً: ما زلنا نضع على عاتق المؤسسة الدينية الإسلامية - حكومية أو غير حكومية - مسئولية التقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية وإلغاء التفرقة بين ما هو عربى وما هو غير عربى ، فالإسلام يقر بأنه لا فضل لحر قرشى على عبد حبشى إلا بالتقوى ، ولعلنا نذكر فى هذا السياق جهود الأزهر الشريف فى إحدى فترات تألقه عندما قاد إمامه الأكبر الشيخ «محمود شلتوت» جهداً إيجابياً فى هذا الاتجاه وأعلن فتواه الشهيرة بمساواة الشيعة الإثنى عشرية بأهل السنة ومنذ ذلك الحين والفقهاء الجعفرى يأخذ مكانه فى التدريس بالأزهر الشريف جنباً إلى جنب مع مصادر فقه السنة ، ولست أشك فى أن جهود المؤسسات الدينية - عربية وغير عربية - تبدو مطلباً ملحقاً فى هذه الظروف الاستثنائية بكل المعايير .

سادساً: إذا كان التاريخ الإسلامى يشير إلى الفتوحات الأولى فى بلاد الفرس والروم وأرض الفراعنة إلا أن دخول الإسلام إلى معظم المناطق الآسيوية قد جاء من خلال التجارة أو الاحتكاك الحضارى المباشر ، فلقد لعب التجار الحضارمة - أجداد «بن لادن» - دوراً كبيراً فى نشر الإسلام عبر المحيط الهندى حتى جزر إندونيسيا ، وما زلت أذكر أن وزير خارجية تلك الدولة - إلى عهد قريب - كان حضرمى الأصل يمنى الاسم ، ولاشك أن دخول الإسلام بالطرق السلمية يعطى مساحة أكبر للتأثير القومى على الرسالة الجديدة وتفاعله معها بخلاف الفتح

العسكري الذى يؤدى إلى تداخل بشرى بين المقيم والوافد، وتزاوج إنسانى بين أهل البلاد والقادمين إليها .

سابعاً: يبقى النموذج الإيرانى نسيجاً متميزاً فى العالم الإسلامى كله؛ إذ يمثل ركيزة أساسية للإسلام غير العربى، ويجعل للدولة الشيعية فى «طهران» نموذجاً للشورة الإسلامية التى لا تنفصل عن روح العصر ولا تعيش فى غيابات العزلة، وإذا كان الشيعة هم ثوار التاريخ الإسلامى فإن إيران- الدولة والثورة- تمثل تجسيداً لذلك خلال العقود الأخرى برغم كل ما يرد إلينا من ملاحظات على مواقف «طهران» بعد الحادى عشر من سبتمبر .

ثامناً: إن المواجهة التاريخية المعروفة بين الإمبراطورية العثمانية السنية التى كانت تسيطر على معظم مناطق الشرق الأوسط والبلقان وبين الدولة الصفوية الشيعية فى بلاد فارس تمثل هى الأخرى نموذجاً للخلاف المذهبى فى إطار الإسلام غير العربى، وحيث انضوى العرب فى مجملهم تحت سيطرة الخلافة العثمانية إلا أنها تظل النموذج الوحيد لانتقال الخلافة الإسلامية إلى خارج إطارها العربى، وهو أمر يدعونا- رغم كل سلبيات الحكم التركى- للإشارة إلى الانسجام السياسى بين العرب وغير العرب فى الإمبراطورية الإسلامية الواحدة .

تاسعاً: إن ظهور النفط العربى وتنامى الثروة فى الجزيرة والخليج قد أدى إلى استقدام مئات الألوف من الآسيويين إلى دول تلك المنطقة التى أصبحت تمثل مركز جاذبية لفقراء جنوب آسيا، ومنهم نسبة كبيرة ممن يدينون بالإسلام، ولقد أدى وجود تلك الجاليات الكبيرة إلى نوع من التفاعل بين المسلمين العرب، وغير العرب ولكن فى إطار إحساس بالتفاوت فى الثروة ومخاوف عربية من تأثير طغيان العناصر الوافدة .

عاشراً: إن الإسلام الآسيوى- إذا جاز التعبير مرة أخرى- يواجه تحديات فى داخله، فالعصر الإسلامى فى «ماليزيا» يتعرض لمزاحمة واضحة، خصوصاً من ذوى الأصول الصينية والهندية بينما تنشط الحملات التبشيرية فى «إندونيسيا»، إذ تشير الإحصاءات إلى تراجع نسبة المسلمين فى تلك الدولة- ذات الخصوصية الجغرافية والسياسية- على نحو يدعو للقلق وهو أمر يستوجب أهمية دعم المسلمين

العرب للمسلمين غير العرب في ظل ظروف اقتصادية صعبة أحياناً أو تحديات سياسية طارئة أحياناً أخرى .

إن ما أردت أن أخلص إليه من هذه النقاط العشر هو أن أضع النقاط فوق الحروف بحيث تكون الأمور في نصابها أمام أية محاولة لخلق أسباب الصراع ، أو الحساسية بعد الضربة القاسمة التي تلقاها الوجود العربي وغير العربي من شركاء الأمس القريب على أرض «أفغانستان» ، ولست أشك في أنه سوف يكون هناك من يحاول إثارة النعرات وإيقاظ الفتن ، ولعلنى أذكر هنا بصورة الأفغانى الذى داس بحذائه على جثة عربى ذهب لتلك البلاد تحت مظلة الجهاد ، ثم أحالته الظروف الدولية والإقليمية لكى يحمل صفة إرهابى ويدفع الثمن من حياته غريباً طريداً فى ظروف شديدة القسوة بالغة الضراوة ، إننى لا أريد أن ابتدع تقسيمات جديدة للمسلمين ، ولكنى أحسب أن الإسلام الآسيوى الذى تلقى ضربات موجعة فى الأسابيع الأخيرة نتيجة لتداعيات الحادى عشر من سبتمبر قد ينحى باللائمة على الإسلام العربى باعتباره مصدر الفكر ورائد الدعوة ، وهو أمر يستحق منا الاهتمام ويوقظ فينا صحوة تدعو كل الشركاء فى الحضارة العربية الإسلامية - عرباً وغير عرب مسلمين وغير مسلمين - إلى أن تكون عيونهم مفتوحة ، وقلوبهم صافية ، وأخوتهم صادقة فى ظل ظروف يغلفها الغموض ، وتبدو فيها كل الاحتمالات قائمة وكل الخيارات متاحة ، فقد كان الحادى عشر من سبتمبر بحق نقطة تحول مفصلية فى تاريخ البشرية .

الإرهاب والإصلاح السياسي

يعتبر خطاب الأمير عبد الله - ولي عهد المملكة العربية السعودية - في قمة مسقط لدول مجلس التعاون الخليجي في الثلاثين من ديسمبر 2001 بارقة أمل، وطاقة ضوء، وهدية عام جديد للخطاب السياسي في عالمنا العربي، فلقد جاءت كلمة الأمير بمثابة منشور نقدي يعتمد على فكر جديد ورؤية مختلفة، ويخرج بنا من دائرة السفسطة وإلقاء اللوم على الآخر والارتكان إلى التفسير التأمري للتاريخ، لقد عبرت كلمات الأمير عن وعي جديد وتناول عصري لواقع الأمة العربية والإسلامية، وحين تأتي تلك الإشارات المضيئة من المملكة السعودية المعروفة بفكرها المحافظ وتمسكها التقليدي بالشوايت وحرصها التاريخي على نصره الشعب الفلسطيني. فإننا نقول بحق إننا محتاجون في خطابنا الإعلامي المعاصر إلى تلك الدرجة من الوضوح وذلك المستوى من الشفافية والصدق مع النفس؛ لأننا نتحمل - بغير جدال - جزءاً كبيراً من مسؤولية ما جرى لنا من افتراء على ديننا، وتشويه لقوميتنا، وتصنيف لهويتنا. ولعل أسوأ في هذه المناسبة عدداً من الملاحظات على النحو التالي:

أولاً: لقد حان الوقت لكي نفكر في المستقبل بطريقة تختلف عن الماضي وتقدم على الحاضر، لأن الدنيا تغيرت والعالم تحول، وما كان ممكناً من قبل لم يعد مقبولاً الآن، كذلك فإن ما كان مستحيلاً قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001 أصبح وارداً حالياً، والأمم العاقلة والشعوب الواعية هي التي تراجع سياستها، وتعيد ترتيب أوضاعها وتجدد نمط تفكيرها، ولا تظل عاجزة «مكتوفة الأيدي» على حد تعبير الأمير في خطابه الذي يعتبر نقطة تحول في الفكر السياسي العربي الراهن بكل المقاييس.

ثانياً: لقد حان وقت الإصلاح السياسى ، لأنه هو المتغير المستقل الذى تتبعه كل أنواع الإصلاح فهو كالرأس بالنسبة لجسد الأمة ؛ لأن السياسة هى فن إدارة المصالح ولا يمكن أن تؤتى ثمارها بغير ترشيد حقيقى وإصلاح هيكلى ، ولا أجد حساسية فى هذا المقام لأن أتطرق إلى قضية الحريات فى النظم السياسية العربية المختلفة دون إشارة إلى بلد بذاته ، أو غمز على نظام بعينه ، فالهم واحد والمسئولية مشتركة . إننى أدعى مخلصاً أن قضية الديمقراطية وتوسيع حجم المشاركة السياسية هى أمور حاكمة فى تشكيل المستقبل العربى أماناً ولأجيال تأتى بعدنا .

ثالثاً: إن الإصلاح السياسى لا يقف عند حدود قضية الديمقراطية ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى تأكيد القانون ؛ إذ إن أدق تعبير معاصر عن الدولة الديمقراطية هو أنها «دولة القانون» «state of Law» عندما تخضع الرؤوس - كل الرؤوس - للقاعدة القانونية العامة المجردة بغير استثناء ، أو تمييز وعندما ينصاع الجميع أمام قوة الجزاء باعتباره زاجراً دنيوياً منظم ، كما كان يعلمنا أساتذة القانون فى مستهل حياتنا الأكاديمية ، ولست أعنى بذلك عملية النقل المباشر عن الغرب ، ولكننى أعنى أن يكون تمسكنا بالثوابت رهناً بفهمنا للمتغيرات ، بحيث نقوم بعملية موازنة فكرية بين الأصيل والوافد يتحقق بها التوازن بين الشخصية القومية وروح العصر .

رابعاً: إن النمو الاقتصادى والتحول الاجتماعى محكومان معاً بالإصلاح السياسى والدستورى أى بالإصلاح فى منهج السياسة وأصول الحكم ؛ لأن إدارة البلاد تحتاج إلى رؤية شاملة ونظرة متكاملة تخرج من نطاق الجزئيات إلى الإطار العام للمجتمع بكامله ، بل ربما للأمة بأسرها . والذين يتصورون إنه يمكن أن يتحقق تقدم اقتصادى ، وانصهار اجتماعى ، وازدهار ثقافى مع غيبة الإصلاح السياسى واهمون بكل المعايير ؛ لأن التغيير إلى الأفضل يبدأ من العقل ، لذلك فإن رأس الأمة هى التى تحدد مسارها وترسم طريقها .

خامساً: إن الفساد السياسى والتخلف الاقتصادى أبوان شرعيان للإرهاب - ذلك العدو المخيف الذى يستهدف الإنسان فى كل زمان ومكان - فغيبة الرؤية وضبابية النظرة وشيوع الفساد وضعف التمثيل السياسى للقوى المختلفة فى الشارع العربى ، كلها روافد تصب فى نهر تجرى فيه سفن العنف وتختفى منه قوارب النجاة .

إننى أقول بصراحة كاملة إن استمرار الظلم الاجتماعى يؤدي فى الغالب إلى تفریح العناصر الإرهابية سواء كان هذا ظلماً محلياً أو إقليمياً أو دولياً، فالهوة بين الإنسان وواقعه، والمسافة البعيدة بينه وبين أحلامه المشروعة، تؤدي بالضرورة إلى حالة من الضياع الذاتى والارتباك العقلى والسقوط فى مستنقع الرفض السلبى الذى يقوم على تكفير الجميع، والخروج من دائرة الزمان والانقلاب على روح العصر بكامله.

سادساً: إن إعادة ترتيب أوضاع البيت العربى كانت دائماً مسألة ضرورية ولكنها أصبحت الآن قضية حتمية، فلا يمكن أن يظل العالم العربى فى حالة الانقسام الذى يعانى منها وهو محاط بذلك الكم الهائل من المخاطر والمخاوف والتحديات. لقد حان الوقت لوضع المصلحة العربية العليا فوق كل اعتبار، والأخذ بمنطق الحسابات القومية التى تقوم على الواقعية والاعتراف بالحقائق، والتسليم بأن وحدة الأمة هى المدخل الطبيعى لتمامها وقدرتها على الخروج من المأزق الذى وضعتها فيه أحداث العقد الأخير من القرن الماضى، والعام الأول من القرن الحالى.

سابعاً: إن تنقية المجتمع العربى من الشوائب العالقة به، والمغالطات السائدة فيه، والاستخدام المنحرف لديننا الحنيف، والابتعاد عن صحبته كلها أمور تستوجب المراجعة والتدقيق، وعلى المؤسسة الدينية أن تلعب دورها الغائب، وأن تتحمل مسئوليتها التامة، وأن تقدم صورة الإسلام الحقيقية لعالم لا يفهمه، وشعوب اختطلت لديها مبادئه الرفيعة بممارسات لا تمت إليه بصلة

ثامناً: إن مواجهة الإرهاب محلياً واجتثاث جذوره والقضاء على أسبابه فى كل بلد عربى أو إسلامى هى ضرورة ملحة فى هذه الظروف؛ لأنه خير لنا أن نفعل ذلك بأيدينا لا بيد الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد مارس الرئيس اليمنى بحصافة وذكاء ذلك الدور، لكى يجنب بلاده مغبة الوقوع فريسة لهجوم خارجى، ولقد واجهت مصر على امتداد عقدين كاملين معركة ضارية مع الإرهاب الشرس دفعت فيها من أرواح أبنائها واقتصادها الوطنى ضريبة لا مفر منها من أجل الاستقرار والمضى نحو أهداف الدولة.

تاسعاً: إذا كان الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بدين أو جنس أو لون، فإن

مواجهته تصبح هي الأخرى مواجهة عالمية بشرط وضوح الهدف، والابتعاد عن تطويع الحقائق، وتزييف المواقف، وإلصاق التهم، ويقتضى ذلك بالضرورة درجة عالية من الوعى العربى، والتنوير الإسلامى؛ لأننا محاطون بحملة تشكيك واسعة لم نتعرض لمثلها عبر تاريخنا الطويل.

عاشراً: إن الصورة لا تتغير إلا إذا تغير الأصل، ولا يمكن أن نبحث فى إعلام عربى جديد ما لم تكن هناك سياسات عربية جديدة، وإذا ظهرت المؤسسات الراسخة فى أنظمة الحكم العربية وزحفت نحوها الديمقراطية بمنطوقها العصرى، وقمنا بشورة فى التعليم الدينى والعادى وتمكنا من ترشيد الثقافة وتوطين التكنولوجيا، فإننا نكون قد قطعنا أشواطاً بعيدة نحو الدولة العصرية والأمة القوية، ولن يحدث كل ذلك إلا بالوعى القومى والإدارة السياسية لأن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

إن الإرهاب ثوب فضفاض تضعه قوى معينة على جسد غيرها وتوجه الاتهام لها فى ظل غيبة التعريف القانونى الدقيق واختلاط المفاهيم المرتبطة به، وهو أمر يدعو إلى القلق الحقيقى فسوف يتحول ذلك الرداء الأحمر الذى يشبه «بدلة الإعدام» إلى ذريعة لتصفية من يريدون الخلاص منه، وتشويه من يرغبون فى إقصائهم.

إننا أمام «مكارثية» من نوع آخر بينما الأمر فى ظنى يحتاج إلى مشروع «مارشال» جديد. فالفقر هو البيئة التى يولد فيها الإرهاب، والمجتمعات المتخلفة هى الحاضنة الطبيعية له، ولعل مشهد الصواريخ الأمريكية التى ضربت «أفغانستان»، والتى قد تضرب «الصومال» هى لوحة معبرة للعلاقة الغريبة بين أقوى الأغنياء وأبأس الفقراء.

لذلك فنحن محتاجون إلى مخاطبة العالم من خلال مبادرات نظرناها وأفكار نتبناها بدلاً من أن نكون رد فعل عاجز يكتفى بالتساؤل على من منا الدور غداً فى تلقى ضربات التأديب فى مشهد حزين يعيد إلى الأذهان ذكريات أليمة لعصور الانحطاط فى تاريخ الحضارة العربية الإسلامية.

لقد حان الوقت لكى ندرك أننا جزء لا يتجزأ من هذا العالم وأنا قوة فاعلة فيه

لا ينبغي تهميشها، أو الإقلال من قدرها، أو الانتقاص من مكانتها، ففي العقل العربي الإسلامي جزء من المكون الغربي المسيحي بحكم روح العصر، كما أن في العقل الغربي جزءاً من المكون الإسلامي العربي بمنطق الحوار التاريخي والتواصل الحضاري والتشابك الإنساني، إذ لا توجد خطوط فاصلة بين الحضارات، ولا أسلاك شائكة بين الثقافات . .

إن إسرائيل - على الجانب الآخر - قد دأبت على التشهير بالعرب، وتقديم الدولة العبرية على أنها واحة الديمقراطية وبؤرة التقدم، لكنها محاطة ببحيرة أسنة من التخلف، ومستنقع راكد من الدكتاتوريات الفردية .

وقد جاء الوقت لكي نرد على هذه الدعاوى الظالمة والدعايات المغرضة، ونتقدم نحو العالم الجديد بخطوات ثابتة تبدأ من البيت العربي الذي يحتاج إلى الإصلاح السياسي والذي يقود بدوره كافة أنواع التغيير والتجديد والتطوير؛ لأن صورتنا في النهاية هي انعكاس الأصل وقد قالوا قديماً «إن فاقد الشيء لا يعطيه» . . وليس الإصلاح مطلباً عسيراً، فقد مارسته الحضارة العربية الإسلامية في أحقاب مختلفة تحت مظلة التنوير أحياناً، أو في إطار اجتهادات رائدة أحياناً أخرى، ولعل الأحداث الأخيرة التي شهدتها العالم في الشهور الأخيرة تكون بمثابة صحوة للعقل العربي تدفع نحو نقلة نوعية في اتجاه مستقبل نتطلع إليه وغد نحلم به .

بأى حال عدت يا عيد؟

احتفل المسلمون بعيد الفطر المبارك ديسمبر (2001) احتفالاً يختلف عن سنوات سابقة وأعوام مضت ، حيث كان العالم يمر بفترة تتميز بدرجة عالية من التوتر وقدر كبير من الغموض فقد تركت أحداث 11 سبتمبر 2001 حالة من الاحتقان في العلاقات الدولية المعاصرة لا نكاد نعرف لها مثيلاً من قبل ، بل إننى لا أريد أن أجازف بالقول إن الخريطة السياسية الدولية ذاتها تبدو غير واضحة المعالم أو محددة الأطر فقد تداخلت الأمور وتاهت الرؤى واختلط «الحابل بالنابل» كما يقولون ، إذ إن مبدأ مقاومة الإرهاب ومواجهة نتائجه أمر لا يختلف عليه أحد ولكن الفهم الفضفاض له هو الذى أدى إلى ظهور محاولات واضحة لخلط الأوراق وتفجير المواقف وإعادة ترتيب الأوضاع وفقاً لمصالح محددة سلفاً ، وسياسات يجرى الترتيب لها منذ زمن بعيد . . . والذى يعنينا من كل ذلك هو أن نقرر أن تداعيات 11 سبتمبر سوف تمارس آثارها على المجتمع الدولى لعقود قادمة إلى الحد الذى ادعى معه أن ما كان ممكناً قبل ذلك الحوادث الإرهابى الذى تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد ممكناً بعده وأن العكس صحيح أيضاً فما لم يكن ممكناً قبله أصبح يجد له مبرراً الآن . فلقد اختلفت المعايير واختلت التوازنات وأصبحنا أمام تركيبة جديدة تحتاج إلى فهم مختلف فى ظل التوظيف المحموم لنتائج 11 سبتمبر ، وإذا كان لنا أن نستعرض أهم التحولات التى طرأت فإننا نوجز ذلك فى ثلاثة محاور رئيسية :

الحملة ضد الإرهاب

عندما فرغت الولايات المتحدة الأمريكية من العمليات العسكرية الأساسية فى «أفغانستان» تاركة لصراع القوميات وصدام القبائل استكمال الباقي فإننا قد

تصورنا أنها سوف تراجع بنود الأجندة السياسية التي احتوتها مهمة «الحرية الدائمة» وكنا نأمل أن يكون ما حدث في «أفغانستان» هو رد الفعل المباشر والوحيد للعمل الإرهابي ضد «نيويورك» و «واشنطن»، ولكن يبدو لنا الآن أن بنود الأجندة الأمريكية متكاملة وأنها غير قابلة للتجزئة أو الحذف أو الاختصار فقد تطوع رئيس وزراء أثيوبيا بدعوة القوات الأمريكية لضرب ما قيل عنه إنه فرع لتنظيم القاعدة في «الصومال»، كما أن جماعة «أبو سيف» في «الفلبين» تنتظر التوقيت وثوار «كشمير» قد يأتي عليهم الدور و«متمردى «الشيخان» يمكن أن ينالهم من الحملة جانب، فضلاً عن «العراق» الذي أصبح ضربه روتيناً أمريكياً في مناسبات مختلفة، ولكن الخوف هذه المرة أن تأخذ العمليات العسكرية ضد «العراق» شكلاً جديداً يسمح بتدخلات لقوى مجاورة أبرزها احتمالات التواجد التركي في المناطق الكردية في شمال العراق ليقع المحظور الذي كنا نتخوف منه دائماً وهو النيل من وحدة العراق الإقليمية والعبث بخريطته السياسية.

لذلك فإننا نشعر بأن كثيراً من التصرفات الدولية القادمة سوف نجد تبريرها تحت مظلة مقاومة الإرهاب برغم أية تجاوزات محتملة أو مواقف مصطنعة، وإذا كنا لا نختلف حول مخاطر الإرهاب وتهديده للأمن والاستقرار في كل مكان إلا أننا لانرى أن الإرهاب أمر محدد الملامح واضح الهوية حتى الآن، بل إننا نشعر أن المسألة تزداد ضبابية كلما اتسعت دائرة الاشتباه وأدرجت القوى الكبرى في العالم دولاً جديدة في قائمة الإرهاب الدولي، حيث اختلطت المعايير وضاعت الضوابط ولم يعد متاحاً ذلك القدر من الشفافية المطلوبة التي تحول دون ازدواج المعايير وتداخل المؤشرات ويجب أن نعتزف أن محاولة الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون مجدية في هذه الظروف، حيث يفكر الأمريكيون بمشاعرهم في وقت ما زالت فيه الولايات المتحدة تلوك جراحها التي خدشت كبرياءها ونالت من مكانتها بشكل غير مسبوق فأصبحت كالأسد الجريح الذي يحتاج لسنوات قبل أن يشعر بالثام جراحه واستعادة هيئته، ولا يقف الأمر عند حدود الولايات المتحدة الأمريكية فإن بعض حلفائها من مجموعة المتفعين بنتائج

11 سبتمبر يمارسون ضغوطهم من أجل توظيف نتائج الحملة لصالحهم وتبدو إسرائيل في المقدمة من كل ذلك .

الإسلام المفترى عليه

إننى لا أتحدث هنا عن الإسلام الرسالة . . ولا الإسلام العقيدة . . ولا الإسلام الفقه والشريعة . . فتلك كلها لها مكانتها التى لا يطاولها الجدل ، ولكننا نتحدث فقط عن الإسلام ذلك البناء الحضارى والتراث الثقافى والإسهام الإنسانى ونرى أنه يتعرض لحملة ضارية تقف وراءها دوائر مشبوهة تحاول استدراج الإسلام إلى معركة عنصرية لا تتفق مع روح العصر ولا تتسق مع التقاليد الحضارية له وهى تقاليد قامت على الأخذ والعطاء وعُرفت باتساع الأفق ورحابة الفكر ، وذلك أمر يدركه من درس صحيح الإسلام ولا يختلف حوله معظم الساسة والمفكرين وقادة الرأى فى المجتمعات الغربية ولكن شاء حظ الإسلام أن تختلط مبادئه العظيمة ببعض الممارسات السيئة للمسلمين والفارق بين الإسلام والمسلمين لا يحتاج إلى ملاحظة ولكن هناك من يطوعون المقدمات لخدمة نتائج محددة سلفاً مع استدعاء تحكى لفترات تاريخية تجسد فقط مراحل المواجهة بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية المسيحية .

ولقد أسعدنى كثيراً أن استمع إلى وزير الدفاع البريطانى فى زيارته الأخيرة للقاهرة وهو يقول إن دراسته لأوروبا الوسطى قد أثبتت له أن الإسلام هو الذى صدر التسامح لغيره فى وقت كانت فيه أوروبا تعاني من الانقسام الدينى والصراع الطائفى والتعصب بين المذاهب المسيحية ، ولقد سبقت هذه الشهادة البريطانية شهادة بريطانية أخرى شهيرة تضمنتها محاضرة ولى العهد «الأمير تشارلز» فى جامعة «أكسفورد» عام 1993 ، بل إن هناك إشارات إيجابية أمريكية فى هذا السياق منذ مشاركة الرئيس الأمريكى «دوايت أيزنهاور» فى افتتاح المركز الإسلامى فى «واشنطن» عند نهاية الخمسينيات ، مروراً بكلمة الرئيس الأمريكى «بيل كلينتون» فى تجمع للمسلمين الأمريكيين ، وصولاً إلى حديث الرئيس الحالى «جورج بوش» على مائدة الإفطار الرمضانى الذى دعا إليه مؤخراً سفراء الدول الإسلامية فى

«واشنطن» ، فضلاً عن إشارات كثيرة لمستشرقين عادلى النظرة ومؤرخين ثقاة وسياسيين موضوعيين أشادوا جميعاً بالحضارة الإسلامية التى شارك فى بنائها العرب وغيرهم من القوميات عندما انضوى «الموالى» تحت لواء الإسلام من فرس وفينيقيين وفراعنة بحيث أصبح البناء الحضارى العربى الإسلامى هو نتاج شراكة متصلة بين المسلمين والمسيحيين واليهود فى تاريخ الخلافة الإسلامية منذ ظهورها الأول حتى الإمبراطورية العثمانية لحظة سقوط آخر خلفائها .

إسرائيل وخطط الأوراق

إن من أخطر تداعيات الحادى عشر من سبتمبر هو ذلك التداخل الذى جرى بين العمل الإرهابى الإجرامى فى جانب والمقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال فى جانب آخر ، وإسرائيل من جانبها لم تضيع وقتاً فى تكريس ذلك التداخل ، بل والوصول به إلى مرحلة خلط الأوراق ، فالحكومة الإسرائيلية عبرت بعد ساعات قليلة من وقوع حادث «نيويورك» و «واشنطن» عن أن ما حدث هو امتداد للعمليات الانتحارية الفلسطينية . . . ويجب أن نعترف فى شجاعة مع الذات وصدق مع النفس أن قطاعاً كبيراً من رأى العام العالمى عموماً والأمريكى خصوصاً قد قبل التشبيه الإسرائيلى فى غمار الرفض الشديد للإهاب بكافة صورته وأشكاله وإدانة جرائمه وممارساته حتى كادت تضيع الحقيقة فى الزحام ، بحيث نجد أنفسنا أمام حقائق مقلوبة وتفسيرات مغلوطة .

ومن هنا فإننى أتطرق إلى مسألة جوهرية وهى تتصل بذلك الشعور الذى يتاب كثيراً من السياسيين والمفكرين العرب ومؤداه أن الأعمال الاستشهادية البطولية فى الأرض الفلسطينية المحتلة يجرى حالياً استقبالها سلبياً فى مختلف أنحاء العالم كما أنها بدأت تعطى مردوداً سياسياً عكسياً وردود فعل إعلامية لا تميز بين العمل الإرهابى والمقاومة الوطنية ، خصوصاً إذا كان أسلوب العمليات فى الحالتين واحداً برغم اختلاف الأهداف وتباين الغايات . لقد كان المقصود من العمليات الاستشهادية الفلسطينية هو شد أنظار العالم إلى شعب ينتحر فوق أرضه المحتلة ويقاوم فى بسالة جبوت القهر العسكرى الإسرائيلى وجرائم «شارون» التى

تضيف إلى سجله التاريخي صفحات جديدة ملوثة بالدماء الفلسطينية والعربية على امتداد العقود الخمس الأخيرة ، ولكننا يجب أن نعترف أنه برغم كل هذه الاعتبارات إلا أن الرسالة الفلسطينية الاستشهادية قد بدأت تفضل طريقها الصحيح وتحول إلى مبرر إسرائيلي لمزيد من سحق الأبرياء والتضييق على السلطة الفلسطينية وضرب مقر قيادتها ووضع قائدها التاريخي الشرعي «ياسر عرفات» في وضع لا يحسد عليه ؛ إذ إن ذلك يذكرني بممارسات سابقة للجبهة الشعبية الفلسطينية في السبعينيات من القرن الماضي عندما اعتمدت تلك الجبهة - بدافع وطني غالباً - أسلوب خطف الطائرات وسيلة لتنبية الرأي العام العالمي إلى استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية ، وما زلنا نتذكر أن المردود كان سلبياً وتحول وقتها إلى عبء على القضية أكثر منه دعماً لها . . وأنا هنا لا أقول جديداً؛ إذ إن حركات المقاومة الشعبية في دول العالم المختلفة قد راجعت أساليبها في مناسبات كثيرة وعندما اكتشفت النتائج العكسية لأحد الأساليب عدلت عنه وأدركت سوء استخدام الطرف الآخر له .

ولعلني أسوق هنا مثلاً قريباً عندما كان «شارون» في الولايات المتحدة الأمريكية وحدث انفجار القدس فصرح رئيس وزراء إسرائيل مخاطباً الرأي العام الأمريكي والدولي بأن ما حدث هو عمل إرهابي لا يختلف عن حادث الحادى عشر من سبتمبر ، ويؤسفنى أن أقرر أن ما ذكره «شارون» قد لقي استجابة لدى قطاعات عريضة من الرأي العام العالمي وقبولاً من دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد كبير من دول العالم الأخرى ، خصوصاً في أوروبا وآسيا إلى الحد الذى اعتبرت فيه «واشنطن» العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين نوعاً من الدفاع عن النفس ! وهو أمر يدعوننا إلى القيام بعملية مراجعة أمينة للساحة الفلسطينية وإجراء فرز بين ما يفيد القضية وما يضرها ، خصوصاً وأن الظروف الدولية بعد 11 سبتمبر هى ظروف ملتبهة قابلة للاشتعال فى أى وقت وفى أى مكان . فالولايات المتحدة الأمريكية تفكر بمشاعرها وتتصرف وفقاً للمركب النفسى الذى صنعه حادث «نيويورك» و «واشنطن» ، بل إننى أضيف إلى ذلك أن أطرافاً كثيرة وفى مقدمتها إسرائيل تحاول توظيف نتائج ذلك العمل الإرهابى الضخم من أجل القيام بعملية تشويه للمقاومة الفلسطينية ودمغها بالإرهاب ووضع

عدد من فصائلها فى قائمة الاتهام التى يرددها الادعاء الأمريكى عند محاكمة الإرهاب الدولى المعاصر .

إن هذا وقت الصحوة القومية وإعمال العقل العربى وليس وقت الانفعالات المرسله والمشاعر المطلقة . إننا نحتاج إلى حسابات دقيقة لأن الظروف معقدة والفارق بين أمر وآخر يبدو كالحيط الرفيع كما أن شهوة العنف تجتاح العالم ، فالإسلام يتعرض لحملة ضارية تستدعى وقفة ذكية وحاسمة من المؤسسة الدينية كما أنها أيضاً تستوجب دعوة المسيحيين العرب - شركاء الحضارة وأشقاء التاريخ الواحد - لكى نوضح سوياً الصورة السمحاء لذلك الدين الحنيف الذى يجرى تشويهه بشكل غير مسبوق ، كما أن القضية الفلسطينية على الجانب الآخر تتعرض لمحاولة تصفية تسعى إسرائيل خلالها إلى فرض منطق القوة على الشعب الفلسطينى وسحق مقاومته الباسلة وانتفاضته المشروعة التى يجب أن تأخذ صوراً متجددة من العصيان المدنى والتظاهر الشعبى فى مواجهة دبابات إسرائيل وطائراتها ولو لفترة محدودة تصل فيها رسالة أخرى إلى العالم تقول إن الشعب الفلسطينى هو الضحية الذى يُقتل أطفاله ويُغتال قاداته على أن تتضمن الرسالة الإعلامية الجديدة استنكاراً عربياً ورفضاً فلسطينياً لسقوط الأبرياء من أى قومية أو ديانة أو جنسية ، فهذه هى اللغة التى يجب أن نتحدث بها وذلك هو الخطاب الجديد الذى يجب أن نلح عليه ، فالأجواء عاصفة والسماء ملبدة بالغيوم ، ويبدو أن الأيام الصعبة لم تبدأ بعد . ألم أقل منذ البداية مخاطباً تلك المناسبة الإسلامية الغالية «بأى حال عدت يا عيد؟» .

الضهرس

٧.....تقديم

٩.....البطل القومي.. الأصل والصورة..

الماضى يتحدث

١٧.....حصاد القرن العشرين للعرب

٢٤.....البعث وعبد الناصر.. الفرصة الضائعة

العرب والعالم

٣٣.....أوروبا والعرب.. رواية من فصل واحد

٣٨.....العرب والولايات المتحدة الأمريكية

٤٥.....العرب وإدارة كليتون

٥١.....الشرق الأوسط فى متدى دولى

٥٧.....لقاء فى البرلمان الأوروبى

النظم العربية

٦٥.....توظيف الديموقراطية فى خدمة السياسة الخارجية العربية

٧٠.....شيخوخة النظم وحماس الجماهير

٧٥.....ديموقراطية العلاقات بين العرب

العرب.. خصوصية وتوحد

٨٣.....العرب.. بين المشرق والمغرب

- ٨٩..... القطرية والقومية . . النموذج المصرى
٩٤..... لبنان . . المفترى عليه.....
٩٨..... عروبة شمال إفريقيا.....
١٠٤..... خصوصية سوريا ورياح التغيير.....

القضية المركزية

- ١١١..... يوم مع الفضائيات.....
١١٩..... الصراع العربى الإسرائيلى من اتفاقيات التسوية إلى السلام الشامل.....
١٢٥..... معطيات الصراع وتغيير المعادلة.....
١٣١..... انتفاضة الأقصى . . شهادة التاريخ الفلسطينى.....
١٣٦..... زهرة المدائن . . من الحقائق السياسية إلى الدعاوى الدينية.....
١٤١..... أبو عمار والقيادة البديلة.....
١٤٧..... الدولة للغز ونظرية الحد الأقصى.....
١٥٢..... حوار عبر الأقمار.....
١٥٨..... الهند والصين . . فصل جديد من العلاقات مع إسرائيل.....

الخطاب المعاصر

- ١٦٥..... ثقب في الرداء العربى.....
١٧١..... تسوية الحكومات وسلام الشعوب.....
١٧٧..... هل من أسلوب جديد للتعامل مع إسرائيل؟.....
١٨٢..... الخطاب العربى المعاصر رؤية نقدية.....

الجامعة والقمة

- ١٩١..... رؤية حول انتظام القمة العربية.....
١٩٦..... مأزق القمة أم نظام عربى جديد؟.....
٢٠٣..... جامعة الدول العربية والمجالس الإقليمية.....

- ٢٠٩..... القمة العربية.....
٢١٣..... الأمين العام لجامعة الدول العربية.....

التعددية ميزة قومية

- ٢٢١..... المسيحيون العرب والقضايا القومية.....
٢٢٧..... المؤسسة الدينية . . دور غائب ورسالة عاجلة.....
٢٣٢..... الدين والسياسة.....
٢٣٤..... رسالة إلى شركاء الحضارة . . المسيحيين العرب.....

الفتنة الكبرى

- ٢٤١..... فى ذكرى الفتنة الثانية.....
٢٤٧..... نحو منظور جديد لمستقبل العلاقات العراقية الكويتية.....

صورة الآخر

- ٢٥٥..... مستقبل الصراع فى الشرق الأوسط.....
٢٦١..... الشارع العربى . . ظاهرة رأى عام.....
٢٦٥..... هل الصورة قائمة فعلا؟.....

العرب والغرب

- خلط الأوراق.....
٢٧٣..... إسرائيل تربح والكل يخسر.....
٢٧٩..... العرب من مخاوف التشويه إلى مخاطر الإقصاء.....
٢٨٥..... الإرهاب . . فقر وشعور بالظلم.....
٢٩١..... المسلمون العرب وغير العرب . . جبهة جديدة.....
٢٩٦..... الإرهاب والإصلاح السياسى.....
٣٠١..... بأى حال عدت يا عيد؟.....
٣٠٦.....

كتب أخرى للمؤلف

- الرهان على الحصان: دار الشروق - القاهرة 2002 .
- نهج الثورة وفكر الإصلاح: دار الشروق - القاهرة 2002 .
- ليالى الفكر فى فيينا: دار الشروق - القاهرة 1998 - عدة طبعات .
- الرؤية الغائبة: دار الشروق - القاهرة 1996 - عدة طبعات .
- تجديد الفكر القومى: دار الشروق - القاهرة 1994 - عدة طبعات .
(فائز بجائزة الدولة) .
- حوار الأجيال: دار الشروق - القاهرة 1993 - عدة طبعات .
- لقاء الأفكار: الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1993 .
- الإسلام فى عالم متغير: الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1993 - الطبعة العربية
دار الشروق - القاهرة 1999 - الطبعة الإنجليزية .
- الأقباط فى السياسة المصرية - رسالة دكتوراه بالإنجليزية ومنشورة فى عدة طبعات
باللغتين العربية والإنجليزية : دار الشروق - القاهرة 1985 .
دار الهلال - القاهرة 1985 .
- الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1989 .
- الشعب الواحد والوطن الواحد (مع آخرين) تقديم د. بطرس غالى :
الأهرام - القاهرة 1981 .
- التقارب الأمريكى السوفيتى ومشكلة الشرق الأوسط:
مطبعة أكاديمية ناصر - القاهرة 1970 .

رقم الإيداع ٢٠٠٢/٣١٨٠
الترقيم الدولي 5 - 0799 - 09 - 977

مطابع الشروة

القاهرة ٨. شارع سيويه المصرى - ت: ٤٠٢٣٩٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

العرب الأصل والصورة

أمّنت في النهاية أن الكاريزما السياسية - بقدر حلاوة تأثيرها والحماس لردود أفعالها.. قد تكون في النهاية خصماً من مستقبل الأمم وإنجازات الشعوب، فضلاً عن أنها توجه ضربة قاصمة للمسيرة الديمقراطية وتنتقص من مساحة المشاركة السياسية، لأن الضوء المبهّر الذي يصدر عن الشخصية «الكاريزمية» يعمى الأبصار، ويلهى القلوب، ويغفر الخطايا.

الكتاب محاولة مخلصّة لتحديد وجهة نظر مصرية في أمورهم أمّتها العربية وترتبط بانتمائها القومي، كما أنه يقدم تحليلاً لأحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها، وتأثير ذلك على الشرق الأوسط كله والعرب تحديداً، وخصوصاً أن الحديث عن صورة العربي لدى الآخر وعلاقاته بالغير، قد انتقل بعد ذلك الحادث - الذي يعتبر علامة فارقة في شكل المجتمع الدولي المعاصر - من مخاوف التشويه إلى مخاطر الإقصاء تحت دعاوى تقسيم العالم واصطناع الأعداء مع قدر كبير من التعميم الظالم والتصنيف الخاطيء.

مصطفى الفقى

دار الشروق

القاهرة ٨ شارع سيدييوس المصري - رابطة العدوية - مدينة نصر
ص.ب. ٣٣ البانوراما - تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥١٧ (٢٠٢)
بيروت، ص.ب. ٨٠٦٤، هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨٠٧٢١٣ - فاكس: ٨١٧٦٦٥ (٩٦١)